

دار

مصر في

١٩١٨

يناير

حسين عبدالرازق

دراسة سياسية وثائقية



**مصر في
١٩١٨
يناير**

دراسة سياسية وثائقية

حسين عبدالرازق

الى ..

احمد نبيل الهاللي

شاهنده مقلد

احمد فؤاد نجم

فريدة النقاش

حسين عبدالرازق

١٨ يناير

كل ما تهل البشائر
من يناير كل عام
يخل النور الزنازن
يطرد الخوف والظلام
يا نسيم السجن ميل
عالمك وارمي السلام
زهر النوار
وعشش في الزنازين الحمام
من سكون السجن صوتي
نبض قلبي من تابوتي
يقولوا لك يا حبيبتني
كلمتي من بطن حوتي
سلملي عالحبايب
يا حبيبتني
سلملي
كل حب وله نصيبه من سلامي
بلفيله
احضني العالم عشاني بين عيونك
وابعتلي نظره
منها اشوف حبايبي واشفي قلبي

واسأليلي كل عالم في بلدنا
كل برج وكل مانه
كل صاحب من صاحبنا
كل عيل من ولادنا
حد منهم شاف علامة من علامات القيامة
قبل ما تهل البشاير يوم ١٨ يناير
لما قامت مصر قومة بعدما كانت في نومه
تلعن الجوع والمذلة والمظالم والحكومة
سلميلي عالولاد السمر خضر العمر
في عوم الحواري
سلميلي عالبنات المخطوبين في المهدي لسرير الجواري
واسأليلي بالعتاب كل قاريء في الكتاب
حد فيهم كان يصدق بعد جهل وبعد نوم
ان حس الشعب يسبق اي فكر واي صوت
هي دي مصر العظيمة
يا ديبيتي هي مصر
اللي فضلت في هواها عشنا
على الف قصر
هي دي يا عزة مصر
هي دي يا عزة مصر

أحمد فؤاد نجم
يناير ١٩٧٧
سجن ليمان طره

القسم الاول الدراسة

مقدمة

١٨ و١٩ يناير..

مؤامرة

أم

انتفاضة شعبية؟

لم يكن ما حدث في مصر خلال يومي ١٨ ، ١٩ يناير « كانون الثاني » ١٩٧٧ أمرا عابرا في تاريخ الشعب المصري . الكل يجمع على أن أحداث هذين اليومين ، خطيرة وبعيدة الاثر في حياة مصر .

فلاول مرة منذ ثورة ١٩١٩ تنطلق المظاهرات في كل المدن المصرية في وقت واحد ، تردد نفس الشعارات وترفع نفس المطالب .

ولاول مرة يفرض حظر التجول في مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، وتنزل القوات المسلحة الى الشارع ويسقط خلال يومين — طبقا لبيانات الحكومة — ٧٩ قتيلًا ، ٢١٤ جريحا .

ورغم اتفاق الجميع حول خطورة ما حدث ، فما زالت الحقيقة ضائعة حتى اليوم .

هل كانت الاحداث « انتفاضة حرامية » .. أم هبة شعبية ؟
هل كانت « مؤامرة لحرق القاهرة » .. أم انتفاضة شعبية ؟
كيف وقع التخريب وما حجه ؟

على من تقع المسؤولية .. على الحكومة .. على حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .. على الاخوان المسلمين ...
على الشيوعيين .. على الناصريين ؟!

عشرات من الاسئلة ، تقابلها اجابات مختلفة متناقضة .

الحكومة تصف أحداث ١٨ ، ١٩ يناير على لسان رئيس الوزراء « مهدوح سالم » امام مجلس الشعب بأنها : —

« مؤامرة سافرة استهدفت وثوب المتأمرين الى الحكم عن طريق العنف وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة .. ولعل خط سير الاحداث يكشف عن ان العناصر الشيوعية المنظمة ، وبعض قيادات حزب التجمع ، كانت ترصد تطورات الموقف الاقتصادي ، ومن وجهة نظر واحدة ، تقف على أرضية سياسية واحدة . هدفها الانقضاض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها . وان الفريقين تشاركهما بعض العناصر من مدعي الناصرية التي اشتركت في المظاهرات ، سارعوا الى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة ، وكان اسلوب التفجير متجها منذ البداية الى اثاره مشاعر السخط الجماهيري ، الى الحد الذي يصل بالامور الى اثاره الاضطرابات على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها ... » .

وزير داخلية ذلك الوقت « اللواء سيد فهمي » يتخذ نفس الموقف ، ويتهم الشيوعيين بأنهم يقودون المظاهرات والتخريب في شوارع القاهرة . ويذيع الراديو صباح يوم ١٩ يناير بيانات متتالية ، تكرر هذا الاتهام منسوباً الى وزارة الداخلية . الصحف الرسمية الثلاث (الاهرام — الاخبار — الجمهورية) تنشر منشآت كبيرة مثل : « الشيوعيون وحزب اليسار وراء عمليات التخريب .. » .

ويصدر بيان عقب اجتماع رئيس الجمهورية بالقيادات السياسية يوم ٢٤ يناير ١٩٧٧ يقول :

« ... ان حدوث ردود الفعل بالنسبة للقذارات الاقتصادية التي صدرت اخيراً وان كان أمراً طبيعياً لما تمثله من اعباء على بعض قطاعات الشعب ، الا ان العناصر التخريبية التي يهملها عدم خروج البلاد من ازماتها الاقتصادية التي تكون المناخ الصالح لتنفيذ اهدافها ، ركبت موجة رد الفعل الشعبي وأخرجتها عن مسارها السلمي ، وحولتها الى الاحداث المؤسفة التي نتج عنها خسائر في بعض الارواح وفي الاموال العامة والخاصة ، ومستغلة مناخ الديمقراطية والحريات الجديدة ، في محاولة لدفع البلاد للرجوع الى الوراء ... » .

ويقدم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وجهة نظر اخرى في بيانين يومي ١٩ ، ٢٤ يناير ١٩٧٧ جاء فيهما :

« في الوقت الذي كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتها الصحافة وبيان الحكومة وتصريحات المسؤولين تحقيق خطوات فعالة في طريق تصحيح المسار الاقتصادي ، وتحسين احوال الجماهير الكادحة .. فوجئت بقرارات من مجلس الوزراء برفع أسعار عدد من السلع الأساسية والذي يؤدي الى المزيد من الارتفاع في الاسعار العامة ، والتي تتحمل اعباءها في النهاية الطبقات الشعبية . والغريب ان تتم هذه الخطوات دون الرجوع الى مجلس الشعب والتنظيمات الجماهيرية . وكان رد الفعل التلقائي من الجماهير التي تعاني من تعقد ظروف المعيشة ، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيادات التي امتصت اضعاف العلاوات المقررة للعاملين في الحكومة والقطاع العام ، رغم ما وعدت به الحكومة في بيانها بتحقيق التوازن بين الاسعار والاجور .. » .

« ... ان شعبنا يعرف الحقيقة الكاملة ، فقد عبر عن نفسه وشارك في حركة يومي ١٨ ، ١٩ يناير . وغاباته قسوة قوات الامن المركزي ولجوءها الى العنف في مواجهة الحركة الجهادية السلمية بلا مبرر لهذا العنف ، مما ادى الى بعض اعمال العنف المضادة والاعتداء على بعض الممتلكات العامة والخاصة ، وهيا الجو لعمليات تخريب قامت بها عناصر مختلفة من عملاء المخابرات الامريكية المركزية والراسمالية الطفيلية طبقا لمخطط يستهدف الصاق هذه العملية بالقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، لاتخاذها ذريعة للقيام بعملية تصفية شاملة لهذه القوى وايقاف تطور الممارسة الديمقراطية التي بدأت في مصر حديثا بتعدد الاحزاب ، واجهاد حزينا الى الحد الذي يشل ارادته وقدرته على الاستمرار دفاعا عن مصالح الشعب والوطن .. » .

وادلت الصحافة الغربية والاجنبية بدلوها . فقدمت كل منها تفسيرها لما حدث .. مجلة « التايم » الامريكية ، تتهم الاخوان المسلمين في مقال تحت عنوان « حقيقة غضب الفقراء » فتقول : « ازداد بشكل كبير غضب الفلاحين المصريين والطبقة المتوسطة ، ويشكلان معا ٩٠ بالمئة من الشعب المصري الذي يبلغ تعدادة ٤٠ مليون ، وذلك ضد مطالبات الحكومة المستمرة بأن يقدموا التضحيات . وتعيش هذه الطبقات تحت ظروف اقتصادية صعبة ، ونقص في المواد الغذائية ، وتضخم يصل الى ٣٧ بالمئة سنويا . ولاحظ الذين ذهبوا لشراء حاجياتهم من محلات الاغذية الخاصة ان الاسعار تعادل ٤ امثال اسعار المجمعات الحكومية . واشتكوا من زيادة اسعار اللبن واللحوم والخضروات . ومن جموع الشعب فهناك ١٠ بالمئة يتمتعون بامتعاش اقتصادي . وقد اصبح الاغنياء اكثر غنى في ظل النظام الحالي . وخصوصا بعد ان عاد للكثير منهم ممتلكاتهم التي كانت قد وضعت تحت الحراسة في حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . كما أصبحت الاستثمارات الخاصة أسهل وذلك في محاولة من الحكومة لاقناع الطبقة العليا في مصر لكي تضع أموالها في المشروعات الصناعية ، وذلك بدلا من اعمال الوساطة والسهرمة التي تعود بأرباح اسرع واكثر .

وفي الاسبوع الماضي انفجرت مظاهرات غاضبة في الشوارع واتسمت بعنف واستياء لم تشهده مصر منذ ٢٥ عاما حينما طرد الملك فاروق . وكان هذا الانفجار بسبب القرارات المفاجئة التي أصدرها عبد المنعم القيسوني رئيس المجموعة الاقتصادية برفع

أسعار بعض السلع . وهذا يعني رفع الاسعار في المجمعات الحكومية بمقدار ٥٠ بالمئة لنوع من الخبز بينما ارتفع سعر السكر ٢٥ بالمئة والشاي ٣٥ بالمئة وأنابيب البوتاجاز التي يستخدمها المصريون في اعداد الطعام بمقدار ٥٠ بالمئة . وفي بلد متوسط الاجور فيه ٢٦ جنيها شهريا ، فان تلك الاخبار كانت كارثة . وعندما استمعت الجماهير الفقيرة في القاهرة والاسكندرية والسويس والمدن الاخرى الى قرارات القيسوني ، اندفعت في مظاهرات عنيفة وهياج شديد لمدة ٤٨ ساعة . ويقول ممدوح سالم ان الشيوعيين مسئولون عن المظاهرات . وقد يكون هذا صحيحا جزئيا . ولكن الاحتمال الاكثر ترجيحا ان الكثير من اعمال الاثارة يتحمل مسؤوليتها الاخوان المسلمون ، وهم جماعة محافظة عارضة نظام السادات المعتدل طويلا ... » .

وتلقي جريدة « الفيجارو » الفرنسية اليمينية باتهام جديد ضد ليبيا . فيقول مراسلها في القاهرة :

« .. ان الهتافات والاضطرابات وأهداف التخريب وميول المقبوض عليهم .. اخوان مسلمين .. يساريين .. ناصريين .. ثبت ان هناك يدا ليبية اكثر منها سوفيتية وراء الاحداث .. » . وكتبت مجلة « لو نوفيل اوبزيرفاتير » الفرنسية تحت عنوان « انهم يجعلون من مصر هندا جديدة » فقالت :

« ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لم يتوقعوا انفجارات الغضب التي اجتاحت مصر حين أوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الاساسية مثل الدقيق والسكر والارز والشاي والبوتاجاز ، والذي كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة . وقد ارتفعت الاسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ بالمئة بينما بقت الاجور على حالها . فأقل اجر قيمته ١٢ جنيها . واجر خريج الجامعة يبدأ من ٢٠ جنيها . وبلاحظ المراقب للاحداث في مصر ان الفقر يتزايد بسرعة فائقة . وهذه الجماهير هي التي كان عليها — حسب تصور الخبراء الدوليين — ان تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد . وهذا التصحيح مهم للغاية ، اذا كانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية والتي تبلغ ٥٥ مليار فرنك . واذا كانت تريد ان يظهر اخوانها العرب ، وخاصة السعودية ، مزيدا من الكرم في استثماراتهم . الا ان الاستثمارات العربية وكذلك الغربية مترددة في الاستثمار في مثل هذا البئر الذي لا نهاية له .. ان الاستثمارات قليلة رغم سياسة الانفتاح .

لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط الى انفتاح تام . الفت القيود الجمركية ، واعطي راس المال الخاص امتيازات هائلة . واهم نتيجة لهذا المخطط الجديد ، تضخم طبقة الطفيليين الذين يعيشون من استيراد منتجات الترف ومن السوق السوداء .

وبينما كان العجز التجاري سنة ١٩٧٤ (٦) مليار فرنك ، اصبح عام ١٩٧٦ (١٤) مليار فرنك وتبدو الحلول المقترحة من صندوق النقد الدولي خادعة للغاية في مواجهة كل هذه المشاكل ، فهي لن توفر الا مليار فرنك لميزانية الدولة . ولها سياسيا وقع القنابل .

وكان السيد عبد المنعم القيسوني قد اقترح نفس هذا الحل عام ١٩٦٥ ، وطلب منه الرئيس عبد الناصر الاستقالة من مناصبه لانه يقترح سياسة تؤدي غورا الى وقوع انقلاب » .

نفس المنطق طرحه « فريتر شترن » استاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الامريكية الذي كتب في مجلة « الشؤون الخارجية الامريكية » « غورن أفيرز » يقول :

« وصلت الى القاهرة بضعة أسابيع بعد شغب الجوعى الذي هب تظاهرا في يناير ١٩٧٧ نتيجة لارتفاع الاسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الاساسية . وقد بدا البوليس عاجزا ، ايا كانت أسباب هذا العجز ، مما اضطر الحكومة الى استدعاء الجيش . واستمرار العنف والالقاء الفوري لرفع الاسعار يشهدان بضعف الحكومة . وكان هذا صدمة للرئيس السادات . واسرعت الحكومة مغالطة الى لوم الشيوعيين .. كانت الاحداث رد فعل للتشاؤم الزاحف . وبما يوضح الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها مصر ، الخدمات المتهاوية في القاهرة ، وقد انهكها الاستخدام وتعثرت لسوء الادارة .. ومن تحدثت اليهم من المصريين ليس لديهم امل في أي تحسين للاحوال . وقال أحدهم ، ان القاهرة كانت تشبه باريس ، والاسكندرية تشبه بنيس ، وفي القريب ستشبهان مدينتي بومباي وكلكتا في الهند .. » .

وقالت جريدة « لوموند » الفرنسية :

« يعتقد المتظاهرون ان حكومة مصر نقضت الوعود التي قطعها الرئيس في نوغبر ، برفعها اسعار عدد من المواد الضرورية لقوت الشعب .. وبهذا يكون رئيس الوزراء قد ارتكب خطأ مأساويا .. لان هذه المواد هي التي تتيح للشعب المصري ان يواصل حياته .. والواقع ان سياسة الانفتاح الاقتصادي اسفرت

عن نتائج مضادة ، واصبحت الهوة كبيرة بين الاغنياء والفقراء
لقد استفادت منها فئة صغيرة من المستغلين ، بينما القسم الاكبر
يعاني المرارة والشقاء . » .

وكتبت صحيفة « السياسة » الكويتية ، وهي صحيفة يمينية ،
ولرئيس تحريرها « احمد الجار الله » علاقات وثيقة بالحكومة
المصرية ، تحذر من الانسياق وراء اتهام الشيوعيين بتدبير الاحداث
فقالت :

« ان ما أسفرت عنه الاحداث الاخيرة ، بما فيها التبريرات
التي قيلت ، كلها ليست لصالح الحكومة المصرية . وهذا ما يجب
ان تعرفه الرئاسة في مصر . فاذا كان كل ما حدث تدبير شيوعي ..
فان معنى ذلك ان الشيوعيين في مصر قوة ضخمة ، وان عليهم ان
يحكموا الان ما داموا بهذه القوة . ان الاتهام الذي جرى توجيهه
لهذه الجهات ، اي جهات الشيوعيين بانهم وراء ما حدث ليس في
صالح حكومة ممدوح سالم . فالموضوع يدخل بالاساس في اعتبارات
الخلل الاداري والاقتصادي الذي تعيشه الادارة الاقتصادية
المصرية .. » .

وقال سليمان الفهد في نفس الجريدة ...

« في كل مرة يحدث فيها اضراب او مظاهرة او أي سلوك
احتجاجي في بلد من بلادنا العربية .. أتذكر سألقة « فتش عن
المرأة » .. والفرق هنا - في المواقف الاحتجاجية - ان الذي
يجب ان يفتش عنه رجال السلطة هم الجماعات اليسارية ! فتش
عن اليسار - اذن ، لان اي حدث بالضرورة وراءه وأمامه أهل
اليسار ! .. يحدث كثيرا ان يقوم طلبة جامعة ما باضراب ما تحقيقا
لمطالب معينة يرون انها من حقهم .. وحالما يحدث ذلك فسان
(الاتهام) الجاهز هو انهم يساريون - وأحيانا ما يقال - شيوعيون
وخونة .. الى اخر مفردات القمع المعروفة ! .. ويكفي هنا للتدليل
على هذا الرأي ان نشير الى ماجرى أول أمس ، حول هبة
الجماهير المصرية المحتجة على غلاء المعيشة . فقد سارعت الاجهزة
(وكما هي العادة) بالقاء اللوم على الشيوعيين .. ولو ان الاتهام
قيل عن مواطني جمهورية الواق قد يزدرده العامة ولو على
مضض . ولكنه يقال عن مواطني مصر . ولا احد يمكن ان يجرؤ
على القول ان اليساريين المصريين وحدهم الذين يعانون من غلاء
المعيشة ! ... » .

وفي نفس المعنى كتبت « الجارديان » البريطانية ...

« فمن الواضح ان البوليس تصرف تصرفا اعمى على اساس القوائم القديمة التي لديه ، مما يشير الى انه ليس لديه الكثير من الادلة عن مديري المظاهرات الحقيقيين ، هذا اذا كان لمثل هذه الانتفاضة التلقائية اي مدبرين ... ويبدو ان نظرية « المؤامرة الشيوعية » خطط لها كما هو واضح لارضاء الدول النفطية . والنظام يحاول كسب رضا هذه الدول الان بصراحة اكثر بكثير من السابق . وهذه النظرية تستهدف ان تكون بمثابة تحذير من النتائج المرعبة التي ستترتب على الشرق الاوسط كله اذا استولى الشيوعيون على مصر .. وبصورة عامة لا يبدو المصريون متأثرين كثيرا « بالخطر الشيوعي » ، ففي ذلك اهانة لجميع غير الشيوعيين — الغالبية العظمى من الشعب — الذين تعاطفوا كما هو واضح مع المظاهرات ... » .

وقدم الحزب الشيوعي المصري تفسيره للاحداث على لسان أحد قادته في حديث ادلى به الى « اوراق ديمقراطية » وهي نشرة يصدرها الطلاب المصريون في أوروبا قال فيه :

س : « ما هي الاسباب الكامنة وراء الاحداث الاخيرة في مصر ؟ وهل كانت متوقعة ام جاءت كمفاجأة ؟

ج : لم تكن الانتفاضة الجماهيرية الشاملة الاخيرة مفاجئة لنا ، بل كانت متوقعة ، كرد فعل طبيعي على القرارات الاقتصادية . وخلال السنوات الماضية كل الشواهد تشير الى تصاعد السخط الشعبي ضد السياسة التي تنتهجها السلطة بالنسبة لمختلف القضايا القومية ، سواء الوطنية — قضية تحرير الارض والموقف من حركة التحرر العربية والثورة الفلسطينية ، وما اتسمت به من تفريط واستسلام — او المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة ، حيث برز تحيز السلطة للفئات الطفيلية والبرجوازية الكبيرة على حساب الطبقات الشعبية الكادحة . وتتابع الانفجارات بين جميع الفئات الاجتماعية .. الانتفاضات العمالية في المراكز الصناعية الرئيسية ، كطوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى والاسكندرية .. الطلبة في الجامعات ، الفلاحون في مقاومتهم لانتزاع الاراضي منهم بعد رفع الحراسات ، وضد القوانين الجديدة لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، التي راعت مصالح كبار الملاك الزراعيين وحدهم .. صيادو الاسماك في دمياط عندما اغلقت البحيرة لمصلحة شركة

احتكارية اجنبية .. الحرفيون الذين اضرىوا من جراء سياسة العداء للمعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي فحرموا من اسواق تصريف بضائعهم (الاثاث ، الاحذية ، الملابس الداخلية ... الخ) .

لقد صبرت كل الطبقات الشعبية الكادحة وتأثرت قطاعات واسعة من الفئات الوسطى ليس هذا فحسب ، بل شملت الضائقة الاقتصادية والصعوبات المعيشية الفئات العليا من ذوي الدخل الثابت (المهنيين ، موظفي الدولة والقطاع العام .. الخ) .

وظهرت النتائج الحتمية لسياسة « الانفتاح الاقتصادي » بفتح الابواب على مصراعيها لكل آفات وامراض الرأسمالية العالمية ، التضخم والفلاء والعجز في الميزان الحسابي ونهب الاقتصاد الوطني وتخريبه (خاصة من خلال اطلاق حرية ، التعامل بالعملات الصعبة ، الذي ادى الى رفع اسعار كل وارداتنا ، وخفض ثمن كل صادراتنا ، وسخر اقتصادنا الوطني لمصلحة الاحتكارات الاجنبية) ، نمو القطاعات الطفيلية على حساب الانشطة الانتاجية ، نذ سياسة التخطيط والتصنيع ، اطلاق يد الرأسمالية المالية والتجارية الاجنبية والمحلية ، ومنحها كل التسهيلات والقياسات ، مما ادى لزيادة ثراء الاثرياء وافقار الجماهير الى حد الجوع ، بتحملها اعباء التضخم والضرائب غير المباشرة .

ولا شك ان النظام نجح ، لفترة ما ، في خداع قطاعات واسعة — بما في ذلك بعض القوى الوطنية — بأوهام سياسة الانفتاح ، والحيلة الاعلانية المكثفة عن تدفق مليارات الدولارات ، وما يترتب عليها من انتعاش الاقتصاد ورخاء للجماهير ورفع مستوى معيشتها لكن هذه الاوهام سرعان ما تبددت ، وتهشمت على صخرة التجربة العملية والمعاناة ، وبإكتشاف حقيقة ان هذه السياسة لا تخدم الا مصالح حفنة من العناصر الطفيلية المحلية (اصحاب الملايين الجدد) والاحتكارات الاجنبية وقامت أجهزة الاعلام بقيادتها العميلة والرجعية بشن حملة شرسة ضد المنهج الناصري الوطني ، والتخطيط والقطاع العام والتصنيع وسياسة التعاون الزراعي والتعامل مع المعسكر الاشتراكي ، وعزت الى هذه السياسة الوطنية كل ما ترتب عليها من سياسة الانفتاح على السوق الرأسمالي الغربي . واستنفادت السلطة من بعض سلبيات الحكم الناصري في ضرب ايجابياته وانجازاته . لكن ، بعد مضي سبع سنوات على وفاة عبد الناصر ثم انقلاب مايو ١٩٧١ ، وبالمقارنة بين المهدين ، تبين للجماهير زيف

هذه الادعاءات ، مما ضاعف من قوة الاتجاهات الناصرية ، وجعل الجماهير ترفع شعاراتها في تحركاتها الاخيرة .

— كما حاولت السلطة ان تلقي بالمسؤولية ، على استمرار الصراع العربي — الاسرائيلي والحروب واعباء التسليح ، وما أسمته « بالتورط » في القضايا العربية ، وجعلت شروط تجاوز الازمة الراهنة رهن بانتهاء حالة الحرب ، بهدف تمهيد المناخ المناسب لقبول التسويات الاستسلامية في اطار الحل الامريكي . ثم تدعو المواطنين لربط الاحزمة على البطون وتحمل « اعباء المعركة » ... لقبين الجماهير ان نية التحرير العسكري غير متوفرة ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، كان الهدف منها التحريك السياسي ثم بددت نتائجها الايجابية ، بسبب التهالك على الولايات المتحدة ، واستثمرت للحصول على رصيد وطني، يسمح للسلطة بتقديم المزيد من التنازلات للعدو ، ويأمل ان تستعيد اجزاء اساسية من سيناء (اشكال الاستعمار التقليدي) مقابل التخلي عن الاستقلال الاقتصادي او السماح بهيمنة الاحتكارات الغربية (أي استعادة الجزء ، مقابل التخلي عن الكل بمفهوم الاستعمار الجديد) .

ويشهد الشعب عملية نزع سلاح واقعي للقوات المسلحة ، نتيجة لسياسة العداء للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ، استرضاء لأمريكا والغرب والرجعية العربية وبصفة خاصة السعودية . وتصبح صفقات السلاح المشبوهة غير الفعالة « بعمولاتها » هي البديل الشكلي . ويفاجأ الناس باهتفامات من نوع جديد .. ازياء جديدة للقوات المسلحة ، قامت بابتكارها اكبر دور الازياء العالمية ، على الطراز الالماني « النازي في الواقع ، فهي نموذج طبق الاصل منها ، مع احلال زهرة اللوتس مكان الصليب المعقوف » . وتذكر الصحف ان هذا الزي لن يستخدم الا في الاستعراضات العسكرية » .

« ومن أهم عوامل الانفجار ، ان المعاناة ليست عامة ، والاعباء لا تشمل الجميع ، بل تقع على كاهل الفقراء وحدهم ، بالتضخم وارتفاع الاسعار والضرائب غير المباشرة ، ويشهد الناس كل يوم مفارقات ما يجري في أعلى السلم الاجتماعي : اصحاب الملايين الجدد ، بانفاقهم الترفي المستفز ، العمولات بمليارات الجنيهات تستنزف من الداخل القومي لحساب قلة من عناصر السلطة والاثرياء والمقرنين (صفقات الاسمنت والحديد والطائرات البوينج ... سرقات الاوقاف والمؤسسة التعاونية والبنوك ...) الرخاء

المسف ، القصور والطائرات والسيارات الفارهة .. خلو الرجل الذي يدفع لشقة واحدة وقدره ربع مليون جنيه .. انفاق شخص واحد لالف جنيه في ملهى ليلي .. الخ . وكلها ترد في الصحف .

ثم تجيء القرارات الاخيرة ، ليطفح الكيل ، غيرفع الدعم عن السلع الشعبية استجابة لمطالب وشروط صندوق النقد الدولي و « سايمون » وزير الخزانة الامريكي السابق وروكفلر المستشار الاقتصادي الخاص للسادات ، والخبراء الامريكان والمملكة السعودية ، وترفع اسعار الحاجات الرئيسية للحياة .. الذرة — الغذاء اترئيسي للفلاح — والسكر والشاي والشحوم الحيوانية واللحوم والسجائر والبوتاجاز والمنسوجات القطنية والصوفية والصناعية وغيرها من السلع الرئيسية . ليس هذا فحسب ، بل يتحدث القيسوني في خطابه عن ضرورة تعديل قانون الاسكان لرفع الايجارات ، بما يشجع المستثمرين على البناء وحل ازمة الاسكان (كما حدث من قبل برفع ايجار الاراضي الزراعية ، بدعوى تحقيق عدالة التوزيع بين المستأجر والمالك) .

وهكذا فان القرارات الاخيرة ، كانت تعني نزع ما تبقى من فئات ، لا يشبع ، من افواه الجوعى . ولذلك فالانفجار الشعبي كان بمثابة « ثورة الجياع » و« انتفاضة المحرومين » . وقد عبر احد المتظاهرين عن مشاعره لمراسل اجنبي ، عندما قال له .. اذا كان محكوما علينا بالموت جوعا ، فخير لنا ان نموت برصاصهم » .

س : اذن فالحركة عفوية ، وليست منظمة ؟

ج : طبعا الطابع العام للحركة ، هو عفوي ، تلقائي ، وشامل اذ امتدت الحركة في جميع انحاء البلاد من الاسكندرية غربا ، والسويس شرقا حتى اسوان في اقصى الجنوب ، شاركت فيها كل الفئات الشعبية ، واتجهت مظاهر التمرد والعنف ضد النظام ومؤسساته الرئيسية ، خاصة اجهزة القهر ، وزارة الداخلية والامن العام المركزي واقسام البوليس ومقار حزب السلطة وجرائدها — الاخبار والاهرام — ثم للجامعة الامريكية كمركز للعدو الرئيسي .

ولاشك ان كل القوى السياسية الوطنية والتقدمية قد شاركت في هذه الانتفاضة الشعبية . وهو امر طبيعي ، وجزء لا يتجزأ من مسؤولياتنا ان ندافع عن مصالح الجماهير . لقد شارك الشيوعيون

والناصريون والتقدميون عامة في الحركة . سواء بنقد وادانة مجمل السياسة الاقتصادية عبر السنوات الماضية ، او بفضح الاتجاه الى رفع الدعم عن السلع الشعبية ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، او بالتحرك مع الجماهير في انتفاضتها المشروعة . وقد اصدر الاتحاد العام للعمال واتحاد الطلبة وعدة هيئات اخرى بيانات تندد بالقرارات يوم ٥ مدرت . »

« ولكننا نضع حدا فاصلا وحاسما بين الحركة المطالبة بالسياسة المشروعة ، وحق التعبير والاضراب والتظاهر الذي دافعنا عنه دائما في مواجهة حملات مضادة ضارية وبين عمليات التخريب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة . والواقع اننا كشيوخين لسنا في حاجة لدفع التهم عنا ، فالماركسية هي الد عداء من الناحية النظرية والعملية لاسلوب الارهاب والتخريب . والشيوخيون هم اول ضحايا عمليات التخريب التي تقوم بها قوى اخرى ، سواء من عناصر متخلفة الوعي « والصبية الصغار كما اجمعت وكالات الانباء » او جماعات مدسوسة من قبل السلطة نفسها ، كما تثبت كل التجارب السابقة . لقد اصبح من تقاليد البرجوازية في كل انحاء العالم ان تتهم الشيوعيين بالتخريب ، كلما رغبت في تبرير عمليات القهر التي تمارسها ضد القوى الشعبية . ولكنها اصبحت « نكتة » قديمة ، ومثار للسخرية والتندر . كذلك الاتهامات الزائفة المبتذلة التي جاءت في بيانات وزارة الداخلية والمسؤولين عن المؤامرة التي دبرها الشيوعيون ... في الخارج .. لحرق القاهرة .. وقلب نظام الحكم .. الخ » .

من الهام هنا ان نذكر بان حزبنا قد حذر الجماهير دائما من محاولات التخريب التي تهدف في النهاية الى ضرب التحركات الشعبية وقد كتبت جريدة الانتصار لسان حال حزبنا ، عدة مرات محذرة من التخريب الذي تقوم به الرجعية . وقد كان الشيوعيون على رأس حركة مقاومة التخريب ، ومواقف الشيوعيين هذه ليست جديدة فقد كافحوا مؤامرة احراق القاهرة في يناير ١٩٥٢ . ووقفوا في السنوات الاخيرة مع العمال في اضرابات حلوان والمحلة الكبرى ، وغيرها ، مدافعين عن المصانع والمنشآت ، ومحاولة السلطة لتلفيق التهم للشيوعيين بالتخريب ليست جديدة ، فقد حدث هذا في ظل الملك في يناير ٥٢ وحدث ايضا في يناير ١٩٧٥ في ظل السادات ، وفي الحالتين انفضحت المؤامرات . ومن يقرأ الصحف الرجعية

الصادرة أيام الاحداث بعناية لن يفوته التلفيق الواضح في اصدار الاتهامات للشيعيين والقوى الوطنية الاخرى » .

وكان واضحا من كل ما قيل وكتب . . سواء في مصر او خارجها ، ان هناك اتفاقا على شيء واحد . . وهو الدور الذي لعبته القرارات الاقتصادية التي اعلنت مساء ١٧ يناير في انفجار احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ لا فرق في ذلك بين الذين وصفوا الاحداث بأنها انتفاضة شعبية او اصحاب نظرية المؤامرة الشيوعية الناصرية ، و « انتفاضة الحرامية » .

من هنا غالمدخل الصحيح لفهم هذه الاحداث ، يبدأ بتقييم قرارات ١٧ يناير وموقعها من الممارسات السياسية والاقتصادية وتأكدت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

الفصل الأول

انقلاب ٣١ مايو ٧١
والطريق إلى هبة يناير

في ١٣ مايو ١٩٧١ أقدم الرئيس السادات على إنهاء الصراع الذي أنجز بينه وبين عدد من قيادات المؤسسات السياسية والدستورية والتنفيذية « الاتحاد الاشتراكي العربي ، التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) مجلس الأمة (مجلس الشعب) والقوات المسلحة ووزارة الداخلية والمخابرات العامة (جهاز الامن القومي) ووزارة الاعلام » . ونحى السادات هذه القيادات ووضعها في السجن معتمدا على قوة مؤسسة الرئاسة ، وقائد الحرس الجمهوري ، ورئيس اركان حرب القوات المسلحة ، وعددا من مستشاريه وبعض الشخصيات الهامة التي لعبت دورا اساسيا منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واختلفت الاجتهادات في تفسير مغزى هذا التغيير ومداه ، نتيجة للمواقع الطبقيّة والاختيارات السياسية . وكانت هناك أيضا خلافاً داخل كل تيار سياسي على حدة .

واستمرت الحيرة في تفسير وتقييم أحداث مايو ١٩٧١ فترة طويلة . فالسلطة لم تسفر عن هويتها دفعة واحدة أو بطريق مستقيم . اختارت تطبيق سياساتها « خطوة خطوة » واستخدمت المسميات التي سادت خلال حكم جمال عبد الناصر للتعبير عن سياسات مناقضة في كثير من الاحيان .

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تحددت ملامح هذه السياسات بصورة واضحة . ولم يعد هناك شك في أننا أمام سلطة جديدة ، لها طبيعتها الطبقيّة المتميزة ، وبالتالي مصالحها وسياساتها التي تختلف كثيرا وتناقض سياسات المرحلة الناصرية .

ومنذ البداية كان واضحا أن التحالف الحاكم يضم في داخله ثلاثة قوى أو تيارات أساسية :

التيار الاول : ويعبر عن الجزء الغالب من « الطبقة الجديدة » التي تكونت أساسا خلال ثورة يوليو من الفنين والمصريين وأقاربهم وأصهارهم ، السذين استفادوا من تصفية الطبقات الإقطاعية والراسمالية الكبيرة ، واحتلوا مواقع متقدمة في قمة السلم الاجتماعي والاقتصادي ، وكونوا ثروات واسعة دون مقابل حقيقي من جهد أو عمل وأصبحوا في النهاية شريحة اجتماعية متميزة تهتم بتكريس الاموال والثروات غير المنقولة . ويتحالف مع هذه الشريحة قطاع هام من التكنوقراط وكبار موظفي الدولة والشرائح العليا من المهنيين وكثير من قيادات القطاع العام وأجزاء هامة من

القطاع الخاص المنتج يمكن أن تندرج تحت اسم الرأسمالية الوطنية . -

شارك هذا التيار في اقامة سلطة مايو بدور كبير وبهدف غرض سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة ، تميل بالصراع الدائر طوال السنوات الأخيرة بين الملكية العامة والملكية الخاصة لحساب الأخيرة ، وتركز على التنمية في مجال الخدمات (مشروعات الاسكان والسياحة) على حساب التصنيع واستصلاح الاراضي ، دون التورط في وقف التصنيع أو التنمية الزراعية كلية . ويدعو هذا التيار لاعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في الصناعة ، خاصة في الصناعات الاستهلاكية المضمونة الربح (كصناعات النسيج والكاوتشوك والاعذية) مع اقتصر دور القطاع العام على الصناعات الاستراتيجية والثقيلة التي لا تعطي ربحا في المدى القصير . كذلك في الزراعة حيث اشتدت مقاومتهم لتحويل الاراضي الجديدة المستصلحة بمياه السد العالي الى مزارع دولة ودعوا الى تسليمها الى شركات خاصة (رأسمالية) تتحمل هي تكاليف الاستزراع ويمكن الزراعة على اسس حديثة ، وتجنب (الاخطاء) التي برزت خلال تدخل الدولة في الزراعة عن طريق مؤسسات الاصلاح الزراعي . . اما في مجال التجارة والاسكان والسياحة ، فدعى لفتح الباب على مصراعيه امام القطاع الخاص المحلي والعربي والدولي ليتحمل الجزء الاكبر في هذا القطاع .

وارتبط بهذه الدعوة ، مشروعات المناطق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية وانشاء البنك العربي الدولي ، وتنويع علاقات مصر الاقتصادية بالعالم الخارجي بهدف الارتباط بالسوق الاوربية المشتركة وتعميق الصلات مع ألمانيا الاتحادية (الغربية) وفرنسا وانجلترا ، دون تصفية العلاقات مع دول اوربا الاشتراكية والتي تحقق فوائد حقيقية مادية لشرائح هامة من القطاع الخاص (تصدير الفواكه والمصنوعات الجلدية والمنسوجات) لا يستطيع الحصول عليها الا من دول العالم الاشتراكي .

وهذا التيار ليس جديدا على سلطة يوليو . فقد كان له دائما قوته المؤثرة داخل النظام وبالذات قبل قرارات يوليو ٦١ . وعاد ليلعب دورا متزايدا منذ لاحت تباشير الازمة الاقتصادية عام ٦٤ -

١٩٦٥ . واستغلت وزارة زكريا محي الدين للترويج لافكار هذا التيار واحلامه .

وقد اعطت هزبية ٦٧ ثم رحيل عبد الناصر الذي قاوم بشدة هذا التيار ، و اخيرا تصفية التيار الناصري في قمة السلطة بعد احداث ١٣ مايو ١٩٧١ . اعطى غرصة ذهبية لهذا التيار .

وشن هذا التيار بعد ١٣ مايو بالاضافة لحملته دفاعا عن القطاع الخاص — حملة مركزة على كل محاولات اشراك العمال في ادارة مصانعهم ومؤسساتهم ، وتحقيق صورة من صور الديمقراطية داخل المؤسسات الانشاجية في القطاع العام ، ودعى باسم الخبرة والتكنولوجيا الى تسليم قيادة القطاع وادارته الى التكنوقراط . وهو نفس المنطق الذي دفعهم للهجوم على نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين في مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي .

وغطى هذا التيار الذي يمكن وصفه (باليمين المصري) موقفه بالترويج للديمقراطية البرالية ومغازلة طموح المثقفين في تحقيق حرية بورجوازية تستجيب لحاجياتهم الفكرية والنفسية ، ولكنه تبني حرية ناقصة بالمقاييس البورجوازية ذاتها . فهو يتوقف في دعوته عند حدود لا تسمح بحرية وحق التنظيم المستقل ، خاصة بالنسبة لاقامة حزب شيوعي ، أو حزب ناصري أو يساري حقيقي ، ولا يتردد في شن حملة صليبية غير ديمقراطية ضد الشيوعية والشيوعيين ، وضد الناصرية باعتبارها من وجهة نظره مجرد قميص يرتديه الشيوعيون ، وأيضا المجاهرة بمصادرة حرية الفكر والرأي .

وكرر اليمين المصري هذا المنطق في السياسة الدولية . فهو لا يخفي كراهيته للاتحاد السوفيتي ، وقد لعب دورا قياديا في حملة الهجوم على العلاقات العربية السوفيتية ، وفي الهجوم على الاتحاد السوفيتي وسياسته في المنطقة العربية وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي وضد سياسته الدولية . ووصل الامر الى حد وضعهم العدو (أمريكا) والحليف (الاتحاد السوفيتي) على مستوى واحد في التقييم . وهو الذي مهد لاذنوبة التفاهم الامريكي السوفيتي ضد مصر والعرب وروج لاسطورة ان لا حل لمشكلة الشرق الاوسط الا الحل الامريكي . وادان كل دعوة للحرب — قبل حرب أكتوبر — خاصة حرب التحرير الشعبية . ولم يكن خافيا على احد الميل الامريكي لهذا التيار .

التيار الثاني : ويعبر عن تحالف الرأسمالية الطفيلية من السماسرة ، والمضاربين ووكلاء البيوت الاجنبية والمقاولين وتجار الجملة ونصف الجملة والعاملين في الاستيراد والتصدير والتهرب والمناطق الحرة وكبار المسؤولين من اصحاب العمولات الضخمة . . مع البورجوازية الريفية من اصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة .

وعادى هذا التيار في استماتة اي اتجاه للتقدم الاجتماعي ورفض الفكر الاشتراكي تحت اي اسم كان باعتباره طريقا الى الشيوعية (الملحده) وادان عبد الناصر وسنوات حكمه ، من زاوية الارتباط باليسار والاشتراكية والاتحاد السوفيتي ورفع راية التعصب الديني (الاسلامي) في مواجهة كل التيارات الوطنية والاجتماعية المتقدمة .

. ومن الناحية العملية ، قاد الارتداد بالواقع المصري الى حدود المجتمع الرأسمالي الاقطاعي السابق بل وتدنى عنه . وكانت البداية شعار فتح الابواب امام نمو القطاع الخاص وتجميد القطاع العام وتصفيته ، وتشجيع رأس المال العربي والاجنبي على الاستثمار في مصر دون قيود او حدود او ضوابط وتصفية كافة الاشكال الجماعية المتعلقة بالارض ، سواء في التسويق او الاستزراع وتحويل الاسلح الزراعي الى مجرد تخفيض لسقف الملكية الكبيرة . وباسم الوحدة الوطنية ، سعى واقعا الى تصفية أي اطار ديمقراطي للعمل السياسي مهما كان ضئيلا وعمل على تحطيم كامل ونهائي للعلاقات الحيوية التي تربط مصر بالاتحاد السوفيتي ، كخطوة ضرورية لاعادة مصر الى حظيرة الغرب . ودعم الجسور المشبوهة ، التي نمت بين القاهرة والانظمة العربية الرجعية المرتبطة بالغرب والمعادية لكل الايجابيات التي مثلتها ثورة ٢٣ يوليو .

وعرض هذا التيار القضية الوطنية للضياع وسط السعار الذي انتابه واندفاعه المحموم لتصفية كل ما يعترض طريقه ، وتركز اماله في حل امريكي ، ليتفرغ للاجهاز النهائي على كل مواقع التقدم في المجتمع المصري ، وليجد الفرصة لاعادة صياغة المجتمع على اسس رأسمالية سافرة ومتخلفة ، وليجاهر بطموحه للارتباط بالغرب والتعامل الاقتصادي مع اسرائيل .

وتميز هذا التيار بالضحالة الفكرية ، وانخفاض مستوى الثقافة ، وضيق الافق السياسي والاجتماعي وبالتالي العداء للفكر

وتسليحه ، ومحاربة الثقافة الوطنية التقدمية . وكشف عن شبق بالغ للحياة الاستهلاكية والمتع الحسية الرخيصة ، ومحاولة ، التشبه بالطبقات الاقطاعية والراسمالية الكبيرة السابقة .

ولكن اهم صفاتها ، كان غياب احساس الانتماء للوطن او الامة . والاندفاع المحموم للارتواء تحت اقدام الاستعمار الامريكي . وبمن شخصي رخيص .

التيار الثالث : ويستند الى بعض قيادات القطاع العام واجهزة الدولة وقيادات العمل السياسي الناصرية ، وقد حاول طرح نفسه كيسار لسلطة ١٥ مايو واستمرار ديمقراطي لما كان يمثل على صبري وشعراوي جمعة في السلطة الناصرية والمدافع عن الطريق الثالث ايدولوجيا وعمليا ، والمثل السياسي للطبقة العاملة الحامي لمصالحها وما حققت من انجازات وبالتالي فهو « تيار الاشتراكية الناصرية » المدافع عن الانجازات الاجتماعية للثورة وعلاقاتها الحميمة مع الاتحاد السوفيتي .

ومنذ البداية كان واضحا ان قيادة هذا التحالف الحقيقية تمسك بها الراسمالية الطفيلية ولكن دون ان تغامر بكشف هذه السيطرة دفعة واحدة ، او تسعى للانفراد بالسلطة ولكنها سرعان ما ضاقت بحلفائها ، فسارعت باقصاء هؤلاء الذين قدموا لها في البداية غطاء ناصريا لانقلاب ١٥ مايو ، ثم اقدمت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ على التصفية التدريجية لممثلي الطبقة الجديدة والراسمالية المصرية المنتجة قطاع عام وخاص لتنفرد تقريبا بسلطة اتخاذ القرار ولتتحمل مسؤولية تعميق عدد من ازيمات المجتمع المصري الجوهرية . والوصول بها الى طرق مسدودة تماما .

ازمة الديمقراطية :

منذ اللحظة الاولى لقيام سلطة مايو ٧١ ومفكري النظام ومنظريه ودعائه يقدمونه باعتباره قد حقق انجازا افتقده نظام عبد الناصر طوال وجوده ، وهو تحقيق الديمقراطية السياسية . وهي مقولة وجدت تصديقا لدى قطاعات من الشعب المصري فترة غير قصيرة ولعب الدور الاساسي في تصديقها ، تراجع اساليب التعذيب البدني داخل السجون والمعتقلات ، وهي الظاهرة التي سادت فترات عديدة قبل الثورة وبعدها ، خاصة في سنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ . على يد اجهزة البوليس السياسي (مباحث امن

الدولة) والشرطة العسكرية والمخابرات ، ثم السماح بتكوين عدد من الاحزاب السياسية والالتجاء الى اشكال وصيغ أخرى في القبض على المعارضين دون اللجوء الى قانون الطوارئ لاعتقالهم .

وفات هؤلاء أن حركة ١٣ مايو ١٩٧١ في وات-ها يمكن اعتبارها انقلاب ضد قواعد الشرعية السائدة والقوانين المعمول بها . لقد اختلف رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ومعه اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي « حسين الشافعي ، محمود غوزي » مع الاعضاء الباقين وهم « علي صبري ، عبد المحسن أبو النور ، لبيب شقير ، ضياء الدين داود » ...

وكذلك مع أمين التنظيم « شعراوي جمعة » الذي كان يحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا دون حق التصويت . وكان العضو الاخير (رمزي استينو) مسافرا في الخارج . كان الخلاف حول قضية الاتحاد الثلاثي مع ليبيا وسوريا . ولم تقبل الاقلية بزعامة رئيس الاتحاد الاشتراكي (أنور السادات) الخضوع لرأي الاغلبية . واحتكم رئيس الاتحاد الى اللجنة المركزية التي وقفت بأغليبتها الساحقة مع رأي أغلبية اللجنة التنفيذية العليا ضد رأي الرئيس . ولم يتردد رئيس الجمهورية في الاعتماد على قائد الحرس الجمهوري (سعد الليثي ناصف) ورئيس الاركان في القوات المسلحة (محمود صادق) وعدد من معاونيه ، لينفرد بالسلطة ويصدر قراره بحل اللجنة التنفيذية العليا ، وكافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، دون سند من قانون الاتحاد أو القانون العام أو الدستور .. ثم القبض على الاعضاء المخالفين له في الرأي ومؤيديهم ومحاكمتهم والرج بهم في غياهب السجون .

وتأكد موقف سلطة ١٥ مايو من الديمقراطية ، باصدار دستور ١٩٧١ ، الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات مطلقة ، جعله عمليا الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ القرار . فطبقا للدستور ، رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، رئيس السلطة التنفيذية ، رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ، القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الاعلى للقضاء ورئيس المجلس الاعلى للشرطة . وزيادة على ذلك فهو حكما بين السلطات والمؤسسات الدستورية .

ومؤدى هذه النصوص أن سلطة القرار تعود الى رئيس الجمهورية وحده مجلس الوزراء ليس الا معاوننا ومشاركنا لرئيس الجمهورية في رسم السياسات وفي التنفيذ أيضا .

ويقول المستشار والمؤرخ طارق البشري « لم يوضح الدستور الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية وبين مجلس الوزراء في اتخاذ القرار . والمسؤولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده ، بمعنى أن ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات إنما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات في الدولة . »

كذلك فالدستور يعطي لرئيس الجمهورية (المادة ٧٤) سلطة تتجاوز مؤسسات الدستور باتخاذ ، الإجراءات السريعة لدرء مسا يهدد سلامة الوطن ، أو وحدته ، وذلك ببيان موجه منه إلى الشعب يتخذ به الإجراءات التي يراها ويستفتي الشعب عليها .

ولم يكن الدستور هو وحده سند السلطة في موقفها المعادي للديمقراطية . كانت لديها ترسانة من القوانين الموروثة والجديدة المعادية للديمقراطية ، والتي توسعت الحكومة في استخدامها . فقانون العقوبات المصري في بابه الثاني المواد (١٩٨ ، ب ، ج ، د ، هـ) والتي تتناول العقوبات والغرامات التي تقع على « كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو هيئات أو منظمات ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، أو القضاء على طبقة اجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى هدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو إلى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له . وكل من روج في الجمهورية المصرية بأية طريقة من الطرق لتفسير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية . وكل من حذب بأي طريقة من الطرق الانفعال المذكورة » يقدم نموذجا للقوانين المعادية للحرية والديمقراطية . وقد يبدو النص للوهلة الأولى وكأنه نص عادي ، ولكن ما أن نتناوله بدقة ، حتى نفاجأ بمجموعة من الحقائق الهامة . فهذه المواد من قانون العقوبات تدين ما نادى به الميثاق من ضرورة التسليم بوجود الصراع الطبقي باعتباره أحد القوانين الموضوعية لحركة المجتمع ويجرم كل الذين طالبوا أو عملوا على تصفية (الطبقة) الاقتصادية والرأسمالية المستقلة ، ويرفض كل انجازات بوليو الاجتماعية التي قامت على التأميم وتحديد دور وحجم القطاع الخاص وتخصيص نسبة ٥٠ ٪ على الأقل للعمال والفلاحين في كافة المجالس المنتخبة أو اشراك العمال في مجالس ادارة الشركات . الخ .

وتأتي عبارة « هدم أي نظام من النظم الأساسية للمجتمع » نصا مطاطا قابلا لتجريم أي عمل وتستطيع النيابة العامة في ظل هذه الفقرة من المادة ٩٨ أن تحرك الدعوى الجنائية ضد عشرات بل مئات من الوطنيين الشرفاء . وإذا كان مفهوما أن تضاف أصل هذه المادة الى قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ في ظل حكومة اسماعيل صدقي بمرسوم بقانون عام ١٩٤٦ ، غيبود أمرا مستعصيا على الفهم تشديدها بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، وأشد غرابة أن يظل معمولاً بها بعد قرارات يوليو ١٩٦١ وإعلان ميثاق العمل الوطني في عام ١٩٦٢ .

ويقول الدكتور عصمت سيف الدولة في حديث له بجريدة الاهالي حول القوانين المقيدة للحريات :

« مشكلة الحرية في علاقتها بالقانون محصورة في رقابة الشعب على وضع القوانين وتنفيذها وبالتالي يمكن أن يقال أن القوانين المقيدة للحريات هي القوانين التي تشمل قدرة الشعب على رقابة وضع القوانين وتنفيذها فقط .

ولما كانت رقابة الشعب على وضع القوانين وتنفيذها تتطلب حرية الاجتماع والحوار وابداء الرأي وإعلانه بوسائل الإعلان الممكنة كالنفسر والتظاهر ، كل هذا بدون خوف من البطش فأنني يمكن أن أذكر نماذج من القوانين المقيدة للحريات :

أولهما فيما أتذكر كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الذي فرض العقاب على اتفاق شخصين أو أكثر حتى لو كان اتفاقهم لتحقيق غاية مشروعة « إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه » كان ذلك هو أول سيف ملط على رقاب الشعب في مصر لمنع أي نشاط سياسي شعبي حتى لو اقتصر على ثلاثة ، حتى لو توقف عند التفكير ، حتى لو كانت غايتهم مشروعة ما دام ما فكروا فيه أو اتفقوا عليه قد لوحظ أن الوصول اليه ربما يؤدي الى ارتكاب جنحة «توزيع منشور مثلا» وحتى لو لم يفعلوا فمبينا لا مجرد الكلام والاتفاق . ثم يعفى من العقوبة « المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق » وبهذه الفقرة بدأ التخريب الاخلاقي وتدريب الناس على الخيانة والغدر والتجسس بمكافآتهم عليه .

وقد صدر هذا القانون على اثر صدور حكم القضاء ببراءة بعض الشباب من تهمة مقتل بطرس غالي لانهم تكلموا ولم يفعلوا شيئا .

القانون الثاني اصدره خديوي مصر في ١٨ اكتوبر ١٩١٤ برقم ١٠ وما يزال ساريا حتى الان . . وهو يفرض العقاب على اجتماع اكثر من خمسة في الطريق العام اذا امرهم رجال السلطة بان يتفرقوا ولم يفعلوا . . . ويكونون مسؤولين عن اي جريمة تحدث بمناسبة هذا التجمع حتى لو لم يعلموا بها او يتوقعوها . وهكذا كان على المصريين وما يزال عليهم حتى اليوم ان يحذروا ان يزيد عدد المجتمعين منهم على خمسة حتى لا يكونوا تجهرا فان واناهم مصادفة صديق سادس فعليهم ان ينفضوا . وكان على عقلاء المصريين او الحريصين منهم على سلامتهم ، وما يزال عليهم حتى اليوم ان يسارعوا بالاختفاء في اقرب مكان اذا لاحظوا - ولو عن بعد - لفيما من التجمهرين يقف على الطريق .

والقانون الاخير « الخالد » هو قانون الاحكام العسكرية الذي صدر تحت رقم ٩٦ في ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ ، بناء على طلب بريطانيا بمناسبة دخولها الحرب ، ثم اصبح اسمه قانون الطوارئ عام ١٩٥٨م ثم اصبح اسمه قانون الحريات حريات المواطنين عام ١٩٧٢ وهو يعطي رئيس الجمهورية (وضع قيود) على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور في اماكن واوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والامساكن دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية والامر بمراقبة الرسائل ايما كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيل واغلاق اماكن طبعها على ان تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام مقصورة على الامور التي تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومي - وتحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها وكذلك الامر باغلاق هذه المحال كلها او بعضها وتكليف اي شخص بتادية اي عمل من الاعمال والاستيلاء على اي منقول او عقار ويتبع في ذلك الاحكام المنصوص عليها في تانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالنظم وتقدير التعويض وسحب التراخيص بالاسلحة او بالذخائر او المواد القابلة للانفجار

والفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبط-واغلاق
مخازن الأسلحة وأخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل
النقل وحصر المواصلات وتحديدها ،

ولسيادته توسيع دائرة هذه السلطات اذا اراد ..
ولن يعتقل او يقبض عليه ان يتظلم امام محكمة أمن الدولة
.. فاذا أفرجت المحكمة عنه لرئيس الجمهورية حق الاعتراض ..

هذه السلطات منقولة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وهو
قانون ما يزال ساريا لان حالة الطوارئ ما تزال معلقة .

ويشير نبيل الهلالي الى وجود حالة الطوارئ في مصر بصورة
شبه دائمة وبلا مبرر مما يعيق أي ممارسة ديمقراطية فيقول :

« لا يمكن الحديث عن قيام ديمقراطية حقيقية في مصر مع
استمرار حالة الطوارئ » .

ان المدخل الى الديمقراطية الصحيحة هو انتهاء حالة الطوارئ .
وأن استمرارها مخالفة صريحة للدستور وقانون حماية الحريات .
فالمادة ١٢٨ من الدستور توجب توقيت فترة حالة الطوارئ
وعرض الامر على مجلس الشعب فور اعلانها والرجوع اليه
لتجديدها .

ومع ذلك فان حالة الطوارئ لا زالت سارية منذ اعلانها
في ١٩٦٧/٦/٥ .. دون توقيت ودون اقرار من مجلس الشعب .
بل ودون تمكين المجلس من تقدير مبررات استمرار حالة الطوارئ .

ان ذلك كله تعطيل واضح لنص المادة ١٢٨ من الدستور .
فضلا عن هذا العيب الدستوري فان مبررات غرض حالة
الطوارئ قد سقطت فالقرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧
الصادر باعلان حالة الطوارئ في ٥ يونيو ١٩٦٧ حدد بوضوح
سبب الاعلان وهو مواجهة اخطار التهديد الخارجي الذي تجسد
بوضوح في العدوان الاسرائيلي الفادر على مصر .

وبديهى أن هذا الخطر الخارجي لم يعد قائما ، بعد توقيع
اتفاقية سيناء ومبادرة السلام وتأكيد المسؤولين المصريين في أكثر
من مناسبة بأن حرب أكتوبر ستكون الحرب الاخيرة ،

وقد حدد قانون الطوارئ على سبيل الحصر مبررات اعلان
حالة الطوارئ وهي — وقوع حرب — قيام حالة تهديد بوقوعها —

حدوث اضطرابات في الداخل — كوارث عامة — انتشار وباء ..
وجميع هذه الاسباب باتت منتفية اليوم .

ولا يصح ان يرتفع صوت ليبرر استهراق حالة الطوارئ بأن
أرض سيناء لا زالت محتلة . ان الاحتلال البريطاني لمصر لم يمنع
عودة البلاد الى الحياة الطبيعية والغاء الاحكام العرفية في فترات
مختلفة من تاريخ بلادنا .

كما ان الاحتلال الاسرائيلي نفسه لارض الوطن لم يمنع
الغاء حالة الطوارئ او الاحكام العرفية عدد من السنوات في
الخمسينات والستينات .

كما ان قيام حالة الحرب مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ لم يحل دون
الغاء الاحكام العرفية عام ١٩٥٠ وحتى حريق ١/٢٦/١٩٥٢ . «
ويضيف المستشار طارق البشري قائلا :

« هناك عديد من القوانين القديمة والحديثة اهمها بطبيعة
الحال القوانين المتعلقة بالصحافة والاجتماعات لان هذين المجالين
هما اهم مجالات الاتصال بين الجماهير وبين القيادات السياسية
المختلفة لذلك لم يكن مصادفة ان النصين الخاصين بالصحافة
والاجتماعات من أخطر النصوص التي دار الصراع حولها في دستور
١٩٢٣ . وهناك طبعاً القوانين التي تخول الحكومة سلطات
استثنائية بالنسبة للأفراد وحمايات حرياتهم وغير ذلك من

ومن القوانين الحديثة قانون الحراسة الصادر برقم ٣٨
لسنة ١٩٧١ ، اذ تضمنت المادة ٨ منه ما يتيح للدعي الاشتراكي
ان يتحفظ على الشخص في (مكان أمين) ويرفع الامر للمحكمة
خلال ستين يوماً وتلفيه المحكمة او تبقيه خلال ستين يوماً ، ويمكن
ان يجدد سنوياً على مدى خمس سنين . كل ذلك اذا قامت (دلائل)
على ان شخصاً اتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد او المكاسب
الاشتراكية او افساد الحياة السياسية او تعرض الوحدة الوطنية
للخطر . وكلها شبهات حول اعتبارات غير محددة تحديداً واضحاً .
ومنها قانون الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ . ان ما
بقي من احكامه بعد اباحة تعدد الاحزاب ، يتعارض مع مبدأ
النشاط الحزبي لانه يحرم عملياً المعارضة السياسية ويجرم
السياسات المعلنة » .

وزاد من عمق الازمة الديمقراطية وتعقدها غياب اي اطار
صحيح للعمل السياسي سواء كان حزباً واحداً او أحزاباً متعددة .

فقد عجز الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو التنظيم الوحيد المسموح به عن القيام بدوره المرسوم له نظريا كتتحالف لقوى الشعب العامل . وفشلت محاولات بنائه في اعوام ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٩٧٢ ، في تحقيق اي مخرج حقيقي لازمته المستعصية وهو ما اتفقت عليه كافة القوى من منطلقات مختلفة .

يذكر المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب والامين السابق للجنة المركزية في ورقة عمل قدمها للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عقب احداث يناير ٧٢ الطلابية .. « ان نظرة على الاتحاد الاشتراكي منذ صدور قانونه في ٨ ديسمبر ١٩٦٢ حتى الان ، تكشف انه عجز عن ان يقدم للجماهير الاطار الذي تستطيع ان تعبر من خلاله عن آمالها والامها .. ان الممارسة العملية خلال المرحلة الماضية قد كشفت عن قصور الاطار الحالي للاتحاد الاشتراكي عن مجابهة المتطلبات المتزايدة للمرحلة القادمة .. ان كل وثائقنا الثورية منذ الميثاق حتى الدستور تؤكد ان الاتحاد الاشتراكي جهاز للشعب يمارس بواسطته سلطانه ، ولكن الواقع عكس ذلك تماما فهو خلال مساره الطويل يؤكد انه جهاز لخدمة السلطة او لوضع الشعب في الاطار الذي تريده السلطة تماما فهو دائما يفسر قرارات السلطة ويدافع عنها .. » .

وقد دار نقاش طويل داخل الاتحاد الاشتراكي وفي الصحف حول ازمة الاتحاد الاشتراكي خلال شهر مارس ١٩٧٢ خاصة على صفحات جريدة الجمهورية اليومية ومجلة الطليعة الشهرية . وطرحت اسباب عديدة للارزمة منها :

— قضية العضوية ، والتي تصل الى ٦ ملايين انضموا الى الاتحاد دون ان تكون لديهم الرغبة الحقيقية او القدرة على العمل السياسي ، ولكنهم اضطروا الى ذلك في ظل مناخ عام جعل المواطنين يدركون ان احجامهم عن الانضمام للاتحاد الاشتراكي يلقي ظللا من الشك على وطنيتهم ، ويعرضهم لمتاعب هم في غنى عنها . وعلقت مصالح يومية للمواطنين على عضوية الاتحاد . واصبحت العضوية في نظر الكثيرين بمثابة اعتراف بمصريته وانتمائه لهذا الوطن .

ويضيف مقال بصحيفة الجمهورية « خطورة هذه الظاهرة انها اوقعت الاتحاد الاشتراكي عمليا في يد الاغلبية غير المهمة وغير القادرة بحكم ظروفها الموضوعية عن ممارسة مسؤولياتها التنظيمية .

وأصبحت لهذه الاغلبية غير المسيسة اليد العليا في انتخاب منظمات الاتحاد المختلفة وتحديد قياداته ، تحكمها عوامل غير موضوعية أفلها ضررا الصداقة والمعرفة الشخصية والمقدرة الانتخابية البحتة والشهرة من أي نوع كانت . وتراجعت الى الخلف كل العوامل الصحية ، من موقف سياسي محدد واجتهادات مختلفة لمعالجة قضايا الوطن . واختفت البرامج السياسية في كافة مراحل تكوين الاتحاد الاشتراكي من القاعدة للقمة . ومن المنفست ان هذا التوسع في العضوية قابله رفض لعدد من العناصر الفعالة ، بحجة انها عانت تجربة الخطا والصواب في النضال السياسي من أجل مصر في فترات سابقة .

— عدم تحديد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي والسلطة التنفيذية والتشريعية والتنظيمات المساندة كالنقابات والجمعيات .

— عدم فعالية الجهاز السياسي الذي نص قانون الاتحاد الاشتراكي على انشائه . فقد عجز عن القيام بدوره نتيجة امراض السرية ، وعدم وجود برنامج محدد له ، وغياب أي منهج موضوعي لاختيار اعضاءه . مما فتح الباب لسيادة الاسلوب الشخصي وبالتالي تنافره في التكوين ثم التغافل عن مبادئ الديمقراطية الداخلية وغرض قيادة معينة غير معزوفة لاعضائه .

ورغم اهمية هذه الاسباب فقد تركز نقد الاتحاد الاشتراكي حول قضيتين يشكلان في الواقع جوهر الازمة وسببها الحقيقي .

فالاتحاد الاشتراكي العربي يقوم نظريا على تحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية « ولكن الممارسة العملية وقيام هذا التحالف المفترض على أساس فردي مكن قطاعات معينة من البورجوازية المصرية (عسكرية في البداية) من الانفراد بالقيادة واخضاعها كائفة الاجهزة والمؤسسات لتصوراتها وافكارها ومصالحتها . ورفض هذه الفئة القائدة لاي نشاط سياسي على المستوى الفردي والجماعي داخل مؤسساتها الشرعية وادانة أي مبادرة من خارجها .. » .

وفي مقال لميشيل كامل بالطلبة يقول « ان التناقض الرئيسي الذي تسبب في الهزيمة وادى الى استمرار ترددي الاوضاع وتدهورها هو التناقض بين طبيعة المرحلة التي تتطلب تنظيم جبهة من كل

القوى الوطنية والتقدمية بسلا استثناء وعلى اختلاف انتماءاتها الطبقية ، وبين طبقة السلطة والمؤسسات التي تتميز بسيطرة فصيلا واحدة من القوى الوطنية وانفرادها بالحكم وتمسكها باقصاء القوى الثورية الاخرى . ولقد اتضح فشل اسلوب « الوحدة الوطنية » الذي يستهدف تحقيق الوحدة الفكرية والسياسية وصياغة برنامج التحالف من جانب فئة واحدة متميزة - جناح من الطبقة الوسطى - تعمل على فرضه على جميع الفئات والقوى الوطنية الاخرى وتستأثر بالسلطة واتخاذ القرار وتحديد البرنامج العام « الموحد للجميع » من مواقع الوصاية على الجماهير والادعاء بحيادها وتساميها وارتفاعها فوق التناقضات والمصالح الطبقية ، وتمثيلها لها في مجموعها » .

« وكان استمرار هذه الطبقة في فرض سيطرتها يعود لاسباب كثيرة منها .. دورها الوطني المعادي للاستعمار عبر التاريخ المصري الحديث وتصدي ابنائها في القوات المسلحة للعمل الثوري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والانتصارات الضخمة التي تحققت في ظلها على مستوى القضية الوطنية ومواجهة الاستعمار حتى عام ١٩٦٧ والانجازات الاجتماعية بين عامي ٦١ ، ٦٤ ونجاح اسلوب الدعاية والاعلام في تجسيم ما تحقق على حساب سلبيات عديدة اخفيت بمهارة » .

وبعد ١٥ مايو بدأت الشريحة الرأسمالية الطفيلية في البروز كقوة رئيسية في السلطة يتزايد نفوذها يوما بعد يوم ، حتى كادت بعد حرب اكتوبر تنفرد بالسلطة وهو ما تحقق تقريبا بعد يناير ٧٧ .
اما القضية الجوهرية الثانية فهي قضية الحريات العامة والتي جعلت ممارسة اي عمل سياسي في اطار الاتحاد الاشتراكي ضربا من المستحيل .

وقد زاد من فشل الاتحاد الاشتراكي وانصراف الناس عنه ، ان سلطة مابو قضت منذ ساعاتها الاولى على شرعيته ، ثم مارست تدخلا واسعا في انتخاباته .

لقد حل انور السادات الاتحاد الاشتراكي ودعى الى انتخابات جديدة لاعادة بنائه من القاعدة الى القمة . وظن كثيرون ان السادات لن يلجأ الى اي اجراءات استثنائية فالنيابة العامة (نيابة امن الدولة) ثم جهاز المدعي العام الاشتراكي القيت القبض مع علي صبري وشعراوي جمعة وغريد عبد الكريم والقيادات

الآخري ، على عشرات بل مئات من أعضاء الاتحاد الاشتراكي المرتبطين بالقيادة السابقة سياسيا وشخصيا . وشنت أجهزة الاعلام حملة ضارية ضد أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي وأعضاء التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) بحيث امتنع أغلبهم عن ممارسة أي نشاط سياسي ، وتضاءلت فرصهم في هذه الانتخابات على الأقل . ولكن السلطة الجديدة وتحت شعار ضرب عملاء مراكز القوى مارست حق الاعتراض والعزل على مئات من العناصر الوطنية خاصة تلك التي صنفت كيسار ناصري أو يسار ماركسي .

ولم تجد الأجهزة شجاعة الاعتراض السافر على القيادات الثورية في قرية كمشيش . فهؤلاء استطاعوا بنضالهم الطويل ضد الاقطاع ومن أجل الأرض وتحقيق شعارات ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعي ثم بتقديمهم لبطلهم وزعيمهم (صلاح حسين) شهيدا وأرتباط مقتله وثورة رفاقه وقريته ، بتكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع . ومواصلتهم الصراع ضد أي اتجاه للتراجع ، الى حد المواجهة مع شعراوي جمعة وهو وزيراً للداخلية وأميناً للتنظيم . استطاعوا التحول الى بؤرة ثورية تهم كل الوطنيين في مصر ، ويتحدث عنها جمال عبد الناصر في أكثر من خطاب عام ، مما جعل المخامرة بالاعتراض عليهم أمراً فاضحاً وكاشفاً لديمقراطية مايو . اختارت أجهزة الأمن اسلوب التأمر ، وفي ليلة مشهودة لا ينساها أهل كمشيش ، حاصرت قوات البوليس القرية يوم ١٤ يونية ١٩٧١ وغتشت ببوتها بيتا بيتا . واعتدت بالضرب على الرجال والنساء والأطفال واعتقلت حوالي ٢٠٠ من أهالي كمشيش ، وتكررت الهجمة في الليلة التالية وهدمت بعض البيوت والنصب التذكاري المقام للشهيد صلاح حسين . وكانت الحجة البحث عن سلاح قيل ان أهل القرية اخفوه استعدادا لاغتيال السادات وهو في طريقه الى قريته (ميت أبو الكوم) التي تبعد عن كمشيش مسافة تقل عن خمسة كيلو مترات . ورغم ان البوليس لم يجد أي اثر لهذا السلاح المزعوم اصدر وزير داخلية ١٣ مايو ممدوح سالم قرارا بابعاد (١٧) من أهالي كمشيش عن القرية ومحافظة المنوفية كلها . منهم شاهدة مقلد زوجة الشهيد صلاح حسين ، وعدد من الفلاحين المصريين ومدرس في معهد شبين الكوم الزراعي نقل بقرار من مباحث أمن الدولة الى جامعة اسيوط وبعد شهر أبعد ه آخرين وكان الهدف حرمانهم من المشاركة في الانتخابات ، ولم يعد هؤلاء الى قريتهم الا بعد ٣ سنوات وبحكم قضائي .

ووقعت الحادثة الثانية في أبو كبير عندما قام « محمد علي بشير » محافظ الغربية السابق وأمين سابق للاتحاد الاشتراكي في الشرقية ، بمقابلة الرئيس السادات وقيل انه قدم خلال المقابلة معلومات هامة ضد علي صبري (كان بشير معدودا من المقربين لعلي صبري) وعلى اثرها نشر في الصحف بتوجيه من رئاسة الجمهورية ترشيحه لعضوية لجنة الاتحاد الاشتراكي في قريته بأبو كبير في محافظة الشرقية . ونشر اسمه مع اسماء الوزراء الذين رشحوا انفسهم . وسافر بشير الى أبو كبير وعقد اجتماعا مع المرشحين حيث اعلهم باسماء القائمة التي اختارها وطلب من الآخرين الانسحاب . وعندما علمت مجموعة من طلبة أبو كبير في الجامعات والثانويات بهذه الواقعة اجتمعوا في مقر الاتحاد الاشتراكي بمدينتهم وطالبوا بحرية الانتخابات ، وان يكف بشير عن التدخل باسم السلطة . وتوجه بشير ومعه مأمور المركز الى الاتحاد الاشتراكي (المناقشة) هؤلاء الطلاب . وواجهه الطلاب بيمض تصرفاته وتاريخه المعادي للجماهير في الشرقية ، واختار محمد علي بشير أسلوب التهديد وأكد انه لو رشح (حذاه) لغاز رغم انوفهم . وكانت قمة الاستفزاز . ووقع تشابك بالايدي بينه وبين احد الطلاب فر بشير على اثره من المبنى وحاول مأمور الشرطة طرد الطلبة من مقر الاتحاد الاشتراكي بالقوة . وانفجر السخط الكامن في الجماهير . ووقعت معركة بين الجماهير والشرطة حرق فيها مبنى الاتحاد الاشتراكي وقسم البوليس ومنزل بشير ومصلحة التليفونات ولم تهذا الحالة الا بعد تدخل القوات المسلحة حيث ان أبو كبير تقع في خط المواجهة الثاني في جبهة قناة السويس .

وتكررت التدخلات والمشاكل في انتخابات النقابات العمالية . ووقعت مواجهات وصدامات بين الشرطة والعمال في بنها وشبين الكوم وحلوان . بسبب لجوء الاتحاد الاشتراكي ومن خلفه اجهزة الامن للاعتراض على القيادات العمالية النقابية المعروفة بنضاليتها لحساب بعض النقابيين (الصفر) المرتبطين بالسلطة وبعزيز صدقي الذي كان يتولى مسئولية الاتحاد الاشتراكي بعد مايو ٧١ ، من امثال صلاح غريب .

وواصلت السلطة سياستها المناقضة للديمقراطية والشرعية ، فلم تشكل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وقيل وقتها ان اعضاء اللجنة المركزية لا يمرغون بعضهم البعض ، ولا بد من اعطائهم فرصة من الوقت ، على ان تشكل اللجنة التنفيذية العليا

بعد بضعة اشهر . ولكن مضت السنين ولم تشكل هذه اللجنة أبدا . وهكذا ألغيت القيادة الجماعية في أضعف صورها .

ووقع التجاوز الثاني لقانون الاتحاد الاشتراكي عندما قرر السادات تعيين عزيز صدقي رئيسا للوزراء ، وغاجا اللجنة المركزية بأنه قرر اختيار سيد مرعي لمنصب الامين الاول . ولم يطرح اسمه للتصويت كما ينص القانون . ثم أصدر السادات قرارات بتعيين الامانة العامة ، وكثير من اعضائها ليسوا اعضاء في اللجنة المركزية ، كما ينص القانون وتجدد الاتحاد الاشتراكي عمليا . فهو بلا لجنة عليا ، وامانته العامة من خارج لجنته المركزية . والامين الاول غير موافق او متفاهم مع اعضاء الامانة العامة ، الذين اختارهم رئيس الاتحاد الاشتراكي دون مشاركة الامين الاول

وبلغت ازمة الاتحاد الاشتراكي ذروتها اثناء انتفاضة الجامعة في يناير ١٩٧٢ ، وظهر عجزه الفاضح حتى لقادته واعترفت القيادة بهذه الازمة . وتشكلت لجنة عمل ولجان استشارية لمعاونة الامانة العامة لوضع دليل للعمل واعادة النظر في قانون الاتحاد الاشتراكي على أمل الخروج من هذه الازمة . وانتهت المحاولة الى مزيد من العجز والتجهد ، والى أمين عام جديد ، (حافظ غانم) نموذج للشخصية الباهتة العاجزة عن الفعل لالون له ولا يزيد عن كونه موظف بكل سمات وعقد الموظف المصري ومعه امانة عامة اشد عجزا منه . وكلها من موظفين بعيدين عن اي تجربة او عمل سياسي .

وعبرت الجماهير عن رأيها بصورة قاتلة اثناء فتح باب الترشيع خلال شهر يونية ٧٣ لاعادة انتخاب اللجان الاساسية للاتحاد الاشتراكي . ورغم مد فترة الترشيع مرتين فلم يتقدم العدد المطلوب حتى لنفوز اللجان بالتزكية . كان المطلوب انتخابهم ٩٣٠٠ ولم يزد عدد المتقدمين حتى اليوم الاخير عن ٥٧٠٠ . لقد قاطعت الجماهير دون تنظيم او تخطيط ، حزب السلطة الوحيد .

كانت هذه الحقائق ، سواء ما يتعلق منها بسيطرة الرأسمالية الطفيلية وأجهزة الشرطة السرية التابعة لها ، او القوانين المقيدة للحريات العامة ، والعجز المستمر والمتصاعد للتنظيم السياسي الوحيد ، كافية لكي تدفع بالقوى الوطنية للتعبير عن نفسها بالتحرك خارج مؤسسات الدولة ومنظماتها السياسية ، سواء اتخذ هذا التحرك ، شكل انفجارات جماهيرية ، كما حدث خلال عامي ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ او في صفوف الطبقة العاملة ، والتي عبرت عن نفسها

خلال يناير ومارس ٧٥ ، او اللجوء الى اقامة تنظيمات سياسية سرية (الماركسية خاصة) او الاستفادة من التنظيمات الديمقراطية (النقابية) في التعبير السياسي ، كما حدث في نقابتي المحامين والصحفيين بصفة خاصة ، مما دفع السادات الى استصدار قرارات من لجنة النظام بالاتحاد في فبراير ومارس ١٩٧٣ بفصل ١٠٢ صحفي ومحاولة فصلهم من النقابة ونقل عدد منهم الى مصلحة الاستعلامات ، وكذلك فصل عدد من المحامين من عضوية الاتحاد واستغلال ذلك في اسقاط عضويتهم في مجلس نقابة المحامين والصحفيين .

ومع نهاية ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ ، طرحت الحكومة قضية تعدد التنظيمات السياسية والاحزاب وقيام المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي . وهي فكرة سبق لليسار طرحها عام ٧٢ ولكنها رفضت في ذلك الوقت .

وكما يقول الاعلان السياسي حول مستقبل الديمقراطية في مصر الذي صدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ :

« .. ان تعدد التنظيمات السياسية في مصر لم يكن مجرد قرار اداري او منحة هبطت فجأة على الحركة الجماهيرية المصرية .. ولكنه في الحقيقة جزء من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد منذ عدة سنوات وخاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وان الاعتراف المشروط بتعدد الاحزاب قد جاء نتيجة لثلاث اسباب هي :

١ - تطور نضال وتضحيات الحركة الجماهيرية المصرية واتجاهها الى التعبير المستقل عن مطالبها ومحاولتها بناء اشكال تنظيمية مستقلة وخاصة عمال المصانع والمهنيين والمتقنين وطلاب الجامعات والحرغين والحركة التعاونية وفي بعض مناطق الريف التي شهدت مواجهة حادة بين فقراء الفلاحين وكبار الملاك ورفض الحركة الجماهيرية العمل في اطار تنظيمات الاتحاد الاشتراكي التي خضعت لقيادة وسيطرة البورجوازية .

٢ - ازدياد التمايز الاجتماعي واتساع نطاق الفوارق بين الطبقات الكادحة والطبقات المستغلة واستفحال النتائج الاجتماعية السلبية لظاهرة ازدياد الفقراء فقرا وازدياد الاغنياء غنى مما حتم الاعتراف بقدر من التمايز السياسي لضمان استمرار نفوذ الشرائح الرأسمالية الكبيرة .

٣ - تهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الاجنبي خاصة وان سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تحقق حتى الان ما كان متصورا من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية واعتقاد بعض اوساط البورجوازية المصرية ان صبغ المجتمع بمسحة ليبرالية واحكام قبضة البورجوازية على السلطة السياسية سوف يطمئن المستثمرين الاجانب على ان مصالحهم في امان لمدى طويل .

وهكذا يتضح لنا ان تعدد التنظيمات السياسية في مصر .. هو ظاهرة تاريخية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعيش الان مقدماتها وسيتوقف على كيفية فهمنا لها وموقفنا منها نتائج هامة بالنسبة لاتجاه تطورها وتطورها ..

ولدت المفابر خالاحزاب الثلاثة ولكن السلطة بطبيعتها غير الديمقراطية ، لم تسلم بحق القوى والتيارات السياسية في اقامة تنظيماتها واحزابها المستقلة ، وقصرت التنظيمات على ثلاثة فقط صنفتهم يمينا ويسارا ووسطا . وقاومت اقامة تنظيم مستقل للنصارىين بالاضافة الى استمرار تجريم قيام اي حزب شيوعي .

وسعت لكي تكون هذه الاحزاب الثلاثة مجرد تنويمات على لحن واحد ، او مجرد واجهات مختلفة لحزب واحد ، او ديكورات توغر الشكلي المطلوب دون الجوهر . ولكن الامور لم تسر على هوى السلطة تماما .

تشكل اليمين في تشكيلات عديدة متباينة الاسماء ، حتى لا يضع بضاعته في سلة واحدة ، فهو في تنظيم الاحرار الاشتراكيين (اليمين) والذي يعد جيبا من جيوب السلطة ، وهو المتحدث الحقيقي باسمها في المسائل الاقتصادية ، وكثيرا ما يلعب دورا رائدا في طرح اتجاهاتها الاقتصادية المستقبلية .

واليمين في المستقلين ، يشكل جزءا هاما منهم .

واليمين يحتل جزءا هاما من قيادة تنظيم مصر العربي الاشتراكي « الوسط » ويقوده في اتجاه يخدم اليمين ويفتح امامه طريق السلطة .. وتنظيم الوسط هو الوريث للاتحاد الاشتراكي تنظيميا ، يمتد عمره التنظيمي سنوات طويلة ربما منذ بداية هيئة التحرير والاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي بهرحله المختلفة . وهذا يعني انه رغم استيلاء اليمين على الوسط فان عضويته تضم القوى التي انضمت للاتحاد الاشتراكي والتي ترتبط مصالح قطاعات

منها في النهاية باليسار من موظفين ومنتجين وغلاحين صفار . لقد انضم هؤلاء الى الوسط بحكم استمرار ميراث العمل في التنظيم السياسي الواحد ، وتعود العمل في كنف الدولة وحمايتها ، ولعدم انضاح الهوية الاجتماعية لقيادة الوسط بصورة واضحة .

أما اليسار الذي تجتمعت طلائعه في « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » فقد ظل جزء منه محتفظا باستقلاله عن التنظيمات ، أما لرفضه لفكرة التنظيمات في حد ذاتها ، أو لخلافات في المنهج مع المؤسسين الأول للتجمع أو للأصرار على التمايز بين فصائل اليسار أو للاحساس المبالغ فيه بالذات وتصور أن فردا يتمتع بحرية الحركة يستطيع أن يكون أكثر فعالية وتأثيرا من التنظيم ! كذلك فما زال جزء أساسي من قواعد الوسط (كما سبق القول) ترتبط مصالحها في النهاية بما يدعو اليه اليسار وتعد رصيда مستقبليا له .

✱ وقد القت السلطة منذ البداية بثقلها الى جانب اليمين بتشكيلاته المختلفة . اغمضت قيادات الوسط عينها عن اليمين الحقيقي وفتحت عينها على اليسار بكل قوة ، وشنت عليه حربا ضروسا مستخدمة كافة الوسائل وفي مقدمتها :

١ - احتكار القوى اليمينية للصحافة وأجهزة الاعلام ، عبر سلسلة من الاجراءات والقرارات تناولت بالتغيير ، خلال العامين السابقين على قيام الاحزاب ، قيادات العمل الصحفي والعاملين في الصحافة ، وتسخير هذه الصحف (اليومية خاصة) منذ قيام التنظيمات للهجوم على تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، واليسار بصفة عامة . واستخدمت الصحافة في هذا السبيل اساليب الكذب والخداع ونسبة اخبار غير صحيحة للتنظيم وتمزيقات ملفقة للمسؤولين فيه . وتزييف الحقائق عن نشاط التنظيم ، وشن حملات تأخذ الطابع الفكري ، وتنطلق من افتراضات غير صحيحة ، مثل القول بسيطرة تيار معين على التنظيم والانهزام بالاحاد والعمالة .

وحرّم التجمع من حق التعبير أو الرد ، وقد قوطعت كل بياناته أو دراساته . وكان هناك اصرار من جانب الصحافة المصرية على أن يقوم الآخرون ، ولا يقوم التجمع نفسه برسم صورته أمام الرأي العام ، وتطوع عدد من الصحفيين ذوي التاريخ المعروف برسم المعالم والحدود والمبادئ لتصور ما يريده التجمع ولم ينطلق واحد منهم مما اذاعه التجمع في برنامجه أو بياناته .

وقد ساند هذه الحملة الصحفية حملات هجوم من بعض المسؤولين مثل المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب ، والسيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ومقرر الوسط والامین المصالح للاتحاد الاشتراكي . . بل وتعرض التنظيم لحملة من رئيس الجمهورية في خطابه في ذكرى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر الماضي ، اي قبل الانتخابات بشهر واحد .

ب - ساند هذه الحملة الاعلامية ، صفوف من قيادات الحكومة والادارة المحلية والقطاع العام ، ومن وزارة الاوقاف والاتحاد الاشتراكي ، وضباط مباحث أمن الدولة الذين شاركوا جميعهم في تخويف وارهاب المنضمين الى التجمع او الذين فكروا في الانضمام اليه .

فالفي تفرغ بعض الاعضاء الذين انضموا الى التجمع من الاتحاد الاشتراكي ، ومنظمة الشباب .

ونقل بعض الموظفين والعمال من مواقع عملهم او من البلاد التي يعملون بها عقابا على انضمامهم للتجمع .

واضير آخرون ماديا نتيجة لاجراءات ادارية متعددة .

والقيت خطب في المساجد ضد التجمع وقادته واعضائه ، وصلت الى حد الاتهام بالكفر والالحاد .

وتعرض الاعضاء لملاحقات مستمرة من اجهزة الامن ، والى تلفيق اتهامات كاذبة اثبت القضاء تليفيقها ، كما حدث بعد اضراب شركة النصر للسيارات والشركة الاهلية للغزل والنسيج بالاسكندرية .

ج - سخرت كل امكانيات الاتحاد الاشتراكي لخدمة تنظيم مصر العربي الاشتراكي .

د - استخدمت اجهزة الدولة والقطاع العام لتوفير كل احتياجات تنظيم مصر العربي الاشتراكي . وكان على « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » ان يخوض المعركة الانتخابية ، وهو حديث النشأة لم يهض على بداية بنائه اكثر من ٦ اشهر ولم يتح له ابدا فرصة طرح برنامجه واجراء نقاش حوله بين الجماهير ، او حتى الرد على الحملات التي شنت عليه والدفاع عن افكاره . . وفي وقت يعاني فيه من نقص شديد في الامكانيات المادية لطبيعة عضويته المكونة من العمال والفلاحين اساسا .

وكان عليه ان يواجه هذا الوضع السياسي الذي يبره فيه استعادة الرجعية لنفوذها وسيطرتها على مراكز قوة جديدة وتحالفها مع الرجعية العربية والرجعية العالمية ، وتسرب المخبرات المركزية الامريكية داخل مصر ، ونشاط الاجنحة المتخلفة من الاخوان المسلمين التي استعادت وجودها .

وشهدت المعركة الانتخابية تكثيفا للضغوط والتدخلات ضد التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وقوى اليسار بصفة عامة ولحساب حزب السلطة .

— ضاعفت الصحافة من حملتها ضد التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ووصلت الى درجة هددت بهدم قيم المجتمع والعمدة بمصر عشرات السنين للوراء واحياء نعرات قديمة ماتت منذ زمن طويل ، واستجلاب نعرات جديدة متخلفة . . لقد تهددت القيم والتراث الثقافي والفكري الديمقراطي الذي ترسخ في مصر على يد محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين .

ولم يكن اليسار وحده هو الهدف ، ولكن المجتمع المصري ككل : وحدته الوطنية بطوائفه المختلفة التي تأكدت وتعمقت عبر التاريخ . لقد قامت الصحافة التي احتكرها اليمين خلال المعركة الانتخابية بعملية غسيل مخ . وسممت الرأي العام بأفكار معادية للاشتراكية والتقدم . وكما أشار مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية في الاهرام فقد خص التجمع وحده من النقد الذي نشر في الصحافة حول الانتخابات ، نسبة ٨٤ بالمئة (٣٧٥ بالمئة يحمل اتهاما بالتآمر والتضليل وتوزيع المنشورات العلنية وتسليط الماركسيين ، ٣٧٥ بالمئة المجتمع يرفض الاتجاه اليساري من الاساس ، ٢١٨ بالمئة اليسار ينافي الدين ، ٣ بالمئة اليسار يستخدم اسلوبا رجعيا في الدعاية) . وفي المقابل تمت عملية دعاية سافرة لكل مرشحي القوى اليمينية . خاصة اعضاء تنظيم الوسط وبعض المستقلين .

ولجأت الصحافة الى الكذب المفضوح ، كما حدث بالنسبة للمرحوم المناضل كمال الدين رفعت حيث نشرت « الاخبار » خبرا كاذبا صبيحة يوم الانتخابات عن التحقيق معه في قضايا تعذيب الاخوان المسلمون .

— لم تكن الصحافة وأجهزة الاعلام وحدها في هذه المذبحة التي نصبت للتجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

واباح رئيس الوزراء ومقرر الوسط استغلال منصبه ليهاجم التجمع في مؤتمرات انتخابية وينشر هذا الهجوم في الصفحات الاولى من الجرائد اليومية متهما التنظيم بالعمالة والكفر والاحاد ، وتطوع بشرح برنامجه فاضاف اليه ما يتناقض تماما معه ، في محاولة لاثارة قطاعات من الشعب المصري ضده واستغل سلطاته لمنع الحزب من نشر اي رد عليه في الصحف .

وعمل في نفس الخط خطباء بعض المساجد التابعة لوزارة الاوقاف ، هاجموا التنظيم ومرشحيه بالاسم من فوق منابر بيوت الله واستخدموا بيان شيخ الازهر ضد الشيوعية والاحاد ، غنسبوا هذه الصفات الى التجمع ووزعوه في كل مكان واذاعته الاذاعة مرات عديدة .

وزيفت الاجهزة بيانات منسوبة الى جمعيات دينية ومشايخ الازهر (الفيوم) ، والاتحادات الطلابية (الاسكندرية) ووزعت في الدوائر ضد مرشحي التجمع .

— استخدم مرشحو الوسط كل امكانيات الدولة في دعايتهم الانتخابية ، خاصة في الدوائر التي رشح فيها الوزراء والشخصيات الاساسية بدءا من السيارات الحكومية الى العاملين في الوزارات وشركات القطاع العام ، الى اموال هذه الوزارات الى الاعلانات التي نشرت في الصحف دعاية للوزراء . وقد اثبت كل ذلك في محاضر رسمية مسجلة في اقسام الشرطة ، وفي تقارير للرقابة الادارية .

— نشطت اجهزة مباحث امن الدولة في الضغط على المرشحين واعضاء التجمع خاصة في الريف واعتقال الاعضاء اثناء توزيعهم لبرنامج التنظيم وبيانات المرشحين وملصقاته وكذلك في تعطيل طبع بيانات المرشحين ، حيث كانت تقوم بدور الرقيب على المطبوعات وتقطيع الملصقات ولافتات المرشحين ... الى غير ذلك .

— استخدم مرشحو الوسط العنف المسلح في كثير من الدوائر ضد مرشحي اليسار او المستقلين المعارضين للوسط لفرض غوزهم معتمدين على مجموعات من « البلطجية » المسلحين ومحترفي الاجرام منعوا الندوبين من دخول اللجان واحيانا منعوا التصويت تماما ورفض البوليس التدخل او تقديم الحماية للمعتدى عليهم ، كما حدث في الدرب الاحمر وكرموز وقصر النيل وكفر صقر وعددا اخر من الدوائر . وعندما تصدت الجهاير في بعض الدوائر للعنف المسلح ومحاولات التزوير ، ظهر دور الامن المركزي الذي اعتدى بوحشية

على الاهالي وسارعت اجهزة الامن لتفليق التهم لاعضاء التنظيم
« دكرنس ، دسوق ، كرموز » ...

— الاتفاق الواسع في المعركة الانتخابية والذي يشير الى
وجود قوى مشبوهة وقفت وراء المرشحين .

— لعبت اجهزة الحكم المحلي الدور الرئيسي في تزييف ارادة
الجماهير ، فلجان الانتخابات والفرز في كثير من الدوائر اختيرت
لحساب مرشحي السلطة وتلاعبت بأوراق التصويت وفي الفرز ..
وقد تم ضبط الاف من بطاقات التصويت الرسمية في عديد من الدوائر
ملقاة خارج الصناديق ممزقة ومحروقة وكلها لصالح المرشحين
المنافسين لمرشحي الوسط . وهذا يفسر اصرار بعض اللجان على
عدم حضور المرشحين ومندوبيهم الفرز ، او السماح بحضور مندوب
واحد ، بينما الفرز يتم في أكثر من سبعين لجنة في وقت واحد .

ولا شك ان هذه التدخلات اثرت على نتائج الانتخابات . ولكنها
لم تكن وحدها العنصر المؤثر في نتائج المعركة من الناحية الانتخابية
البحثة . فهناك عوامل أخرى لعبت دورها وفي مقدمتها :

١ — لم تكن المعركة في حقيقتها معركة بين تنظيمات سياسية .
فالتنظيمات قامت قبل الانتخابات بسنة اشهر فقط . ولم تتح لها اي
فرصة لعرض برامجها وافكارها على الجماهير قبل الانتخابات
واثنائها . وكان طبيعيا ان تدور المعركة على اساس فردي .
وبناء مرشح لانتخابات مجلس الشعب على الاسس التقليدية يحتاج
الى سنوات طويلة .

وقد تغلب تنظيم الوسط على هذا الواقع بأن رشح في غالبية
الدوائر الشخصيات التقليدية الموجودة فيه ، وتقدم بأكثر من مرشح
في عدد كبير من الدوائر* ، واستفاد من استيلائه على جهاز الدولة
والصحافة والاتحاد الاشتراكي واستند اليهم في معركته الانتخابية
ومع ذلك فقد عجز تنظيم الوسط عن انتهاء المعركة من الدور الاول ،
ودارت المعركة الاساسية في الاعادة .

٢ — انخفاض نسبة التصويت خاصة في المدن وبين المثقفين ،
وهو أمر يعكس شعورهم بعدم الثقة في نزاهة وحيدة الانتخابات ،
وعدم جدوى صوتهم الانتخابي ، نتيجة تجاربهم القريبة والبعيدة في
الاستفتاء والانتخابات (عدد الاصوات المقيدة ٩٥٦٤٠٠ و عدد
الذين ادلوا بأصواتهم ٣٩٧٣٠٣٨) .

ويرتبط بهذه الظاهرة احجام ملايين من الشباب عن القيد في جداول الانتخابات .

٣ - تكاتف الظروف المعيشية الصعبة وانتشار الامية والانفاق الهائل لبعض الجهات والمرشحين في استمرار ظاهرة شراء الاصوات .. وبالإضافة لاستمرار بقايا التراث التقليدي في الانتخابات ، خاصة في الريف ، من عصبية وتحديات قبلية وأثرية لعبت عليها القوى اليمينية .

اثر هذه الممارسة غير الديمقراطية في نتائج انتخابات مجلس الشعب غفاز حزب مصر بـ ٢٧٩ مقعدا ، اليمين ١٤ مقعدا اليسار ٤ المستقلون ٤٧ مقعدا .

هكذا جاء مجلس الشعب تعبيرا (غير ديمقراطي) عن الواقع السياسي في مصر وهو امر زاد من أزمة الديمقراطية في مصر ومن عزلة النظام عن الجماهير ...

الازمة الوطنية

في ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت اسرائيل حربا عدوانية بمساندة امريكية ضد الدول العربية المجاورة لها ، (باستثناء لبنان) وهي مصر وسوريا والاردن . وانتهت خلال أيام قلائل باحتلال اسرائيل لسيناء المصرية والمرتفعات السورية (الجولان) وغزة والضفة الغربية (فلسطين) . واستهدف العدوان الاسرائيلي الامريكي بالنسبة لمصر ، اربعة اهداف متكاملة :

١ - ضرب مصر وعزلها عن المنطقة العربية وعن قيادة حركة التحرر العربي ، بعد ان هددت مصر ، بوصولها الى اليمن ، الاحتكارات الامريكية في السعودية . وذلك بتصفية قوة مصر العسكرية والاقتصادية والسياسية .

٢ - وقف التطور الاجتماعي الذي اثار سلسلة من التطورات المماثلة في المنطقة وطرح الاشتراكية كهدف للثورة الوطنية العربية ، وهدد بتصفية الطبقات والقوى الاجتماعية التي يستند اليها الاستعمار في المنطقة .

٣ - اعادة مصر بمد هزيمتها العسكرية الى السوق الرأسمالي العالمي وتصفية استقلالها الاقتصادي الذي تحقق في ظل

عبد الناصر بصورة نموذجية في العالم الثالث . . وذلك بعد فشل الضغوط الاقتصادية والسياسية في دفعها لقبول خطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي ربطت المعونات الاقتصادية الأمريكية والدولية بثلاثة شروط ، رفضتها مصر وهي :

١ - تخفيف تدخل الدولة في الاقتصاد والعودة الى نظام الاقتصاد الحر (الرأسمالية) .

ب - ابطاء معدلات النمو والمشاريع الصناعية لعدم فعاليتها (مجتمع زراعي) .

ج - ازالة القيود المفروضة على الواردات من الغرب ورفع اثمان السلع الاستهلاكية (انفتاح استهلاكي) .

٤ - فرض زعامة اسرائيل على المنطقة واقامة سلام امريكي تلتزم به كل دول المنطقة .

وتلخصت الاستراتيجية الاسرائيلية لتحقيق هذه الاهداف في خطوط رئيسية هي :

— الحرص على الاحتفاظ بالارض الجديدة التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، تنفيذاً لتطلعاتها الدائم للتوسع واستيعاب مهاجرين جدد وتحقيقاً لما تصورته حدوداً جديدة آمنة .

— استغلال التفوق العسكري الاسرائيلي (الجوي خاصة) والذي كان متحققا بعد عدوان ١٩٦٧ لانزال ضربات قاصمة بالدول العربية والعمل بصفة خاصة على تحطيم البناء العسكري والاقتصادي والنفسي لشعب مصر .

— التعمي لوقف اي تقدم عسكري في الجبهات العربية ، عن طريق عدد من الحروب الصغيرة الخاطفة ، تجنباً لخوض غمار حرب شاملة مع العرب . فاسرائيل تقدر ان الموقت في صالحها على شرط ان لا تنفجر الحرب .

— العمل المستمر لتحويل المشكلة الفلسطينية الى صراع بين دول مستقلة أي بين اسرائيل والدول العربية وانكار وجود الشعب الفلسطيني وبالتالي انكار وجود حركة تحرير وطني فلسطيني ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

في مواجهة هذه الاهداف العدوانية واستراتيجية العدو ،
طرحت في الساحة المصرية في اعقاب عدوان ٦٧ ثلاثة مناهج مختلفة
لمواجهة العدوان .

— فهناك من دعى الى تجاوز الهزيمة عن طريق تبني خطا
استراتيجيا ثوريا جديدا يقوم على حرب التحرير الشعبية وعسكرة
المجتمع المصري (والعربي) على نسق المجتمع الفيتنامي وخوض
حرب شاملة ضد اسرائيل والامبريالية الامريكية على امتداد الوطن
العربي لا تتوقف الا بتصفية الوجود الاستعماري من المنطقة العربية
وكل ارض فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ .

— وهناك من رأى الامر على صورة نقیضة تماما . ودعى الى
الواقعية والاعتراف بأنه لا امل في تحرير الارض العربية ، والمصرية
خاصة الا بتغيير جوهرى في المبادئ والسياسات المتبعة في مصر ،
بصورة تقنع الولايات المتحدة الامريكية ، بأن مصالحها في المنطقة
يمكن تحقيقها وحمايتها بطرق اخرى غير طريق اسرائيل . وبالتالي
دفعها الى الضغط على اسرائيل للانسحاب من سيناء والارض
المحتلة .

وطرح هؤلاء ضرورة التخلص عن العلاقات السياسية
والاقتصادية والعسكرية بين مصر والاتحاد السوفياتي (والعالم
الاشتراكي) واخراجه من المنطقة لطمانه الولايات المتحدة الامريكية
.. وطالبوا بتراجع مصر عن سياستها العربية ودورها التحرري
من المنطقة والذي هدد الاحتكارات الاستعمارية الامريكية والغربية
والطبقات والانظمة المرتبطة بها .. ودعوا الى احداث تغييرات في
السياسة الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بنمو دور القطاع الخاص
المحلي والاجنبي وانهاء دور القيادة للقطاع العام .

— وهناك تيار ثالث رأى المخرج في استخدام كافة الوسائل
والامكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة لممارسة
الضغط على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، وذلك لدفع امريكا
للضغط على اسرائيل لتقبل بالانسحاب من الاراضي
العربية .. وذلك عن طريق اعادة بناء القوات المسلحة المصرية
وتصعيد عملها العسكري على جبهة القناة ضد الاحتلال الاسرائيلي
ومحاولة تقوية الجبهة الشرقية ، وتسخينها ودعم العمل الفلسطيني
المسلح وتنشيطه .. وفي نفس الوقت تعميق دور الاتحاد السوفياتي
المساند للعرب عسكريا واقتصاديا وسياسيا .. مع خلق جسور
سياسية مع الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اختار عبد الناصر المنهج الاخير ومارسه بنجاح واضح
بدءا من ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ حتى اغسطس ١٩٧٠ .

من الناحية العسكرية بدأت المواجهة متواضعة ولكنها ذات
دلالة واضحة بمعركة رأس المش ، بمعارك المدافع ، فحرب
الاستنزاف الاولى ، فحرب الاستنزاف الثانية ، وصولا الى تركيب
صواريخ سام ٣ في ابريل ١٩٧٠ . ومن الناحية السياسية ، حقق
عبد الناصر نجاحا دبلوماسيا مدويا عندما اقنع الاتحاد السوفياتي
بتحمل مسؤوليات مباشرة في التصدي لأمريكا واسرائيل ، تلك
المسؤوليات التي بلغت قممتها عندما وافق الاتحاد السوفيتي على تزويد
مصر ببطاريات صواريخ سام ٣ بأطقم من المقاتلين السوفيت .
وكانت هذه اول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، يقاتل جنود وضباط
سوفيت خارج أوروبا الاشتراكية .

وكان للنجاح العسكري السياسي لعبد الناصر ، تأثيرا بالغا
على اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية . وقال دايان في ذلك
الوقت . . « ان اسرائيل مستعدة للالتزام بوقف اطلاق النار بلا
شروط وبلا حدود ، حتى ولو أدى هذا الى اتاحة الفرصة للمصريين
لتركيب صواريخ سام ٣ في الجبهة » .

وشرح مراسل التايمز البريطانية الاسباب التي حدثت بدايان
الى قبول هذا الموقف قائلا : « في بلد صغير مثل اسرائيل حيث يوجد
لكل شخص اخ او ابن في الجبهة كان كل اصابة تعتبر مأساة
شخصية وقومية . وقد ارتفعت الخسائر خلال شهر يوليو ١٩٦٩
على جبهة القناة الى ٣٠ قتيل و ٨٠ جرحا ، حسب البيانات
الاسرائيلية . وكانت هذه اسوأ فترة عاشتها اسرائيل بعد حرب
الايام الستة .

وقد عاشت اسرائيل اياما أكثر سوءا عام ١٩٧٠ بعد تركيب
صواريخ سام ٣ ، حتى انقذتها مبادرة روجرز التي أدت الى ايقاف
اطلاق النار لمدة ٣ اشهر اعتبارا من ٧ اغسطس ١٩٧٠ .

وكان قبول مصر لهذه المبادرة مثار مناقشات وخلافات واسعة .
وقد وصف معلق امريكي آثار هذه المبادرة الأمريكية قائلا :
« ان السياسة الأمريكية حققت نجاحا كبيرا في الشرق الاوسط .
قبل مبادرة روجرز كانت هناك حرب استنزاف على ضفتي القناة ،
تتصاعد كل يوم حاملة معها مخاطر محلية ودولية . . وكان الوضع
في الاردن مهددا . وكان العمل الفدائي واحدا من اكبر القوى

المهددة للسلام في الشرق الاوسط ، وكانت روح التطرف هي الغالبة على العلاقات الامريكية العربية ، ودعوة الوحدة العربية المعادية لاسرائيل هي السائدة . وقد توقف كل ذلك » .

كان الممكن ان تكون مبادرة روجرز وقبول مصر (عبد الناصر) وقف اطلاق النار لمدة ٣ اشهر ، فترة اعداد عسكري واختبار للنوايا الامريكية . ورغم الخسائر التي لحقت بالجانب العربي في ظل وقف اطلاق النار ، وفي مقدمتها مذبحه ايلول في الاردن ضد المقاومة الفلسطينية وانشاء خط بارليف على الضفة الشرقية للقناة فان استئناف القتال في نوفمبر (بعد ٣ اشهر) كان كفيلا بتصحيح الاوضاع .

ولكن رحيل عبد الناصر المفاجيء في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ والصراع الذي انفجر بين خلفائه في قمة السلطة وحسم في ١٣ مايو لحساب سلطة جديدة وسياسات جديدة ، انتهى مرحلة كاملة في التصدي لحل القضية الوطنية والقومية ، وفتح الباب لمنهج جديد وسياسة جديدة تماما ، تقوم على أساس وفاق مصري (عربي) امريكي والممل على تحقيق الجلاء عن الاراضي المصرية المحتلة ، عن طريق اجراء تغييرات ضرورية في الاختيارات المصرية ترضي المصالح الامريكية . وقد اتخذت هذه السياسة قبل حرب اكتوبر مظاهر عديدة :

— تجسيد الموقف العسكري الذي بدأ في ٧ اغسطس ١٩٧٠ بقبول مبادرة روجرز وكان مقرراً استمراره لمدة ٣ اشهر فقط تحت حجج ودعاوى مختلفة .

وكانت وفاة عبد الناصر واعادة تنظيم البيت هي الحجة المنطقية التي قدمت لتهديد وقف اطلاق النار ثلاثة اشهر جديدة . ولكن ما ان انتهت هذه الفترة حتى بدأت سياسة تجسيد الموقف العسكري ، وطرح تراجمات واضحة في الموقف المصري ، انطلاقاً من مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ التي أعلنها رئيس الجمهورية رغم معارضة كل شركائه في السلطة . ودعى رئيس الجمهورية في تلك المبادرة الى انسحاب اسرائيلي جزئي وفتح القناة للملاحة الدولية .

وبحجة ضعف التسليح وتقاوس الاتحاد السوفيتي عن استكمال تسليح الجيش المصري ، ثم ما قيل عن الانفراج الدولي (الوفاق) واتفاق موسكو وواشنطن على الاسترخاء العسكري استمر التجسيد العسكري على الجبهة المصرية اكثر من ٣ سنوات .

— تحت شعار تحقيق تضامن عربي حقيقي وشامل والقاء جزء من مسئولية ما حدث في عام ١٩٦٧ على السياسة العربية لعبد الناصر التي قسمت العرب الى تقدميين ورجعيين ، ونظم جمهورية ونظم ملكية . . بدأ نظام مايو ٧١ في اقامة تحالف عربي جديد تحتل فيه الدول البترولية الدور القيادي ، اي اعطاء الثروة العربية دورا ومسئولية تفوق — ان لم تكن تُلغى — دور ومسئولية الثورة العربية . وانتهى هذا الحلف الجديد الى تسليم القيادة في المنطقة الى المملكة العربية السعودية وحلفائها ، خاصة بعد اشتداد الخلاف بين ليبيا ونظام السادات لاسباب عديدة في مقدمتها عداء نظام مايو للناصرية التي رفعتها ليبيا علما وشعارا ، والعلاقات الوثيقة التي اخذت في النمو على غير ارادة نظام السادات بين ليبيا والاتحاد السوفيتي وعداء النظام الليبي للنظم الرجعية في السعودية واليمن والمغرب الحلفاء الجدد للنظام المصري .

وبالتدريج أصبحت للسعودية (وهي الحليف الاول لأمريكا) الكلمة العليا في شئون المنطقة وقضاياها ومارست نفوذا داخل جهاز الحكم المصري ودورا حاكما في علاقات مصر الخارجية والعربية ، وسياسات الحكم الداخلية ، الاقتصادية والسياسية والثقافية .

— عملت السلطة الجديدة منذ استقرارها في مايو ٧١ على توتر العلاقات المصرية (العربية) السوفيتية ، والبحث عن اسباب للصدام . لقد اتخذ الاتحاد السوفياتي بعد رحيل عبد الناصر موقفا حذرا في تعامله مع الحكومة الجديدة في مصر ، وعمق هذا الحذر والتردد الموقف المصري من احداث انقلاب هاشم العطا في السودان ، والمذابح الدموية للشبوعيين التي تلت فشل الانقلاب . وكذلك الاتصالات الامريكية المصرية التي بدأت ، وكانت تفاصيلها تصل الى الاتحاد السوفيتي عبر الولايات المتحدة الامريكية ، بينما الحكومة المصرية تكتم اخبارها عن الاتحاد السوفيتي .

وعلى عكس المنهج الناصري الذي كان حريصا على ازالة اي مشاكل تعترض نمو العلاقات المصرية السوفيتية ، دون أي مساس بالارادة والكرامة المصرية ، انتهزت القيادة الجديدة هذه الموقف الحذر من السوفييت لتسير بسرعة فائقة لتحطيم كافة الجسور مع الاتحاد السوفيتي وتعرض الاتحاد السوفيتي (فكره وقادته وشعبه وسياسته الداخلية ، وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي ، ومواقفه الدولية) الى حملة تشهير من الاعلام المصري الرسمي . وأهم من هذا وأخطر ، شنت القيادة السياسية والقيادة

العسكرية حملة هجوم ضارية على السلاح السوفيتي وعدم كفاءته او كفايته . ووصل الامر الى الحديث عن وجود جواسيس لاسرائيل بين الخبراء السوفييت . واستكملت الحملة بالهجوم على التعاون الاقتصادي المصري السوفيتي والخسائر التي تحملتها مصر نتيجة لها .

ونجحت السلطة المصرية في تحطيم كثير من الجسور التي بذل عبد الناصر جهدا خارقا في اقامتها بين مصر والاتحاد السوفيتي . ثم وجهت الضربة القاصمة للعلاقات المصرية السوفيتية بطرد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر وسط حملة اعلامية عن الاحتلال السوفيتي لمصر وتحرير الارادة المصرية ..

كانت السياسة المصرية تحقق ما طالب به كيسنجر منذ عام ١٩٦٩ ، وكان وقتها مستشارا للرئيس الامريكي للامن القومي ، ودعى الى (طرد) الوجود السوفيتي في المنطقة .

— صاحب هذا كله بداية انحراف كامل عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتقدمة التي اتبعت في ظل جمال عبد الناصر واخذت الحكومة تنفذ خطوة خطوة المطالبات الامريكية ومطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المقدمة منذ الستينات ، وتفسح المجال لسيطرة رأس المال الخاص المحلي والاجنبي على الاقتصاد المصري .

وقد أدت هذه السياسة الى تجرد الموقف لحساب الاحتلال والهيمنة الاسرائيلية وغشلت كل الجهود التي بذلتها السياسة المصرية لارضاء الولايات المتحدة الامريكية واقناعها بالضغط على اسرائيل لاتخاذ موقف أقل تشددا يمكن الحكومة المصرية من تحقيق تسوية تضمن المصالح الامريكية والاسرائيلية واقناع الرأي العام المصري والعربي بها .

وفتح هذا الفشل الباب للمودة الى سياسة عبد الناصر ، واخراج خطة العبور التي كان مقررا لها مايو ١٩٧١ من الادراج ، والعمل على تطويرها في ضوء الظروف العسكرية الجديدة . وكان تعيين (المشير) احمد اسماعيل قائدا عاما في اكتوبر ١٩٧٢ اشارة البدء للاستعداد للمعركة . ونجح في أول زيارة له للاتحاد السوفيتي — بعد ان اوقف حملات العداء للسوفيت والاسلحة السوفيتية داخل الجيش في حل اغلب مشاكل التسليح ، وفي وصول شحنات هامة كانت هي الأساس في معركة اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد حددت القيادة السياسية الهدف من حرب أكتوبر وأعلنه الفريق عبد الفنى الجهمسى (الذى كان نائب رئيس اركان حرب القوات المسلحة المصرية ومسئولا عن العمليات خلال حرب أكتوبر ثم عين رئيسا للاركان بعد عزل الفريق سعد الدين الشاذلى) الذى قال فى محاضرة (منشورة) بقاعة الشهيد عبد المنعم رياض بعد نهاية معارك أكتوبر ان هدف معارك أكتوبر كان . . « تحريك جمود الازمة عن طريق تغيير التوازن العسكري القائم وضرب نظرية الامن الاسرائيلية » .

ولا شك ان الهدف من حرب أكتوبر قد تحقق عسكريا بصورة معقولة . ورغم الاختراق الاسرائيلي ونجاح اسرائيل فى نقل قوات لها الى الضفة الغربية للقناة جنوب مدينة الاسماعيلية وحتى مشارف السويس ، والوصول الى الكيلو ١٠١ على طريق السويس القاهرة . . غيما عرف باسم «الثفرة» ، فقد تم تحرير جزء من الارض المحتلة واستعادت القوات المسلحة ثقتها بنفسها وبسلاحها واستخدم سلاح البترول لأول مرة فى المنطقة .

وكان لحرب أكتوبر نتيجة اخرى هامة اثرت على تغيير طبيعة العلاقة بين اسرائيل وامريكا ، تمتعت اسرائيل رغم ارتباطها العضوي بامريكا بقدر هائل من الاستقلال فى حركتها ، خاصة فى قرار الحرب والسلام ، معتمدة على قدرتها على حماية المصالح الامريكية فى المنطقة ، دون حاجة الى تورط امريكا المباشر فى الحرب وتعرضها الى مواجهات محلية او دولية .

ونشير مراسل الايكونومست البريطانية فى الشرق الاوسط الى هذه الحقيقة فى مقال له بعد حرب ٦٧ وقبل حرب أكتوبر قائلا : « وتعتبر اسرائيل نفسها حلقة هامة فى الدفاع الغربى وفى هذا المجال فان اسرائيل على خلاف فيتنام الجنوبية لا تحتاج مساعدة على شكل تدخل غربى مباشر ، طالما لديها اكتفاء ذاتى فى النواحي العسكرية . وهذا الاكتفاء الذاتى منعكس فى كل ما تقوله جولدا مائير ويقوم بدوره فى منع مواجهة امريكية روسية فى الشرق الاوسط يجعله التدخل الامريكى امرا ليس ضروريا وعلى هذا الاساس فان اسرائيل تعتقد انه ليس من مصلحة الدول الكبرى ان تتدخل . كما ان التزامات امريكا بالنسبة للمواقف الاساسية لاسرائيل لن تتغير . . » .

وجاءت حرب أكتوبر واضطرار الولايات المتحدة الامريكية للتدخل المباشر ، عن طريق الجسر الجوى ونقل السلاح من امريكا

الى القوات الاسرائيلية المقاتلة في سيناء مباشرة ، والمواجهة التي كادت تقع بين الاتحاد السوفيتي وامريكا واعلان البلدين لحالة التاهب الذري واستخدام العرب لسلح البترول .. لتفقد اسرائيل هذه الميزة وتجبس مخططي السياسة الامريكية على التدخل المباشر في توجيه السياسة الاسرائيلية ، وتطرح عليهم ضرورة الاعتماد على اكثر من حصان في المنطقة يعملون جميعا في ظمل المخطط الامريكي ، بدلا من الاعتماد الكامل تقريبا على اسرائيل وحدها وحركتها الطليقة .

كان منطقيا ان تستفيد السياسة المصرية من هذه النتائج الايجابية لحرب اكتوبر ، او من الجسور التي قامت بين القاهرة وموسكو خلال هذه الحرب للعمل على تحقيق الاهداف المطنة .. تحرير الارض المحتلة بعد عام ٦٧ ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة ، فوق ما يتم تحريرها من أرضه ... الخ .

ولكن السلطات المصرية ، سرعان ما عادت الى اختيارها الاصيل والذي يكشف عن طبيعتها الطبقية . وجدت في نتائج حرب اكتوبر العسكرية والسياسية وفي التغير التكتيكي في السياسة الامريكية فرصة ذهبية للمجاهرة بسياستها القائمة على تصفية انجازات ثورة يوليو الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والمسارة بربط مصر بالتبعية للمعسكر الراسمالي خاصة الولايات المتحدة الامريكية والقبول بالحل الامريكي لقضية احتلال الارض .

كان اول انجازاتها في هذا الموضوع هو الحرص على تازيم العلاقات المصرية السوفيتية والوصول بها الى حافة العداء . شمرت الحكومة المصرية ان كل ما أنجزته في مجال تازيم العلاقات المصرية السوفيتية يكاد ينهار امام الدور الهام الذي لعبه السوفيت في مساندة مصر وسوريا اثناء حرب اكتوبر ولم يفت حكام مصر الشعبية التي أصبحت للسوفييت بين الجماهير المصرية وهو امر لم يكن ليتسامحوا فيه .

لقد كشفت حرب اكتوبر الستار عن جدية وصدق السوفييت في تحالفهم مع مصر والعرب ، وفي تقرير اللجنة الامريكية التي زارت كل من مصر واسرائيل خلال شهر نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة السناتور صمويل شتراتون قالت :

« ترى اللجنة أن الأسلحة التي اعطاها السوفييت للعرب ذات طبيعة مثمرة وكثيفة للغاية ويمكن القول بأن الكمية الضخمة من الأسلحة الممنوحة للعرب ، وليست الطبيعة الخاصة ، هي التي كانت موضع ملاحظة اللجنة ، ويرى الاسرائيليون ان المصريين والسوريين حصلوا على دبابات متقدمة وبعض الطائرات التي لم يعطها الاتحاد السوفيتي حتى لبعض دول أوروبا الشرقية . كما حصل المصريون على الصاروخ بعيد المدى الذي يمكنه بلوغ تل أبيب من مصر » .

« وأشار قائد القوات الجوية الاسرائيلية الى ان السوفييت زودوا العرب بالطائرات ذات الجناح المتحرك (سوخوي - ٢٠) وهي من أحدث ما وصل اليه السوفييت في انتاج الطائرات الحربية . كما اشار القائد الاسرائيلي الى تزويد السوفييت العرب بالطائرات (م . يو ١٦) المزودة بصواريخ «كلت» . واعتقد الاسرائيليون في بادئ الامر أن هذا النوع من الطائرات منيع للعرب لانزعاج الاسطول السادس الأمريكي . ولكنهم في النهاية اكتشفوا أن استنتاجهم لم يكن صحيحا . فقد أكدوا للجنة أن صاروخا من نوع «كلت» وهو الذي يصل مداه الى تل أبيب أطلق على اسرائيل في الحرب ... »

وتشير كافة التقارير الغربية الى أن هذه الأسلحة كانت في يد القوات المصرية والسورية قبل حرب أكتوبر . وقد أكد السادات هذه الحقيقة في حديث له مع بورشيجريف بمجلة نيوزويك الأمريكية في أبريل ١٩٧٣ (بعد زيارة المشير أحمد اسماعيل لموسكو) قال فيه

« ان الروس يمدوننا بكل شيء يستطيعونه » .

ونشرت « الصنداي تايمز » البريطانية بعد الحرب أن مكتب المخابرات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية توقع قيام حرب في الخريف ، وأيدت المخابرات المركزية الأمريكية تصور المكتب وعاد غاك في الصيف أن الحرب وشيكة ، مستندين الى تزايد حجم الأسلحة السوفيتية المشحونة لمصر وسوريا .

ويذكر مؤلفون اسرائيليون في كتاب التقصير (المحдал) انه في مساء ١٣ سبتمبر بدأت حركة مستمرة في البحر والجو لنقل الأسلحة السوفيتية الثقيلة للجيش السوري وكانت دورية طائرات سلاح الجو الاسرائيلي في ١٣ سبتمبر ، كما يبدو مكلفة بأن تتعقب عن كثب

تحركات سفن النقل السوفيتية التي أفرغت العتاد والدبابات والمدفعية والصواريخ في مينائي اللاذقية وطرطوس العسكريين .

ويذكر الكتاب ذاته « عكف السوفييت ابتداء من شهر يناير ١٩٧٣ على اقامة شبكة صواريخ هائلة في هضبة الجولان وحتى مشارف دمشق قائمة على صواريخ سام ٢ وسام ٣ وبصورة أساسية سام ٦ . وكانت هذه الشبكة التي اكتملت في شهري أغسطس / سبتمبر تقريبا ، مساوية في قوتها لشبكة الصواريخ التي أقامها السوفييت في غربي القناة في يوليو ١٩٧٠ وتتماثل مع الشبكة المستخدمة في حماية المنشآت الأكثر أهمية داخل الاتحاد السوفيتي .

وفي خلال الحرب بدأ جسر جوي سوفيتي الى مصر وسوريا كان ينقل الى مصر وحدها جوا نحو ٦٠٠ طن من المعدات يوميا طبقا للتقديرات الغربية (الامريكية خاصة) .

وبالاضافة للكم الهائل من السلاح السوفيتي والذي سلح به مليون ومائة ألف جندي عربي فان نوعية السلاح ايضا كانت متفوقة .

ويذكر الخبراء الاسرائيليون « بمرور الايام اتضح ان سلاح الجو الاسرائيلي الذي حقق انتصار الجيش الخاطف في حرب الايام الستة خلال الساعتين الاول من يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عندما دمر معظم سلاح الطيران المصري وهو جائم على الارض في قواعده ، لم يكن قادرا في اكتوبر ١٩٧٣ على صد الهجوم المصري بصورة حاسمة بسبب تراص الصواريخ المصرية .. »

ويصف جندي اسرائيلي تجربته مع صواريخ ساجر السوفيتية المضادة للدبابات قائلا ..

« نظرت حولي شاهدت قذائف نارية مشتعلة ترقص في الجو وهي في طريقها الى دباباتنا القريبة مني ، لم افهم بعد ما حدث ، ولكنني فهمت في وقت لاحق ان هذه صواريخ وان سلاح المشاة انواقف امامنا لا يقل خطورة عن الدبابات .

كنت افكر طوال الوقت بهذا الصاروخ الفاض . لم اكن اعرف بعد ماذا يسمونه ولا أنه عندما يخترق الدبابة يولد موجة من الحرارة تزيد عن ١٠٠٠ درجة مئوية وأنه يدمر اجهزة الدبابة ، ومن شأنه احراق كل من يجلس فيها . »

ويستخلص ايان سبارت نائب مدير المعهد الملكي البريطاني للاثؤون الدولية الدرس الاساسي من الناحية العسكرية لحرب اكتوبر قائلا : « لقد انهدت التكنولوجيا السوفيتية في ايد عربية عهرا سيطرت فيه الدبابة والطائرة على ميدان القتال . ان ظهور صواريخ جديدة مضادة للطائرات والدبابات ذات قدرة عالية على الحركة وتعمل ببساطة تسجل تحولا مهما يذكرنا بالاسهم الطويلة التي اعانت جندي المشاة البريطاني في القرن الرابع عشر على هزيمة الفارس المسلح . ان الجندي العربي بصاروخه السوفيتي المضاد للدبابات وقدرته على تدمير دبابة تزن ٥٠ طنا كان يحارب من جديد وللهرة الاولى منذ العام ١٩١٦ حينما بدأت الدبابات عملها في الحرب يواجهها رجل المشاة وحيدا الا من سلاحه المضاد للدبابات ويقف على قدم المساواة معها » .

غذا اضفنا الى قضية السلاح ، الكمي والكيفي ، الموقف السوفيتي يومي ١٩ ، ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ووصول الاتحاد السوفيتي في تأييده الى حد اعلان التاهب بين قواته العسكرية وارسال طلائعها لمساندة مصر ومن ثم الوصول الى حافة المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية التي اعلنت بدورها حالة التاهب الذري لادركنا مدى التزام السوفييت بمنطق التحالف والصداقة . ولم يعد سرا ان هناك عشرات من العسكريين فقدوا حياتهم فوق الارض انغربية خلال حرب اكتوبر ومنهم «ليوتينانت جنرال تيودور بوندرنكو» قائد وحدات الصواريخ المضادة للطائرات في الاتحاد السوفيتي .

كان تسرب هذه الحقائق الى قطاعات هامة من الشعب المصري ، من خلال الصحافة الغربية ومن خلال الضباط والجنود في ميادين القتال مصدر انزعاج هائل في الدوائر المصرية الحاكمة التي تخوفت من تأثير ذلك على اختياراتها الداخلية والخارجية مؤكدة بذلك ارتفاع حسها الطبقي . وهكذا وبمجرد انتهاء حرب اكتوبر بل خلال المعارك ذاتها بدأت حملة تحطيم العلاقات المصرية السوفيتية .

في الخطاب الذي القاه الرئيس السادات يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ امام مجلس الشعب لم يذكر الرئيس الاتحاد السوفيتي بالاسم واكتفى بحديث عام عن الاصدقاء . وفي الاسبوع ذاته صدرت تعليمات من جهاز الرقابة للصحفيين والكتاب بعدم الحديث عن السلاح السوفيتي او الاشارة به .

ومع تسرب أنباء الاختراق الاسرائيلي في سيناء والمعبور الى الضفة الغربية روجت شائعات عن نقص في السلاح . واستغل قرار قائد الدفاع الجوي بتسكين شبكة الصواريخ لمدة ٢٤ ساعة بهدف تكتيكي عسكري (شرحة الفريق محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي اثناء الحرب في محاضرة بعد حرب اكتوبر) ثم تدمير بعض وحدات الصواريخ بهجوم ارضي في منطقة الاختراق الاسرائيلي (النفرة) ، لاشاعة وجود نقص متعمد من جانب الاتحاد السوفيتي في الصواريخ .

وبعد وقف اطلاق النار ، تحدث السادات عن الموقف الامريكي البناء من حل المشكلة وانتقد الموقف السوفيتي .

وصل الامر ذروة جديدة مع بدء (العزيز) كينجر جولاته في المنطقة ، والمديح لأمريكا والهجوم على الاتحاد السوفيتي في الصحافة المصرية (أخبار اليوم ودار الهلال خاصة) وعلى لسان بعض المسؤولين في مصر واتهامه بأنه كان ضد الحرب

كان واضحا ان هدف حكام مصر من تقليل وانكار الدور السوفيتي ، اعطاء الولايات المتحدة الامريكية دليلا جديدا على استعداد مصر لتنفيذ شروط الحل الامريكي ، وبالتالي عدم الحاجة الى السوفييت كمصدر للسلاح . وفي الوقت ذاته كانت سياسة الحل الامريكي واحلام رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، ونمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام تنفي دور الاتحاد السوفيتي في التنمية ، وهو امر مفهوم في ظل الترابط الواضح بين الاختيار الخارجي والاختيار الداخلي ، اي التوجه في القضية الوطنية والقضية الاجتماعية .

وتجسد الاختيار المصري في الانتقال بقضية العمل السياسي (الدبلوماسي) من جنيف الى اتصالات ثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية ، بهدف استبعاد الاتحاد السوفيتي من التسوية .

وأثمرت هذه السياسة توقيع اتفاق الفصل الاول ، غاتفاقية سيناء الثانية ، بشروط مجحفة بمصر ومهينة لتضحيات المقاتلين ، وتقارب امريكي مصري على ارضية السياسة والسلام الامريكي ، ومزيد من التباعد والعداء للسوفييت .

وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسة مجموعة من الآثار السلبية :

١ - انفجار الصراع بين حلفاء أكتوبر (سوريا - مصر - فلسطين) .. وتفجر العديد من الصراعات العربية .

٢ - نجاح الولايات المتحدة الامريكية في استغلال تناقضات الوضع اللبناني في اثاره الحرب اللبنانية ، بهدف محاولة الاجهاز على الثورة الفلسطينية المسلحة والضغط على سوريا المتورطة في لبنان ، لقبول التسوية الجزئية .

٣ - تحويل سلاح البترول الى مزيد من الثروات لصالح الولايات المتحدة .

٤ - ترايد نفوذ الانظمة التقليدية - البترولية خاصة - في شؤون المنطقة وداخل مصر .

وكان الانجاز الثاني هو القضاء على استقلال مصر الاقتصادي واعادة ربط مصر بالسوق الرأسمالي العالمي ، وتصفية سريعة للركائز الاقتصادية للتقدم الاجتماعي التي حققتها ثورة يوليو الناصرية .

وهكذا انتهت السياسة الجديدة التي اتبعت في معالجة القضية الوطنية بعد يونيو الى طريق مسدود والى ازمة خطيرة .

الازمة الاقتصادية والاجتماعية

كان الهدف الاساسي لسلطة مايو ٧١ ، ولكل تحركاتها السياسية في الداخل والخارج هو تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي المصري ، والانقراض على كل الانجازات التقدمية لثورة ١٣ يوليو في البناء الاقتصادي والاجتماعي .. خاصة مرحلة ما بعد قرارات يوليو ١٩٦١ .

كانت السلطة تسعى الى واقع جديد ، يحقق مصالح الرأسمالية الطفيلية من سيطرة وتجار السوق السوداء والمضاربين ووكلاء الشركات الاجنبية وملوك العمولات والتهريب ، على حساب العامل والفلاح والتاجر الصغير والموظف الشريف والحرفي والرأسمالي المصري المنتج ... الخ . وقدمت هذه السياسة الجديدة ، كالعادة ، تحت شعارات مضللة .. اشتراكية الفنى لا اشتراكية الفقر .. اشتراكية تمليك لا حراسات وتأميم ومصادرة .. انفتاح اقتصادي لا انفلاق ...

وكالعادة أيضا بدأت هذه السياسات خطوة خطوة مع الايام الاولى من قيام السلطة الجديدة ولكنها اكتسبت قوة اندفاعها بعد حرب ٦ اكتوبر ٧٣ ، حيث أصبح الانفتاح « بلا ضوابط او قيود » هو شعار المرحلة .

وتحت هذا الشعار صدر في عام ١٩٧٤ وحده ، ١٢٤ قانونا أدت الى تغيير المسار الاقتصادي والاجتماعي لثورة يوليو ١٩٥٢ .
غفتح الباب أمام رأس المال الاجنبي للنشاط في كافة مجالات الاقتصاد في الصناعة والتعدين والبنوك واعادة التأمين والاستيراد .. الخ . ومنح رأس المال الاجنبي والعربي امتيازات سياسية واقتصادية ومالية وجبركية ، من ضمنها عدم التزامه بخطة الدولة ، حمايته ضد التأمين ، تحويل القطاع العام الى قطاع خاص ، حين يشارك رأس المال الاجنبي ، اعفائه من قوانين مرحلة التحول (٦١ - ١٩٦٤) من حيث الملكية والنشاط والادارة والعمالة والارباح والاستيراد والنقد الاجنبي . وأطلقت حرية الرأسمالية المحلية لتنمو الى رأسمالية كبيرة ترتبط برأس المال العربي والاجنبي والرأسمالية العالمية ، خاصة في مجالات المفاوضات والتجارة ، وذلك عن طريق اباحه الاستيراد لقطاع الخاص . وسمح للرأسمالية الريفية بحرية الحركة عن طريق تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر . وصاحب هذه السياسة العدول عن التخطيط وترك السوق نهبا لقانون العرض والطلب والتوسع في اقامة المناطق الحرة وباختصار تغيير المقومات الاقتصادية لاجتماع ثورة ٢٣ يوليو والتي سجلها الميثاق الوطني ، ودستور ٧١ في المواد « ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٢ » ... بل وضرب كل ما نادى به طلعت حرب في الثلاثينات من هذا القرن .

وأدت هذه السياسة عملياً الى « توقف التنمية وسيطرة الرأسمالية الطفيلية على الحياة الاقتصادية ، وهي فئات تحصل على دخول سريعة ووضحة ولا تنشئ في سبيلها ، وانما تعتمد في تحقيقها على الفساد والافساد والاستفادة من ازمات الاقتصاد المصري التي تتمقها في احوال كثيرة ، وعلى نزعات الاستهلاك غير النصحية التي تخلقها في المجتمع . وهي تثرى ثراء فاحشاً دون أن تضيق أي شيء للطاقة الانتاجية للاقتصاد المصري ... وتزيد الطين بلة بتبديدها لجزء ضخم من الدخل التي تستأثر بها في استهلاك يتسم بالسفه والتباهي والمظهرية ، بدل أن تستثمرها . ويزداد خطر هذه الفئات بسبب تأثير مسلكها الاستهلاكي على المجتمع كله ، وبصفة خاصة الطبقات الوسطى فهي المسببة

عن الولع بكل مستورد ، والاعراض عن كل ما هو انتاج وطني ، وهي قد جعلت من مظاهر الاستهلاك مقياس المكانة الاجتماعية ، بدل ان يكون هذا المقياس في بلد فقير يناضل من أجل التنمية ، هو العمل المنتج والخدمة العامة . واخيرا تسبب حمى الاستهلاك الذي تتبعه الفئات الطفيلية تفسخا اخلاقيا في المجتمع . فالسعي المحبوم وراء السلع الاستهلاكية باهظة الثمن لا تتحمله الدخول المشروعة . ومن ثم كان تكاثر حالات الانحراف المالي والاخلاقي التي تنال من صميم قيمنا المصرية الاصيلية التي عاش عليها هذا البلد الالف السنين » وذلك كما قال خالد محي الدين في رد نواب حزب التجمع على بيان الحكومة في يناير ١٩٧٧ .

وتشير دراسات الهيئات الدولية مثل الامم المتحدة وغيرها الى ان « المناطق الحرة » تعتبر ثغرة من الثغرات تؤدي في كثير من الاحوال الى تفاقم عناصر الاضطراب في الاقتصاد القومي اكثر مما تؤدي الى استقراره وتنميته . والمعروف ان المنطقة الحرة لا تنتج الا في ظروف تغذيتها لحاجات اقتصاد ذي سوق واسع خلفها ، مثل هونج كونج في علاقتها بالصين الشعبية وسنغافورة في علاقتها بهاليزيا وأندونيسيا . اما في ظل اقتصاد متعثر كالاقتصاد المصري فالاحتمال الاكبر ان تؤدي المناطق الحرة الى اضعاف النشاط الانتاجي للقطاعات العام والخاص ، والى ازدياد الحمى الاستهلاكية خاصة للسلع المستوردة . وتشير ارقام الحكومة عام ٧٦ الى ان الاستهلاك غاق الناتج المحلي الاجمالي بـ ٢٥ ٪ ...

ولم يكن غريبا في ظل سياسة الانفتاح والمناطق الحرة وتوقف التخطيط القومي حتى في صورته الاولى التي كانت متبعة قبل ذلك ، الى بروز عدد من الامراض والازمات الاقتصادية والاجتماعية وتبلورها بصورة واضحة في السنوات التالية لحرب اكتوبر .. وفي مقدمتها :

١ - ضرب الصناعة المصرية لحساب البضائع الاجنبية . وقد اصابته هذه الكارثة القطاعين العام والخاص على السواء . لقد اضطرت كل مصانع القطاع العام الى تخفيض انتاجها . وتكدست في مخازنها البضائع . وفي قطاع واحد كقطاع النسيج يقدر المخزون الاسلمي بـ ٤٠٠ مليون جنيه . ويذكر مدوح سالم في بيان الحكومة امام مجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٦ . ان انتاج القطاع الخاص يكاد يتوقف . وهو امر اكده تقرير اتحاد الصناعات في يونيه ١٩٧٦ الذي ذكر ان ٣٠٠ مصنع تعمل بها ١٠٠٠٠ أسرة على وشك

الاعلاق بتقييد التعامل مع الدول الاشتراكية . وكان القطاع الخاص ينتج حتى عام ١٩٧٣ حوالي ٣٥ ٪ من مجموع الانتاج الصناعي .

وتذكر بيانات وزارة الصناعة أن معدل الزيادة في الانتاج الصناعي في مصر انخفض من ١٢ بالمئة و ١٠ بالمئة في المتوسط الى ٧.٨ بالمئة عام ١٩٧٥ والى ٥ بالمئة عام ١٩٧٦ .

وهو امر مفهوم في ظل اتجاه الاستثمارات الى التجارة وانخفاضها في الصناعة والزراعة . فطبقا لبيانات السجل التجاري عام ٧٦ بلغت رؤوس الاموال في النشاط التجاري ١٠٧٠ مليون جنيه ، مقابل ٩٢٦ مليون في النشاط الصناعي . وبينما كان المتوسط السنوي لاستثمارات الزراعة ١٥ بالمئة من اجمالي الاستثمار القومي في الفترة من ٦٠ الى ١٩٧٣ ولم تهبط النسبة أبدا من ١١.٤ بالمئة « ولا يدخل في حسابها استثمارات السد العالي » انخفضت نسبة الاستثمار الزراعي عام ٧٧ الى ٨.٥ بالمئة .

وبالطبع غان ضرب الصناعة المصرية وانخفاض التنبية يتم لحساب البضائع الاجنبية المستوردة والمهربة ولصالح الفئات الطفيلية العاملة في التوكيلات الاجنبية في السمرة والمضاربة والسوق السوداء . الخ . لقد استوردت مصر عام ٧٦ بما قيمته ٣٥ مليون جنيه سيارات خاصة ، وبـ ١٣.٨ مليون جنيه تلفزيونات بينما الطاقة المعطلة في مصانع التلفزيون تبلغ ٦٠ بالمئة . واستوردت بـ ٢١ مليون جنيه جبن ، وليس من بينها جبنه ببيض . وبعد أن كنا نصدر أحذية ومصنوعات جلدية بأكثر من ٢٠ مليون جنيه سنويا استوردنا عام ٧٦ أحذية بـ ٢ مليون جنيه .

٢ - الارتفاع الهائل في الاسعار : شهدت مصر بعد حرب أكتوبر سلسلة من الارتفاعات في أسعار المواد الاساسية جعلت الحياة مفاخرة صعبة ورغم أن الاحصاءات التي تنشرها أجهزة الدولة حول الانتاج والاسعار مشكوك فيها ويتم اعدادها بما يخفف من حقيقة الغول الذي يجتاح مصر ، فانها في حد ذاتها تكشف عن مدى الارتفاع في الاسعار الذي ثمانينه مصر .

لقد ارتفع الرقم العام لتكاليف المعيشة من ١٢٢.٣ عام ١٩٧٣ الى ١٧٤.٢ عام ٧٦ باعتبار سنة الاسساس هي سنة ٧٠ أي بنسبة ٤٢ بالمئة خلال ٣ سنوات . وفي نفس الفترة ارتفعت أسعار مواد الطعام والشراب من ١٢٠.٨ الى ٢٠٩.٩ أي بنسبة ٧٣ بالمئة واللحوم والاسماك والبيض من ١٣٤ الى ٢٩٧.٥ أي بنسبة ٢٢٢

بالمئة والفواكه من ١٢٨ الى ٢١٤ اي بنسبة ٦٥ بالمئة والخضر من ١٢٠ الى ٢٥٢ اي بنسبة ١١٠ بالمئة والالبان من ١١٩ الى ٢٤٩ اي بنسبة ١٠٩ بالمئة .

وخلال الفترة من فبراير ٧٦ الى فبراير ٧٧ اي في عام واحد زاد الرقم العام لتكاليف المعيشة بنسبة ١١٢ بالمئة والطعام والشراب بنسبة ١٤٢ بالمئة واللحوم والاسماك والبيض بنسبة ٢٥٢ بالمئة والفواكه ٢٥ بالمئة والخضار ١٥ بالمئة والالبان ١٤٧ بالمئة .

ويعود هذا الارتفاع الى سياسة الحكومة والتي تعمل لخدمة فئة محدودة من كبار المزارعين والوسطاء وهو ما يبدو سافرا في قطاع اللحوم . فمثلا اللحم الكندوز ارتفع سعرها من ٦٢ قرشا عام ١٩٧٠ الى ١٣٥ قرشا عام ١٩٧٥ و ١٤٠ عام ١٩٧٦ ، ورغم ان افتاجنا منها يمثل ٨٨ بالمئة من احتياجاتنا ، فالحكومة حاربت مشروع التعاقد لربط توزيع العلف بنسبة اللحوم لمؤسسة اللحوم ، وصرغت تراخيص الكسب لغير المنتجين وتعرضت مؤسسة اللحوم ومزارع القطاع العام لهجوم ضار لحساب كبار الملاك والمرايين .

٣ - العجز مع العالم الخارجي وزيادة الديون ... فنتيجة لسياسة الانفتاح على الغرب الرأسمالي وتقطيع الاوصال مع الدول الاشتراكية ، بلغ العجز مع العالم الخارجي عام ٧٥ (٢٥٩٦) مليون جنيه وعام ١٩٧٦ (٢٤٠٨) مليون جنيه ، وأصبح هذا العجز يمثل عبئا ضخما على الانتاج القومي فنسبة العجز للانتاج المحلي كانت عام ٧٣ تمثل ٢٧ بالمئة وعام ٧٥ تمثل ٢١٧ بالمئة وعام ٧٦ تمثل ١٨٦ بالمئة .

أما الدين الخارجي فقد قفز من ٢٠٠ مليون جنيه عام ٧١/٧٠ الى ١٤٠٠ مليون عام ١٩٧٥ . وقد استدانته مصر عام ٧٧ وحده ٥٧٠٠ مليون دولار . ويعود العجز مع العالم الخارجي الى سياسة الانفتاح والديون مع العالم الرأسمالي فاجمالي الديون مع السدول الاشتراكية ٤٠٠٠ ميون دولار بما فيها الديون العسكرية . وبينما تبلغ الفائدة على الديون السوفيتية ٢٥ بالمئة وتوجه لمشروعات انتاجية ، فالديون الغربية وأغلبها قصيرة الاجل وتصل نسبة الفائدة عليها ١٨٥ بالمئة . ولا تمثل الديون السوفيتية عبئا في السداد .

ففي عام ٧٥ كان مطلوبا من مصر سداد ديون قيمتها ١٢٣٥ مليون جنيه يخص الاتحاد السوفيتي منهم ٧٠ مليون فقط والباقي للسدول

الغربية والعربية ، أي ان اقساط الديون السوفيتية تشكل ٦ بالمئة فقط من اجمالي الاقساط السنوية وقد قمنا بسداد ٥ مليون منها على شكل سلع غير تقليدية ليس لها سوق خارج الدول الاشتراكية.

أخطر من هذا أن الديون الجديدة مع العالم الغربي تتجه كلها الى خدمة اغراض استهلاكية ومشروعات بعيدة عن الصناعة والانتاج . ومنذ أعوام طويلة وميزاننا التجاري يعاني من خلل متزايد لصالح الدول الغربية . وطبقا لاهصاءات عام ١٩٧٤ فالميزان التجاري المصري مع العالم سجل فائضا لصالح مصر مع دول شرق أوروبا ٩٤٥ مليون جنيه ومع الاتحاد السوفيتي ١١٤٥ مليون جنيه بينما سجل عجزا لصالح غرب أوروبا قدره ٢١١ مليون جنيه وعجزا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٨ مليون جنيه .

٤ - سوء توزيع الدخل وانتشار الفقر .. أدت هذه السياسة الى انضمام جيوش جديدة الى المواطنين الذين يعانون الفقر ويقفون على حافة المجاعة ، والى مزيد من الاختلال في توزيع الدخل القومي لحساب الاغنياء . وأصبحت المقولة المشهورة .. الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا ... حقيقة ملموسة في مصر .

في مجال الزراعة ٥٥ بالمئة من الملاك يملكون ٤٠ بالمئة من الاراضي ، بينما ٩٤٥ بالمئة من الملاك يملكون ٥٥ بالمئة من الارض.

فاذا نظرنا الى التوزيع الوظيفي للدخل الزراعي فنسجد أن الاجور تمثل ٢٨ بالمئة من الدخل الزراعي في حين أن عائد حقوق التملك تمثل ٧٢ بالمئة من الدخل الزراعي . وإذا وزعنا هذا الدخل على الفئات الاجتماعية لوجدنا أن نصيب العمال الاجراء الذين لا يملكون ولا يستأجرون يبلغ ٩٧ بالمئة تقريبا من الدخل الزراعي في حين أنهم يمثلون ٣٧ بالمئة من السكان في الريف . ويحصل صغار الحائزين على ٢٨ بالمئة من الدخل الزراعي في حين أنهم يمثلون ٥٣ بالمئة من جملة السكان الزراعيين . وعلى رأس السلم الاجتماعي في الريف فئة تمثل ١ بالمئة من السكان الزراعيين في حين تحصل ١٧ بالمئة من الدخل الزراعي والفئة الباقية التي تمثل ٩ بالمئة من السكان الزراعيين تحصل على ٣٢ بالمئة من الدخل .

ولا يختلف توزيع الدخل في الحضر كثيرا عن الريف . فالفئة المتربعة على قمة السلم الاجتماعي وتمثل ٥ بالمئة من سكان الحضر تحصل على ما يقرب من ٣٠ بالمئة من الدخل القومي حيث يصل متوسط الدخل الفردي الى ما يقرب من ١٢٠٠ جنيه سنويا . في

حين ان ٥٠ بالمئة من سكان الحضر يصل متوسط دخلهم الفردي الى حوالي ٩٧ جنيها .. سنويا للفرد .

وتشير دراسة للبنك الدولي التي قدرت حد الفقر المطلق بـ ١٥١ جنيها سنويا للأسرة في الريف ، ١٢٠ جنيها في المدينة ، الى أن هناك ١١ بالمئة من سكان مصر في الريف ، ٧ بالمئة من سكان مصر في المدن يعيشون تحت حد الكفاف . بينما تقدر دراسة لهيئة العمل الدولية أن نسبة من يعيشون في الريف المصري دون مستوى الكفاف « تحت حد الفقر » بحوالي ٤٤ بالمئة من سكان الريف .

لقد أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى تعقد الازمات الاقتصادية والاجتماعية وتوقف التنمية وازدياد الفقر والجوع وانفجار ضراع طبقي يندرج بهواجبات خطيرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون .

التحدي ... والقرار :

في هذه الظروف ، والمجتمع يعاني من ازمات متعددة والجوع يمسك بتلابيب الناس ، وفي كل يوم تنضم قطاعات جديدة الى جموع الفقراء ، والوطن يعاني من تعثر في حل قضيته الوطنية ولا يبدو هناك مخرج لتحرير الارض وصيانة الاستقلال الاقتصادي . وشعارات الديمقراطية تتكشف عن أسلوب جديد لضرب الحرية والديمقراطية .. في هذه الظروف اقدمت الحكومة على اصدار قرارات الاصلاح الاقتصادي الشهيرة .

في مساء ١٧ يناير ١٩٧٧ ألقى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ورئيس ما سمي بالمجموعة الاقتصادية بيانه أمام مجلس الشعب عن الوضع الاقتصادي للدولة . وتلاه وزير التخطيط ببيان عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧ ثم وزير المالية ببيان عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٧ .

تحدثوا طويلا عن المشكلة الاقتصادية وضرورة اتخاذ « اجراءات حاسمة » وسجلت مضابط مجلس الشعب حديث الوزراء الثلاثة في ٨٤ صفحة كاملة .

وسط هذا السيل من الكلمات جاء الحديث عن الاجراءات الحاسمة والضرورية التي تستهدف تقليل عجز الميزانية وخفض

العجز مع العالم الخارجي وامتصاص النقود من ايدي الافراد كبجها لجماح التضخم وارتفاع الاسعار . وكان لهذه الاجراءات سمات ثلاث رئيسية :

● الهدف المعلن والحجة هو العجز الداخلي والخارجي وارتفاع الاسعار .

والوسيلة مجموعة اجراءات هي في ذاتها رفع للأسعار . .
لم تترك المجموعة الاقتصادية وسيلة لزيادة الإيرادات الا واتبعتمتها شملت الاقتراحات ، والتي نفذ جزء منها قبل اعلانها :

— زيادة مباشرة في أسعار بعض السلع مثل المسبكر والبزير والبوتاجاز والسكر .

— الفاء الدعم بما يوفر للدولة (٢٧٧) مليون جنيه يتحملها المستهلك في شكل زيادة في الاسعار أيضا . ابتداء من أسعار الدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلوة الطحينية والفاصوليا والاحوم المذبوحة والشاي والارز وصولا الى المنسوجات والملبوسات .

وكان الجزء الاكبر من أثر الفاء الدعم يتركز في السلع التموينية (٢٠٥٦) مليون جنيه .

— زيادة رسوم الدفعة بما يوفر ١٤ مليون جنيه .

— زيادة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك لمجموع سلع ، يستهلكها الاكثر قدرة كالثلاجات والفسالات المستوردة والتلفزيون الملون والنسيج المستورد .

— زيادة بعض انواع الضرائب مثل ضريبة السيارات .

— استخدام الاسعار التشجيعية للعملة والتي يزيد منها سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧٠ قرشا يدفعها المستورد وينقل عبئها بالتالي على المستهلك .

كان مجمل هذه الاجراءات تحمل المواطنين عبئا يقرب من (٥٠٠) مليون جنيه تدفع مباشرة او بطريقة غير مباشرة ، ويتم عن طريقها سحب حوالي (١١٠٠) مليون جنيه من الافراد والاسواق اي نحو ٢٠ بالمئة من قيمة الدخل القومي المتوقع عن نفس العام .

وأخس الناس بالآثر مباشرة ، زاد سعر اسطوانة البوتاجاز من ٦٥ قرشاً الى ٩٥ قرشاً . ارتفعت أسعار السجائر والسكر والبيض « الغينو » والبنزين وتعميرة التاكسي والارز والمكرونة .

ورغم أن القرارات في بعض جوانبها تمس الطبقات الأكثر قدرة إلا أنها في جوهرها تحمل الطبقات الشعبية اعباء غورية ضخمة وتكتفي بالوعد باتخاذ الاجراءات لتحميل الطبقات القادرة جزء من الاعباء ، مما يعكس استمرار الانحياز الواضح للطبقات القادرة والفنية وتصادده وهي حقيقة لم يستطع انكارها احد .

وتحكي جلسة لجنة الصناعة بمجلس الشعب يوم ١٧ يناير والتي اعلن خلالها المهندس عيسى شاهين وزير الصناعة رفع أسعار بعض السلع الادائه الجماعية لهذه القرارات من الاتجاهات المختلفة فالمعضوة « رزقة البشي » من حزب الاحرار قاطعت وزير الصناعة واعترضت على قرارات المجموعة الاقتصادية وقالت أن هذا غلاء لا يصح وأنا اعترض على رفع الاسعار واسجل اعتراضي في هذه الجلسة بأن هناك غلاء مريماً .

وقال صبحي وهدان : « أنا امثل ناس معدمين والبوتاجاز اصبح ضرورة والثلاجة ضرورة عند الفلاح » وقال توفيق زغلول من حزب مصر ... « مبدأ أساسي أن نقول بحتمية الحل الاشتراكي ولكن ليس هناك حل اشتراكي وانما التضحية بالنسبة للطبقات الكادحة والفوارق الاجتماعية تزيد بما يتنافى مع الهدف الاجتماعي لالحل الاشتراكي بصراحة الفوارق الاجتماعية زادت ، وهناك هوة اجتماعية والناس مستعدة للمشاركة وانما عايزين يشوفوا من فوق لتحت » .

● لم تكن قسوة القرارات في اثرها المادي المباشر فحسب ولكن أيضاً في مفاجأتها للمواطن الذي كان ينتظر انفراج أزيمته الاقتصادية . فمنذ حرب أكتوبر ٧٣ وبدء انتاج سياسة الانفتاح وخلال معركة انتخابات مجلس الشعب ، دابت حكومة ممدوح سالم وقادة حزبه والصحف الرسمية الخاضعة له ، على تأكيد أن الرخاء قادم بعد اشهر بل وأيام ، وترسم له عالماً ودياً جميلاً ، أصبح على وشك التحقيق .

وتكفي قراءة خاطفة لصحف يناير ١٩٧٧ لنعرف هول المفاجأة التي عاشها الناس صباح يوم ١٨ يناير .

في اول يناير خرجت جريدة الاهرام بعنوان رئيسي « مدوح سالم . تثبيت اسعار جميع السلع في عام ١٩٧٧ ... تحسين اوضاع العاملين في الدولة » .

وفي حديث خاص لأبراهيم نافع المحرر الاقتصادي للاهرام بعنوان « الامال ... الاحتمالات .. والممكن » قال مدوح سالم بالحرف :

« نتركز آمالي وتوقعاتي في التوفيق في انجاز خطة الحكومة لسنة ٧٧ كجزء من الخطة الخمسية وكوشر يؤكد نجاحها وذلك بما تشمله من جوانب اصلاح الهيكل الاقتصادي ورفع المعاناة عن الشعب واجتياز الصعوبات الاقتصادية وتحقيق المعدل الاجتماعي ... وانتوقع النجاح في زيادة الصادرات والانتاج وضبط النفقات الحكومية وتحقيق مزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل وتوفير الاحوم والدواجن والبيض والخضر وتشجيع استيراد المواد الغذائية والكساء الشعبي وآمل عن طريق كل هذا النجاح في تثبيت الاسعار . وستتم اجراءات في هذا الشأن تتجه للدراسات التي تجري بين جهاز تخطيط الاسعار والوزارات المعنية » .

وفي يوم ٢ يناير كانت عناوين الاهرام « السادات يطالبون بالاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان والضرائب . الرئيس يبحث مع القيادات السياسية توفير الغذاء والكساء للجماهير . تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ٧٧ خطة عاجلة لدعم شبكة التايفونات » .

وفي ٣ يناير تعلن الجمهورية ... « لن ترتفع اسعار السلع الاساسية » .

وتقول ... « أعلن مصدر اقتصادي مسؤول بأن الحكومة لم تقر حتى الان الفاء الدعم لاي سلعة من السلع الضرورية التي تدفعها الدولة ، بدفع فروق اسعارها حتى تصل الى المستهلك بأسعار مخفضة كما أن الحكومة تدرس تثبيت اسعار عدد آخر من السلع الضرورية والاساسية حتى لا ترتفع اسعارها في عام ٧٧ » .

ونشرت الاخبار يوم ٩ يناير في كلمة اليوم وتحت عنوان « حدوتة رفع الاسعار تقول : .. » رفع الاسعار عندنا حدوتة تتكرر دائما عند بداية السنة المالية . والاشاعات عما تحمله الميزانية المنتظرة من زيادة اسعار السلع . ثم تصدر الميزانية الجديدة ويعلن كل

شيء، ويظهر أن كل ما قيل واذيع عن رفع الاسعار لا حقيقة له .
ومع أن الحكومة تعلن كل يوم عن اتجاهها الى تثبيت الاسعار وتمكين
جهاير الشعب من الحصول على السلع والمواد التي يحتاجون
اليها في حياتهم اليومية »

وتنشر الاخبار يوم ١٠ يناير عنوانا جديدا .. « السادات
يطلب الا يتحمل هذا الجيل كل التضحيات » وتقول تحت هذا
العنوان :

« تناقش المجموعة الاقتصادية اليوم برئاسة الدكتور عبده
المنعم القيسوني التعديلات التي طلب الرئيس السادات ادخالها على
الميزانية والخطة تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء غدا . وعلمت
« الاخبار » أن الرئيس السادات طلب الا يتحمل هذا الجيل كل
التراكمات الماضية ، كما طلب ضرورة التخفيف عنه لانه قدم الكثير
وضحى عن طيب خاطر » .

ويصرح الدكتور جمال العطفي للاهرام في ١٢ يناير بأن السيد
ممدوح سالم عرض على مجلس الوزراء في بداية الاجتماع توجيهات
الرئيس انور السادات بشأن تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية والعمل
على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معقول
لامواطنين » .

وتعلن الاخبار يوم ١٦ يناير : « اجتماع هام للهيئة البرلمانية
لحزب مصر لدراسة تثبيت أسعار عدد من السلع الضرورية » ..
وهكذا تمضي حملة الخداع الرسمية الى أن يصدم الشعب المصري
بقرارا ١٧ يناير ١٩٧٧ .

● كانت السمة الثالثة لهذه القرارات هي عدم ديمقراطيتها .
وتكشف المناقشات التي دارت في مجلس الشعب عن هذه الحقيقة .

في الوقت الذي أعلنت فيه القرارات يوم ١٧ أمام مجلس
الشعب كان التنفيذ قد بدأ بالفعل . لذلك لم يكن غريبا عند اجتماع
لجنة الخطة والموازنة يوم ١٨ يناير لمناقشة بيانات الخطة ولوازنة
أن يقول الدكتور محمود القاضي « مستقل » :

« ماذا نناقش ؟! ... هذه اجراءات معظمها نفذ قبل أن
يلقي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية بياناتهم ورفعت الاسعار
فعلا . وسمعنا هذا الكلام في الخارج قبل أن يلقي بيان النائب
ووزير المالية . والاسعار ارتفعت على خلاف ماتعهدت به الحكومة .

الحكومة قالت انها لن ترفع الاسعار بينما حدثت اكبر عملية رفع اسعار والحكومة تعهدت في المجلس السابق الا تقترب من الدعم الا بعد مشاورة المجلس . وكان ممدوح سالم نفسه هو رئيس الوزراء » .

وايده كمال صقر من حزب الحكومة « أنا اختلف مع الحكومة . كان يجب ان يكون هناك اجراء آخر في اسلوب الممارسة » .

وقال رجب السعدي « وسط » .. « يجب عدم رفع الاسعار الا بعد الرجوع لمجلس الشعب » . وأرسل النواب المستقلون برقية لرئيس الجمهورية .. اشاروا فيها الى ان « اتخاذ القرارات البالغة الاهمية بمصير الامة وحياة الجماهير في غيبة المجلس مجتمعا ووضعا موضع التنفيذ الفعلي قبل عرضها عليه تعتبر سابقة خطيرة تعرض البلاد للاضطرابات ، لا بد من شجبتها ومراعاة عدم تكرارها في المستقبل ... »

وأعلن عدد من الوزراء ان هذه القرارات لم تعرض على المجلس تفصيليا ، وانهم فوجئوا مثلهم مثل غيرهم بها . حتى الهيئة البرلمانية لحزب الحكومة والتي ناقشت سياسة الحكومة في اجتماع خاص يوم ١٦ يناير وايدتها ، عادت بعد ذلك لتعلن ان قرارات رفع الاسعار لم تعرض في هذا الاجتماع والذي سبق تنفيذها بأربع وعشرين ساعة .

هكذا صدرت قرارات ١٧ يناير ، بعيدا عن أي ممارسة ديمقراطية ، ومفاجأة للشعب ومحنة الفقراء اعباء جديدة قاسية .

وكان رد الفعل التلقائي هو ١٨ ، ١٩ يناير .

ويبقى السؤال ماذا حدث بالضبط في ١٨ ، ١٩ يناير نتيجة لهذه القرارات ؟ !

الفصل الثاني

المظاهرات السلمية..
تتحول الى العنف

كتب «عبد الرحمن الجبرتي» في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» يصف ثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين قائلا:

« وفي يوم السبت عاشر جمادي الأولى ، عملوا الديوان واحضروا قائمة مقررات الاملاك والعقار فجعلوا على الاعلى ثمانية غرائسه والاوسط ستة والادنى ثلاثة . . ولما اشيع ذلك بين الناس كثر لغتهم واستعظموا ذلك . . فتجمع الكثير من الفوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ، واصبحوا يوم الاحد متحزين ، وعلى الجهاد عازمين ، وابرزوا ما كانوا اخفوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح ، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينية ، وزعر الحارات البرانية ، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ، ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الاسلام .

فذهبوا الى بيت قاضي العسكر ، وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الالف والاكثر ، فخاف القاضي العاقبة ، واغلق ابوابه واوقف حجابيه ، فرجموه بالحجارة والطوب ، وطلب الهرب فلم يمكنه الهروب . وكذلك اجتمع بالازهر العالم الاكبر . وفي ذلك الوقت حضر (دبوي) بطائفة من فرسانه وعساكره وشجعانه ، فمر بشارع الغورية ، وعطف على خط الصنادقية ، وذهب الى بيت القاضي فوجد ذلك الزحام . وخرج من بين القصرين وباب الزهومة ، وتلك الاخطاط بالخلائق مزحومة ، فبادروا اليه وضربوه ، واثنوا جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وابطاله وشجعانه . فعند ذلك اخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون ، ومن كل حذب ينسلون ، ومسكوا الاطراف الدائرة بمعظم اخطاط القاهرة . . وهدموا مصاطب الحوانيت ، وجعلوا احجارها متاريس للكرنكة ، لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة ، ووقفدون كل متراس ، جمع عظيم من الناس . »

هذه الصورة من ثورة القاهرة الاولى ، نموذج لانتفاضات المصريين عندما يفيض بهم الكيل ويضيق بهم الحال . وهي صورة تكررت كثيرا عبر تاريخ الشعب المصري الصبور .

وفي ١٨ يناير ١٩٧٧ ، كان المسرح مهيبا لاهداث مشابهة . فاجأت الحكومة الناس ومجلس الشعب بقرارات رفع الاسعار . وبدأ تطبيق الزيادة الجديدة يوم ١٧ مساء ، وقبل أن ينتهي الوزراء من القاء بياناتهم أمام مجلس الشعب . نام الناس ليلة ١٨ يناير

وأغلبهم ما بين مصدق ومكذب . وجاءت صحف الصباح بالخبر
اليقين أشعلت حكومة مهدوح سالم النار في الهشيم . وانطلقت
موجات الغضب في كل مصر .

كانت البداية من حلوان . بين عمال القطاع العام ، قوة
الخلق الجديدة التي ولدت مع ثورة يوليو (الناصرية) وقرارات
التحول الاجتماعي عام ١٩٦١ ، وطرح الاشتراكية كهدف
للمجتمع المصري .

يقول تقرير اللواء أحمد رشدي مدير أمن القاهرة ، والمرفوع
للسيد المستشار ابراهيم القليوبي (النائب العام) بتاريخ اول
فبراير ١٩٧٧ .

« بدأت أحداث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء
١٨ يناير ١٩٧٧ في حوالي الساعة ٨.٣٠ صباحا ، بخروج
عمال شركة مصر / حلوان للفزل والنسيج بتحريض العاملين
بالشركة ، في مظاهرات أخذت تطوف بمنطقة حلوان مرددة هتافات
عدائية ضد سيادة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة
السياسية . ونجح المتظاهرون في اخراج بعض عمال المصانع
الآخري الكائنة بالمنطقة .. »

وتضيف جريدة الاهرام الحكومية « تصدت لهم قوات الامن
المركزي عند طوره حيث أوقفته . . وتوقفت وسائل المواصلات
بين حلوان والقاهرة ، بسبب قطع الحجارة الضخمة التي تناثرت
على الطريق . »

ويواصل مدير أمن القاهرة وصفه للأحداث في تقريره للنائب
العام فيقول :

« تم عزل منطقة حلوان عن باقي انحاء المدينة . ولكن امكن
لبعض المتظاهرين التسلل الى وسط المدينة . وفي حوالي الساعة
١٣.٠٠ بدأت مظاهرة من كلية الهندسة جامعة عين شمس قوامها
حوالي ٣٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة . وأخذت مسارها
من شارع الجيش متجهة الى مجلس الشعب . وانضم اليهم عدد
من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان . وبلغ عدد
المتظاهرين امام مجلس الشعب في الساعة ٣.٠٠ مساء ، حوالي
٢٠٠ يرددون الهتافات العدائية السابقة الاشارة اليها .. » .

ويضيف الاهرام « حاولت قوات الامن المركزي تفريقهم
فرفضوا ، فاستخدمت القنابل المسيلة للدموع ، الا ان المتظاهرين
عادوا للتجمع في ميدان التحرير ومنه الى شارع سليمان ، حيث
احدثوا تلفيات بواجهات بعض المحلات التجارية .

واتجهت مظاهرة أخرى الى ميدان العتبة .. وجرت محاولة
اشعال النار في مبنى قسم الشرطة بالموسكي ، وقسم السيدة
زينب والدرب الاحمر . ومحاولة اقتحام مبنى مديرية امن القاهرة
بباب الخلق . وقذف قسم الساحل بشبرا بالحجارة وأطلقت
النار . »

وتقول روز اليوسف « في مجلس الشعب كان الدكتور على
السيد وكيل المجلس موجودا عندها وصلت مظاهرة ضخمة من
الطلبة : طلب مقابلة وفدا منها ومناقشته . اختار الطلبة عشرين
ممثلا لهم . سمح بدخولهم وبينما هم في الداخل حدث اشتباك بين
المتظاهرين وقوات الامن المركزي ..

وفي ميدان عرابي وطلعت حرب رفع المتظاهرون علم مصر .
وناقشوا رجال الامن المركزي حول الاسعار ، لكسبهم الى صف
المظاهرة . »

كانت هتافات المتظاهرين تدور حول سياسة الحكومة المعادية
للجماهير الشعبية ويطالبون باستقالتها ..

- مش كفاية لبسنا الخيش
- جاين ياخذوا رغيف العيش
- يا حكومة الوسيط وهز الوسط
- كيلو اللحمة بقي بالقسط
- يا حرامية الانفتاح
- الشعب جعان .. مش مرتاح
- يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ
- والشعب من الجوع اهو داخ
- الصهيوني فوق ترابي
- والمباحث على بابي
- يا امريكا لي فلوسك
- بكره الشعب العربي يدوسك
- احنا الطلبة مع العمال

- ضد تحالف رأس المال
- احنا الشعب مع العمال
- ضد حكومة الاستغلال
- عبد الناصر ياما قال
- خلوا بالكو من العمال
- بالطول بالعرض
- حنجيب مهدوح الارض
- سيد مرعي . . . ده يبقى مين
- يبقى حرامي الفلاحين
- لم كلابك يا مهدوح
- دم اخواننا . . مش حيروح
- يا اهالينا . . يا اهالينا
- آدي مطالبنا . . وادي امانينا
- أول مطلب يا شباب
- حق تعدد الاحزاب
- ثاني مطلب يا جماهير
- حق النشر والتعبير
- ثالث مطلب يا احرار
- ربط الاجر بالاسعار
- يا حاكمنا من عابدين
- باسم الحق وباسم الدين
- فين الحق وفيين الدين ؟
- هو بلبس اخر موضة
- واحنا بنسكن عشرة في اوضه
- يا حاكمنا بالمباحث
- كل الشعب بظلمك حاسس
- قولوا للنائم في عابدين
- العمال ببياتوا جعانين

ظلت المظاهرات حتى مساء ذلك اليوم (١٨ يناير) سلمية . .
ولكن فجأة وفي حوالي الساعة مساء وبعد الصدام المتكرر مع
قوات الامن المركزي ، اتجهت الحوادث في بعض المواقع الى
المنف والتخريب .

يقول تقرير اللواء احمد رشدي في وصفه لتطور المظاهرة

المتجسطة أمام مجلس الشعب :

« تصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم .. الا انهم تفرقوا في مظاهرات فرعية تسالت الى صفوفها شرانم من الفوغاء وضماف النفوس والمفربين ، اخذت كل منها تجوب منطقة وسط المدينة ، حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة ، واقسام الشرطة وسياراتها ، وبعض المحلات التجارية الخاصة والعامة والفنادق . كما أشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية .. »

وتقدم روز اليوسف وصف شاهد عيان لما حدث في ميدان العتبة الخضراء :

« كان الطلبة يحيطون مظاهرتهم بنطاق من الحبال حتى لا ينضم اليهم أحد من خارجهم . وفجأة أطلق أحد أمناء الشرطة عيار ناري . وفي الهرج الذي أحدثه اطلاق العيار اختفى السياج . واقتحمت مجموعات التخريب التي بدأت تظهر بعد الساعة مسلحة بالاجنات والكيروسين وكرات القطن ، مبني قسم الموسكي . »

وفي نفس الوقت تقريبا وطبقا لتقرير السيد مدير أمن الجيزة « عبرت مجموعات من المواطنين كوبري التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان كوبري الجلاء بالجيزة ، وقدر عددها بحوالي ١٥٠ شخصا تقريبا . وتبين انهم كانوا يشتركون في مظاهرة بميدان التحرير بالقاهرة . وقام هؤلاء بقذف الحجارة على فندق شيراتون . وفي حوالي الساعة ٨ر٣ مساء خرج بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشوارع احمد عرابي بامبابة ، وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان الكيت كات ، واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة بالميدان بالحجارة .. وقذفوا مكتب بريد امبابة بشوارع السودان . ووضع بعضهم بعض مواشير المجاري التي كانت موضوعة باستطالة الجزيرة الوسطى بشوارع ترعة الساحل بعرض الطريق لاعاقة المرور . وتم تصدي قوات الامن لهذه التجمعات والسيطرة على الحالة حوالي الساعة الواحدة صباح يوم ١٩ يناير . وضبط شخصان من المتظاهرين »

وفي الاسكندرية وطبقا لبيان النائب العام ، وبيان وزارة الداخلية .. اجتاحت مدينة الاسكندرية منذ حوالي التاسعة صباح

يوم ١٨ يناير مظاهرات بدأت بعمال شركة الترسانة البحرية . وانضم اليهم عمال الشركات المجاورة . واتخذت هذه المظاهرة طريقها الى داخل المدينة . متجهة الى مقر الاتحاد الاشتراكي بالمشية ، لمناقشة قرار رفع الاسعار ، ويردد افرادها الهتافات المثيرة ويعتدون على قوات الشرطة والامن بالحجارة . واخذوا يطوفون بشوارع المدينة ، ثم توجهوا الى منطقة الكليات الجامعية ، حيث انضم اليهم عدد من الطلبة .

وتقول الاهرام « اصيب خلال هذه المظاهرات بالاسكندرية ١٣٢ بالاعيرة النارية وتم اقتحام نقاط البوليس ، وحرق سينما اوديون ، ومبنى الشركة العربية للشحن والتفريغ ، ومبنى الاتحاد الاشتراكي ، ومجمع الخضر والفاكهة بشارع ابراهيم الشريف . وتحطيم واجهات عدد من المحلات التجارية ، ونهب الامتعة والفضيات والاثاث الخاص باستراحة السيد نائب رئيس الجمهورية .

في صباح يوم ١٩ يناير أكدت وزارة الداخلية ان الامور عادت لطبيعتها وانها وضعت يدها على القوى المحركة لهذه الاحداث . . « وتؤكد لاجهزة الامن ان العناصر الشيوعية التي تعمل في اطار شيوعي منظم ، وبعض العناصر من الذين يسمون أنفسهم بالناصرين تصر على تصعيد الموقف واحداث حالة من الفوضى لتنفيذ مخططاتها » .

سبق هذا البيان محضر حرره العقيد منير محيسن بادرارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة في الساعة الواحدة فجر يوم ١٩ ، قال فيه :
« بالنسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التي حدثت بالمدينة صباح امس ١٨ الجاري ثبت من التحريات والمعلومات المتوفرة لدى الفرع ان المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية ومدعي الناصرية » .

واورد قائمة من ٤٤ شخصا ، تضم اسماء عدد من الطلاب الناصريين والماركسيين ، بكليات الهندسة والتربية والحقوق بجامعة عين شمس ، وبعض الخريجين من هذه الجامعة المعروفين باتجاههم الناصري « احمد الجمال ، حمدي ياسين » واربعة صحفيين هم «صلاح عيسى وحسين عبد الرازق وفيليب جلاب ويوسف صبري» وعدد من العمال والموظفين .

حصل العقيد منير محيسن في الساعة ٣ر٤٥ على اذن
تليفوني (!) بالقبض على اصحاب هذه الاسماء من رئيس نيابة
امن الدولة .

وبدا زوار الفجر في تنفيذ اذن القبض الشفوي . واثناء
التنفيذ قرروا ان يضيفوا من عندهم اسماء اخرى مثل « محمد
سلماوي الصحفي بالاهرام ، ومحمد عواد وفاطمة السعدني من
قيادات منظمة الشباب بالقاهرة ، وسيد غريب » .

والغريب انه لم يقبض على اي من هؤلاء اثناء الاحداث ، او
يقدم عند طلب القبض عليهم اي دليل على تواجدهم خلالها في
اماكن الاحداث .

وتلقت نيابة امن الدولة في الساعة الرابعة فجر نفس اليوم
محضر تحريات جديد من العقيد امين اسماعيل بمباحث امن الدولة،
يشمل اسماء (٦٠) شخصا أغلبهم من طلاب الجامعات يتهمهم
بالانضمام الى منظمة سرية تحمل اسم حزب العمال الشيوعي .
فصدر الاذن بالقبض عليهم وتفتيشهم . وتم القبض بالفعل على ١٨
شخصا منهم .

ومرة اخرى لم يكن اي منهم ضمن الذين قبض عليهم في
المظاهرات .

هكذا قبضت مباحث امن الدولة ونيابتها على من اسمتهم
بالمترجمين والمحررين لاجداث ١٨ يناير ، وعلى قيادات ما سمي
بحزب العمال الشيوعي .. واستراحت .

اكتفت الدولة بهذا التفسير البوليسي للاجداث . وبالقبض
على عدد من المعارضين لسياساتها ، وبإغلاق المدارس والجامعات،
وتجاهلت السبب الحقيقي والمباشر للاحداث .

وجاء بيان وزارة الداخلية ليستفز المواطنين العاديين الذين
عبروا عن رفضهم لقرارات ١٧ يناير . فاذا بالحكومة تصنفهم
ما بين شيوعي او مدعي ناصرية ، وتتجاهل تماما مطالبهم .
وتسايرها صفحتها الثلاث التي خرجت يوم ١٩ بعناوين مثيرة مثل
« الشيوعيون وحزب اليسار وراء عمليات التخريب » وتنشر جريدة
الاخبار برقية حزب التجمع الي تشكيلاته في المحافظات على طريقة
« لا تقربوا الصلاة .. »

وكان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، هو القوة السياسية الوحيدة التي حددت موقفا من هذه القرارات صباح يوم ١٨ يناير . فأرسلت لجنة المتابعة بسكرتارية الحزب العامة برقية عن طريق جهاز التلكس الخاص بالاتحاد الاشتراكي العربي تقول : « من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي . . الى مقرري المحافظات ومسؤولي العمل الجماهيري (جميع المحافظات) بمناسبة عرض الميزانية على مجلس الشعب والقرارات الاخيرة يرجى تنفيذ الانسي : ١ - ارسال تقارير سريعة عن رد فعل الجماهير للقرارات الاقتصادية الاخيرة .

٢ - التركيز في شرح وجهة نظر التجمع على ما يلي :

١ - ان هذه القرارات والتي اتخذت بحجة علاج الازمة الاقتصادية وسد العجز لا تحقق أي علاج لهذه المشكلة .

ب - ان هذه القرارات من الناحية الاجتماعية تعكس انحيازا واضحا للطبقات الغنية والقادرة . فبينما تحمل الطبقات الشعبية باعباء فورية ، تكتفي الحكومة بالوعد واتخاذ الاجراءات لتحميل الطبقات القادرة جزءا من الالعباء .

ج - تحديد مطالبنا الاولى في الاتصال بأعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين لمطالبتهم برفض هذه السياسة ، وبصفة خاصة إلغاء رفع اسعار السلع الشعبية ، (وتنظيم حركة الجماهير الشرعية في هذا الاتجاه) .

٣ - سيصدر التجمع بيانا تفصيليا يوم الخميس ١٩٧٧/١/٢٠ سكرتير العمل الجماهيري

« وقد حذفت الفقرة التي تقول (تنظيم حركة الجماهير الشرعية في هذا الاتجاه) وهي قصة يأتي تفصيلها في فصل قادم » . وأصدر الاتحاد العام بيانا قال فيه :

« عقد مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورؤساء النقابات العامة العمالية اجتماعا طارئا مساء اليوم ١٨ يناير ١٩٧٧ بمقر الاتحاد العام بالقاهرة ، وذلك لمناقشة القرارات الحكومية الصادرة بشأن تقرير اسعار جديدة لغدد من السلع وزيادة رسوم الانتاج على عدد آخر منها واخضاع سلع جديدة لرسوم الانتاج والاستهلاك

وبعد اجراء المناقشات وتبادل الاراء وتحليل الاثار الخطيرة التي تنجم عن تطبيق قرارات زيادة الاسعار ، وخاصة بالنسبة للطبقة العاملة وجماهير شعبنا الكادحة وما تتحمله من معاناة .. فان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، يرى ان اصدار هذه القرارات يعتبر تحديا لمشاعر الجماهير وبشكل تجاهلا خطيرا للحركة النقابية المصرية ومصادرة لرايها الذي كفلها لها قانون النقابات المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ في المادة السابعة عشر منه والتي تعطي الاتحاد العام باعتباره قيادة الحركة النقابية المصرية الحق في ابداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شؤون العمل والعمال وفي مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة وفي الدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة .

ان قرارات زيادة الاسعار تعتبر في حقيقتها نسفا لمطالب النقابات العمالية المصرية التي جسدتها قرارات مؤتمر الاتحاد للاجور والاسعار المنعقد في اواخر ديسمبر ١٩٧٦ الذي وضع منهاجا علميا لمشاكل سياسات الاجور والاسعار وفي مقدمتها زيادة الاجور وتجميد اسعار السلع وزيادة حد الاعفاء الضريبي .

ان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يؤكد ان اصدار القرارات والقوانين واللوائح التي تتصل بمصالح جماهيرنا الكادحة من قريب او بعيد لم يعد مقبولا ان يكون مجرد وحي خاطر او وليد فكر عابرا ، بل ان الصالح العام يستلزم بالضرورة ان تصدر هذه القرارات والقوانين بناء على دراسات علمية متعمقة تأخذ في اعتبارها ما يكون لها من آثار ونتائج على حياة جماهيرنا .

ولذلك فان الاتحاد العام يرفض بكل حسم قرارات زيادة الاسعار شكلا وموضوعا ، ويطالب بالفائها .

ويقرر الاتحاد العام الالتقاء فورا بالسيد رئيس الجمهورية ليضع بين يديه الامر كله ، وليأمر بالفاء هذه القرارات التي تعتبرها جماهيرنا الكادحة عبئا فادحا جديدا .

ان الاتحاد العام على يقين كامل وثقة تامة من ان جماهير عاملنا لهم من الادراك الواعي ما يجعلهم يشعرون بخطورة الموقف في هذه المرحلة المصرية التي يجتازها الوطن الحبيب وهو ما يستوجب منهم وبالدرجة الاولى الحفاظ على مصانعنا وشركاتنا ومنشآتنا

والاموال والممتلكات العامة ، وكذلك على الترابط الوطني والوحدة القومية .

وعاش نضال عمال مصر .. وعاشت مصر »
ولكن الصحافة الحكومية المسماة بالقومية لم تنشر البيان الذي وقعه رئيس الاتحاد ووزير العمل في حكومة ممدوح سالم !
وجاء يوم ١٩ يناير فاذا بالمظاهرات تزداد ضراوة وعنفا .

نعود الى التقارير الرسمية والصحفية التي نشرت في صحف الحكومة .

يقول اللواء أحمد رشدي مدير امن القاهرة في تقريره الي النائب العام « وفي حوالي الساعة ٨ صباح اليوم التالي ١٩/١/٧٧ ، عاود عمال مُنطقة حلوان التجمع امام محطة مترو باب اللوق .
وامكن تفريقهم بمعرفة قوات الشرطة . واخذ المتظاهرون في التفرق الى مظاهرات تجوب وسط المدينة متخذة ايضا أسلوب التخريب والاتلاف . كما خرجت مظاهرة في وقت معاصر من مصنع سوجات التابع لشركة مصر - حلوان والكاين بحداث القبة .
وتوالى انتشار المظاهرات بنفس الاسلوب في جميع انحاء المدينة . واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة واقسام الشرطة ..

وننتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعد على رجال الشرطة ، اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين . كما حدثت تلفيات ببعض المباني ووسائل المواصلات ، الامر الذي اوجب استخدام طلقات « الجرينر » الرش في الهواء للارهاب والانذار والتحذير لتفريق المتظاهرين ، ولكنهم لم يمتثلوا ، فاضطر رجال الامن الى اطلاق هذا النوع من الرش في الارجل . وازاء اصرار المتظاهرين علي اقتحام بعض اقسام الشرطة واتساع النيران فيها والاستيلاء على ما بها من اسلحة ، اضطرت القوات بتلك الاقسام الى اطلاق الاعيرة النارية لاجباط تلك المحاولات ، حيث نجحت في السيطرة على الموقف » .

وتقول الاهرام : « كانت ظاهرة عامة ، ان اعمار المتظاهرين لا تتجاوز اثني عشر عاما واستعمل المتظاهرون الطوب وخلصوا لوحات الاعلانات . واستعملت الشرطة الغازات المسيلة للدموع وادى خروج الموظفين من اعمالهم الى زيادة حجم المظاهرات في

امكن الشغب رغم أن معظم هذه التكتلات البشرية لم تشترك في التخريب .

واستخدمت قوات الامن المركزي ، الذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين .

واشمل المتظاهرون النار في كازينو صفية حلمي ، واعتدوا على مقر حزب (الحكومة) ، في العتبة ، واقسام بوليس السيدة زينب والمطرية وباب الشعرية ، وقذفوا الجامعة الامريكية بالحجارة . ونهبت الجمعيات الاستهلاكية بالمطرية والسيدة والحضري .. » .

وتمضي الاهرام قائلة في تقرير كامل عن الحوادث في القاهرة والمحافظات بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ :

« في الجيزة شهدت منطقة امبابة أحداث هائلة نتيجة تظاهر عمال مصنع الشوربجي وشركة الشرق ، وقذفوا مبنى قسم ومركز امبابة . فأطلق البوليس النار . فازداد سخط المتظاهرين ، ووضعوا العوائق على شريط السكة الحديد في المنطقة وأشعلت النيران في أحد القطارات وفي ترولي باس » .

« وشهد ميدان الجيزة معارك بين المواطنين والامن المركزي، ثم اتجهت المظاهرات الى شارع الهرم ، وركزت قوات الشرطة دفاعها عن مبنى المحافظة ، فأتجه بعض المتظاهرين الى مهاجمة ملهى الاوبرج والليل والملاهي الأخرى .. » .

« وأصيبت أقسام البوليس في امبابة والعجوزة والدقي وببلاق الدكرور والجيزة ، والبدرشين .. »

« وفي المنصورة هاجم المتظاهرون مبنى المحافظة واستراحة المحافظ » وقدرت النياحة التلف الناتج في استراحة السيد المحافظ بما قيمته ٢٨٢٧٣ جنيها .

وشهدت قنا والمنيا وأسوان والسويس وأغلب مدن الجمهورية أحداثا مماثلة .

ولم تتوقف المظاهرات ومعارك الشوارع وعمليات التخريب الا بعد اعلان الحكومة الغاء قرارات رفع الاسعار ، واذاعة القرار الساعة ٢٣. ونصه .. « بناء على ما تقدم به السيد رئيس مجلس

الوزراء وموافقة السيد رئيس الجمهورية ، أصدر السيد ممدوح
مسلم قرارا بايقاف العمل بالقرارات التي كانت المجموعة الاقتصادية
قد انتهت اليها بشأن زيادة اسعار السلع » . و اعلان حظر التجول
ابتداء من الساعة الرابعة ، ونزول وحدات من المشاة الميكانيكية
وقوات الصاعقة والشرطة العسكرية الى الشوارع ، واشتباكها
في عدد من المواقع مع المظاهرات التي استمرت الى ساعة متأخرة
من الليل .

الفصل الثالث

اتهام اليسار
لحساب الحزب الحاكم

بعد ان هذأت العاصفة ، بدأت التفسيرات والتحليلات لطبيعة هذه الاحداث واسبابها . وكان هناك اتفاق على انها رد فعل لقرارات رفض الاسعار ، وانها بدأت واستمرت سلمية طوال يوم ١٨ يناير وحتى الساعة السابعة من مساء نفس اليوم .

قال بيان حزب الحكومة ان الاحداث كانت انفجارا شعبيا .

وقال بيان لحزب التجمع ان الاحداث كانت رد فعل تلقائي من الجماهير التي تعاني من تعقد ظروف المعيشة في محاولة للتعبير عن رفضها لهذه القرارات عن طريق التوجه الى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيادات التي امتصت أضعاف العلاوات المقررة للعاملين في الحكومة والقطاع العام .

وقالت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمود رياض الزيدي التي حاكمت المتهمين في حلوان في قضية النيابة رقم ١٦٥١ سنة ١٩٧٧ قسم حلوان ورقم ٥١ سنة ١٩٧٧ كلي جنوب القاهرة والمقيدة برقم ٥٣ سنة ١٩٧٧ أمن الدولة العليا . . قالت في حيثيات حكمها ببراءة ٤٣ متهما من ٤٤ متهما قد حوكموا ، امامها .

« كان لاذاعة بيان الموازنة بم حواه من رفع الاسعار في الوقت الذي كانت تنتظر فيه جماهير الشعب من الحكومة عكس ذلك ، رد فعل قوي على مختلف طوائف الشعب ، اثارت اعصابه ، غبدات مجموعات من الطلبة والعمال منذ صباح يوم ١٨ يناير تنتظم في مسيرات تعبر عن اعتراضها على سياسة رفع الاسعار . وكانت تردد بعض الهتافات المعادية للحكومة احتجاجا على سياستها في هذا الصدد . . وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رأيهم ، وان كانت غير مشروعة لانها لم تتم خلال القنوات الشرعية وبالطريق القانوني انها دفعهم اليها ما عانوه خلال الفترة الطويلة الماضية وتلك الصدمة التي أحدثتها رفع الاسعار . . ولم يكن هدفهم التخريب او التدمير بدليل انهم ، وحلوان هي احدى قلاع الصناعة في مصر وبها العديد من المصانع ، لم يحاولوا المساس بأي من هذه المصانع او الماكينات الموجودة بها وهي تساوي الملايين من الجنيهات بل كان لهم من وطنيتهم ما جعلهم يحولون بين وصول اي يد مخرية او منحرفة الى داخل مصانعهم ، او بلحق اضرار بالآلاتهم . اما ما حدث في الطرقات من اتلاف لبعض علامات المرور او تقييع الاشجار او تقطيع فروعها او رجم للسيارات بالحجارة او سد للمناخذ والطرقات ،

فانه ظاهر انه كان من فعل بعض الصبية وصفار الاحلام الذين لا يقدرّون مغبة افعالهم .

وقالت محكمة جنابات امن الدولة العليا بالمنصورة برئاسة المستشار عبد الغفار متولي المحقيري في حثياتها في القضية رقم ٤٨ قسمي اول وثان المنصورة ١٩٧٧ امن دولة عليا ، المقيدة برقم ١٩٤ كلي المنصورة ١٩٧٧ ورقم ٧٠ جدول محكمة . استئناف المنصورة ١٩٧٧ امن الدولة .

« بيد ان الوزارة في الفترة السابقة على حوادث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، اخذت تبحث بتصريحات كثيرة من المسؤولين فيها الامل في جماهير الشعب بانها سترفع عن كواهلهم تلك المعاناة وانها ستثبت الاسعار . كما ان وسائل الاعلام كانت تبالغ فيما تنتويه الوزارة من اعمال لرّفع تلك المعاناة .

في تلك الظروف كانت المجموعة الاقتصادية من الوزراء تجري دراساتها اللازمة لاعداد الموازنة العامة . وانتهت فيما انتهت في محاولتها لتصحيح المسار الاقتصادي للبلاد ان ترفع دعم الدولة المقرر لبعض السلع وقرض بعض الرسوم والضرائب الجديدة على سلع اخرى فأصدرت الحكومة تنفيذا لذلك قراراتها الاقتصادية مما ادى الى رفع اسعار كثير من السلع الضرورية والتي لا غنى عنها للكثير من جماهير الشعب . واذيع بيان الموازنة العامة في ١٧ يناير ١٩٧٧ متضمنا هذه القرارات ونشرتها في الصحف في صباح من اليوم التالي ١٨ يناير ١٩٧٧ وبصرف النظر عن وجهة الراي في هذه القرارات من الناحية الاقتصادية ، ومدى لزومها وضرورتها ، فقد كان يتعين على الحكومة ان تمهد له وتهيب جماهير الشعب لتقبله خاصة وان التصريحات العديدة والاخبار الكثيرة ، كانت تترى وتنشر يوما بعد يوم في الصحف وبواسطة اجهزة الاعلام الاخرى ، من المسؤولين في الحكومة تبشر الجماهير برفع المعاناة عنهم وتثبيت الاسعار للسلع الضرورية ، وغير ذلك بما عبأ النفوس بالامل والبشر ونتيجة لذلك كله كان لصدور القرارات الاقتصادية المذكورة رد فعل قوي لدى الكثيرين من جماهير الشعب اثار اعصابه » .

ويبقى السؤال الان . .

لماذ تحولت المظاهرات السلمية الى العنف مساء يوم ١٨ يناير وطوال ١٩ يناير ؟ يجيب على هذا السؤال وزير داخلية هذه الفترة

اللواء سيد غهمي ، اثناء مناقشة أحداث بيلا امام مجلس الشعب
يوم ١٦ يناير ٧٧ بقوله :

« اتسمت بعض الجرائم في الفترة الاخيرة بظاهرة العنف في ارتكابها . وقد وضحت هذه الظاهرة في العالم كله ، وليس في مصر وحدها ، وهي ظاهرة العصر ... وما حدث من انواع الشغب والتخريب والتكسير يمكن ان يحدث في اماكن اخرى ، ونحن نعرف الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير العادية التي تمر بها البلاد .

وقع اعتداء على بعض مواقع الشرطة من قبل اشخاص غير مسئولين . وقمنا بدراسة هذا الامر وتبين لنا ان هناك اشخاصا يندسون وسط الجماهير ، وهناك صبابة لا يتحملون اية مسئولية ، وهناك حالة بين الجماهير تشبه حالة الوتر المشدود .. ونحن نعلم ان شعبنا عاطفي جدا في التعبير عن سخطه او غضبه او اي شيء من هذا القبيل .

ان وجود قوات الامن المركزي بشكلها واسلحتها في اي موقع يرفع من حرارة الموقف ، ومما يؤكد صحة هذا التحليل وانطباقه على أحداث يناير ، ان العنف بدأ كرد فعل لظهور الامن المركزي ولجوئه الى استخدام هراواته ثم القنابل المسيلة للدموع واخيرا الرصاص كذلك فالعنف والتخريب في مصر والجيزة والاسكندرية والمنصورة وقنا واسوان والسويس .. الخ اتخذ اتجاهات ثلاثة اساسية :

١ - اقسام الشرطة ومديريات الامن وما يرتبط بهما .

ب - الملاهي الليلية والفنادق الكبرى وبعض استراحات كبار المسئولين . وهو امر يعكس الاحساس القاهر لدى المتظاهرين بالاستغلال الاجتماعي والاقتصادي ، والقهر الطبقي ، ظهر في الهجوم على رموز الثراء الفاحش للأخلاقي والاماكن التي ينفق فيها الواحد من أصحاب الملايين الجدد الاف الجنيهات في سهرة واحدة .

ج - المجمعات الاستهلاكية والتي تعرضت للنهب والسرقة من الجوعى والمحرومين سواء كانوا مواطنين عاديين ام لصوص محترفين .

وبالإضافة الى تفسير وزير الداخلية ، فهناك عامل اخر ساعد على انتشار العنف وهو موقف البوليس يوم ١٩ يناير . فهناك دلائل كثيرة على اختفائه من مواقع اساسية بصورة غريبة . فالصورة التي اذاعها التلفزيون العربي لعمليات التخريب ، لم

يظهر فيها جندي بوليس واحد . وطوال الهجمات التي شنت على مبنى روز اليوسف يوم ١٩ يناير ، لم يدافع عن المبنى الا العمال والمحارون ورفض جندي الحراسة الوحيد ان يطلق النار لانه ليست لديه اوامر بذلك . يقول عبد الرحمن الشرقاوي في عدد الاثنين ٢٤ يناير ٧٧ من روز اليوسف :

« ظللنا ساعات محاصرين في دار روز اليوسف وامامنا عدد من زعماء المؤامرة . وسيارات بلا ارقام او عليها علامات جبركية تروح وتجيء وتلقي التعليمات ، ونحن نستغيث ولا أحد من رجال الامن ينجدنا ، ولو انهم خفوا اليانا لقبضوا على عدد من زعماء المؤامرة وعلى اصحاب هذه السيارات ولمعرفوا بحق من هم المخربون . ولكن الذي دافع عن روز اليوسف هم عمالها الشرفاء ، واغلبهم من قوى اليسار » ويقول محمد عبد النبي ابراهيم صاحب اوبرج الاهرام ...

لم يظهر عسكري بوليس واحد اثناء الشغب . وعربات الحريق لم تصل الا بعد اثنتي عشر ساعة . ويظل تساؤل .. هل كان غياب البوليس مقصودا ليتم اخفاء المجرمون الحقيقيون وتلصق التهمة بآخرين . ام مجرد تقدير خاطيء من المسؤولين وجزء من الانهيار العام في المجتمع ؟

ولا تنفي هذه الحقائق احتمال وجود مؤامرة لتحويل المظاهرات السلمية الى العنف والتخريب . ولكن من هم المتآمرون ؟

حتى الان لا توجد الا اجابة واحدة من مراسل جريدة الاهرام في الامم المتحدة ليفرن كيشيشيان الذي ارسل برقية لجريدته يوم ٢٤ يناير قال فيها .. اشارت التقارير والانباء التي ترددت هنا ان عملاء اسرائيل قاموا بدور هام في احداث الشغب الاخيرة في مصر . ولم تستبعد اجهزة المخابرات الامريكية هذه الانباء .

ولم ينشر الخبر في الجريدة الكبرى .. لان نشره لا يخدم ما كان يخطط له .

اختارت حكومة مهدوح سالم المضي في خطتها ، اتهمام الشيوعيين والناصرين وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، بممارسات العنف والتخريب . وتجاهلت ان ايا منهم لم يكن موجودا في مسرح الاحداث (بل لم تتهم اغلبهم بذلك) .

وبدأت بالفصل بين قضايا المشتركين في المظاهرات ، وسبب قضايا الشغب ، وبين ما سمي قضية التحرض (١٠١) والتنظيمات السرية (١٠٠) .

وانشغلت أجهزة الامن العادية طوال يومي ١٨ ، ١٩ يناير بالقاء القبض على المئات من المواطنين (والاحداث) والمشاركين في المظاهرات او الذين تواجدوا في المنطقة او الذين فاجاهم حظر التجول وهم ما زالوا خارج بيوتهم .

كان القبض يتم ارتجاليا بلا تمييز . وهناك مئات الامثلة الصارخة تحكي مأساة قضايا الشغب . بعضها للأسف يصلح افلاما ميلودرامية في السينما .

مثلا في باب الثميرية قدم محمد محمود سليمان وهو عامل اخرس اصم متهما بتحريض المتظاهرين على اعمال الشغب والتخريب .

وفي المطرية توجه سامي حسن حسين المحصل بمترو مصر الجديدة للتبليغ عن غقده دفتر تذاكر حدثت مشادة بينه وبين احد ضباط القسم اتهمه الضابط في النهاية بالتحريض على التظاهر والحرق والقي القبض عليه . توجه ابنه ليسال عنه في عمله . علم بنبا القبض عليه اصيب الابن بالذهول اثناء عودته داهمه المترو فمات . عندما علم سامي بمصر ابنه اصيب بشلل نصفي ، وهو ما زال في الثلاثين من عمره . انتهزت الشركة الفرصة وقامت بفصله بحجة انقطاعه عن العمل ، ورغم اخطار النيابة للشركة بالقبض عليه . عجزت أسرته عن تسديد ايجار المنزل ، فطردت وشردت واصيبت الام بمرض صدري .

ولم يقبض على أي من المتهمين بالتحريض او الانتماء لتنظيمات سرية ضمن هذه الحملة واخيرا او بعد ازدهام السجون بما يقرب من ٢٠٠٠ متهم بالمشاركة في الشغب . عرضت القضايا على المحاكم خلال شهري يونيه ويوليو وبرأ المتهمون باستثناء عدد قليل ليس من بينهم سياسيين الا ثلاثة فقط .

وكان ذلك منطقيا تماما . فحكومة مدوح سالم ومباحثها ، لم يكونوا مهتمين بالبحث عن الفعل الاصيلين . كان همهم الوحيد تصفية الحسابات السياسية والزج بخصوصهم السياسيين في السجون وتلوينهم .

بعد حملة فجر ١٩ يناير . بدأت تتوالى بلاغات مباحث أمن الدولة ، القوة الاساسية في الدولة البوليسية التي تحكم مصر ، تطلب القبض على المشرات والمئات بتهمة التحريض او الانتماء الى تنظيم سري « هيا المتاخ » لاحداث ١٨ ، ١٩ يناير . تقدم العقيد علي حسني محمود بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة مساء ٢٠ يناير بمحضر تحريات يطلب فيه القبض على ٢٥ من « عمال شركة مصر حلوان للفلز والنسيج » المعروفين بميولهم الماركسية ومن المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث التي وقعت يومي ١٨ ، ١٩ الجاري بمنطقة حلوان . . بالصدفة التي تكررت كثيرا في بلاغات مباحث أمن الدولة كانوا جميعا باستثناء عدد محدود من اعضاء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالشركة ومن القيادات النقابية المعروفة في قطاع النسيج والقريب ان عددا منهم كان غائبا عن العمل قبل الاحداث بأيام في اجازات مرضية .

. ورغم ان المحضر لا يتضمن الا هذه العبارة والاسماء وقع رئيس النيابة بمكتب النائب العام (عدلي حسين) والمنتدب الى نيابة امن الدولة الاذن بالقبض عليهم . . حيث تبين ان المتهمين الوارد ذكرهم بهذا المحضر . . حرصوا على التجهيز والتمسك التخريب التي وقعت اخيرا ، وقد قامت دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجرائم ، مما ورد بهذا المحضر ولذا ثابته يسوغ قانونا الاذن بضبطهم (تفتيش مساكنهم) بعدها بساعة ونصف تقدم الرائد محمد أسامة مازن بمحضر مماثل يطلب القبض على ٦ من القيادات العمالية في فرع شركة مصر حلوان بالجمالية ومصنع سوجات ، من بينهم عبد الصبور عبد المنعم عضو النقابة العامة لعمال الفلز والنسيج وعضو السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني وغريب نصر الدين عضو السكرتارية العامة لحزب التجمع واصدر عدلي حسين الاذن بالقبض عليهم بنفس الصورة السابقة .

وفي يوم ٢١ يناير استكملت مباحث امن الدولة خطتها . تقدمت بمذكرة تحت عنوان « المخطط الشيوعي السري ومسؤوليته عن احداث الشغب الاخيرة » . بداتها قائلة « اكدت حوادث الشغب الاخيرة التي قادتها العناصر الشيوعية في حملة من التخريب المنظم لتفجير الجبهة الداخلية واحداث ثورة شعبية . ما سبق ان كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعي الذي يقوده اربعة تنظيمات سرية :

١ - الحزب الشيوعي المصري .

٢ - التيار الثوري .

٣ - حزب العمال الشيوعي

٤ - حزب ٨ يناير .

التقت جميعها حول هدف استراتيجي محدد ، تركز جهودها من أجل الوصول اليه وهو الاطاحة بالنظام القائم وتغييره جذريا وفرض النظام الشيوعي .

وكشفت المباحث العامة في هذه المذكرة عن رؤيتها للحركة الجاهيرية وتجريمها لحرية الرأي فقالت :

« اتبعت اساليب الاثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجاهيرية وتبني المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستعداد الجاهير ضد النظام وفي نفس الوقت تحريض الجاهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب واجبار السلطة على الاستجابة لها .

وتضمنت المذكرة طلبا بالقبض على (. ١٣) شخصا متهمين بالانضمام للحزب الشيوعي المصري و (١١) شخصا متهمين بالانضمام الى حزب ٨ يناير و (١٢٠) شخصا متهمين بالانضمام لحزب العمال الشيوعي . و (٦١) شخصا متهمين بالانضمام للتيار الثوري .

واصدر رئيس نيابة امن الدولة الاذن بالقبض عليهم جميعا . كان من بينهم المحامين « احمد نبيل الهلالي » (عضو مجلس نقابة المحامين) وزكي مراد وسيد العشري ومحمود توفيق وفاروق ثابت والصحفيين رشدي ابو الحسن عضو مجلس نقابة الصحفيين ورفعت السعيد ومحمد رجائي المرغني ، وميشيل كامل وابراهيم عبد الحليم ومحمد يوسف الجندي وزهدي العدوي وعبد القادر شهاب ومحمود امين العالم وعبد المنعم القصاص واستاذ جامعي هو الدكتور عبد المنعم تليمة والشعراء احمد غؤاد نجم وزين العابدين غؤاد وسهير عبد الباقي وحدي عيد ، ومحمود الشاذلي وعشرات من القيادات العمالية من بينهم محمد عامر الزهار وجودة سعيد الديب نصيف ايوب وحسن ابو الخير وصابر زايد وابراهيم سلام وعطية الصيرفي وعطية السيد عياد وعدد من القيادات الفلاحية والمهنية . ووقعت مفاجأة غريبة اثناء تنفيذ المباحث لاولمر القبض التي استصدرتها من نيابة امن الدولة تبين انه من بين المطلوب القبض

عليهم في هذه القوائم « المرحوم الدكتور محمود القويسني » الذي توفي قبل الاحداث باسبوع بينما مباحث أمن الدولة تهاجم منزله في الفجر وتطلب من زوجته الحزينة ايقاظ زوجها حيث انه مطلوب القبض عليه ؟ وضمت القائمة أيضا ظريف عبد الله المحامي وهو يعمل في باريس منذ ٩ سنوات في الامم المتحدة ، واحمد رفاعي ويعمل باليمن منذ ٣ سنوات . . وعدد آخر من المتهمين مجندين في القوات المسلحة ومنتظمين في المعاهد العسكرية المختلفة ولم يفادروها منذ اشهر طويلة مثل عبد المنعم نصر ومعتز الحفناوي ولم تقدم مباحث أمن الدولة أي أدلة على الصلة بين من اتهمتهم بعضوية تنظيمات شيوعية واحداث يناير . اكتفت باختراع تهمة جديدة اسمتها تهمة « تهينة المناخ » ؟

في ٢٢ فبراير ١٩٧٧ تقدمت مباحث أمن الدولة بمذكرة أخرى وقمها بالمقيد فتحت قته تحت عنوان دور قوى النشاط المضاد في احداث الشغب الأخيرة حاولت فيها رسم رؤيتها لاحداث يناير ومشاركة القوى السياسية العلنية والسرية فيها . فقالت « شهدت الساحة السياسية خلال الفترة السابقة على احداث الشغب الأخيرة توافقا في حركة القوى الماركسية والشيوعية على اختلاف تنظيماتها وانتماءاتها لاستثمار ظروف المرحلة ومتطلباتها في حسم القضايا المصرية المطروحة سياسيا واقتصاديا بما يخدم اغراضها واهدافها جميعا وشارك في جانب من هذه التحركات العناصر الناصرية الراضة سواء بعضها الذي يتحرك من خلال حزب التجمع او البعض الاخر الذي يتحرك خارج اطار هذا الحزب ويعمل على تكوين حزب مستقل للناصرين .

وبالرغم من القنوات الشرعية التي اتاحتها الممارسة الديمقراطية في البلاد لجميع الاتجاهات السياسية للتعبير عن ارائها وافكارها من خلالها . الا ان الحركة الشيوعية المحلية بتنظيماتها السرية المختلفة رفضت الالتزام بهدأ الشرعية وظلت بتنظيمات شيوعية متعددة تمارس نشاطها تحت الارض بصفة سرية مع محاولة استثمار حزب التجمع الوطني على وجه التحديد في جانب من نشاطها مستهدفة من ذلك السعي للاستقطاب الجماهيري لصالح تنظيماتها السرية علاوة على معالجة الكثير من القضايا المطروحة بمنطق ماركسي يخدم اهدافها المرحلية التكتيكية والاستراتيجية للوصول الى نظام حكم شيوعي .

وفي نفس الوقت فان حزب التجمع الوطني بدوره اعتمد في هيكله التنظيمي على كثير من العناصر الشيوعية المنظمة وكان المرجع الرئيسي لذلك ان الحزب وان اعلن التزامه بالمبادئ الثلاثة التي تحدد اطار الممارسة الحزبية الا انه كان يسير فكريا وتنظيميا في خط متوازن مع الحركة الشيوعية المحلية بل انه طرح افكارا لمعالجة قضايا المجتمع بما يخدم اغراض الحركة الشيوعية .

وثبت من متابعة التحرك الشيوعي ان اربعة تنظيمات سرية هي التي تقود هذا التحرك وان حزب العمال الشيوعي هو اخطر هذه التنظيمات .

على اثر صدور القرارات الاقتصادية الاخيرة اسرعت عناصر هذا الحزب السري مع غيرها من عناصر حزب التجمع الوطني وتنظيم الحزب الشيوعي المصري والناصريين الى استغلال الموقف وتفجيره استشعارا منها بان التجاوب الجماهيري مع حركتها سيصل الى مداه ، واضعة في اعتبارها انه من الظواهر الحتمية التي تقتزن بجميع المظاهرات التي تتم في مثل هذا المناخ الجماهيري الساخط ، مشاركة الفوضى فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب ويؤدي الى تداعي الموقف وصولا الى اشغال جذوة الثورة الشعبية ضد النظام .

وقد تميز اسلوب حركة هذه العناصر بالتمائل في جميع المواقع من حيث مضمون الهتافات والشعارات التي ترددت في محاولة لاثارة وتحريض الجماهير للتجاوب مع حركتهم ومن بينها :

- يا شباب ثور ثور على قلم الظالمين
- عايزين احزاب للفقرا .. دي العيشة بقت مرة
- عايزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة
- اصل الوالي يا ناس مش داري بهم الفقرا في الحواري
- مجلس الشعبده قرع وكوسة .. والحرية يا ناس محبوسة
- يا سادات منك لله دي العيشة ما بقتش حياة .
- احنا بنسكن سبعة في اوضه وهو بيلبس آخر موضة .

ويجدر التنويه الى انه تم ضبط هذه الشعارات مدونة في اوراق خطية واجندات ومجلات حائط لدى بعض المتهمين عند تفتيشهم .

كما تماثلت اساليب حركة هذه العناصر في الالتحام بالجماهيم والامتداد بحركتها الى الميادين والشوارع الرئيسية والانتشار بها لشل حركة المواصلات وتجميع المواطنين حولهم مع الاصرار على الاستمرار في التظاهر الى ساعة متأخرة من الليل والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها منشآت الشرطة ووسائل المواصلات .

وامتدت احداث الشغب مساء يوم ١٨ وطوال يوم ١٩ الجاري لتشمل عدة محافظات ولتاخذ طابع الانتشار المنظم وبرز دور عناصر حزب التجمع الوطني التقدمي من الشيوعيين وغيرهم غسي التصاعد بالاحداث على اثر صدور تمميم صادر من السكرتارية العامة لحزبه التجمع الوطني عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة ابغ لجميع اللجان القيادية بالمحافظات لتقصي ردود الفعل الجماهيري تجاهها ، وتضمن توجيهها بأن هذه القرارات في غير صالح الطبقات الشعبية الكادحة مع توجيه القيادات الى مشاركة الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات .

وقد قامت لجان حزب التجمع الوطني ببعض المحافظات بالدعوة لعقد مؤتمرات انتهت بالخروج في مظاهرات تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت وذلك على النحو التالي :

القاهرة : بتاريخ ١٨ الجاري تم ضبط حمزة مصطفى العدوي مقرر حزب التجمع الوطني بالسيدة زينب وهو يقود احد المظاهرات ويحرض المتظاهرين على حرق قسم شرطة السيدة زينب وقد قررت النيابة حبسه حبسا مطلقا (تم تصويره وهو يقود المظاهرة) .

الجيزة : بتاريخ ١٩ الجاري قام حسن حسين مندور هيكلمقرر الحزب الوطني التقدمي بالبدرشين بتحريض عمال الورش المركزية التابعة لشركة السكر للاضراب عن العمل والتظاهر (ضبط وجاري التحقيق معه بمعرفة النيابة) .

السويس : بتاريخ ١٨ الجاري قام ابراهيم مختار عبد الله مقرر حزب التجمع الوطني بالسويس بتوزيع منشور يهاجم النظام القائم ويحمل صورة الرئيس الراحل وتم ضبطه وبتفتيش مسكنه عثر على اعداد كبيرة من نفس المنشور واصدرت النيابة قرارا بحبسه حبسا مطلقا .

كما قام محمود عبد المحسن مقرر مساعد حزب التجمع الوطني بالسويس بتاريخ ١٩ الجاري بتزعم المظاهرات التي قامت بتخريب نقطة شرطة المثلث واتلاف محتوياتها وجاري التحقيق بمعرفة النيابة

الشرقية : قام حمدي البكري سرحان مقرر حزب التجمع الوطني بمدينة فاقوس بتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب والاعتصام وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

قنا : بتاريخ ١٩ الجاري قام محمد محمد مصطفى بكري مقرر حزب التجمع الوطني بالمحافظة بقيادة مظاهرة طافت بأحياء المدينة فضلا عن تحريض الجماهير بالقيام بأعمال تخريبية وتم ضبطه واعترف بتواجده في المظاهرة وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

المنيا : قام بعض اعضاء حزب التجمع الوطني بقيادة فتح الله كامل خفاجة مقرر حزب التجمع بمحافظة المنيا بتزعم المظاهرات وتحريض المواطنين على اعمال التخريب وتم ضبطهم جميعا وقررت النيابة حبسهم حبسا مطلقا .

شبرا الخيبة : بتاريخ ١٨ الجاري قام صابر محمد بركات العامل بشركة الدلتا للصلب وعضو حزب التجمع الوطني بتعليق صورة برقية ارسلها للسيد رئيس الجمهورية بلوحة الاعلانات بالشركة نصها « العاملون الكادحون بشركة الدلتا يشكرون سيادتكم على رفع الاسعار . رافضين لشعار مزيدا من رفع الاسعار من اجل مزيد من الجوع والحرمان » وقام بتحريض عمال الشركة على الاضراب عن العمل والخروج في مظاهرة وتصدت له ادارة الشركة وبعض القيادات العمالية الواعية واطلعت النيابة للتحقيق .

دمياط : بتاريخ ٢٠ الجاري عقدت لجنة التجمع الوطني بدمياط اجتماعا وقررت اعداد بيان لتوزيعه على الجماهير بفرض القرارات الاقتصادية الاخيرة وبؤيد التحركات المضادة الا ان قيادة الحزب بالقاهرة ارجأت اصداره .

بورسعيد : بتاريخ ٢٠ الجاري طلب عبد السلام وهبة الانفي عضو حزب التجمع الوطني ، طبع بيان يتضمن مهاجمة سياسة الحكومة ، ولم يوافق السيد امين اول اللجنة المركزية على طبعه ، ويختم العقيد فتحي قته مذكرته بقوله :

تبرز عدة مؤشرات من خلال استعراض المعالم الرئيسية

للتحرك المضاد وما كشفت عنه نتائج المتابعة والضبط والتفتيش
نوجزها فيما يلي :

* أن التحرك بدأ في مدينتي القاهرة والاسكندرية من مواقع
عمالية وطلابية ذات كثافة كبيرة وتضم تجمعات شيوعية .

* أن العناصر الشيوعية بدأت بتفجير الموقف في المواقع
المشار إليها .

* قيام العناصر الشيوعية التنظيمية وخاصة اعضاء حزب
العمال الشيوعي المصري بقيادة المظاهرات وتوزيع المنشورات
خلالها والانتشار بها الى أماكن تجمعات جماهيرية .

* استئثار بعض العناصر المضادة خاصة القوى الناصرية
الرافضة للموقف لخدمة أهدافها والمشاركة في المظاهرات التي
اقتت باعمال التخريب .

* الدور الرئيسي لبعض العناصر القيادية في حزب التجمع
الوطني التقدمي في انتشار المظاهرات على مستوى الجمهورية في
اليوم التالي (١٩ الجاري) وقيادتهم للمظاهرات التي انتهت الى
اعمال التخريب في بعض المحافظات .

* ويشار في هذا الصدد الى البيان الذي صدر عن حزب
التجمع الوطني التقدمي يوم ١٩ الجاري والذي تضمن مهاجمة
الحكومة وتأييد التحرك الجماهيري في مواجهتها .

* تواجد الصحفيون الشيوعيون دون غيرهم وسط
المظاهرات . ويشار في هذا المجال الى قيام المتظاهرين بحمل
الصحفي الشيوعي يوسف ادريس على الاعناق والهتاف له .
ويبرز دور الصحفيين الشيوعيين بمجلة روز اليوسف . وبعد فشل
الشيوعيين في الوصول الى أهدافهم ، في محاولة نفي اتهام
الشيوعيين بهذه الاحداث ونسبتها الى الحكومة واجهزة الامن ،
والادعاء بأن حزب العمال الشيوعي تحركه المخابرات المركزية
الامريكية وتجدر الإشارة الى أن وثائق هذا الحزب تكشف عن
تحركه في اطار المخطط السوفيتي وقد اصدر وثيقة في مارس ١٩٧٦
تهاجم النظام القائم لالغاء معاهدة الصداقة السوفيتية والدعوة الى
ضرورة الارتباط بالمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي .

* اتجاه عناصر حزب العمال الشيوعي المصري التي قادت
المظاهرات الى توجيهها في اتجاه القيام بأعمال تخريبية .

ان العناصر الشيوعية المنظمة وقيادات حزب التجمع كانت ترصد تطورات الموقف الاقتصادي من وجهة نظر واحد نقف على ارضية سياسية واحدة هدفها الانقراض على الساحة الجماهيرية والسيطرة عليها .

ان الفريقين يشاركما العناصر الناصرية التي اشتكرت في المظاهرات، سارعا الى تحديد توقيت التفجير بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة وكان اسلوب التفجير متجها منذ البداية الى استئثار مشاعر السخط الجماهيري التي قوبلت بها القرارات الاقتصادية الى الحد الذي يصل بالامور الى اشعال ثورة شعبية على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها .

ان اشعال هذه الثورة الشعبية في هذا التوقيت وضع في اعتباره ان رغب الجماهير واحتجاجها على القرارات المشار اليها وتحقيق اسلوب العنف والانتشار كفيل بنشر حالة من الفوضى تفقد السلطة الشرعية المقدرة على السيطرة على مقاليد الامور .

ان هذه النتيجة في حد ذاتها كفيلة باسقاط السلطة الشرعية وتهديد الطريق تماما امام القيادات التي تزعمت وقادت هذه الثورة الشعبية الى الوثوب على السلطة وفرض اللون الشيوعي عليها بعد ذلك .

ان انحسار هذه المحاولة وغسل هذا التدبير لم يكن نتيجة تراجع من القوى التي اعدت نفسها للاستيلاء على السلطة ، وانما تحقق ذلك نتيجة تصدي قوات الامن الحاسم لموجات التخريب والتظاهر طوال يومي ١٨ ، ١٩ ثم نزول القوات المسلحة لمعاومتها ابتداء من ظهر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ » .

وفي مذكرة اخرى لمباحث امن الدولة تحت عنوان « حول خروج حزب التجمع الوطني التقدمي على ضوابط الممارسة الديمقراطية » تحاول اثبات ان التجمع « تجاوز الحد في تحدي الضوابط التي اعلنها السيد الرئيس والتزمت بها الاحزاب الاخرى » ويرجع هذا الموقف الى « الكيان التركيبي لحزب التجمع ذاته وحركة الماركسيين داخله التي ادت الى النتيجة التي وصل اليها ، حتى يكاد ان يوصف بأنه حزب شيوعي في حقيقة الامر .

ثم تشرح المذكرة رؤية مباحث امن الدولة لما قدمه التجمع للشيوعيين ويركز على موقف التجمع المؤيد لحق الاضراب ، وكذلك ما الذي قدمه الشيوعيين للتجمع .

وتنتهي المذكرة الى القول « باستعراض ما سبق ، يتضح جليا دور الشيوعيين في استغلال التجمع لخدمة اهداف ومخططات الحركة الشيوعية والتي تكشفت واضحة خلال احداث الشغب يومي ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وسنوجز فيما يلي لبعض الامثلة :

✳ ضبط بعض عناصر حزب التجمع الوطني التقدمي من الشيوعيين ومن غير الشيوعيين في قيادة المظاهرات والتحريض على التخريب .

✳ صدور تكليف من قيادة التجمع الى عناصرهم بالمحافظات المختلفة على اثر صدور القرارات الاقتصادية للالتحام بالجهار ورغض هذه القرارات بما يتضمن هجوما على الحكومة .

✳ اصدار التجمع لمنشور يتضمن تحميل اجهزة الامن مسؤولية حوادث التخريب في محاولة لابعاد اي شبهة عن عناصر التجمع والشيوعيين » .

ومن الملفت للنظر ان قرار الاتهام في احداث يناير ، خلى من اي اتهام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وان كل من اشارت اليهم مذكرة مباحث امن الدولة السابقة واتهمتهم بالاشتراك في احداث التخريب من اعضاء حزب التجمع في « الجيزة والسويس والشرقية وقنا والمنيا وشبرا الخيمة ودمياط وبور سعيد » لم يدان احد منهم . وتم الافراج عنهم جميعا اما عن طريق النيابة او بعد ان برأتهم محاكم امن الدولة بالمحافظات المختلفة والتي تولت نظر قضايا الشغب . الوحيد الذي ما زال متنها حتى الان هو حمزة العدوي (القاهرة) الذي قدم ضمن المحرضين في احداث يناير ولم يحاكم حتى الان .

وفي الحقيقة فلم يكن جهاز مباحث امن الدولة (السيء السمعة) منشغلا برؤية الحقائق ، ولم يشعر امامها بأي حرج فالهدف الحقيقي لها تم تحقيقه وهو الهجوم على اليسار والدفاع عن الحكومة التي يرأسها ولاول مرة في تاريخ مصر ، احد ضباط مباحث امن الدولة ، منذ عهد الملك فاروق وايضا الدفاع عن حزب الحكومة ، حكومة البوليس السري السياسي .

وقد كشفت عن هذا الهدف ، دون قصد المذكرة التي قدمها اللواء حسن ابو باسما يوم ٢١ يناير الى النيابة . فقد اوضحت الفترة الاخيرة من المذكرة ان الهدف من كل ما تم هو حماية الحزب

المسمى « حزب مصر العربي الاشتراكي » من الضياع في مواجهة « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي يضم في داخله الناصريين والماركسيين والوحدويين الوطنيين الديمقراطيين والقيار الديني المستنير مسلمين ومسيحيين وكذلك في مواجهة القوى الماركسية والناصرية وغيرها من القوى الوطنية خارج التجمع .

كما أوضحت المذكرة ان مباحث امن الدولة لا تعمل لحماية النظام « الدستور والمؤسسات الشرعية » ، تقول المذكرة .

ان هدف احداث ١٨ ، ١٩ يناير الوصول الى تحقيق نجاح جزئي يتركز في الاتي :

✱ استقسات الحكومة الحالية .

✱ تأكيد مسئولية حزب مصر على المستوى الجماهيري ، عن كل نتائج هذه الاحداث مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبيا وتنظيميا .

✱ امتداد دائرة تأثير تلك النتائج على ميزان الموقف السياسي الحالي الذي يتمتع فيه ، هذا الحزب بالاغلبية البرلمانية ، بحيث يتطور الموقف الى ان يظهر الامر وكأن حزب الاغلبية الذي يحمل مبادئ ثورة يوليو وثورة ١٥ مايو قد فقد رصيده الشعبي .

✱ النتائج المنطقية التي يمكن ان تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيان السياسي للأحزاب وأهمها حزب التجمع والتنظيم الناصري الذي يسعى للظهور على المسرح السياسي .

هكذا بدأت الحملة البوليسية ، وتلتها حملة اعلامية لاختفاء المسئولية الحقيقية عن احداث ١٨ و ١٩ يناير .

ضمت السجون مئات من شباب مصر ، متهمين طبقا لتحريرات مباحث امن الدولة بالتحريض ، والتخريب ، وهم يؤكدون ان تهمتهم ممارسة حق الاختلاف في الرأي مع حكومة مدحوس سالم وسياسة الإستبداد التي أدت الى هذه الانتفاضة الشعبية .

وكشفت اوراق التحقيق وجلسات سماع الاقوال امام دوائر محاكم امن الدولة ، وأخيرا قرار الاتهام عن حقائق أخرى جديدة وخطيرة .

الفصل الرابع

مؤامرة الحكومة..
تنهار

اغلقت سجون القلعة وطره والاستئناف و « أبو زعبل »
والقناطر ابوابها على ٤٥٠ مصري من الجنسين ، تتهمهم بمباحث
امن الدولة بالتحريض والاشتراك (وتهية المناخ) لاعمال العنف
والتخريب في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

وبدأت حملة سياسية واعلامية محبومة تحاول اقناع الرأي
العام بمسئولية قوى اليسار المصري كلها عن اعمال العنف والتخريب
ومئات الجرحى وعشرات القتلى الذين سقطوا برصاص قوى الامن
المركزي . كان الهدف تبرئة الحكومة وحزبها وسياساتها الخاطئة ،
والصاق التهمة بالقوى المعارضة لها .

ولم يتخلف مسئول كبير او صغير عن المشاركة في الحملة .
وانضم اليهم جيوش المنافقين والمتنفذين . توالى تصريحات لا
تستند الى أي واقع ، وقبل ان يبدأ التحقيق عن توغر الادلة المادية
والشهود والاعترافات التي تقطع بمسئولية اليسار عن هذه
الاحداث ، وعن وجود (اتصال بجهات اجنبية خارجية تقوم
 بالتنسيق معها وتوجيهها وتدعمها ماديا للاطاحة بالنظام القائم)
 واصبحت كلمات عملاء موسكو ، الخونة ، الملاحدون ، المخربون ،
الحرامية ، صفات شائمة تلصق باسائذة جامعيين والمحامين
والصحفيين والاطباء والمهندسين ، والقادة النقابيين والعمال
والطلبة والموظفين ، الملقى بهم في سجون حكومة مدحوس سالم .

وشارك رئيس الجمهورية بنفسه في الحملة ووصل الامر الى
حد مطالبته الجماهير بقتل اليساريين المسؤولين عن احوادث يناير .

وبينما الحكومة تواصل حملتها البوليسية والاعلامية مسخرة
كافة المنابر لخدمتها اختفت كافة الاصوات الاخرى خوفاً من تسرب
الحقيقة .

رفضت الاغلبية الحكومية مناقشة ٧ استجوابات قدمت حول
احداث ١٨ ، ١٩ يناير انتظارا لتقرير لجنة الامن القومي الذي لم
يقدم حتى الان ، ويبدو انه لن يقدم ابدا . بينما نظرت فوراً طلبات
الاحاطة المقدمة من نواب الحكومة ، ليستخدم السيد مدحوس سالم
منبر مجلس الشعب لتكثيف هجومه واتهاماته دون معقب . وعندما
عقد خالد محي الدين مؤتمراً صحفياً لشرح وجهة نظره لحزب
التجمع في الاحداث ، بعد ان حيل بينه وبين مناقشة رئيس الوزراء
في مجلس الشعب ، امتنعت الصحف المصرية عن نشر المؤتمر على

حقيقته وشنّت حملة شموع على خالد محي الدين والحزب .

وأغلقت الحكومة مجلة الطلبة عندما تجرأت هيئة تحريرها وحاولت تقديم عدد من الحقائق حول أحداث يناير وتحليلها لها .

وأبعد صلاح حافظ وعبد الرحمن الشرقاوي عن رئاسة تحرير مجلة روز اليوسف ورئاسة مجلس إدارتها ، عقابا على الموقف الذي اتخذته المجلة بكشف جانب من الحقيقة التي حاولت الحكومة اخفائها .

ثم صدر القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ في ٣ فبراير ٧٧ ليجرم الكثير من الحقوق الديمقراطية السياسية ويحاصر الممثل السياسي .

النيابة .. لا تصرف التهمة !!

في هذا المناخ الذي اشاع جوا من الارهاب والخوف ، بدأت محاكم أمن الدولة في نظر تظلمات المقبوض عليهم على ذمة مجصري التحقيق (١٠٠) الخاص بالانتهاء للتنظيمات اليسارية ، و (١٠١) الخاص بالتحريض . عرضت التظلمات من أوامر الحبس على الدائرة السادسة برئاسة المستشار صلاح عبد المجيد والدائرة الرابعة برئاسة المستشار محمود بكر الصيدي . ووقعت أكثر من مفاجأة ..

كانت المفاجأة الاولى ، ان مثل النيابة وقف في ساحة المحكمة ليملن - بعد الحديث عن المؤامرة التي دبرها الشيطان الاحمر - ان النيابة « لم تصل بعد الى تحديد موقف كل متهم او تحديد التهمة الموجهة اليه » .. « وانه سوف يكون هناك صلة بين التنظيمات الشيوعية والمحرزين .. » .

اي ان النيابة بعد ٣٠ يوما من القبض على المتهمين لم تحدد بعد تهمة كل منهم . وعندما اطلع المحامون على أوراق التحقيق وجدوها لا تزيد عن سؤال وجه لكل متهم يدور حول إن مباحث أمن الدولة تتهمك بالاشتراك او التحريض على أحداث ١٨ ، ١٩ يناير . وعندما ينفي التهمة ، تسأله تفسيرا لهذا الاتهام من المباحث !! كانت المفاجأة الثانية خلو أوراق التحقيق من أي إشارة لما ترده أجهزة السلطة عن مخطط للاستيلاء على السلطة ومؤامرات وقتل وتخريب وحرائق .

وكانت المفاجأة الثالثة ما كشفه المحامون من ان اذن القبض والتفتيش صدر باطلا ومخالفا للقانون وان اوامر الحبس صدرت بدورها باطللة .

واصدرت الدائرة السادسة قرارها بالافراج عن ٦٧ من المتهمين بالتحريض ، والمتهمين بعضوية حزب العمال الشيوعي .
واصدرت الدائرة الرابعة قرارها بالافراج عن ١٩ من المتهمين بعضوية الحزب الشيوعي المصري . وبدأت رئاسة الجمهورية في ممارسة (حق الاعتراض !) على قرارات المحاكم بالافراج ،

استمرت جلسات التظلم من اوامر الحبس وقرارات الافراج واعتراضات رئاسة الجمهورية ، حتى صدر قرار الاتهام في ٣١ مايو ٧٧ شاملا ١٦٧ متما من بين ٤٥٠ صدر الامر بالقبض عليهم خلال حملة يناير والتي استمرت طوال شهر فبراير ٧٧ . كان ما زال منهم ١١٠ رهن الحبس . ورغم ان رئيس الجمهورية مارس حق الاعتراض اكثر من ١٩٠ مرة على قرارات المحاكم بالافراج عن المتهمين حتى بعد صدور قرار الاتهام فلم يبق في السجن الا واحد من المتهمين .

الشاهد الاول ... ينسف القضية

بصدور قرار الاتهام ، واطلاع المحامين على أوراق التحقيق ، بدأت حقائق جديدة تتضح ، حقائق لم تجد سبيلها الى الرأي العام حتى الان . رغم مضي ما يقرب من ٢٠ شهرا على أحداث يناير ، و١٦ شهرا على اذاعة قرار الاتهام .

تقول أوراق التحقيق ان مباحث امن الدولة ظلت صامتة لا تجيب على طلبات نيابة امن الدولة بتقديم ما لديها من أدلة وشهود . وأخيرا وفي يوم ٥ فبراير ، بدأت في تقديم شهودها وأدلة اثباتها . ورغم الفترة الطويلة التي استغرقتها مباحث امن الدولة في اعداد الشهود والادلة — مع انها اعلنت فجر يوم ١٩ يناير أنها تعرف المسؤولين عن الاحداث وتملك أدلة ادانتهم — فان ما قدمته كان فضيحة حقيقية لها . وربما لهذا السبب ابعد كافة المسؤولين الرئيسيين عن مباحث امن الدولة عن مواقعهم ، بما فيهم مدير المباحث (اللواء حسن ابو باشا) ومفتش القاهرة (اللواء مؤاد فريد) ، و (اللواء سيز زكي) مساعده ، ومنير

محيسن رئيس مكتب مكافحة الشيوعية بفرع القاهرة . لم يشفع لهم حماسهم في الدفاع عن حكومة السيد مدوح سالم وحزبه واتهام معارضيه . فحماسهم لم يحقق للحكومة ما كانت تريده .

كان الشاهد الاول في القضية هو « العقيد محمد فتحي قته » رئيس مجموعة النشاط المحلي بالادارة العامة لمباحث أمن الدولة . طلبت النيابة سؤال العقيد أمين اسماعيل بوصفه محرر محضر طلب الاذن بضبط عناصر التنظيمات الشيوعية ، فأفاد بأن كافة المعلومات متجعة لدى العقيد فتحي قته .

كانت شهادته التي أدلى بها يوم ٢٢ فبراير مفاجأة حقيقية . سأله رئيس النيابة المحقق . . « هل لدى جهاز مباحث أمن الدولة معلومات عن انخراط حزب التجمع ككل بصفته الحزبية قبل او اثناء او عقب اضطرابات ١٨ و ١٩ يناير في أية نشاطات تخريبية ومعادية » .

وجاءت اجابته قاطعة . . . « عدم وجود معلومات عن تورط هذا الحزب او انخراطه بصفته حزبا علنيا شرعيا في اعمال تخريبية » .

ثم اشار العقيد فتحي قته الى بعض الوقائع التي تلقى من وجهة نظره ضوءا على حركة بعض عناصر حزب التجمع ، ومنها . . « قيام د . رفعت السعيد باصدار مبرقة بالتكس يوم ١٨ يناير ٧٧ وجهت الى مقرري الحزب بالمحافظات المختلفة يشير فيها الى عدم تجاوب الجماهير مع القرارات الاقتصادية ، وضرورة التحرك لمساندة حركة الجماهير الشعبية في اتجاه رفض هذه القرارات . . ومن الملاحظ انه في اليوم الثاني ١٩ يناير تزعمت بعض عناصرهم هذه المظاهرات في محافظات قنا والمنيا والسويس والشرقية والجيزة والقاهرة . هذا بالاضافة الى ان بعض النشرات التي صدرت عن الحزب في فترة ما قبل الاحداث ، كانت تركز على حق الاضراب والتظاهر السلمي ، تحت دعوى المطالبة بحقوق الطبقات الجماهيرية المختلفة » .

ورغم ان الكلام الاخير لا يحمل اتهاما ، فمن المفيد معرفة ان هذه المبرقة والتي اعتبرت الدليل الاول ضد التجمع في كافة البيانات الرسمية استبعدت من التحقيق وان د . رفعت السعيد المتهم بهذه البرقية اخرج عنه ولم يرد اسمه في قرار الاتهام . وان اعضاء التجمع الذين اتهموا في احداث قنا والسويس والشرقية

والجيزة اما اخرجت عنهم النيابة وحفظت التحقيق او برأت محاكم امن الدولة ساحتهم .

ومن المهم هنا قبل ان نمضي مع أوراق التحقيق وشهادة العقيد فتحي قته ان نتوقف امام موضوع برقية التجمع الشهيرة ويحكي الدكتور رفعت السعيد سكرتير لجنة المتابعة القصة فيقول: « كانت المعلومات الاولى عن وقوع بعض المظاهرات قد وصلت لنا ونحن نمقد اجتماع لجنة المتابعة صباح الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ .

لكن الانباء الحقيقية جاءت من رجال مباحث امن الدولة الذين اتصلوا تلفونيا يلحون علي الفاء الاحتفال الحزبي بذكرى شهداء حادث مترو حلوان والذي كان مقررا عقده في السادسة من مساء نفس اليوم .

قالت المكالمات التليفونية « الحالة في البلد خطيرة . المظاهرات لا يمكن السيطرة عليها . نرجوكم الفوا الاجتماع حتى لا يسهم في زيادة تفجير الموقف » .

تابعت اللجنة مناقشتها . استدعت سكرتير الحزب في هي المحادي وبعد مشاورات معه صدر القرار بتأجيل الاحتفال .

ثم بدأت اللجنة في مناقشة الوضع الجديد ... وتحديد موقف الحزب من هذه التطورات . ولم تكن هناك خلافات تذكر حول المواقف الاساسية . نحن جميعا ضد القرارات الاقتصادية الجائرة . ونحن جميعا نرفض الاسلوب والتوقيت التي صدرت فيه . ونحن جميعا نؤمن بحق المواطنين في التعبير السلمي المشروع عن اعتراضهم على اي قرار جائر تصدره الحكومة خاصة واذا كان يمس حياتهم اساساً مباشر .

وتقرر صياغة برقية توجه الى مقرري الحزب في المحافظات تحدد النقاط الاساسية للموقف وواجبات محددة .. وأعدت البرقية ، تلبيت الصياغة على اللجنة فوافقت عليها وقررت ارسالها لمقرري المحافظات وسكرتيري العمل الجماهيري .. ووقعت باسم سكرتير العمل الجماهيري وهو الزميل حسين عبد البرازق .

ولكي يقبلها مكتب المبرقات وفقا لقرار مسبق مهم بالتأشير على اصل المبرقة « يعتمد » . ثم وقعت اسمي في ذيل الصفحة .

وفي المساء كان التليفون بالمنزل لا يعرف الصمت ..

مباحث أمن الدولة تتصل من جديد . احتفال المعادي الفني لكن وجيه الشريبطي اصطحب معه مائتي مواطن من مكان الاحتفال الى مقر الاتحاد الاشتراكي . والمطلوب ان ينصرف الجميع .. تم ترتيب الاتصال بمقر الاتحاد الاشتراكي بالمعادي عن طريق اللاسلكي .. واتضح ان وجيه الشريبطي وجد ان المخرج الوحيد لابعاد المحتشد من مكان الاحتفال هو اصطحابهم الى مقر الاتحاد الاشتراكي وان الناس بدأوا في الانصراف فعلا ..

الساعة السابعة والنصف مساء . التليفون يدق من جديد . المتحدث هذه المرة مكتب السيد الامين الاول للاتحاد الاشتراكي . المبرقة التي سلمناها في الصباح لم تتحرك بعد . هناك اعتراض « سياسي » على فقرة فيها . وهي بالتحديد الفقرة التي تقول « تنظيم حركة الجماهير الشعبية في هذا الاتجاه » وبعد مناقشة طويلة أكد لي المسئول اما ان تحذف هذه الفقرة واما ان المبرقة لن ترسل . وقال ان هذه تعليمات السيد الامين الاول .

وبعد ان سجلت احتجاجي على مبدأ احتجاز المبرقات ومراقبتها مسبقا . وافقت على ارسال المبرقة بعد حذف هذه العبارة ..

وهكذا ارسلت المبرقة بعد ان اجيزت من السيد الامين الاول شخصيا وبعد ان اخضعت (وهذا خطأ) للرقابة والحذف .

لكن التليفون يدق مرة اخرى والمتكلم الان هو السيد الدكتور مصطفى خليل .. ليبلغني انه يرى سحب المبرقة نهائيا .. وان المشاعر ملتهبة وسوف يؤدي ارسالها الى عواقب غير محمودة ..

وجرت مناقشة على اثرها ابلغني الدكتور مصطفى خليل انه اصدر امره بارسال مبرقة تلقي المبرقة الاولى وكان ردي ان من حق سيادتكم ان ترسل اوامرك الى جهاز المبرقات بعدم تسليم مبرقتنا فهو جهاز تابع لكم تماما .. اما ان الفني انا ارسال توجيه حزبي صادر من لجنة المقابلة الى غموض الحزب فهذا ما لا املكه . وانتهت المكالمة .

الساعة الثامنة والنصف يدق التليفون . المتحدث المسئول المناوب في مقر الحزب بمحافظة الجيزة يسأل اية مبرقة تريد الغاءها ؟ واراد لا اريد الغاء شيء . ومن المناقشة اتضح ان مبرقة

الإلغاء قد وصلت اليهم دون ان تصل المبرقة الاصلية وانها قد وصلت موقعة مني .. اي انها قد حررت ووقعت باسمي وارسلت دون علمي .

الساعة العاشرة يتحدث السيد الامين الاول مرة ثانية ليطالب اصدار بيان باسم التجمع يرسل غورا الى الصحف والاذاعة يستنكر فيه التجمع عمليات التخريب ويطالب بوقف المظاهرات . وكانت اجابتي نحن فعلا ضد التخريب ولكن صدور اي بيان باسم التجمع يطلب اجتماع لجنة المتابعة او صدوره من مقرر الحزب .. ولست مفوضا بالنيابة عن اي منها . واكد السيد الامين ان الامر خطير وانه يطلبه من حرصه على التجمع . واكدت مرة اخرى انني لست مفوضا باصدار اي بيان .. وانتهت المكالمة .

في اليوم التالي وجهت لجنة المتابعة مبرقة جديدة .. تناشد كل الاعضاء الحفاظ على مواقع العمل والوقوف ضد التخريب وتدين في نفس الوقت العنف الذي استخدمته السلطة ضد المتظاهرين المسالمين وتطالب بمحاسبة المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاطئة .
ومرة اخرى تحتجز المبرقة .. ويطلب فقط استنكار التخريب دون اي ضجيج . ونرفض .

الجمعة صباحا تخرج الجمهورية لتذكر اسمي في الصفحة الاولى مطلة انني مسئول عن احداث المنصورة .. الاذاعات الاجنبية تعلن اسمي بين المقبوض عليهم . وانا لم ازل طليقا . ويبدو ان القوائم كانت معدة سلفا . وانها تسربت قبل ان ياتي موعد التنفيذ . ثم بقية القصة التي تعرفونها .

وفي النيابة دار التحقيق حول المبرقة . وطلبت صورة منها فاذا بها تخضع لعملية تزييف . كلمة «يعتمد» شطبت . اسمي وضع تحت عبارة « سكرتير العمل الجماهيري » واكدت تقارير المباحث انني سكرتير العمل الجماهيري .. وانني وقعت البرقية بصفتي هذه .
وضححت هذا الخطأ المادي لكنني تمسكت بالمبرقة ودافعت عن كل حرف فيها . ولم تجد النيابة او القضاء اي سبب يدعو الى استخدام المبرقة كأداة اتهام .

واخيرا .. هذه هي قصة اشهر مبرقة في تاريخ العمل السياسي المعاصر » .

ويحكي الدكتور مصطفى خليل من جانبه قصة هذه البرقية
يقول في رسالة الى النائب العام :

« أولا : في الساعة السابعة من مساء يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ ابلغني النوبتجي المسؤول بأمانة التنظيم ان المبرقة رقم ٩١ وردت لغرفة العمليات من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي موقعه من الدكتور رفعت السعيد سكرتير العمل الجماهيري بحزب التجمع الوطني التقدمي وموجهة الى مقرري الحزب بالمحافظات ومسؤولي العمل الجماهيري بها وقال انها تحمل عبارات يلزم عرضها علي لتقرير ما يتبع بشأنها فطلبت من المسؤول بأمانة التنظيم قراءة المبرقة في التليفون ، واذ تلى على المبرقة تليفونيا وعند العبارة الواردة في البند ٣ المتضمنة طلب الحزب تنظيم حركة الجماهير للشرعية في هذا الاتجاه ، طلبت ايقاف ارسال المبرقة وبلغ الدكتور رفعت السعيد عدم موافقتي على هذه الفقرة . اتصل بي الدكتور رفعت السعيد بعد ذلك ليلفني موافقته على شطب هذه الفقرة من المبرقة (مرفق المبرقة رقم ٣) وارسلت بتوقيعه بعد حذف العبارة .

ثانيا : ابلغت هذه المبرقة للمحافظات بعد حذف الفقرة المشار اليها في البند « أولا » وبعد تصاعد الاحداث وما وصل اليها من ثنائم الموقف ، غامرت بارسال مبرقة أخرى لالفاء المبرقة رقم ٩١ ووقف ابلاغها الى مقرري حزب التجمع واعتبارها كان لم تكن . وتم ذلك الساعة التاسعة وعشر دقائق (المبرقة رقم ١١٥ مرفقة برقم ٤) . ارسلت المبرقة بتوقيع الدكتور رفعت السعيد .

وتبين بعد ذلك من مراجعة الموقف مع المحافظات ان الوقت لم يسمح بتسليم المبرقة ٩١ لمقرري الحزب الا في محافظتين فقط هما (أسوان واسيوط) ومن المعلوم ان المبرقة تصل الى المحافظات في ظرف دقائق معدودة من دقها على جهاز التيكز . وقد نشرت جريدة الاخبار المبرقة في اليوم التالي .. »

ونعود الى التحقيق مع العقيد فتحي قته .

يسأله رئيس النيابة : « هل هناك .. تصرفات أخرى شبيهة صدرت عن حزب التجمع في غضون اضطرابات ١٨ ، ١٩ يناير » .

ويجيب العقيد فتحي قته « لا خلاف ما ذكرت عن الحزب

كحزب . فليس لدينا حتى الان شيء عن تصرفات ضارة له ، صدرت عنه بهذه الصفة الحزبية العامة » .

ويسأله رئيس النيابة : « هل معنى ذلك أنه طبقا لمعلومات مباحث أمن الدولة ، أن حزب التجمع بصفته هذه ككيان حزبي عام انحرف اثناء وعقب الاضطرابات الاخيرة عن العمل بالوسائل المشروعة الى اتخاذ الاساليب غير المشروعة بلوغا لاهدافه » .

ويجيب سيادته .. « لا يمكن الجزم بذلك ونحن نقرر وقائع فقط » ..

وينتقل التحقيق بعد ذلك من حزب التجمع الى ما سمي بالتنظيمات السرية التي قيل انها لمبت دورا في تهيئة المناخ والتحريري ...

« س : هل كان لتنظيم الحزب الشيوعي المصري - بصفته الحزبية - بصرف النظر عن التصرفات الفردية لبعض عناصره . دور بارز في التحريض على الاضطرابات الاخيرة يومي ١٨ و ١٩ يناير ، أو المشاركة فيها ، وما هدفهم من ذلك في تلك الحالة ؟
ج : لم ترد الينا معلومات عن دور الحزب في احداث ١٨ و ١٩ يناير ، ورصدنا فقط للان مواقف معينة لبعض عناصر ..

س : الم يصدر هذا الحزب الشيوعي المصري في الفترة السابقة مباشرة على تلك الاضطرابات أو اثنائها أو في اعقابها ما يكشف عن تحريكه أو تأييده لها ؟
ج : لم ترد لمباحث أمن الدولة للان معلومات محددة في هذا الشأن ..

س : الم يصدر عن منظمة « التيار الثوري » قبل الاحداث المذكورة مباشرة ، أو اثنائها أو في اعقابها ما يدل على تحريضه أو تأييده تلك الاضطرابات ؟
ج : لا .. »

ولا تحتاج هذه الشهادة الى تعليق ..

الشاهد الاول في القضية طبقا لقرار الاتهام .. والمسؤول الاول عن كل بلاغات مباحث أمن الدولة ، الجهاز الذي صنع هذه القضية .. (يبريء ساحة الجميع وينسف القضية من أساسها !) .

حاتم سكوب يسحب شهادته

أما الشاهد الثالث ، والذي لعب دورا بارزا في الاتهام يكاد يتجاوز دور ضابط مباحث أمن الدولة فهو يحتاج الى وقفة متأنية . فهو شاهد تاريخي بصورة من الصور .

الاسم : محمد حاتم محمود زهران .
المهنة الرسمية : رئيس قسم الحركة بسنترال شبرا .
اسم الشهرة : حاتم سكوب .. أو حاتم تليستار
المهنة الفعلية : مصدر لمباحث أمن الدولة .

في يوم ٥ فبراير أرسل اللواء حسن أبو باشا مساعد وزير الداخلية كتابا الى رئيس نيابة أمن الدولة العليا يبلغه فيه أن حاتم زهران « أحد مصادرنا في متابعة النشاط التنظيمي السري والمعادي » .

وأمام وكيل النيابة ولدة ثلاثة أيام متصلة ، أدلى حاتم زهران بشهادته والتي اعترف في بدايتها أنه يعمل لحساب مباحث أمن الدولة مع العميد سيد زكي والعقيد منير محيسن والرائد ماجد الجبال ..

وفي اقواله شهد ضد ٣٥ مواطنا دفعة واحدة : بعضهم أعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالسكترارية العامة أو سكترارية القاهرة أو قسم روض الفرج وبعضهم طلاب بجامعة القاهرة من أعضاء نادي الفكر الاشتراكي التقدمي ، وآخرون من كلية الهندسة جامعة عين شمس ، وشعراء وصحفيين وموظفين وضباط بالجيش . ووجه لكل منهم تهمة من اثنين أو التهمتين معا .. الانتماء لحزب العمال الشيوعي ، أو التحريض والاشتراك في المظاهرات والنشاط المعادي للنظام .

وأمام المحقق أدلى بأسماء (١٦) شاهدتهم بنفسه يقودون مظاهرات يوم ١٨ يناير في المناطق التالية .. أمام كلية الهندسة جامعة عين شمس — ميدان باب الشعرية العتبة — ميدان التحرير — أمام مجلس الشعب — ميدان باب اللوق — درب الاحمر وقال أيضا أنه (سمع) أن سكرتير حزب التجمع في القاهرة ، كان يقود المظاهرات عند المعرض .

وختم شهادته قائلا .. « بصراحة كل اللي أعرفهم وفكرت

أسماءهم لم أر أحدا منهم يمك طوبة أو يخرّب أو يحاول
التخريب أو يحرّض على العنف ، ولكنهم كانوا يتزعمون المظاهرات
بالتفاف . »

وكان طبيعيا أن يطلق المحامون على حاتم زهران اسم
« حاتم سكوب . . وتلستار » فقدرته الفائقة على رؤية المظاهرات
في أماكن مختلفة ومتباعدة في القاهرة خلال ساعات قليلة واكتشاف
ضحاياها ، قدرة تتجاوز قدرة البشر .

لم تكد تمضي أيام على هذه الشهادة ، حتى تقدم « حاتم
زهران » متطوعا بتكذيبها . قابل عبد العظيم المغربي المحامي
عضو السكرتارية العامة لحزب التجمع ومسؤول لجنة الدفاع
عن الحريات ، وقدم له اقرارا بخط يده ينكر فيه شهادته أمام
النيابة . ثم قابل الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي الموكل
من نقابة المحامين بالدفاع عن المحامين والصحفيين المتهمين في
القضية ، وأكد له صحة ما ورد في هذا الاقرار . .الذي
جاءفيه :

« في أحد أيام غبرابر ١٩٧٧ وكان يوم جمعة ، قبض على
السيد منير محيسن والسيد ماجد الجمال من مباحث أمن الدولة
وذلك أمام مقهى ريش الساعة العاشرة مساء واصطحبوني الى
المباحث العامة حيث قاموا باستجوابي عن اشتراكي في المظاهرات
أيام ١٨ و ١٩ يناير . وقد أنكرت ذلك كلية . ولكنهم واجهوني
بأقوال للزملاء أحمد نصر الدين وفاروق حجاج وسلوى ميلاد ، بأنني
قد قمت بتجنيدهم في حزب العمال الشيوعي المصري ، وأنني كنت
على علم بالاحداث الأخيرة قبل وقوعها ولكن لم أقم بالتبليغ عنها .
ومعنى هذا اشتراكي في مؤامرة لقلب نظام الحكم وحرّق القاهرة ،
والمحافظات الأخرى . وعندما أصررت على الإنكار وبأن كل ما
أعلمه عن هذه الاحداث أنني كنت أسير في الدرب الأحمر بالصدفة ،
فوجدت علوي حافظ ومعه أحد الاجانب وشخص آخر اسمه محمد
جمعة ، وكان علوي حافظ يعطى أوامره بحرّق قسم الدرب الأحمر .
وقالوا لي « أنت حتودي البلد في داهية وحتوقع الكبار في بعض »
وتركوني .

وثاني يوم السبت الساعة ١٠ صباحا أعاد السيد مصطفى
موسى بمباحث أمن الدولة استجوابي وطلب مني الشهادة على
حسين عبد الرازق وآخرين ، ولكنني رفضت وتركوني حتى يوم

الاحد الساعة الواحدة صباحا ، فحضر السيد مصطفى موسى والسيد منير محيسن في سيارة من المباحث العامة وأوصلني لمنزلي بشبرا حوالي الساعة ٣٠ ر صباحا . وهذه شهادة بها حدث . واي اقوال أخرى لا يعتد بها وتعتبر مزورة . وهذا اقرار بذلك » .

ولاهمية الاقرار وخطورة ما جاء فيه ، وتحسبا لاي تدبير تأمري من مباحث أمن الدولة ، قرر خالد محي الدين التوجه الى النائب العام وبصحبة الدكتور يحيى الجمل رئيس اللجنة السياسية بالحزب ، لتقديم بلاغ بالواقعة وطلب التحقيق فيها .

وبعد استماع النيابة العامة لاقوال خالد محي الدين وعبد العظيم المغربي استدعت حاتم زهران لسؤاله . واعتترف حاتم أمام وكيل النيابة بصحة توقيع على الاقرار ، ولكنه قال انه كتبه لان أعضاء التجمع هددوه بالتصفية الجسدية . « ارهبوني وعيشوني في جو ارهابي ووعدوني بترشيحي عضوا في مجلس الشعب » .

وعندما استدعى الدكتور عصمت سيف الدولة لسؤاله حول واقعة التهديد قال « أعتقد ان مباحث أمن الدولة بعد ان سخرت زهران ليكون شاهدا كاذبا على كثير من المتهمين ، أرادت ان تجعل منه طعما لاستدراج السيد خالد محي الدين الى موقف يمكن مساءلته عنه . فالقصة كانت تقديم هذا البلاغ . ولكن الذي لم تظن اليه مباحث أمن الدولة أننا كنا نعرف من البداية المحاولة التي يقوم بها زهران » .

فسأله وكيل النيابة عن ادعاء زهران تعرضه للاغراء والتهديد فقال « ان الدخول مع مباحث أمن الدولة في مباراة الاغراء والتهديد لشخص نعرف انه من رجالها ليس محاولة غبية فقط بل تصل الى حد الجنون . اذ كيف يمكن أن تفري او تهدد مباحث أمن الدولة ممثلة في أحد رجالها » .

المهم ان شهادة حاتم زهران انتهت بهذه الفضيحة . شهادة من عميل لمباحث أمن الدولة ، ثم انكار بتوقيعه لا ينكره ، ثم اتهام بأن هذا الانكار تم أمام التهديد والوعيد !

ويبدو ان مباحث أمن الدولة لا تجد في أساليبها ، وتهوى إعادة تمثيل مشاهد قديمة من التاريخ . نفس المشهد حدث بصورة تكاد تكون متطابقة منذ ٢٥ عاما ، بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .

فقد جند البوليس السياسي (وهو الاسم القديم لمباحث امن الدولة). بسيم السعيد أحد اعضاء الحزب الاشتراكي ليعمل مرشدا له . وبعد حرق القاهرة استخدمه كشاهد اثبات ضد الحزب ، وضد (٢٥) من اعضاءه كمحرضين ومدبرين . وجلس الشاهد امام المحقق (عبد الحميد ابو شنيف) يدلي بأقواله ضد الحزب، واطاعته ويتهمهم بحرائق ريفولي وميترو وميامي والتurf كلب . واستخدمه البكاشي محمد الجزار كطعم لاصطياد اعضاء الحزب الهاريين من البوليس . وقدم بسيم السعيد تقريراً عن المؤامرة الكبرى التي اعدّها الحزب الاشتراكي قبل يناير ٥٢ وتدبيره لانتقلاب عسكري مسلح تشترك فيه قوى الجيش مع كتائب الحزب الاشتراكي ..

الفرق الوحيد بين واقعة اليوم وواقعة الامس ، ان بسيم السعيد استيقظ ضميره فجأة ، واستبشع فعلته ، فهرب من البوليس السياسي ، وارسل من مخبئه خطابا الى أحد اعضاء الحزب الاشتراكي فضح فيه كل شيء ، وحكى القصة كلها . وظل مختبئا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

المتهمون .. ليس لهم صلة باحداث يناير

وتتوالى الاحداث التي تكشف لعبة مباحث امن الدولة .. ● الشاهد الرابع محمد عز الدين عنتر شلبي ، الذي ادلى بأقواله ضد ٤ من طلاب الهندسة ، وصحفيان وشاعر وباحث بالجامعة ، ارسل برقية للنائب العام ينفي فيها أقواله التي ادلى بها بعد القبض عليه في منتصف ليلة ٢ فبراير ٧٧ بمعرفة الرائد عزت بمباحث امن الدولة ، ومساومته للادلاء امام النيابة بأقوال طلبوها منه مقابل الافراج عنه . ويقول عنتر في اقرار موقع منه « ان التحقيق امام النيابة تم بحضور العقيد مفر محيسن والرائد مصطفى موسى ، مما جعلني اواجه الموقف في حالة انهيار نفسي تام وتدمير داخلي . وكنت وقتها في حالة غير طبيعية مسلوب الارادة تماما ، حتى ان وكيل النيابة كان يعترض أحيانا على اسلوب ضابط المباحث اثناء التحقيق ، حيث كانوا يملون علي أسماء معينة لا أعرف عنها شيئا ويراد دسها في التحقيق » .

● وامام محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار مصطفى عبد توهاب ، يقف المتهم « احمد مصطفى اسماعيل » والتي تشكل اعترافاته ركنا اساسيا في اقامة الاتهام ضد المتهمين الثمانية الاول

.. ليعلم انكاره لكل ما نسب اليه من اعترافات . ويتم مباحث
امن الدولة في طنطا (حيث قبض عليه) بتعذيبه وتهديده بالاغتصاب
لاجباره على الادلاء باعترافات كاذبة . وإمام المحكمة يحكي صور
التعذيب التي تعرض لها في سجن القلعة الرهيب من العقيد حاتم
(وهو اسم حركي لاحد ضباط الامن القومي) وآخر اسمه «ايم»
ويخلع ملابسه في قاعة المحكمة ليشهد المحكمة على اثار التعذيب .
ويسلم للمستشار مصطفى عبد الوهاب مذكرة من ٨ صفحات تحكي
مأساته مع مباحث امن الدولة وانكاره لكل الاقوال التي اجبر على
قولها في التحقيق . ويطلب حمايته من المباحث . وقد طالبت لجنة
العفو الدولية بالتحقيق في هذا الموضوع وتوفر الحماية له .

● ولا تجد النيابة ما تقدمه ضد المتهمين من الخامس والثمانين حتى
السادس والتسعين فتعتمد على تحقيقات في قضية سابقة وقعت في
يناير ٧٥ وأفرج عن كافة المتهمين فيها ولم يصدر لها قرار اتهام .
استخرجت النيابة هذا التحقيق بعد عامين ، لتقدمه كدليل على
الانضمام الى الحزب الشيوعي المصري والمسؤولية عن أحداث
١٩٧٧ .!

● وتقدم المراجعة السريعة لقرار الاتهام المزيد من الحقائق الغريبة .
فمن بين ١٧٦ متهما ، لم تقدم النيابة وقائع تتعلق بأحداث يناير
الا بالنسبة لـ ٥٧ متهما فقط . ومن بين ٨٤ متهما بعضوية حزب
العمال الشيوعي ، لم تنسب النيابة تهما تتعلق بأحداث يناير الا
لـ ١٩ فقط .

ومن بين ٣٨ متهما بعضوية الحزب الشيوعي المصري ، لم
تنسب الا لثلاثة فقط وقائع تتعلق بأحداث يناير .

ومن بين ٥٣ متهما بالتحريض على الأحداث ، هناك ١٨ متهما
لم تنسب اليهم النيابة ، أية وقائع تتعلق بتلك الأحداث .

● ويخلو قرار الاتهام من أي شيء عن التهمة التي رددتها أجهزة
الاعلام والحكومة والمباحث .. بتهمة الاتصال بالدول الأجنبية
والتمويل الاجنبي ... الخ .

وبعد فرغم كل هذه الحقائق .. ما زالت الحكومة وحزبها
يتحدثان عن مؤامرة ١٨ و ١٩ يناير .. المؤامرة التي دبرها حزب
التجمع الوطني والتنظيمات السرية ، والعمالة لموسكو والخيانة ..
ومن كثرة ترديد الاكاذيب صدقوا انفسهم .. ونسوا ان في مصر
قضاء .. وأن اخفاء الحقيقة لا يدوم الى الابد .

القسم الثاني الوثائق

وثيقة رقم (١)
اجابة السيد رئيس مجلس
الوزراء على طلبات
الاحاطة المقدمة من بعض
السادة اعضاء المجلس
بشان أحداث ١٨ و ١٩ يناير
سنة ١٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

لا استطيع ان أبدا في الرد على طلبات الاحاطة ، التي تقدم
بها بعض الاخوة الاعضاء من حزب مصر العربي الاشتراكي ، حول
الاحداث الاخيرة ، دون ان اتناول كل الظروف ، التي حاطت بها
استهدفت له بلادنا وشعبنا ، من أحداث مؤسفة ، وتآمر مبيت
خبث واتوجه من تحت هذه القبة ، بالشكر لله العلي القدير ،
الذي شاءت ارادته انقاذ هذا البلد الامن العظيم ، وهذا الشعب
العريق الكريم من شر المصير الذي اراده له المخربون الخارجون
عن كل تقاليد امتنا لعظيمة ، وقيمها الروحية والانسانية
والحضارية ، التي ارستها على مدى تاريخها النضالي الطويل ،
في سبيل الحرية والامن والرخاء والسلام .

اشكره واحمده تعالى ، وقد ظلت رعايته دائما ، الى جانب
هذا الشعب المؤمن في كل المواقف الصعبة ، التي تعرض لها من
اعدائه في الخارج والداخل ، وفي مساره النضالي الشريف ازاء اعداء
الحق ولخير وحرية ، وفي كفاحه من أجل تحرير الوطن وتحرير
المواطن من كل انواع التعصب والتسلط .

والواقع ايها الاخوة والاخوات انه لا يمكن ان نحيط بأبعاد ما
جرى من أحداث ، وما تعرضت له بلادنا وشعبنا من أخطار ، من

غير أن نضعها في موضعها الصحيح ، في إطار مسارنا النضالي ، لنحقيق أهدافنا القومية ، واستخلاص حقوقنا المشروعة ، وفي إطار المحاولات التي لا تتوقف لاعداء هذه الأمة ، في الخارج والداخل ، لاييقاف هذا المسار الثوري واجهاض انجازاته القومية التي بذل شعبنا من أجلها الشهداء ودماء أعز ابنائه ، وضحي في سبيلها من ثوت وعرق كل عامل وفلاح ومواطن شريف .

ومن غير معالجة ما نحن بصددده مما وقع من أحداث ، في إطار الاهداف الثورية لثورة ٢٣ يوليو ، وفي إطار الانجازات الاصلاحية لمسار ثورة ١٥ مايو ، وفي إطار التصدي لهجمات الاعداء المتوالية من الخارج والداخل — لاييقاف هذه المسارات ، من غير معالجة هذه الأحداث في هذه الاطارات الثلاثة ، فان اكبر ما تتعرض له بلادنا من أخطار هو أن تتوه منا الرؤية القومية الشاملة لمسار نضالنا ، ولابعاد ما نحن ازاءه من مخططات معادية ، ولا نعرف أين نحن الان ، أو الى أين نتجه ، وماذا نواجه .

من غير ذلك كله ، ننزلق وبأيدينا السى استهلاك انفسنا في المعارك الجانبية ، التي يريد اعداؤنا أن تصرفنا عن المسار الثوري الذي بدأناه ، ولاجهاض الانجازات القومية العظيمة التي حققناها في ثورتى ٢٣ يوليو وفي ١٥ مايو ، وبالنسبة لانتصارات ٦ أكتوبر العظيم وحرمان شعبنا من جني ثمار ما حققناه من نصر .

ان أخطر ما نتعرض له الان ، هو أن يتوه عن وعينا القومي، الصلة العضوية الوثيقة بين هذا التآمر التخريبي ، وصلته بالتيارات السياسية العالمية والداخلية ، التي لا تريد لقضيتنا القومية الرئيسية حلا ، سواء في مجالاتها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والتي عملت على أن نظل في حالة من الالاسلم واللاحرب ، وتعمل على ادخالنا في حالة النصر واللانصر ، ومن اللاجوع واللا شبع، ومن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والهدف أولا وأخيرا لهؤلاء الاعداء ولهذه التيارات الخبيثة ، هو أن تنهزق وتنفجر من داخلنا .

ان أخطر ما نتعرض له الان ، هو أن تتوه عنا رؤيتنا القومية، في امتداد مخططات الاعداء في الاحداث الاخيرة ، لمحاولاتهم السابقة الفاشلة ، التي حاولوا فيها تفجير جبهتنا الوطنية من داخلها، وعلينا أن لا يغيب عنا للحظة واحدة محاولاتهم السابقة في تفجير الفتنة الطائفية ، واثارة المطالب الفتوية ، وتمزيق وحدة الأمة تمزيقا طبقيا.

ان اخطر ما نتمرض له الان ، هو ان تتوه عن رؤيتنا القومية الاهداف النهائية لهذا المخطط التأمري ، والذي يمتد الى كل قضايانا المصرية ، يمتد هذا المخطط الاجرامي المشبوه الى افشال جهودنا في استثمار نصرنا ، لحل قضيتنا في مؤتمر السلام ، من مركز القوة الذي حققناه بهذا النصر ومحاولة ادخالنا في موقف اضعف ، يتشدد فيه اعداؤنا - متسحين بالفطرسية الاستعمارية التي انهاها شعبنا وقواتنا المسلحة الباسلة فيما أنهى من دعاوى الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر ، والحدود الامنة التي لا يمكن اجتيازها ، والضعف العربي الذي لا يمكن أن ينتهي .

يمتد هذا المخطط الاجرامي الى القضاء على ما حققناه من تحرير اراضينا ، في محاولة اعدتنا الى مناطق النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي ، وذلك بالقضاء على مسارنا ، في تحقيق عدم الانحياز الحقيقي ، وفي اكتساب كل المعسكرات الدولية الى جانبنا ، وفي الانفتاح على العالم كله ، لا نراعي الا مصلحة مصر والمغرب .

يمتد هذا المخطط الاجرامي المشبوه ، الى اعادة القطيعة بيننا وبين اخوتنا واشقائنا في الامة العربية ، والاضاع ما قبل ١٥ مايو و ٦ اكتوبر ولفصل مصر ، قلعة المواجهة العربية الاولى عن جبهة المساعدة العربية في دول البترول ، التي اثبتت تكاملها النضالي مع مصر وجبهة المواجهة في ٦ اكتوبر العظيم بكل ما اثبتته هذا التضامن من فاعلية ، وبكل ما حققته من تحولات عالمية لصالح القضية العربية المصرية ، وبكل ما نقل به الامة العربية الى المركز السادس في القوى العالمية .

يمتد هذا المخطط الاجرامي المشبوه ، الى القضاء على انجازات ثورة ١٥ مايو ، فيما حققته من حريات ، وما ارسته من ديمقراطية سلمية ، ومن دولة المؤسسات ، ومجتمع سيادة القانون ، واحترام القضاء ، مجتمع كل المنتجين ، حيث يسهم كل ابناء هذه الامة في اعادة بناء الوطن في اطار العدل والسلام الاجتماعي ، مجتمع يتحقق فيه أمن المواطن ، على نفسه واسرته ، على يومه وغده ، على حريته وعلى كسبه المشروع .

وبالتالي ، فان هذا المخطط الاجرامي المشبوه يهدف الى ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء ، الى مجتمع ما قبل ١٥ مايو ، في انحرافه بهمسار الثورة ، الى مجتمع غياب الحريات ، والاجراءات

الاستثنائية ، مجتمع المعتقلات والاعتقالات ، وتمذيب المواطنين الشرعاء ، نفي غياب القانون ، مجتمع مراكز القوى والراي الواحد .

اقولها صريحة ، انها اكبر من كل ذلك ، وبالتحديد قاطع ، هي مؤامرة سافرة ، استهدفت وثوب المتآمرين الى الحكم عن طريق العنف ، وانهاء ثورة ١٥ مايو المجيدة .

واود هنا ايها الاخوة والاخوات ، وبصرف النظر عما اثبتته التحقيقات الجارية ، من أدلة واعترافات المتآمرين ، طبقا لما صدر في بيانات النائب العام ، ان اعرض للذين يريدون أن يحصروا أبعاد ما نحن فيه ، في مجال القرارات الاقتصادية في حدود نظرية قاصرة في اطار معالجة حزبية ضيقة ، ان هذه الاهداف الكبيرة والبعيدة لهذا التآمر ، قد تنبه اليها العالم اجمع في اجماع أتى من كل الانحاء .

وليس ادل على الاهداف والاثار الاوسع لاي احداث تقع في أي أمة من استطلاع واستعراض ردود الفعل لدى اصديقاء هذه الأمة وأعدائها على السواء ، فعلى ضوء هذا الانعكاس تتبين الاهداف الحقيقية لما وقع من احداث .

ما ان وقعت هذه الاحداث ، حتى بدأت اثارها في اسرائيل ، وانبعث منها مرة أخرى صوت موسى ديان يعبر عما وقع في مصر بأنها انباء سعيدة جدا بالنسبة لاسرائيل ، هذا الصوت الذي قضى عليه انتصار ٦ أكتوبر ، والذي كان يمثل أسطورة المجد العسكري الاسرائيلي الموهوم ، هذا الصوت الذي يتجاهل التمزق الذي تعانيه اسرائيل ، نتيجة هزيمتها في ٦ أكتوبر ، ويتجاهل الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها اسرائيل ، ورغم كل الاعانات والمساعدات المالية الضخمة من دوائر الصهيونية العالمية ، وعجز ميزان مدفوعاتها بمليارات الدولارات ، ورغم الاضرابات المتوالية التي تمزق المجتمع الاسرائيلي .

ومن ناحية اشقائنا العرب ، فما أن وقعت هذه الاحداث ، حتى استثمرت كل الاوساط القيادية والشعبية والاعلامية العربية الاثار البعيدة التي يستهدفها المتآمرون بالنسبة لقطعة العرب الاولى مصر ، واتصال هذه المؤامرة وتكاملها مع المؤامرات التي تستهدف تمزيق الأمة العربية ، كما جرت في السودان ولبنان ، واتصل الملوك والرؤساء العرب بالرئيس القائد محمد أنور السادات ، يطمنون على القضاء على هذا التآمر ، ويمرضون كل إمكاناتهم لتجاوزه .

وكل ذلك في إطار تدارك عربي متزايد بأن مصر قلمتهم الاولى يتعرض شعبها لمؤامرة تتاجر بالمعاناة الشعبية ، والموقف الاقتصادي الصعب ، الذي نتج عن تصدي مصر وشعبها العظيم — من مركز المسؤولية القومية — للدفاع عن امته العربية ، في أربع حروب ، ازاء اثريس غزوة معاصرة ، تعرضت لها هذه الامة ، مضحية بالاف الشهداء مقتطعة من قوت كل مواطن مصري عربي شريف .

وعلى اختلاف معالجة هذه الدوائر العالمية والعربية — من وجهة نظرها وحسب مصالحها — فالامر المشترك بينها ، وهو ما يهمني ان اعرضه امام شعبنا كله ، وامامكم باعتباركم الممثلين الشرعيين له ، وان اضعه — على الاخص — امام اولئك الذين يريدون ان يحصروه في النطاق الصغير من صلتهم بقرارات الاصلاح الاقتصادي ، وفي نطاق المناورات الحزبية الضيقة .

الامر المشترك الذي اجمع عليه العالم كله ، هو امتداد أهداف هذه المؤامرة ، واثارها وصلاتها بالابعاد القومية الكبرى ، بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي ، وبالنسبة لمستقبل قضية السلام في المنطقة ، وبالنسبة لعلاقات مصر الدولية في إطار ارادتها الحرة ، وشكل وموازنة علاقاتها مع كل المعسكرات الدولية ، وموضعها كقلعة العرب الاولى .

وبالتالي ، فان كل من يهدف عن عهد او غير عهد الى حصر هذه الاحداث ، وهذا التآمر في نطاق القرارات الاقتصادية لن يحقق الا عزلته عن الفكر العالمي الاجماعي في صلة هذه الاحداث وهذا التآمر بهذه الابعاد القومية ، وعن الفكر العربي المشترك حول طبيعتها واهدافها ، وهو سيحقق ايضا عزله عن النكر الشعبي الغالب لكل قطاعات شعبنا الرئيسية ، التي أدركت حجم ونوع هذا التآمر لاول وهلة ، وبغريزتها القومية المصرية الاصلية، وبوعيتها الذي انضجته تجارب الصراع المصري ضد أعداء الامة على مسار النضال المصري ، ان هناك مؤامرة تخريبية واسعة تستهدف مكاسب وانجازات امتنا ، وتحاول الوثوب على انقاض هذه الامة مستهدفة ثورة ١٥ مايو ، وما أنجزته لها من حريات وأمن ديمقراطية سليمة ، وما حققته لها من ازالة ذل هزيمة ١٩٦٧ ، وانقاذ شرف مصر ، وشرف الامة العربية كلها .

من هنا ايها الاخوة والاخوات ، فاننا لا نقف تحت قبة هذا المجلس ، في بيت الشعب هذا الا موقف ثوار ١٥ مايو، نتصدي في

إطار الشرعيه الدستورية ، ويتمثل واسع للشعب ، كما تصدينا دائما تحت قيادة الزعيم المؤمن محمد أنور السادات لكل التوى المقامرة التي تريد الانحراف بالثورة ، التي تريد ازجاج عجلة التاريخ للسوراء .

نتصدى دفاعا عن الحرية ، وعن حق الشعب في أن تكون القنوات الشرعية ، والرأي الديمقراطي الحر ، وسيادة القانون ، هو الوسيلة الاولى والاخيرة للوصول الى الرأي الذي يرتضيه الشعب ، وللتعبير عن آرائه . واثقين أن الضربة التي أراد أن يوجهها المتآمرون ، وجهت غيما وجهت ، الى أن يكون هذا المجلس الممثل للشعب في انتخابات حرة نزيهة هو المكان الوحيد المعبر بالطريق الديمقراطي عن مصالح هذا الشعب ورائه .

السيد رئيس مجلس الشعب :

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس :

إذا كنا نحرص على الانخوض في تفاصيل أو دقائق ما حدث ، طالما كان محل تحقيق النيابة الا أن ما تكشف مما تم ضبطه من النشرات الصادرة عن بعض التنظيمات السرية الشيوعية ، يشير الى أن عناصر التآمر ، قد رتبت نفسها سلفا لتنفيذ مخططاتها في أية فرصة مناسبة ، ولم تكن قرارات الإصلاح الاقتصادي الا نقطة الصفر التي حددوها موعدا لاتمامه ، في محاولة تستهدف الاستيلاء على الثورة ، ولكي ندرك عمق أبعاد هذا المخطط ، فإن علينا وضعه في وضعه الصحيح ، في إطار موقف هذه العناصر المتطرفة من ثورتنا الشعب في ٢٣ يوليو و ١٥ مايو ، باعتبارها امتدادا ثوريا مصريا واحدا .

فمنذ أن قامت الثورة في ٢٣ يوليو ، حددوا بالنسبة لها هدفا واحدا ، وموقفا واحدا ، وأن تعددت أساليبهم حسب الظروف .

الهدف الواحد هو الاستيلاء على ثورة الشعب المصري ، وتحويلها لصالحهم ، بادعاء العمل لصالح طبقة واحدة ضد كل الطبقات وفئات الشعب المتحالفة التي قامت بهذه الثورة ولصالح كل الشعب .

والموقف الموحد هو اعتبار أن الثورة المصرية ، والنظام المصري ، هي مواقف مرحلية ، يجب أن يستغلوها للانحراف بها وبمختلف الأساليب .

غير ان مرحلة جديدة ومختلفة تماما بالنسبة لهم بدأت بتولي انريئس محمد انور السادات مسؤولياته ، وقاد شطنا في تأييد ساحق ، ضد مراكز القوى ، مستهدفا تحرير ارادة البلاد واخراجها من دوائر النفوذ ، ومصححا مسار الثورة ، واعاد مصر ملكا لكل المصريين .

ولكننا يعرف التركيبة الثقيلة التي تسلمها الزعيم القائد محمد انور السادات (تصفيق) والتي كانت تتطلب اصلاح مسار الثورة واوضاع البلاد باجراءات ثورية في مجالات ثلاثة :

المجال السياسي الخارجي والداخلي ، والمجال العسكري ؛ ومجال الاوضاع الاقتصادية ، دون مراعاة لترتيب الزمني للاصلاح في هذه المجالات الثلاث ، وبإدراك لتداخلاتها وتأثيرات كل مجال على الاخر فمقد كانت هذه التركيبة الثقيلة — التي ما زلنا نعالج آثارها حتى اليوم — تتركز واضحة فيما يأتي :

في الناحية العسكرية : احتلال اسرائيلي لجزء من بلادنا ، وهزيمة عسكرية لقواتنا المسلحة ، لم يكن لها يد فيها ، وغتد للثقة — عربيا ودوليا — في قدرة مصر على هزيمة الاسرائيليين ، أو عبور قناة السويس ، بعد أن رسخت ذلك كل وسائل الاعلام المالية الخاضع أغلبها للنفوذ الصهيوني ، بالاضافة الى تعذر تسليح مصر من المعسكر الوحيد الذي تستند اليه .

وفي الناحية السياسية الخارجية قطيعة تامة مع كل المعسكر تقريبا ، الذي أدت سياستنا السابقة الى ترك مجالاته مغلقة تماما اماما ، وامام العرب ، متروكة مباحة لاسرائيل ، ترسخ فيها مراكزها ، وتوهم الغرب أنها القوة الوحيدة التي تحافظ على مصالحها بالمنطقة وأصبحت مصر بذلك — ومن الوجهة السياسية الخارجية الفعلية — داخلة تماما في دائرة نفوذ اجنبية ، قرارات الحرب والسلام تتخذ من خارجها ، واتصالاتها السياسية حول قضيتها لا تتم عن طريقها ، ودارت في دائرة مفرغة من اللا حرب واللاسلم تستنفذ نفسها وقدراتها وتمزقها — تحت وطأة السذل والهزيمة — حتى ترضى بالامر الواقع ، وبالسلام الاسرائيلي .

وفي الموقف العربي : قطيعة مع اغلب الاشقاء العرب كادت تعزل مصر انعزالا تاما عن شئقيقاتها .

وفي الناحية الداخلية : اوضاع تتفق مع نظام الراي الواحد ،

واختفاء للإرادة الشعبية ، واتخاذ للقرارات المصرية دون مشاركة الشعب ، وتسلب لمراكز القوى على مقدراته لصالحها وتسبع شهواتها ، ومعتقلات تزخر بالابرياء في ظل الاجراءات الاستثنائية ، وفي ظل مناخ ، افتقد فيه المواطنون امنهم على انفسهم واسرهم ، وعلى كسبهم وقوت اولادهم ، لا يعرف فيه كل مواطن ما يحمله له الغد ، ازاء شهوات مراكز القوى ، وافتقار للديمقراطية السليمة في غياب تمثيل كل التيارات الشعبية .

وفي المجال الاقتصادي : تدهور تام ، وصل بالاقتصاد المصري لنقطة الصفر ، واختفاء تام لحقيقة الاوضاع الاقتصادية للبلاد عن جماهير الشعب ، واسلوب خاطيء في معالجة الاوضاع الاقتصادية بالمسكنات . ولنا في هذا المجال حديث آخر .

وفي اطار المسار النضالي الثوري الذي اتخذه السيد الرئيس السادات ، ومن ورائه الشعب ، لاصلاح الاوضاع في هذه المجالات الثلاثة ، كان دائما — وفي كل مجال — يتخذ القرارات والمواقف الثورية الملائمة لحجم هذه الاوضاع ، والقرار الثوري دائما هو قرار جذري ، يتحمل فيه صانعه كل المخاطر في سبيل امته ، وفي سبيل شعبه ، دون نظر الى مصلحة شخصية ، بل معرضا لمصلحته الشخصية ونفسه لكافة الاحتمالات هدفه وجه الله والوطن .

ودون ترتيب زمني في المجال السياسي ، اتخذ اخطر القرارات ، قرار المواجهة الجريئة لتصفية مراكز القوى ، التي كانت تمثل اعصاب أجهزة الدولة في كل جهاز تنفيذي وغير تنفيذي ، واتخذ خطة نحو تحقيق الحريات والديمقراطية السليمة ، وارساء دولة المؤسسات وسيادة القانون ، واعادة هبة القضاء ، والتحول من تنظيم الراي الواحد الى نظام حزبي ديمقراطي سليم ، تظهر فيه آراء كل الاتجاهات الشعبية ، ممثلة حجمها الحقيقي في القاعدة الشعبية دون أي غطاء موهوم أو غير موهوم .

وفي اطار السياسة الخارجية واشتباكاتهما مع الموقف العسكري ، اتخذت اخطر القرارات واكثرها ثورية .

كان أساس هذه القرارات تحقيق الانفتاح على كل المعسكرات العالمية ، ومواجهة اسرائيل مواجهة شجاعة في مناطق احتكارها لدوائر النفوذ والراي العام في أمريكا والدول الغربية . — وارساء علاقات دولية متزنة ، مع كل الكتل الدولية على أساس من احترام المصالح المتبادلة واحترام مصالح مصر .

— وإعادة العلاقات العربية الى اوضاعها الطبيعية ، بما أدى الى وجود جبهة عربية موحدة ، دخلت الحرب صفا واحدا ، وفرضت اجترام العرب على العالم .

كل ذلك في اطار تحرير الارادة المصرية وجدية ووطنية القرار .

وفي المجال العسكري — كان اخطر القرارات الثورية جميعا ، قرار العبور في اكتوبر ذلك القرار الوطني القومي الشجاع الذي اذهل الاعداء والاصدقاء على السواء ، واثبت تحرير الارادة المصرية ، وخروجها عن المخطط . . الذي اراد فرض الاسترخاء العسكري على المنطقة ، لصالح الامر الواقع الاسرائيلي في احتلال اجزاء عزيزة من البلاد ، ذلك القرار الذي أعاد العزة والكرامة لقواتنا المسلحة ، وظهر قدراتها القتالية الحقيقية ، بما اذهل كل الدوائر العسكرية التي رأت فيه انجازا مصريا جديدا على اي مستوى عسكري ، ذلك القرار الذي أعاد للشعب المصري والامة العربية كرامتها ، وأعاد لها ثرواتها ، وفتح لها الطريق لتحقيق سلام عادل أساسه استرجاع كل الاراضي العربية المقتصبة ، والحصول على الحقوق المشروعة للشعب فلسطين .

ثم كانت القرارات الجريئة في ضرورة استثمار نتائج النصر ، وبسقوط حساسيات هزيمة ٦٧ تمكنا بالعامل السياسي من تحقيق انسحابين متتاليين لاسرائيل عن أرضنا العزيزة في سيناء استرجعنا بهما مناطق البترول التي كانت تصب في الاقتصاد الاسرائيلي ، بينما كانت مصر محرومة منها .

وكان أيضا القرار الحاسم في إعادة فتح قناة السويس ، اثباتا للغرب وللعالَم أجمع أن القناة مصرية وستظل مصرية ، وأن قرار غنحها هو قرار مصري خالص ، كما كان في نفس الوقت حرمانا لاسرائيل من اغلاق القناة ومنع وصول عائداتها الى الاقتصاد المصري ، كما كان وسيلة لإعادة العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الغرب ، وشجبا لادعاء اسرائيل انها المؤثرة في المصالح الغربية في المنطقة .

السيد رئيس مجلس الشعب :

الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر :

كان هذا صورة القرارات الثورية الجذرية في مجالات اصلاح النوضح العسكري ، والوضح السياسي الداخلي والخارجي وكان

على ثورة ١٥ مايو ان تخذ قرارات جذرية ، لانتشال الاوضاع الاقتصادية المتدهورة للبلاد ، باصلاح الهيكل الاقتصادي ولهذا حديث خاص فيما اعرضه عليكم في هذا المجلس الموقر .

وبظهور هذه التحولات الجذرية فيما بعد ١٥ مايو اصبح خط التآمر منصبا على اسقاط الثورة ، بعد ان كان خطها فيما قبل ١٥ مايو ، هو احتواؤها ، وفي سبيل ذلك اتخذت كافة الاساليب الملائمة لهذا المخطط .

عندما اتخذت قرارات اسقاط مراكز القوى ، واعادة الحياة الديمقراطية السليمة ، وايجاد الصيغة الحقيقية لتحالف قوى الشعب المصري العامل ، حيث لا تسلط طبقتا ، ولا استعداد لفئة على اخرى اتخذ التآمر أسلوب التشكيك في كل شيء ووصفوا كل ما جرى في هذا المجال بأنه ردة يمينية عن مسار الثورة ، واتخذوا أسلوب التشكيك في القيادة ، وفي كل اصحاب المراكز المسؤولة ، بكافة الاتهامات والاشاعات ، واتخذوا من مناخ الحريات سقارا لكي يبنوا تخريبهم المعنوي عن طريق وسائل الاعلام ، وعن طريق صحف الحائط ، متخذين كل الوسائل اللااخلاقية وفي مخالفة واضحة للقانون .

وكان خط الثورة ازاءهم مزيدا من الانجازات ، وتجاوزا عن اخطائهم لترك فرصة للحرية الوليدة ، تمارس فيها حظها في الخطأ ، الى ان يصلب عودها ، ساعدين على وعي كامل للشعب الناضج الذي تعرض وتدرس بتجارب تاريخية طويلة وتمسك بكل قيمه الروحية والحضارية الاصيلية ، وانكشف مخططهم تماما .

وقبيل قرار العبور العسكري — عاصرنا جميعا نشاطهم للتشكيك في عزم البلاد وقادتها — على دخول المعركة ، في الوقت الذي كان أبناء هذه الامة الابطال ، يتحملون اقصى الاهوال ، في تدريب حازم صارم ، ويستوعبون اسرار التكنولوجيا لاعقد الاسلحة الحديثة ، استعدادا ليوم قتال لا ريب فيه ، وكانت هذه هي الصورة المشرفة ، لحقيقة شباب شعب مصر ، وقد ركبت هذه الفئة موجة التمزق الجاهيري الناتج عن جو هزيمة ٦٧ وطول انتظار يوم المعركة ، ولم يتوقفوا عن الاسراف في اتهام القيادة الوطنية ورجالها بالاستسلامية ، وبتخدير الشعب لصرفه عن المعركة وبالاتمسك بكراسي الحكم ، الى غير ذلك من مختلف الاتهامات والاشاعات التي سقطت بالطبيعة وفورا ، بمجرد صدور قرار

العبور العظيم ، وانكشفت كل ادعاءاتهم — ومع ذلك لم يخجلوا — ونقلوا نشاطاتهم المخربة الى مجالات أخرى ، فالهدف هو التشويش والتخريب المعنوي — أيا كان المجال — نقلوا نشاطاتهم التخريبية الى قرارات فض الاشتباك ، وصفوها بالحلول الاستسلامية ، والارتواء في أحضان الامبريالية ، وغيرها من الاتهامات متجاهلين الحقائق القاطعة بأن كل أرض مصرية تعود الى مصر من برائن الاحتلال الاسرائيلي هو نصر لمصر ، وهزيمة لاسرائيل ، التي لم يسبق أن تنازلت عن أرض عربية بمحض ارادتها ، ومتجاهلين الحقيقة القائمة في اعلاننا القاطع أنه لا سلام في هذه المنطقة من العالم الا برجوع كل شبر من الارض العربية المحتلة ، واسترجاع الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وما كادت هذه النعمة المقتطعة تهبط بفعل الاتفاق العربي الشامل ، الذي عمات له مصر ، لكي يدخل العرب معركة السلام صفا واحدا — بها غيهم الفلسطينيون — حتى أخذوا تدريجيا في تركيز نشاطهم التخريبي على ما كانوا قد بدأوه لاستثمار معاناة الشعب المصري ، والاتجار بها ، واتخذوا مخططا لركوب كل موجة شعبية غثوية وغير غثوية ، في مطالباتها لاصلاح أوضاعها الاقتصادية ، وشجعهم على ذلك موقف لم يتفهموه ، ولم يحسنوا تقديره ، وهو اننا تركنا الفرصة للتعبير الحر ، في ظل مجتمع الحريات والديمقراطيات السلية ، واثقين أن كل مطلب شعبي — مهما كانت تجاوزات التعبير عنه — مساره الاخير الى ممثلي الامة في هذا المجلس الموقر ، ولهم القرار الاخير لصالح الشعب .

ولعلمهم — وهذا من أكبر أخطائهم واساءاتهم للتقدير — أنهم تصوروا أن تجاوزنا عن بعض هذه المظاهرة صورة من صور الضعف ، وليست صورة من صور اتاحة الفرصة للحرية والديمقراطية الوليدة ، كذلك فقد ظنوا أنهم يستطيعون تحريك الجموع الكبيرة من الجاهل ، وهوشرف لا يقدر على — ولا يستحقونه ، هو شرف لا يقدر على — لانهم بعيدون تماما عن أن يمثلوا بحكم اتجاهاتهم — القيم الراسخة لهذا الشعب ، وأهدافه في الحرية الحقيقية وفي السلام الاجتماعي ، وهو شرف لا يستحقونه — لانهم لا يمتنون الا انفسهم — بعد أن انتهت كل الاحداث — ان الطبقات الكادحة التي يدعون تهفيل مصالحها قد اسقطتهم في كل الانتخابات الشعبية ، بالنسبة لمجلس الشعب ، وفي النقابات ، وفي الاتحادات العمالية ، وبين الفلاحين في القرى ، وبين المفكرين في الاتحادات والنقابات المهنية ، ولم يستطيعوا في كل ذلك أن يدركوا

الفارق الكبير بين ركوب الموجات الجماهيرية وبين حقيقة تمثيلهم لمصالح قطاعات الشعب .

وكان من اكبر اخطائهم ، واساءة تقديرهم ، أنهم لم يدركوا التلاحم الشعبي والعضوي بين قطاعات المواطنين الشرفاء . وأبنائهم في القوات المسلحة والشرطة ، ازاء الاعداء الخارجيين والداخلين ، وفي هذا المجال لم يستوعبوا درس هذا التلاحم في معركة السويس ، بين هذه الاجنحة الشقيقة الثلاثة دفاعا ضد العدو الخارجي ، الذي يستهدف تخريب البلاد ، وأن هذا هو موقفها الدائم ازاء أي عدوان في الخارج وفي الداخل .

ولقد وجدت هذه الفئات المتآمرة فرصتها في التخريب المعنوي أثناء الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ، وتحت ستار الدعاية الانتخابية ، وفي ظل الحرية والحياد التام والنزيه من الاجهزة التنفيذية ومن الحكومة ، وارتكبوا في هذه المعركة الانتخابية كثيرا مما يقع تحت طائلة القانون في الطعن في كل المسؤولين ، وانتهزوا الفرصة لمواصلة التخريب المعنوي في صفوف الشعب ، وتجاوزنا عن كل ذلك ، حتى لا تلصق أي تهمة بحياد الانتخابات ونزاهتها ، واثقين أن الشعب سوف يقول فيهم كلمته ، وهي الكلمة الفصل ، وسيضعهم في وضعهم الطبيعي بالنسبة لحجم تمثيلهم لقطاعات الأمة ، وكانت هذه النتيجة الهزيلة ، التي أكدت تمسك شعبنا بخطه الثوري ، ممثلا في حزب مصر العربي الاشتراكي وأكدت تمسك شعبنا بكل قيمه العريقة المصرية الأصيلة ازاء كسل المذاهب المستوردة .

ولقد استمرت بعض هذه العناصر في سلوك هذا السبيل ، وكثفت نشاطها في مراكز تجمع فئات الشعب ، كالجامعات ، ووحدات الإنتاج واتجه البعض الى عقد الندوات والمؤتمرات ، التي كانت مسرحا للاثارة والتشكيك في كل ما تحقق ويتحقق من انجازات ، غير عابئة بانثر ذلك على سلامة الجبهة الداخلية ، ولقد اشرنا لهذا الامر أمام مجلسكم الموقر ، كما اثاره بعض الأخوة الاعضاء في نفس الوقت .

وعندما نشلت العناصر المتطرفة في الوثوب عن الطريق الديمقراطي — وعن طريق ارادة جموع الشعب في اختيار ممثليه وحكامه — وضعوا في مخططهم استغلال ايه فرصة لاثارة جماهير الشعب .

وكانوا في ذلك ، وفي مخطط خبيث يقدرّون أن أي إصلاح جذري في المجال الاقتصادي يقتضي بطبيعته أعباء أخرى إذا ما قرّرت البلاد أن تعتمد على نفسها لاجتياز أزمته ، وأن هذه هي فرصتهم لركوب موجة أي رد فعل طبيعي — في حدود الحرية والديمقراطية — وتوجيهه وجهة تخريبية ، والتصاعد به لتحقيق أهدافهم .

وهنا لا بد أن أوضح شيئا من مسار مخططهم ، هو أنهم — في كل الأحوال ، وفي إطار هذا المخطط التامري — يهدفون إلى إيجاد صدام مع قوات الأمن ، لا بد أن يسفر بحكم المسؤولية القومية في الدفاع عن أرواح وإملاك الشعب العاملة والخاصة عن ضرورة القبض على المخربين ، وعن سقوط ضحايا لا يهمهم سقوطهم ، بقدر ما يهمهم خلق منطلق جديد ومادة للآثارة الجماهيرية مخادعين في أن هذه الضحايا هي ضحايا الإرهاب والعنف والتآمر ، الذي شهدته بلادنا لأول مرة في تاريخها خلال هذه الأحداث .

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات أعضاء المجلس الموقر :

بعد أن تبينا سير الأحداث ، وهذا التآمر ، في إطار اتصاله بتخريب أهدافنا القومية المتصلة بقضايانا المصرية ، وفي إطار المسار التضالي لثورتي ٢٣ يوليو و ١٥ مايو ، وتصديهما لاعدائهما في الخارج وفي الداخل ، لا بد من وقفة لنا حول حقيقة الظروف التي تحيط بالأصلاحي الاقتصادي .

لقد تبين ومنذ سنين طويلة ، منذ الستينات ، وعلى الأخص بعد نكسة ٦٧ ، أن الاقتصاد المصري دخل مرحلة أزمة شديدة ، لا حل لها إلا بإصلاح الهيكل الاقتصادي لمصر إصلاحا جذريا ، وكان هذا واضحا لكل السياسيين والاقتصاديين بالداخل ، وعلى مستوى الهيئات الاقتصادية العالمية ، وكانت أغلب الأسباب ترجع إلى ما تحلته بلادنا في أربع حروب ، في سبيل الدفاع عن امتنا العربية ، آزاء الغزوة الصهيونية ، غير أن التركيب السياسي للبلاد قبل ثورة ١٥ مايو لم يكن ليتيح مصارحة الشعب بحقائق الموقف ، وكانت الحكومات تحاول العلاج بالحلول الوقتية والمسكنة التي لم تؤد إلا إلى ترجيل الحل الجذري لكي يتحملة من يأتي بعدهم ، تجنبنا لأي مواجهه حقيقية لحل المشكلة وبعدا عن المشاكل ، الأمر الذي زاد من تفاقم المشكلة ، وزاد من مرارة العلاج بأي حل شامل ، وعندما تولى الرئيس محمد أنور السادات المسؤولية ،

وواجه هذا الميراث الثقيل ، اتخذ بشأنه الخط الرئيسي الذي تتمسك به ثورة ١٥ مايو في أن يكون الشعب هو مصدر السلطات ، وأنه لا بد من مصارحته بالحقائق ، باعتباره صاحب الحق الرئيسي في أن يعرف أحواله ، وأن يتحمل مسؤوليته — عن بصيرة وتفهم وبارادة شعبية ، وكان في الوقت نفسه — ولكي يتهيأ شعبنا لهذه المواجهة لاصلاح الوضع الاقتصادي للبلاد — لا بد أولا من ازالة اثار النكسة العسكرية وما تخلف عنها من تمزقات ، وأن ينتقل الشعب الى أوضاع الديمقراطية السليمة ، التي تتولى فيها الحكم حكومة معبرة عن الغالبية من شعبها لتتخذ في اطار تمثيل شمعي لصالح الشعب القرار اللازم لاصلاح المسار الاقتصادي ، في حل شامل يتناول الهيكل الاقتصادي نفسه ، وكان على حزب مصر العربي الاشتراكي — صاحب الأغلبية وحكومته — أن تتحمل القرار التاريخي معلية المصالح القومية على كل اعتبار اخر ، لانقاذ البلاد، وتضدى حزب مصر العربي الاشتراكي وحكومته الى تحمل المسؤولية في خطوات متتالية .

الخطوة الاولى ، أن حزب مصر العربي الاشتراكي صرح الشعب في برنامجه بابعاد الازمة الاقتصادية ، ونواحي الخلل في الهيكل الاقتصادي ، وعلى الاخص الخلل في الموازنة العامة — وميزان المدفوعات ، وزيادة معدل الاستهلاك عن معدل الانتاج ، وزيادة معدل الواردات عن معدل الصادرات في ظل تزايد سكاني رهيب ، وفي ظل استنزاف دماء اقتصاد مصر ، وحاجته بالانفتاح الى دماء جديدة ، وأوضح حزب مصر أنه مهما كانت المساعدات والقروض والاستثمارات الخارجية غائنا لا بد أن نعتد على انفسنا لاصلاح هيكلنا الاقتصادي بما يترتب عليه من أعباء وتبعات ، وأوضح خطته بالارغام لهذا الاصلاح ، واكد على ان الاصلاح الضريبي واعادة توزيع الابعاء بما يتفق مع العدالة الاجتماعية أمر حتمي ، في اطار هذا الاصلاح ، وقد نزل حزب مصر ومرشحوه بهذا البرنامج معروضا على الشعب — ونال به الاغلبية البرلمانية .

والخطوة الثانية أن حكومة الحزب وقيادتها وحتى من قبل التركيب الحزبي والتطورات الديمقراطية الاخيرة اتخذت مسارا جديدا لاول مره ، منذ قيام الثورة في ٢٣ يوليو بمصارحة الشعب بحقائق الموقف الاقتصادي ، اقرارا لحق الشعب في الاحاطة بأموره ، ولكي يكون في الأوضاع التي يتحمل فيها مسؤولياته ، وباعتبار اننا ازاء موقف قومي لا بد أن يشارك فيه الجميع .

والواقع أن المصارحة الشعبية لا بد أن تصل تبعات ونتائجها سواء من الحكومة أو من الشعب — أولاً باعتبارها أول خطوة في الإصلاح ، وثانياً ، لمسا ترتبه من مسؤوليات ، والا فقدت أهدانها ، والحكمة منها .

وبدأت الحكومة منذ هذه المصارحة بضغط الاتفاق في سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وأمكنها النزول بالعجز في الموازنة .

ولقد أجمعت العقول الاقتصادية المصرية الكبيرة التي تولت مسؤولية وضع الخطه التسامله للإصلاح ، على أمور ضرورية الامر الاول :

أن اصلاح الهيكل الاقتصادي لا بد من البدء به فوراً ، والا انتقلنا من أوضاع يصعب اصلاحها الى أوضاع يستحيل اصلاحها . الامر الثاني :

ان نقطة البدء الضرورية هي اصلاح العجز في الموازنة العامة كنقطة انطلاق ، لباتي الإجراءات وبأولوية أولى لسد عجز الموازنة في سنة ١٩٧٧ والا نقصت فاعلية الإجراءات الاخرى المكلمة واستحال وضع أي خطة خمسية للتنمية . الامر الثالث :

ان الإصلاح الضريبي ، لاعادة تحميل القادرين مسؤوليتهم نحو بلادهم ، هو أمر ضروري وواجب ، ولكن نتائجه المترتبة على التحصيل لا تأتي سريضة لانقاذ الموازنة العامة في سنة ١٩٧٧ ، وانه لا بد من الحصول عن طريق اعادة النظر في الدعم وعلاقته بالاسعار بحيث لا يصل هذا الدعم الا للشعب الكادح ، وللطبقات غير القادرة ، وبالنسبة للمواد الشعبية الضرورية .

وان سير البلاد بالوضع الحالي المتصاعد للدعم سينتهي بها الى وقوف التنمية تهماً والعجز عن اصلاح المرافق ، ثم الشلل التام ، وتوقف اصلاح الهيكل الاقتصادي في جوانب ميزان المدفوعات ، وفي زيادة الانتاج ، وفي ضغط الاستهلاك .

الامر الرابع :

انه باستمرار أي بدائل أخرى للموارد لاصلاح الموازنة يتضح ما يأتي :

ان خفض الاتفاق بالنسبة لتمييز قواتنا المسلحة امر لا يمكن

قبوله ، وما زالت ارضنا محتلة ، وما زالت كل الاحتمالات قائمة في قضية التحرير ، الى ان نصل الى الحل الغادل للقضية .

— ان تجميد الاجور — وهو أمر تلجأ اليه بعض الدول لمعالجة مثل هذا الموقف — أمر لا نفكر في الالتجاء اليه، في ظل معاناة الشعب الحالية ، وفي اطار الأوضاع الخاصة بمصر .

— ان خفض الاستثمار في المرافق ، لا تحتله أوضاع هذه المرافق التي وصلت حالتها الى ما هي عليه ، بل هي تحتاج الى استثمارات جديدة ، للنهوض بحالتها ، سواء فيها يتعلق برفع المعاناة عن الشعب ، أو في علاقتها كأساس للاستثمارات وزيادة الانتاج .

— ان خفض الموارد المخصصة للتنمية والاستثمار يزيد من تفاقم خلل الهيكل الاقتصادي ، ويعتبر ضربة كبيرة لامال البلاد .
الامر الخامس :

انه ما لم نقم باصلاح الهيكل الاقتصادي ، والبسء باصلاح الموازنة العامة ، فلن يتهيا الوضع الاقتصادي الداخلي، الذي يجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ، بثقة في سلامة الاوضاع الاقتصادية للبلاد .

ويهمنا هنا أن نقول : ان اصلاح الموازنة العامة ، واعادة النظر في أسلوب الدعم ، نبع من افكار كبار الاقتصاديين الدوليين ، وسبق أن طرح هذا الموضوع في مجلسكم الموقر ولجانة المختصة مرارا .

الامر السادس :

ان دوافع الاخوة ، تدعونا الى التحدث مع اشقائنا العرب ، لاستثمار بعض أموالهم في مصر ، والوقوف معنا في اطار الامن العربي المشترك ، المستند الى الرخاء العربي المشترك ، وهو مسار نسير فيه بكل الجهد والامل .
الامر السابع :

انه وان كانت موازنة الميزانية ، هي الخطوة الأولى ، في طريق الإصلاح الاقتصادي الشامل ، الا انها خطوة أولى من سلسلة خطوات أخرى متكاملة لاصلاح الميزانية النقدية بجوانبها وفي اصلاح الميزان التجاري بالعمل على زيادة معدل الصادرات ، وترشييد الواردات واصلاح الميزان غير المنظور بتطوير دخوله ، والسذي

م باستثناء دخول قناة السويس والسياحة — يمثل عجزا في كل نواحيها ، الى غير ذلك من الجوانب التي عرضها السيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في بيانه على اللجنة الاقتصادية بمجلسكم الموقر .

ولعلنا كلنا نقدر ايها الاخوة والاخوات انه لا توجد حكومة تعتد في وصولها لمسئولية الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لا تود ولا تعمل على نيل الرضاء الشعبي واذن فانه من الواضح ان اللجوء الى قرارات اقتصادية لها اعباؤها لا تحتمة الا ضرورة وطنية ، تعلق فيها المصلحة القومية على المصلحة الحزبية ، وتعلق فيها مصالح البلاد العليا ومستقبلها على المصلحة الفردية .

ومن ناحية اخرى فقد عملت الحكومة دائما الى اعطاء عناية خاصة لرعاية الطبقات الكادحة ومن امثلتها :
(اولا) بالنسبة للاجور والمرتبات :

في الجهاز الاداري والهيئات العامة :

زادت الاجور من ٦٣٤ر٣ مليون سنة ٧٥ الى ٩٣٧ر٣ مليون سنة ١٩٧٧ .

وزادت الرواتب والبدلات من ٤٢ر٤ مليون سنة ٧٥ الى ٨١ر٨ مليون سنة ١٩٧٧ .

زادت العلاوات الدورية من ٢٦ر٥ مليون سنة ٧٥ الى ٣٤ر٣ مليون سنة ١٩٧٧ .

زادت اعباء معالجة الرسوب الوظيفي من ١ر٥ مليون سنة ١٩٧٥ الى ٤ر٢ مليون سنة ١٩٧٧ .

وزادت اعباء تصحيح اوضاع العاملين من ١٦ مليون سنة ١٩٧٥ الى ٤٠ر٣ مليون سنة ١٩٧٧ .

وصرف للعاملين غلاء معيشة في حدود ١٦ مليون جنيه لكل من عامي ٧٦ و ١٩٧٧ .

وزادت تكاليف الخريجين من ١٣ر٩ مليون سنة ١٩٧٥ الى ٢٥ر٢ مليون سنة ١٩٧٧ .

وكانت زيادة الاجور والمرتببات في الشركات :

من ٤٨٢ مليون سنة ٧٥ الى ٦٢٠ مليون سنة ٧٧ بخلاف
الاعتماد الخاص بالكادر الجديد .
(ثانيا) وبالنسبة لتأمينات :

زادت من ١٣٦٦ مليون سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨ مليون سنة
١٩٧٧ بخلاف الـ ١٠ بالمئة التي تقرر كاعانات اضافية اعتبارا
من ١٩٧٧/١/١ .
(ثالثا) بالنسبة لقوى العاملة على المستوى القومي :

زاد عدد المشتغلين من ٩٣٣٧ مليون سنة ٧٥ الى ٩٨١٤
سنة ١٩٧٧ .

هذا بخلاف رفع الحد الأدنى للاجور في كلا القطاعين العام
والخاص ، وبخلاف الملايين التي زادت في التعليم والعلاج المجاني
لطبقات الشعب اذ ان الاسرة الواحدة تتكلف على الدولة في
السنة ٥٠٠ جنيهه .

ومن ناحية أخرى ، فقد راعت الحكومة التخفيف عن ابناء
مصر من الفلاحين ، ومن خلال زيادة اسعار المحاصيل الزراعية
الرئيسية وثبتت اعباء المقاومة تخفيفا عليهم .

هذا ، هو الاتجاه الشعبي ايها الاخوة ، التي تدعمه
الارقام والذي يتبين منه لشعبنا أين تذهب موارده ، وفي أي
المجالات .

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

اما وقد عرضنا على حضراتكم الاطار العام والاكبر لاهداف
 وخطة المؤامرة التي استغلت صدور قرارات اصلاح الاقتصادي
 لتنفيذ اهداف تأمرية أبعد واوسع ، نرى ان هذا العرض يفتسي
 توضيح الموقف وردا على طلبات الاحاطة التي تقدمت ، الا أنني
 ارى من واجبي ان اضيف على ذلك بعض الايضاحات التي تتصل
 بهذه الاحداث ، والتي يحاول البعض استغلالها في اثاره جماهير
 الشعب ، واثارة الضباب حول الرؤية التي نحرص على أن تكون
 واضحة ، لدى جماهير شعبنا ، صاحبة المصلحة الحقيقية ، في كل
 ما نصل اليه من قرارات أو انجازات لتبين هذه الجماهير
 طريقها الصحيح وثق في أن حكومتها حكومة الاغلبية تحرص على

الالتزام في كل خطواتها بما يؤكد الممارسة الديمقراطية والشرعية ويحقق صالح القاعدة المريضة من جماهير الشعب ، وذلك على الوجه التالي :

اولا : ان القرارات الاقتصادية لا تعتبر ضرائب ، وان تعديل الاسعار ، كان المقصود به التخفيف من الخسائر الكبيرة التي تتحملها الدولة في المتاجرة في هذه السلع ، وهي بهذا المعنى لا تعتبر ضريبة ، وانما خفضا من الخسائر وتقريبا بها ولو بسيطا من التكلفة الحقيقية .

واذا كان اي تاجر بسيط يستطيع ان يقبل ذلك بحرية فمن باب اولي ان يكون للحكومة وهي تعمل في حدود مال الشعب — حق تفضية جانب من تكاليف السلع التي تسوقها .

وكل أعضاء المجلس الموقر يعلمون — انه سبق للحكومات المختلفة — التي تعاقبت على الحكم — منذ ان تقرر مبدأ دعم بعض السلع ان قامت برفع بعض اسعارها بدون موافقات مسبقة من مجلس الشعب .

والاجراءات التي اتخذتها الحكومة وترتب عليها زيادة اسعار بعض السلع هي :

(ا) زيادة الضريبة الجبركية على بعض الواردات .

(ب) زيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية ، وكذلك زيادة رسوم الاستهلاك على مثيلات هذه المنتجات من الخارج .

(ج) رفع الدعم او تخفيضه عن بعض السلع .

وقد تمت هذه الاجراءات ، وفقا للسلطة المخولة للحكومة بمقتضى الدستور والقوانين السارية على النحو التالي :

بالنسبة لزيادة الضريبة الجبركية على بعض الواردات :

ينص قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن يكون تجديد التعريفه وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية، وتكون هذه القرارات في قوة القانون ويجب عرضها على الهيئة التشريعية في دورتها القائمة فور نفاذها ، فاذا لم تقرها هذه الهيئة زال ما كان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للمدة الماضية .

والحكمة من النص على ان يكون تحديد التعريف الجبركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية — هو تحقيق سرعة اصدار هذه القرارات دون الاخلال بعرضها على الهيئة التشريعية ، يستهد دواعيه من طبيعة الضرائب الجبركية ، وتجنب اختفاء بعض السلع ، او ايجاد اختناقات او مضاربة او خلق سوق سوداء اذا ما احس المتعاملون بالسلع موضوع التعديل باتجاه الهيئة التشريعية الى رفع التعريف الجبركية عليها .

ولقد استصدرت الحكومة قرارات جمهورية بتعديل التعريف الجبركية بزيادتها على السلع الكمية المستوردة ، واعفاء السلع الرأسمالية ومواد البناء من الضريبة الجبركية وقد تم هذا الاجراء صحيحا ومتفقا مع احكام القانون .

وبالنسبة لزيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية : فان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ ، يفرض رسم انتاج على حاصلات الاراضي او منتجات الصناعة المحلية على انه يجوز ان يقرر بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الان ، والخاصة برسم الانتاج .

وكل مرسوم يصدر بناء على ذلك ، تبقى له قوة القانون ، الى ان يصدر في شأنه قانون ساري المفعول ، ويجب عرضه على البرلمان اثناء الدورة البرلمانية .

وظاهر من هذا النص ان تقرير رسوم الانتاج على منتجات الصناعة المحلية ، يكون بمرسوم به قوة القانون ، على ان يعرض على السلطة التشريعية ، لتقرير ما تراه بشأنه ، ولما كانت سلطة اصدار المراسيم قد آلت الى السيد رئيس الجمهورية ، فقد استصدرت الحكومة قرارات جمهورية بزيادة رسوم الانتاج على بعض المنتجات المحلية ، وستعرض هذه القرارات على مجلسكم الموقر لتقرير ما يراه بشأنها .

اما بالنسبة للاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة لتخفيض او تثبيت اسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات ، فان الصرف من هذه الاعتمادات مرتبط بعوامل عدة ، منها الاسعار العالمية للواردات من هذه السلع الاستهلاكية ، او تكاليف انتاجها محليا ، وكذلك تكاليف اداء الخدمات ، واسعار بيع ، هذه السلع وما تحصل عليه الدولة ثمنا لاداء هذه الخدمات .

وجود الاعتمادات المخصصة لتخفيض أو تثبيت اسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات في جداول استخدامات الموازنة العامة ، لا يرتب في حد ذاته التزاما على الحكومة بتحديد اسعار بيع هذه السلع ، أو ائتمان اداء هذه الخدمات على نحو معين ، ولا يضع قيда على سلطة الحكومة في تعديل هذه السلع الاستهلاكية أو ائتمان اداء هذه الخدمات اذ ان تحديد هذه الاسعار والائتمان لا يعد عملا تشريعيا ، مما يجب على الحكومة الرجوع فيه الى مجلس الشعب قبل اجرائه . وانما يعتبر عملا تنفيذيا محضا ، ينعقد فيه الاختصاص للحكومة ، وفقا لاحكام الدستور ، والقواعد القانونية المنظمة لسلطة الحكومة ، في تحديد هذه الاسعار ، فلها ان تبشر سلطتها في هذا الشأن ، حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ، ولا يرد عليها أي قيد في هذا المجال ، سوى عدم مجاوزتها الاعتمادات المخصصة لذلك ، أما ادراج هذه الاعتمادات في الموازنة العامة للدولة فلا ينصرف الى وجوب استنفادها بالكامل .

واذا كان هذا هو حكم القانون والدستور بالنسبة للصرف من الاعتمادات المخصصة للدعم خلال السنة المالية فان هذا الحكم يصدق أيضا على الصرف من تلك الاعتمادات خلال فترة العمل بميزانية السنة المالية السابقة .

ومن هذا يتضح ان ما قامت به الحكومة — فضلا عما كانت تهدف اليه من تصحيح المسار الاقتصادي للبلاد — باعتباره الوسيلة الحاسمة والسريعة في هذا الشأن — حسبما انتهت اليه الدراسات الاقتصادية ، فانه يتفق واحكام الدستور والقانون ، ولا مخالفة فيه لاي منها .

كما ان الحكومة ، قد تقدمت الى المجلس الموقر بمشروع الميزانية في الموعد المحدد في الدستور ثم اعيدت دراستها بعد التشكيل الوزاري الاخير ، واعدت للعرض على مجلس الشعب — في صيغتها المعدلة مع المشروعات السابق الإشارة اليها ، ولم يعمل بالموازنة الجديدة حتى الان ، هذا فضلا عن ان كثيرا من الاجراءات الاقتصادية التي كانت قد تقررتم اخيرا لا يرتبط ميعاد اتخاذها — بالضرورة — بموعد التقدم بمشروع الموازنة العامة للدولة والموافقة عليه اذ يجوز للحكومة في أي وقت خلال السنة المالية ، اتخاذ ما تقتضيه الاوضاع الاقتصادية من اجراءات .

الاخوة والاخوات :

ان التآمر كما أوضحنا يؤكد انه كان معدا ومبينا لانتهاز اية فرصة ولعل خط سير الاحداث يؤكد ذلك ، فبالرغم من السنوات الشرعية التي اتاحتها الممارسة الديمقراطية في البلاد لجميع الاتجاهات السياسية للتعبير عن آرائها وأفكارها من خلالها الا ان الحركة الشيوعية المحلية بتنظيماتها السرية المختلفة رفضت الالتزام بمبدأ الشرعية وظلت تنظميات شيوعية متعددة ، تمارس نشاطها تحت الارض ، مع محاولة استئثار حزب التجمع الوطني على وجه التحديد ، في جانب من نشاطها — مستهدفة من ذلك السعي للاستقطاب الجماهيري لصالح تنظيماتها السرية ، علاوة على معالجة كثير من القضايا المطروحة ، بمنطق يخدم اهدافها المرحلة التكتيكية والاستراتيجية للوصول ، الى نظام حكم شيوعي .

وفي نفس الوقت ، فان حزب التجمع الوطني بدوره ، اعتمد في هيكله التنظيمي ، على كثير من العناصر الشيوعية المنظمة ، وكان المرجع الرئيسي لذلك ان الحزب وان اعلن التزامه بالمبادئ الثلاثة التي تحدد اطار الممارسة الحزبية ، الا انه كان يسير فكريا وتنظيميا في خط متواز مع الحركة الشيوعية المحلية ، بل انه طرح افكارا لمعالجة قضايا المجتمع بها يخدم اغراض الحركة الشيوعية .

ولقد تكشف ان التحرك الاخير تقوده بعض تنظيمات سرية ، وان حزب العمال الشيوعي المصري هو اخطر هذه التنظيمات ، واسرعها حركة ، واكثرها تطرفا ، وان الغالبية العظمى من اعضائه من غير العمال .

وان الهدف الاساسي هو الاطاحة بالنظام القائم ويرتكز هذا الحزب في حركته على الاساليب الاثارية وتحريض الجماهير مستغلا الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

ولقد بدا ذلك واضحا ، من خلال متابعة النشرات التنظيمية السرية ، التي يصدرها هذا التنظيم ويعممها على كوادره بعنوان (الانتفاض) و (شيوعي مصري) والتي ترفع شعار اسقاط نظام الحكم .

(ولقد اودعت مجموعة كبيرة من هذه المنشورات لدى امانة المجلس لاطلاع الاعضاء عليها) .

وكما قلت من قبل فان عملية تعبئة الجماهير قد بدأت منذ فترة ، فقد استقلت أساليب مختلفة في فترة الدعاية الانتخابية الأخيرة في كل مكان من السب والتهجم على القيادات وملء الجو بالاشاعات ولوي الحقائق لكي يهيبء المناخ للتحرك . وحتى بعد الانتخابات ، فقد كان يحدث اثناء اللقاءات العديدة التي كانت تعقد في الجامعة ان يقال امام الشباب كلام مثير يجعل الشباب يرى الصورة قاتمة خالية من الايجابيات ، وذلك كله في محاولة للتخريب الفكري للشباب والجماهير الشعبية حتى تكون جاهزة للاستجابة في اي وقت . وقد برزت هذه المحاولة في اثناء المسيرة التي اشترت اليها والتي تحركت يوم ٢٥-١١-٧٦ والاشاعات التي ترددت والتهافتات ، واتجاهها بعد مجلس الشعب الى ميدان التحرير في محاولة لاثارة عمال النقل العام . ولكن الجماهير السلمية ، واؤكد على كلمة « السلمية » لم تستجب لهذه المحاولة ، وكانت بمنأى عن التخريب .

وقد برز مدى حرص عناصر هذا التنظيم ، على الاسراع في استغلال الظروف الحالية ، وفي مقدمتها المشكلة المعيشية لتهبئة مناخ جماهيري رافض ، لكي تصل الامور بالقطاعات الجماهيرية الى درجة من السخط والقلق ، الذي يتيح فرصة استثمار الموقف في اللحظة المناسبة - لتفجيره .

ولقد بدا تكثيف عناصره في القطاع الطلابي ، لحركتهم عن طريق عقد الندوات ، واقامة المؤتمرات ، وتعليق مجلات الحائط ، لاثارة القاعدة الطلابية ، ودفعها الى الخروج في مسيرات ومظاهرات كان من أبرزها المسيرة التي خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥-١١-٧٦ ، بقيادة عناصر هذا الحزب السري ، وتوجهت الى مجلس الشعب ، وحاولت خلال مسيرتها اثارة الجماهير خاصة عمال قطاع النقل ، وتحريضهم على تعطيل المواصلات - الا انهم عجزوا عن الالتحام بالجماهير التي لم تستجب لهم ، وكان ذلك سببا في فشل مخططهم في تلك الفترة لتصفيد الاحداث .

ولقد وضع من تقارير جهات الامن المختصة على ضوء ميول واتجاهات بعض الاشخاص الذين تم ضبطهم في الاحداث الأخيرة وما تم ضبطه من نشرات ووثائق ان العناصر المتآمرة اسرعت على اثر صدور القرارات الاقتصادية مع غيرها من عناصر حزب التجمع الوطني ، وتنظيم حزب العمال الشيوعي المصري وبعض الرافضين

من مدعي الناصرية الى استغلال الموقف وتفجيره ، استشعارا منها بأن التجاوب الجماهيري مع حركتها ، سيصل الى مداه واضعة في اعتبارها انه من الظواهر الحتمية التي تقتزن بجميع المظاهرات التي تتم في مثل هذا المناخ الجماهيري مشاركة الفوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار ، والاتجاه الى التخريب ويؤدي الى تداعي الموقف وصولا الى اشغال الموقف ضد النظام .

ولقد بدأت الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد داخل الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وتزعمتها عناصر من حزب العمال الشيوعي المصري من العاملين بها .

واتجهت هذه المظاهرة بعد ذلك الى بعض كليات جامعة الاسكندرية ، ولكنها جميعا رفضت الاستجابة لهذا التحرك المشبوه — ولم تستجب له سوى قلة من طلبة كلية الهندسة — المبروفين باتجاهاتهم الشيوعية ، وبعضهم اعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري .

وفي القاهرة بدأ التحرك المضاد ، من داخل شركة مصر حلوان للفلز والنسيج ، وتزعمته عناصر الحزب الشيوعي المصري ، وأحدهم سكرتير حزب التجمع الوطني بالشركة .

كما تزعمت عناصر حزب العمال الشيوعي المصري المظاهرات التي بدأت من جامعة عين شمس .

وقد تميز اسلوب حركة هذه العناصر بالتمائل في جميع المواقع ، من حيث مضمون الهتافات والشعارات التي ترددت في محاولة لاثارة وتحريض الجماهير للتجاوب مع حركتهم .

ويجدر التنويه الى انه تم ضبط بعض هذه الشعارات — مدونة في أوراق خطية في أيديهم واجندات ومجلات حائط — لدى بعض المتهمين .

كما تماثلت اساليب حركة هذه العناصر — في الالتحام بالجماهير — والامتداد بحركتها — الى الميادين والشوارع الرئيسية — والانتشار بها لشل حركة المواصلات ، وتجميع المواطنين حولهم ، مع الاصرار على الاستمرار في التظاهر ، الى ساعات متأخرة من الليل ، والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة ، وفي مقدمتها منشآت الشرطة ووسائل النقل والمواصلات والمراقق ودور الصحف .

وتبين ان قادة هذه المظاهرات اعضاء قياديون في التنظيمات الشيوعية المصرية وبعض قيادات حزب التجمع وتؤكد ذلك من خلال التقاط صور فوتوغرافية لهم اثناء قيادة هذه المظاهرات .

ولقد امتدت احداث الشغب مساء يوم ١٨ - وطوال يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ - لتشمل عدة محافظات ولتاخذ طابع الانتشار المنظم ، وبرز دور عناصر حزب التجمع الوطني التقدمي من الشيوعيين وغيرهم في التصاعد بالاحداث ، على اثر صدور تعميم صادر من السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني ، عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة ، ابلغ لجميع اللجان القيادية بالمحافظات ، لتقصي ردود الفعل الجماهيرية تجاهها ، وتضمينه توجيهها بأن هذه القرارات في غير صالح الطبقات الشعبية الكادحة مع توجيه القيادات الى مشاركة الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات ، بالاضافة الى بيان اخر صدر عن الحزب يوم ١٩ يناير تضمن هجوما على الحكومة وتأييدا للتحرك الجماهيري في مواجهتها .

ولقد قامت لجان حزب التجمع الوطني ببعض المحافظات بالدعوة الى عقد مؤتمرات انتهت بالخروج في مظاهرات تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت وذلك على الوجه الاتي :

في القاهرة : ضبط احد الاعضاء القياديين في حزب التجمع الوطني بالسيدة زينب وهو يقود احد المظاهرات ويحضر المتظاهرين لحرق قسم شرطة السيدة زينب - وذلك يوم ١٨ يناير - وقد قررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

في الجيزة : ضبط عضو قيادي في التجمع الوطني بالبدرشين لتحريره عمال الورش المركزية التابعة لشركة السكر للاضراب عن العمل والتظاهر وذلك يوم ١٨ يناير .

في السويس : قام عضو التجمع الوطني بالسويس يوم ١٨ الجاري بتوزيع منشور يهاجم النظام القائم وبتفتيش سكنه عثر على أعداد كبيرة من نفس المنشور ، وأصدرت النيابة قرارا بحبسه حبسا مطلقا . كما قام مساعد حزب التجمع الوطني بالسويس بتاريخ ١٩ الجاري بترغم المظاهرات التي قامت بتخريب نقطة شرطة المثلث واتلاف محتوياتها .

في الشرقية : قام عضو التجمع بمدينة غاقوس - بتحريض الجماهير على التظاهر والاضراب والاعتصام - وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

في قنا : قام عضو حزب التجمع الوطني بالمحافظة يوم ١٩ يناير بقيادة مظاهرة طافت بأحياء المدينة فضلا عن تحريض الجماهير بالقيام بأعمال تخريبية وتم ضبطه واعترف بتواجده في المظاهرة ، وقررت النيابة حبسه حبسا مطلقا .

في المنيا : قام بعض اعضاء حزب التجمع الوطني — بقيادة احد القيادات المحلية بمحافظة المنيا بتزعم المظاهرات وتحريض المواطنين على اعمال التخريب ونم ضبطهم جميعا — وقررت النيابة حبسهم حبسا مطلقا .

في شبرا الخيمة : حاول عضو حزب التجمع الوطني يوم ١٨ يناير تحريض عمال الشركة على الاضراب عن العمل والخروج في مظاهرة — وتصدت لادارة الشركة وبعض القيادات العمالية الواعية .

ويشار في هذا الصدد الى انه قد ضبط لدى بعض هؤلاء القيادات في حزب التجمع مسودة البيان الذي وزع على قيادة حزب التجمع يوم ١٩ الجاري ويهاجم الحكومة ويتهمها باحداث الشغب.

كما تأكد لسلطات الامن ان (عضوا قياديا بالحزب الشيوعي المصري وعضو حزب التجمع) سافر الى المنصورة يوم ١٧ الجاري — واجتمع باللجنة القيادية لحزب التجمع بالدقهلية وقرر في حديثه ان الحكومة في سبيلها الى اصدار قرارات اقتصادية جديدة سوف تؤدي الى اثاره المواطنين وطالبهم بضرورة الالتحام بالجماهير ، في رفض هذه القرارات وتجري النيابة التحقيق في هذه الواقعة .

ولقد اسفر ضبط وتفتيش بعض العناصر التي ساهمت في الاحداث الاخيرة بناء على الاذن الصادر من نيابة امن الدولة عن كشف اربعة مخازن لحفظ الوثائق والنشرات السرية الخاصة بتنظيم حزب العمال الشيوعي المصري في طنطا وهي تحوي تحريضا على التحضير الثوري للاطاحة بنظام الحكم .

كما تم في اسبوط ضبط مخزن يحوي مجلات حائط تتضمن تحريض الطلبة ضد النظام ومنشورا محررا بخط اليد من عدة نسخ بالكربون اعد للتوزيع عقب احداث يوم ١٨ الجاري مصدر بمبارة « يا جماهير شعبنا الكادحة . وينتهي بطلب اسقاط الحكم » .

وفي القاهرة ضبط مخزن نشرات تتضمن هجوما على مواقف النظام .

وفي قنا ضبط مخزن به نشرات تنظيمية بعنوان (الانتفاض)
و (شيوعي مصري) من اعداد مختلفة تضمنت ما سبق الاشارة
اليه .

كما ضبط منشور خطي ، مكون من ست صفحات يتضمن
هجومًا على نظام الحكم .

كما تم ضبط بعض الوثائق الخطية — التي تشير الى مخطط
الحزب في الحركة الجماهيرية ، وخلال المظاهرات والمسيرات —
وصولا الى تفجير الموقف ، لتحقيق اهداف هذا التنظيم ، في اسقاط
النظام القائم ، وذلك في منازل بعض قيادات واعضاء التنظيم .

ولعل خط سير الاحداث يكشف عن ان العناصر الشيوعية
المنظمة ، وبعض قيادات حزب التجمع ، كانت ترصد تطورات
الموقف الاقتصادي ومن وجهة نظر واحدة ، تقف على ارضية
سياسية واحدة ، هدفها الانتفاض على الساحة الجماهيرية
والسيطرة عليها .

وان الفريقين تشاركهما بعض العناصر من مدمي الناصرية
التي اشرت في المظاهرات ، سارعوا الى تحديد توقيت التفجير
بمجرد اعلان القرارات الاقتصادية التي اصدرتها الحكومة وكان
اسلوب التفجير متجها منذ البداية الى اثاره مشاعر السخط
الجماهيري الى الحد الذي يصل بالامور الى اثاره الاضطراب
على مستوى محافظات الجمهورية بأكملها .

ولعله من الواضح ايضا ان انحسار هذه المحاولة وفشل
هذا التدبير لم يكن نتيجة تراجع عن القوي التي اعدت نفسها
لاحداث هذه الاضطرابات وانما تحقق نتيجة تصدي قوات الشرطة
لموجات التخريب والتظاهر يومي ١٨ و ١٩ يناير بالإضافة الى نزول
القوات المسلحة لمعاونتها مساء يوم ١٨ الجاري وهو موقف وطني
يتطلب منا جميعا كل تقدير واعزاز امتدادا للمواقف البطولية
والوطنية التي تأكدت على مر مراحل النضال المصري من اجل
الحرية والحق والامن .

من ذلك كله وبكل الوضوح يبدو لنا ان ما وقع من خسائر
في الارواح والممتلكات اذا كان ضحية العنف التخريبي والتآمر
المبيت ، وبماذا اذن يرد العنف . واذا كان البعض يزايد على
مواجهة المظاهرات بالقوة فهل نشل يد الحكومة في ان تتحمل

مسئوليتها في دفع الاعتداء على ارواح الشعب وممتلكاته وحماية البلاد وإيقاف موجة اشغال الحرائق بها .

(تصفيق حاد)

السيد رئيس مجلس الشعب :

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

بعد ان تبينا الظروف المحلية بأوضاعنا الاقتصادية وبالإجراءات وبالإجراءات المتعلقة بالإصلاح الجذري في ضوء كل الاعتبارات وبعد ان اوضحنا وجهة نظرنا بالنسبة للأحداث الأخيرة غانني اود ان أسير الى انه لامر مؤسف حقا ، ليس امام الشعب المصري فقط — ولكن امام العالم كله ، ان يتبين للجميع داخليا وخارجيا حجم المؤامرة التخريبية التي استهدفت ثورة ١٥ مايو ونظام الحكم بالبلاد .

وان يتبين ابعاد أهداف المؤامرة التي تمس كل قضايانا المصرية ، في محاولة القضاء على الحرية بل محاولة القضاء على كل منجزات ثورة ١٥ مايو واجهاض كل اثار نصر ٦ أكتوبر العظيم ، واتجاهها الى التخريب واشغال الحرائق في الممتلكات العامة والخاصة وتغيير النظام الاساسي الذي ارتضاه الشعب في تحالفه كل طبقاته واذكاء لخطر غرائز الحقد وتمريض ارواح المواطنين للخطر .

الامر الذي يشكل ضرورة التصدي له موقفا قوميا كان يجب ان يرتفع فيه الجميع فوق كل المصالح الضيقة ، لنقف جميعا مدافعين عن حقوق الشعب وحياته وقضاياه الكبرى وارواحهم وممتلكاتهم ازاء هذا العنف التخريبي الذي لم تمرغه بلادنا من قبل .

بولا من تجميع ونقل المسؤولية من على عاتق المتآمرين المخربين وتعليقها بقرارات اقتصادية استهدفت انتشال البلاد من ازمتها الخائفة وهذه القرارات التي لم تكن — على اي حال من الاحوال — الا المفجر الذي كشف عن ابعاد التآمر المبيت ، والذي كان يستهدف انتهاز اي فرصة ، سواء كانت القرارات او غيرها لتنفيذ الاهداف المبيتة للتآمر ، لاسقاط نظام ١٥ مايو — الذين يدعون الانتماء اليه ، والذي هيأ كل أسباب الديمقراطية — لكي نتواجد جميعا في حرية ونزاهة للانتخابات للتواجد في هذا المجلس الموقر ممثلين لمصالح هذا الشعب .

هل نحمي جميعا مبدا الشرعية وسيادة القانون ودولة المؤسسات والتعبير عن مصالح الشعب من داخل هذا المجلس ام نحمي اسلوب الوسائل اللاديمقراطية واللاستورية ووسائل العنف والتخريب .

هل نلجأ الى تميع المسؤولية عن هذه الفئة المتآمرة استباقا للتحقيقات التي تقوم بها السلطة القضائية لكي تطرح كل حقائق التآمر وابعاده وأدلتها امام شعبنا جميعا .

ليس من الواجب الوطني ان نقف امام هذه الموجة الهمجية لصالح شعبنا والدفاع عنه ازاء المتآمرين بمصائره في موقف قومي واحد .

ليس واجبا ان نعمل جميعا على توحيد صف الشعب وبلادنا يتربص بها عدونا وما زال يحتل جزءا عزيزا من اراضيها نتقف في مواجهة قواتنا المسلحة الباسلة التي يجب علينا جميعا ان نحمي ظهورها ، في جبهة داخلية صلبة .

حمدا لله ان الخارجيين عن الخط لا يمثلون الا اقلية ضئيلة وان الاغلبية الساحقة لابناء هذا الوطن يقفون اليوم جميعا — شاجبين هذا الاتجاه التخريبي بل ومضحين ومنبرعين من اقواتهم لاصلاح آثار هذا التخريب في روح مصرية خالصة .

انه لا ينطلي على جماهير شعبنا ما يعتمد اليه البعض سترا لموقفهم الشاذ المنعزل امام جماهير شعبنا من ان يصدروا بضع كلمات متخاذلة تشجب التخريب ثم ينصرفون محاولين صرف نظر الشعب عن مسئولية التخريب والعنف وحجم المؤامرة واهدائها في ضرب ثورة ١٥ مايو وانجازات ٦ اكتوبر .

ان موقف هذه القلة ليس وليد اليوم ويمكن فهمه كامتداد لما ساهموا به في الانارة الجاهريية والتخريب المعنوي من خلال الاجتماعات العامة والندوات والذهاب للجامعة لمحاولة اثاره الطلبة ولكسب بطولات زائفة وموهومة وكأنه لم تتح لهم الفرصة ليمارسوا مسئوليتهم من خلال المؤسسات الشرعية بالدولة وبحجة مكشوفة بأنهم ينزلون الى الشارع المصري مستغلين اسوأ استفلال ذلك المناخ الديموقراطي المفتوح الذي تحقق لوطننا بعد قيام ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ .

ولعل موقفهم هذا يتفق مع الموقف الضالع للمتأمرين والمخربين ومن بعض اعضاء حزب التجمع وبعض قياداته . في ركوب الموجة الجماهيرية في الاحداث الاخيرة لزيادة موجة التخريب الموجه الى املاك الشعب وأرواحه مما استدعى القبض عليهم في حالة تلبس .

(تصفيق)

ومع كل ذلك — فلن نسمح لانفسنا — بأن يصرفنا ذلك عن واجب التصدي لحماية ثورة الشعب في ١٥ مايو ، ولن نسمح لانفسنا ان ندخل الى معارك جانبية حتى لا يحكم التاريخ على هذه المرحلة من نضال شعبنا وامتنا بأننا انصرفنا عن الاخطار المحيطة بأمتنا وتركنا قضية تحرير الوطن ، وانشغلنا بالمناورات عن العدو الواقف على بابنا والمحتل لجزء عزيز من اراضيها .

السيد رئيس مجلس الشعب :
الاخوة والاخوات اعضاء المجلس الموقر :

لقد كان أملنا وأنا واثق انه اهل كل الشعب ، بعد ان اتضحت ابعاد هذه المؤامرة التخريبية لمحاولة اسقاط انجازات ومكاسب ثورتي ٢٣ يوليو و١٥ مايو والتسلط على كل مقدرات الشعب المصري ، واعادته الى اسار النفوذ الاجنبي ومجتمع الحزب والرأي الواحد ، وبعد ان بدت الاخطار المحيطة باستكمال مسيرتنا لحل قضيتنا القومية واسترجاع حقوقنا المشروعة واضحة ، لقد كان أملنا وامل كل الشعب ان تقف جميع الاحزاب موقفا قوميا مصرية واحدا خالصا لوجه الله والوطن .

ولكنني اشعر بالاسف الشديد لهذا التورط الشائن لحزب التجمع التقدمي في هذه الجريمة القومية البشعة الموجهة الى شعبنا وقضاياها المصرية ومن هنا لا مناص من ان نقف جميعا كما وقفنا منذ ١٥ مايو ثوارا قبل ان نكون حكاما ومصريين قبل ان نكون حزبيين (تصفيق حاد) فالواضح اننا ندخل تحت قيادة الرئيس المؤتمن المناضل محمد انور السادات (تصفيق حاد وهتاف بحياة الرئيس : الله اكبر ثوارا وللحكم بكتاب الله وسنة نبيه) ثورة ١٥ مايو اختيار آخر ، ازاء الذين لا يريدون لهذا الشعب الحرية والامن والرخاء ، والذين لا يريدون الاستقرار لهذه المنطقة من العالم التي لن يملأها ويحمي أمنها الا اصحابها العرب لصالح الرخاء والاستقرار والسلام العالمي .

واذا كنا من واقع ما سردته عليكم من الاهداف التي اتجه اليها المخربون قد تأكدنا ان المتآمرين قد كشفوا عن اهدافهم ضد الحرية عندما هاجموا دور الصحف ونحو زيادة معاناة الشعب عندما حرقوا وسائل المواصلات ، وخربوا أسلاك التليفونات ، وأفرغوا المجمعات الاستهلاكية من سلع الشعب وحملوا اقتصاد اعباء جديدة وهم الذين يدعون انهم يخادعون بذعاوى الدفاع عن القوى الكادحة التي سوف تتحمل كل اثار تخريبهم .

اذا كنا قد تبينا كل هذه الاهداف فان الزعيم القائد محمد انور السادات الذي يقودنا في اللحظات الحاسمة من تاريخ هذه الامة قد اكد على انه لا رجوع عن الحرية والديموقراطية ولا رجوع عن سيادة القانون الكفيل بردع المخربين ردعا حاسما في اطار احكام قضائنا العادل الذي عادت له مكانته الخالدة في تاريخ امتنا .

وانه لا رجوع عن مسيرتنا في تحرير ارادتنا وانه لا عودة اطلاقا الى دوائر النفوذ الاجنبي ، ولا وقوف لحظة في سبيل استرداد اراضيها السليبية . واستعادة حقوقنا المشروعة والسير بثورة ١٥ مايو في اطار الشرعية الدستورية نحو غاياتها القومية : وسنقف — كلنا كما هدتنا دوماً قيمنا الروحية ، صفا واحدا كالبنيان المرصوص ، للدفاع ضد كل عدو خارجي او داخلي لهذه الامة تحت قيادة زعيمنا المؤمن محمد انور السادات (تصفيق حاد) ولن توقفنا هذه الفتنة عن استكمال مسيرتنا ، وشعبنا الذي واجه بكل الشجاعة أعتى القوى الفكرية ، وخاض المخاطر في ٦ أكتوبر ، لن ترهبه هذه الفئة الباغية .

ايها الاخوة والاخوات :

اسمحوا لي في هذه المناسبة ان نتوجه جميعا بتحية الشكر والتقدير والاعزاز لجماهير هذا الشعب العظيم على اختلاف فئاتهم ، تلك الجماهير التي لم تستجب لهذه الفتنة او لعوامل الاثارة والتحريض بل شجبت وادانت هذا المخطط التخريبي ادراكا لظروف الوطن وابعاءه وأكثر من ذلك فقد بادرت بعض الهيئات والاتحادات وال نقابات ، وبعض ابناء هذا الوطن المقيمين في الداخل والخارج الى المساهمة في تكاليف اصلاح اثار التخريب .

وتحية تقدير واعزاز الى اخوتنا وابنائنا بالقوات المسلحة وبهيئة الشرطة (تصفيق) الذين وقفوا الى جانب جماهير الشعب

يتحملون مسؤولياتهم في وطنية وشرف وتنان لصد عوامل الهدم والتخريب والدمار .

والله يرعى بلادنا العظيمة ويبارك شعبنا المريق ، ويوفق زعيمنا لتحقيق كل امالنا في التنمية والتقدم والرخاء .

والسلام عليكم ورحمة الله

(تصفيق حاد)

(مضبطة مجلس الشعب — الجلسة

السابعة عشرة (٢٩ يناير ١٩٧٧)

من ص ٢٠ الى ص ٢٣)

وثيقة رقم (٢)
رسالة من السيد العضو
خالد محي الدين يصحح فيها
بعض الوقائع التي وردت
في اجابة السيد رئيس
مجلس الوزراء التي القاها
امام المجلس بجلسة الامس
٢٩ يناير ردا على طلبات
الاحاطة حول الاحداث
الاخيرة .

رئيس المجلس :

وردت الي رسالة من السيد العضو خالد محي الدين يصحح فيها بعض الوقائع التي وردت في اجابة السيد رئيس مجلس الوزراء التي القاها امام المجلس بجلسة امس ردا على طلبات الاحاطة حول الاحداث الاخيرة ، فهل توافقون حضراتكم على تلاوتها ؟ (موافقة) .

تليت الرسالة الاتية :

« السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

لقد استمعنا بالامس لبيان رئيس مجلس الوزراء ردا على طلبات الاحاطة حول الاحداث الاخيرة ويهمني ان اسجل انه تضمن معلومات جانبها الصواب وامورا لا يصح السكوت عليها . (اولا) : قال رئيس مجلس الوزراء انه يدين عددا من المواطنين ممن ينتمون الى حزب التجمع الوطني والى امانة حزب التجمع الوطني نفسه - ذلك الحزب السياسي الشرعي - بتهم خطيرة اعتبادا على تحريات المباحث العامة واجهزة الامن دون أي مناقشة سياسية ودون انتظار تحقيقات النيابة وكلمة القضاء الاخيرة مما يشكل موقفا ضد سيادة القانون وانتهاكا للمبدأ القانوني الشهير (لكل متهم قاضيه وان المتهم بريء حتى تثبت ادانته) .

ومما يزيد أسفنا ان الحملة التي شنها السيد رئيس مجلس الوزراء على حزبنا تقوم على معلومات غير صحيحة ابرزها ما اشار

اليه للتوجيه الصادر من السكرتارية العامة بخصوص رفع أسعار السلع حيث اورد كلاما لم يتضمنه هذا التوجيه اطلاقا ، واخفى اننا طلبنا في التوجيه من لجان المحافظات ان تتصل بالسادة اعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين لرفض رفع اسعار السلع الشعبية .

وسأودع نص هذا التوجيه مكتب المجلس المقرر كما ان هناك وقائع اخرى غير صحيحة سأعطي مثالا واحدا لها وهو القول بأن مقرر التجمع الوطني بالنيا قد قاد المظاهرات في المنيا في تلك الايام مع ان هذا الشخص الذي ذكرت جريدة الاخبار اسمه اليوم ليس مقررا للتجمع بل هو أحد السكرتيريين وكان متواجدا في القاهرة أيام ١٨ و ١٩ و ٢٠ يناير وقد اثبت تواجده بالاتحاد الاشتراكي يومي ١٩ و ٢٠ في سجلات الحضور والانصراف ، وقد اعطى شهادة بذلك وفي ١٨ يناير كان لديه امتحان بأحد المعاهد العليا .

(ثانيا) : ان حزب التجمع يعمل في اطار الشرعية وهناك خلاف في الرأي وفي النهج وفي الاسلوب لعلاج القضايا المختلفة مع الحكومة ، اذ ان الحكومة تعبر عن سياسة هي مسئولة عنها امام مجلس الشعب حسب نص الدستور ولا يعني معارضة الحكومة في سياستها معارضة للنظام او الخروج عنه . اذ ان الرأي الاخر هو أساس التجربة الديمقراطية والعدوان عليه هو عدوان على التجربة نفسها .

واننا كنا نتصور — نحن في حزب التجمع — ان القضية هي قضية سياسية بالدرجة الاولى واعني بذلك السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومة في مواجهة الازمة الاقتصادية وما احاط بها من سياسات اخرى ادت بها الى هذا الوضع .

واخيرا فاننا نثق في نزاهة قضائنا العادل وانه سيزع الأمور في نصابها ، وان حزبنا بعيد عن شبهة اي تأمر او تخريب وكل من يثبت ادانته بالتخريب الذي ندينه سوف يفصل من حزبنا وفق لائحة الحزب .

وادعو الله ان ترتفع في هذه الالونة الى مستوى المسئولية لبناء مصر المستقبل » .

(مضبطة مجلس الشعب — الجلسة الثامنة)

عشر (٣٠ يناير ١٩٧٧)

من ص ٢٠ الى ص ٢١)

وثيقة رقم (٣)
برقية يوم ١٨ يناير من
حزب التجمع التقدمي
الوحدوي الى مقرري
المحافظات ومسؤولي العمل
الجماهيري .

مبرقة : ١٨ يناير ١٩٧٧

من حزب التجمع الوطني التقدمي الى مقرري المحافظات
ومسؤولي العمل الجماهيري (جميع المحافظات) .

بمناسبة عرض الميزانية على مجلس الشعب والقرارات
الآخيرة يرجى تنفيذ الآتي :

١ - ارسال تقارير سريعة عن رد عمل الجواهر للقرارات
الاقتصادية الآخيرة .

٢ - التركيز في شرح وجهة نظر التجمع على ما يلي :

(١) ان هذه القرارات والتي اتخذت بحجة علاج الازمة
الاقتصادية وسد العجز لا تحقق اي علاج لهذه المشكلة .

(٢) ان هذه القرارات من الناحية الاجتماعية تعكس انحيازاً
واضحاً للطبقات الغنية والقادرة . فبينما تحمل الطبقات الشعبية
بأعباء فورية ، تكتفي الحكومة بالوعد باتخاذ الاجراءات
لتحميل الطبقات القادرة جزءاً من الاعباء .

(٣) تحديد مطالبنا الاولى في الاتصال بأعضاء مجلس الشعب
من كافة الاحزاب والمستقلين لمطالبتهم برفض هذه السياسة
وبصفة خاصة الغاء رفع اسعار السلع الشعبية .

٣ - سيصدر التجمع بيانا تفصيليا يوم الخميس ٣٠/١/١٩٧٧ .

سكرتير العمل الجماهيري

(النشرة التنظيمية لحزب التجمع الوطني
التقدمي الموحدوي - العدد الاول ه مارس
١٩٧٧)

وثيقة رقم (٤)
برقية يوم ٢٠ يناير من
حزب التجمع الوطني
التقدمي للوحدوي الى
مقرري المحافظات .

مبرقة : ٢٠ يناير ١٩٧٧

من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الى جميع مقرري
المحافظات

تأكيدا على احساس حزبنا بمسؤولياته تجاه الوطن
والمواطنين وتعاوننا مع كل القوى الوطنية يرجى تكليف كل أعضاء
الحزب في كافة المواقع للعمل على حماية المنشآت والاموال من
أعمال التخريب وتهدة الخواطر خاصة وان الحكومة قد قررت
سحب القرارات الاقتصادية واجراء نقاش حولها في مجلس الشعب .
هذا وقد أصدر حزبنا البيان التالي الذي نأمل أن تقوموا بتعميمه
على مختلف الوحدات .

لجنة المتابعة
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٥)

بيان

من حزب التجمع الوطني
التقدمي الودودي اليساري
جماهير الشعب المصري .

هذا هو النص الكامل لبيان
١٩ يناير ١٩٧٧ الذي وزع
على جميع الصحف وبالطبع
لم تشر اليه مطلقاً
كعادتها .

في الوقت الذي كانت الجماهير المصرية تنتظر كما بشرتها
الصحافة وبيان الحكومة وتصريحات المسؤولين تحقيق خطوات
فعالة على طريق تصحيح المسار الاقتصادي ، وتحسين أحوال
الجماهير الكادحة . فوجئت بقرارات من مجلس الوزراء برفع
أسعار عدد من السلع الأساسية الذي يؤدي الى المزيد من الارتفاع
في الاسعار العامة ، والتي تتحمل اعباءها في النهاية الطبقات
الشعبية ، والغريب أن تتم هذه الخطوة دون الرجوع الى مجلس
الشعب والتنظيمات الجماهيرية .

وكان رد الفعل التلقائي من الجماهير التي تعاني من تعقد
ظروف المعيشة ، هو محاولة التعبير عن رفضها لهذه القرارات عن
طريق التوجه الى مجلس الشعب لمطالبته برفض هذه الزيادات
التي امتصت أضعاف العلاوات المقررة للعاملين في الحكومة والقطاع
العام رغم ما وعدت به الحكومة في بيانها بتحقيق التوازن بين
الاسعار والاجور .

ولقد أدى تدخل قوات الامن المركزي ومحاولاتها وقف حركة الجماهير بالقوة ، الى وقوع صدامات دامية واعمال عنف وتخريب في بعض المواقع . وكالعادة ، فوجئت الجماهير المصرية ببيان للسيد وزير الداخلية يسارع فيه بالقاء تبعة ما حدث على بعض التيارات السياسية ، كما فوجئت ببعض الصحف بتهم حزبنا بأنه وراء عمليات التخريب والمظاهرات وتزور توجيهاتنا لفروع الحزب بالمحافظات .

وبهم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ان يضع بعض الحقائق امام جماهير الشعب :

١ - ان موقفنا من الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ، ورفضنا للسياسة التي تمارسها حكومة حزب مصر العربي حرصا على مصالح البلاد والجماهير الكادحة أمره معلن ومعروف . وقد حذرنا دائما من العواقب الوخيمة لهذه السياسة من قبيل وطرحنا سياسة بديلة متكاملة .

٢ - وفي برنامجنا الانتخابي طالبنا بتوزيع السلع التموينية والضرورية بالبطاقات وتطبيق التسعيرة الجبرية على كل السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسية ، واستمرار نظام دعم السلع الاساسية الشعبية وربط الاجر بالاسعار ووضع سياسة شاملة للاجور والدخول والانتاج والتجارة الداخلية والخارجية والسياسة الضريبية وتثبيت الاسعار والعودة لاسلوب التخطيط الشامل بدلا من المواجهات الجزئية الموسمية القاصرة .

وقد حذرنا في ردنا على بيان الحكومة من التصريحات غير المسؤولة واكدنا ان اغلبيه الفئات الشعبية تعيش على حد الكفاف او دونه . ولكن ثمة فئات طفيلية في المجتمع تحصل على دخول سريعة و ضخمة لا تشقى في سبيلها ، وانما تعتمد في تحقيقها على الفساد والافساد والاستفادة من ازمات الاقتصاد المصري التي تعمقها في احوال كثيرة ، ومن نزعات الاستهلاك غير الصحية التي تخلقها في المجتمع .

واكدنا ان شعبنا لم يرغب في تاريخه اية تضحية . ولكن من حقه ان يقول اذا كان البلد فقيرا فلتختفي مظاهر الترف . واذا كان اقتصادنا يسمح بهذه المظاهر فلماذا ينكر عليه البعض ان يطالب بالقليل من الضروريات .

وطرح التجمع سياسة اقتصادية جديدة تحمي مصالح الطبقات الشعبية ، وتقدم خلاصا حقيقيا من الازمات الحالية ، وتقوم على تصفية النشاط الطفيلي تصفية كاملة لانه يمتص عرق الفئات العاملة والمستهلكة ويبدد موارد البلاد المالية ، واعادة النظر في كل القوانين والقرارات التي استخدمت بخبث شعار الانفتاح ولم تؤدي الى اي زيادة في الانتاج ، واعادة واعادة النظر في نمط توزيع الدخل القومي ، ونقل القوة الشرائية من الفئات المسرعة الى الفئات المحرومة . فبدون ذلك تتعذر التنمية ويصبح السلام الاجتماعي في خطر وتضطرب الاوضاع الاقتصادية .

وعندما وقعت احداث الامس ومن واقع الاحساس الكامل بالمسؤولية قررت لجنة المتابعة ارسال برقية الى فروعنا بالمحافظات نودع فيها رغضا لهذه القرارات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية التي تحمل جماهير شعبنا عبئا ثقيلا . وطلبت برقيتنا من مسؤولي التجمع غي المحافظات تحديد مطالبنا الاولى بالاتصال بأعضاء مجلس الشعب من كافة الاحزاب والمستقلين للمطالبة برغض هذه السياسة وبصفة خاصة المطالبة بالغاء رفع اسعار السلع الشعبية .

وان حزبنا اذ يؤكد على حق الجماهير الشعبية في التظاهر السلمي تعبيراً عن مطالبنا ومشاكلها يؤكد أن حماية المنشآت واجب وطني على كل مواطن ويحذر تجمعنا كافة القوى الوطنية وانديمقراطية من أن اعداءها سيحاولون تشويه وجهتها بأن يسندوا اليها اعمال التخريب التي نعلم أن جماهيرنا لا يمكن أن ترتكبها . كما أننا نرغض في نفس الوقت تصريحات بعض المسؤولين وما جاء في بعض الصحف من القاء الاتهامات جزافا على القوى والتيارات السياسية الوطنية قبل ظهور الحقائق كاملة بالطرق القانونية والشرعية وقد يحسن أن نذكر الجميع بأنه في مناسبات سابقة ألقيت جزافا مثل هذه التهم على نفس الذين تلقى عليهم الان ثم ثبت قضائيا الا علاقة لهم بها .

وأن التجمع الوطني التقدمي الوحدوي حرصا منه على مصالح الشعب ووحدته الوطنية ليطالب بوقف حملة الاعتقالات التي تتم ضد بعض المواطنين والقيادات السياسية ويطالب بالافراج عنهم ، كما يطالب بوقف تنفيذ القرارات الاقتصادية الاخيرة حتى تتم مناقشتها في مجلس الشعب مع الميزانية وادارة أوسع حوار ممكن حولها فالقضية تمس حياة كل مواطن .

التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

**تحريرا في : ١٩٧٧/١/١٩
(المصدر السابق)**

وثيقة رقم (٦)

بيان الى الشعب حول حركة
الجهاد يومي ١٨ و ١٩
يناير سنة ١٩٧٧ وموقف
التجمع الوطني التقدمي في
المرحلة القادمة .

واصل الحزب عمله
فاجتمعت السكرتارية
العامة الموسعة يوم ٢٤
يناير ١٩٧٧ وصدر عن
اجتماعها هذه الوثيقة
التاريخية .

— حرص حزبنا منذ قيامه على أن تكون سياساته ومواقفه
في غاية الوضوح لاننا نعلم أن كثيرا من القوى تقربص بنا ولهذا
فاننا نؤمن بضرورة تجنب الخطأ، ولاننا كنا نعلم ان جماهير الشعب
في حاجة ماسة الى من يشاركها في اجتياز هذه المرحلة الأصعب من
تطور البلاد التي تعاني من أزمة امتدت الى كثير من المجالات أبرزها
استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء عزيز من أرضنا وشعبنا منذ
عشر سنوات ، وتفاقم المشكلة الاقتصادية وازدياد اعباء المعيشة
واتساع نطاق الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والاغنياء مع وجود
كثير من مظاهر النشاط الطفيلي وحياة الترف التي تستفز مشاعر
الغالبية العظمى من المواطنين ، وببطء تطور الممارسة الديمقراطية
مما أدى الى اضعاف الحركة السياسية لكثير من القوى الوطنية
ومنعها من التعبير عن رؤيتها السياسية للحاضر والمستقبل .

— وفي ظل هذه الظروف وبينما أجهزة الاعلام منهمكة ليل نهار
في تبشير المواطنين بقرب تحسين الاحوال الاقتصادية وتثبيبت

الاسعار وتخفيف اعباء الحياة عن الكادحين ، اصدرت حكومة مصر قرارها الشهير برفع الاسعار وتنفيذه غورا دون انتظار نتائج مناقشات مجلس الشعب ودون التعرف على موقف الناس منها .

وحدث رد الفعل التلقائي للجماهير في تحركهم السلمي الذي شمل كل انحاء البلاد وشاركت فيه كل القوى الاجتماعية ابتداء من العمال حتى الطبقة المتوسطة حيث رفض الجميع قرار رفع الاسعار كما رفضوا كافة الاوضاع السلبية الناجمة عن الازمة الوطنية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية وهو امر ينبغي ان يكون موضع دراسة كل القوى السياسية في مصر لانه يجسد الموقف من السياسات الفاشلة لحكومة حزب مصر ويتطلب تضامن كل انجهود من اجل ايجاد حلول جذرية لمشاكل المجتمع .

— ان شعبنا يعرف الحقيقة الكاملة فقد عبر عن نفسه وشارك في حركة يومي ١٨ و ١٦ يناير وفاجأته قسوة قوات الابن المركزي ولجؤتها الى العنف في مواجهة الحركة الجماهيرية السلمية بلا مبرر لهذا العنف مما ادى الى بعض اعمال العنف المضادة والاعتداء على بعض الممتلكات العامة والخاصة وهيا الجو الى عمليات تخريب قامت بها عناصر مختلفة من قوات الامن المركزي ، وعملاء المخابرات الامريكية المركزية والراسمالية الطفيلية طبقا لمخطط يستهدف الصاق هذه العملية بالقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية لاتخاذها ذريعة للقيام بعملية تصفية شاملة لهذه القوى وايقاف تطور الممارسة الديمقراطية التي بدأت في مصر حديثا بتعدد الاحزاب واجهاد حزبنا الى الحد الذي يشل ارادته وقدرته على الاستمرار دفاعا عن مصالح الشعب والوطن .

— ان حزبنا يتحمل مسؤوليته كاملة في استمرار تعبيره عن مصالح الشعب المصري بكل ثرائه وعن المصالح العليا للوطن ويحدد موقفه في الفترة القادمة — بناء على دروس هذه التجربة — على اساس الاهداف والمطالب والخطوات التالية وستصدر خلال الايام القادمة دراسة تفصيلية برائنا حول هذا الموضوع .

١) ان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يعتبر ان قضية تحرير الارض المصرية والعربية واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولة وطنية مستقلة هي المسؤولية الاولى التي يجب ان تركز عليها كافة الجهود ونؤيد توحيد

الجهود الوطنية في مصر والوطن العربي في مواجهة العدو واعادة التضامن العربي على المستوى الشعبي والحكومي لمواجهة المخطط الامريكي الاسرائيلي الرامي لاضعاف الموقف العربي الموحد الذي ظهر في مؤتمر الجزائر والرباط واحترام قراراتهم ورفض السياسة الاسرائيلية والامريكية واطالة امد الجهود السلمية في جنيف وذلك بتحديد حد اقصى لانهاء هذه الجهود لاشعار العدو باننا مستعدون لخوض المعركة من اجل تحرير الارض المحتلة باتخاذ الاجراءات العملية لتعبئة البلاد لاحتمالات المعركة .

(٢) ان التجميع الوطني بناء لا هدم ، قوة تجديد لا تدمير ، واهذا غايته لم يكتفي بنقد السياسات المطبقة ولكنه حرص منذ بداية قيامه على تقديم البديل وفيما يتعلق بالازمة الاقتصادية فاننا نملك بالفعل سياسة بديلة لانتقاذ الاقتصاد المصري وتخفيف اعباء المعيشة عن المواطنين في برنامجنا الانتخابي كما قدمها نوابنا في مجلس الشعب اثناء مناقشة بيان الحكومة وسنعرضها مرة اخرى بالتفصيل اثناء مناقشة الميزانية في مجلس الشعب وتقوم هذه السياسة على :

— العودة لاسلوب التخطيط الشامل بدلا من مواجهات جزئية قاصرة وقرار خطة تنبئية ثلاثية لانتقاذ الاقتصاد المصري ، والاعتماد في تنفيذ هذه الخطة على مواردنا الذاتية اولا ثم التعاون العربي والدولي غير المشروط واعادة النظر في قوانين الانفتاح التي لاتؤدي الى زيادة في الانتاج ،

— دعم القطاع العام والخاص في الصناعة والزراعة والتجارة لتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة .

— تصفية النشاط الطفيلي تصفية كاملة لانه نشاط ضار بطبيعته لا يضيف اي شيء الى قدراتنا الانتاجية ويمتص عرق الغنائم العاملة والمستهلكة ويبدد موارد البلاد المالية .

— استثمار نظام دعم السلع الشعبية الاساسية وتوزيع السلع الضرورية والنادرة بالبطاقات وتطبيق التسميرة الجبرية والتوسع في التعاون الاستهلاكي ليكون اساس الخدمة في الريف والمدينة .

— تنفيذ توصيات مؤتمر الاجور والاسعار الذي اقامه الاتحاد العام لعمال مصر بما يكفل اعادة النظر في توزيع الدخول في اطار تحقيق عدالة التوزيع ونقل القوى الشرائية من الفئات المترفة الى الفئات المحرومة .

٣) اننا ندعو كل القوى السياسية في مصر وجميع الاطراف الي التمسك بالشرعية واحترام القانون وبرفض اي اجراءات استثنائية ونقدر ما ورد في البيان الصادر عن اجتماعات السيد الرئيس محمد انور السادات بالقيادات السياسية والتنفيذية من انه لا عودة للرأي الواحد ، ولا رجوع عن مكتسبات الشعب وحقوقه في الحريات الديمقراطية السليمة ، ولا عودة الى الحلول الجزئية والوقتية وضرورة الحل الجذري الشامل بمعالجة الهيكل الاقتصادي للبلاد كنقطة انطلاق لا بد منها لتحقيق مجتمع التنمية ومجتمع الرخاء وعدم الاتجاه الى ما يسمى غذاء الشعب أو كسائه .

ونرى ان التوسع في الحقوق الديمقراطية للمواطنين والاسراع بتطوير الممارسة الديمقراطية والنشاط الديمقراطي للمنظمات الجماهيرية وابعاحه حق كل القوى السياسية في اقامة احزابها المستقلة والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات هي افضل سبيل لدعم استقرار المجتمع المصري وتعميق وحدته الوطنية على اسس راسخة تكفل مشاركة الجميع في صياغة مستقبل البلاد .

٤) اننا ندين بشدة اي اعتداء على الممتلكات العامة او الخاصة فانه يتعارض مع مبادئ وافكار القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية التي تحرص بشدة على حماية او صيانة ثروة البلاد القومية ؛ ولهذا فاننا نرفض تحميل اي تيار سياسي وطني او تقدمي مسؤولية ما حدث من عنف او تحريض على المظاهرات وسيثبت ذلك القضاء ، ونناشد كل الاطراف الواعية ، الوعي بخطورة هذا الاتجاه على مستقبل الديمقراطية في مصر والحرص على وحدة قوى الشعب المصري خاصة وان تحميل القوى التقدمية مسؤولية اعمال العنف كان دائما اسلوبا باليا وعقيبا على امتداد تاريخنا الحديث في مواجهة الازمات الحقيقية للبلاد اضر كثيرا ولم يقد شيئا .

٥) يتحمل حزبنا المسؤولية في الدفاع عن اعضائه المقبوض عليهم واتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بتوفير الضمانات الكاملة لكافة المقبوض عليهم والمطالبة بالافراج عنهم . وكلنا ثقة في ان النيابة العامة والقضاء سيوفران للجميع حقوقهم القانونية كاملة ، كذلك فاننا نطالب بسرعة الاعلان عن نتائج التحقيقات التي تجريها النيابة العامة .

٦) اننا نطالب بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق من الناحية السياسية يشترك فيها ممثلون لكل الاحزاب والمستقلين على

ان تقوم اللجنة بدراسة طبيعة التحرك الجماهيري يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وأسبابه واسلوب وزارة الداخلية في مواجهته واعمال التخريب والمشتريين فيها والحركين لهم ونطالب باعلان نتائج اعمال اللجنة على الشعب لانها سوف تظهر الحقيقة كاملة ونسي مقدمتها براءة القوى الوطنية من اي مشاركة في التخريب .

(٧) كذلك غاننا نطالب بوقفه موضوعية مع حزب مصر بشرط ان تكون علنية وامام الشعب من خلال اجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحافة ليعرف الجميع الى اي حد اخطأت حكومته في معالجتها للامزة الاقتصادية ومسئوليتها عن مفاجاة الجماهير بقرارات رفع الاسعار ومسئولية الحزب عن تطورات الاحداث الاخيرة نتيجة انفصاله الكامل عن الجماهير بدليل موافقة هيئته البرلمانية على قرارات رفع الاسعار قبل تنفيذها ثم العدول عنها بعد رفض الشعب لها .

(٨) اننا نحبي النقابات والهيئات التي اتخذت موقفا سليما من الاحداث وعبرت عن فهم ناضج لمفزي الاحداث واسبابها الحقيقية وفي مقدمتها الاتحاد العام لعمال مصر والاتحاد العام لطلاب الجمهورية ونقابة المحامين وكذلك الصحفيين والكتاب الشرفاء الذين حرصوا على توضيح الحقائق بعيدا عن محاولات التفتيق .

(٩) ان التجمع الوطني التقدمي الوحدوي سيواصل نشاطه السياسي والجماهيري بها يكفل استمرار دورنا البناء في المجتمع وبها يفوت الفرصة على اعداء الحرية والديمقراطية وبها يؤكد لجماهير الشعب اننا لن نتخلي عن شرف المسؤولية في العمل من اجل مصر حرة مستقلة عادلة .

والله ولي التوفيق

١٩٧٧/١/٢٤

الاجتماع الموسع للسكرتارية العامة
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٧)

برقية إلى السيد رئيس الجمهورية

. فيما يلي النص الكامل لبرقية السيد خالد محي الدين مقرر
الحزب التي بعث بها إلى السيد رئيس الجمهورية استنكارا
للاسلوب الخاطئ الذي يتبعه السيد رئيس الوزراء واتهاماته
للحزب في بيانه يوم ٣٠ يناير أمام مجلس الشعب .

السيد الرئيس محمد أنور السادات ..
ان بيان السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب .. محاولة
أكيدة للعودة لسيطرة الرأي الواحد وضرب تجربة الديمقراطية في
أساسها فان الصاق حوادث التخريب التي تمت في أحداث ١٨ و ١٩
يناير بالتجمع الوطني التقدمي الوحدوي قبل ان يقول القضاء كلمته
هو قذف على العدالة وتأثير عليها ومنافسة حزبية رخيصة كما انها
اهدار لابسطة الحقوق الديمقراطية للمواطنين وخرق واضح لشرعية
التنظيمات السياسية ..

وان استمرار اسلوب السياسات الخاطئة التي تواجهها
الحكومة المرحلة العvisية التي يمرها بها مجتمعنا يؤدي الى

عرقلة التجربة الديمقراطية وابعاد مشاركة الشعب الفعلية في حل
ازمة المجتمع المتفاقمة .. اننا نطالب بمناقشة صريحة وديمقراطية
للبحث عن حلول موضوعية وجذرية لعلاج مشاكل الوطن بعيدا عن
سياسة تليفق الاتهامات فان الازمة التي تواجه شعبنا هي ازمة

قومية يجب ان تواجه بمستوى عال من تحمل المسؤولية ونحن نرى في بيان رئيس الحكومة ما يتناقض وقراراتكم بعد اجتماع القيادة السياسية والتنفيذية يومي ٢٢ و ٢٣ يناير والتي رضيت بها قيادات التجمع في اجتماع السكرتارية الموسع يوم ١٩٧٧/١/٢٤ .
ارجو ان يتسع وقتكم للقائكم لطرح وجهة نظر التجمع في الاحداث الاخيرة ،

خالد محي الدين
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٨)

هذا هو نص الكلمة التي
بعث بها مقرر الحزب خالد
محي الدين ونشرت
بمجلة روز اليوسف

الشغب بالطوب
والشغب بالتصريحات
بيان من لجنة المتابعة
بالسكرتارية العامة للتجمع
الوطني .

فوجيء التجمع الوطني الوجدوي بالتصريحات التي اذاعها
السيد وزير الدولة لشنون مجلس الشعب وسكرتير حزب مصر .
وكان موطن المفاجآت أن تجيء تصريحات غير صحيحة وغير مسئولة
عن رجل تعددت لديه المسئوليات ، وتعددت بالتالي لديه مصادر
المعلومات ..

لقد اتهم الدكتور فؤاد محي الدين التجمع بأن « ولاءه لغير
مصر ولا يعمل لحساب مصر » ورغم أننا لا نحتاج الى شهادة
بالوطنية من حزب مصر وسكرتيه أو من أي مسؤول آخر ...
ورغم أن كرامة المواطن وشرفه ووطنيته قد أصبحوا جيعا في مهب
الريح بالسياسة التي يتبعها حزب مصر والصحف الواقعة تحت
سيطرة حزب مصر والتي تقوم على القاء الاتهامات دون دليل ..
رغم ذلك ولأن هذه التصريحات قد جاءت في سياق حملة مدبرة ..
فاننا نود أن نضع أمام الرأي العام الملاحظات والحقائق الآتية :

اولا : ينظر التجمع للاحداث الاخيرة من زاويتين .. زاوية القرارات الاقتصادية وما نتج عنها من رد فعل شعبي تلقائي .. وزاوية التخريب والشغب الذي صاحب ذلك . وقد شرح التجمع وجهة نظره في السياسة الاقتصادية عندما اعترض على سياسة الحكومة منذ اسابيع .. وعرض التجمع عناصر خطة انقاذ للاقتصاد المصري ووعد بتقديم خطة كاملة وبديلة اذا رغبت الحكومة في حوار حقيقي حول الامر . وعندما اتخذت الحكومة قراراتها برفع الاسعار اعترض التجمع ، كما اعترض بعد ذلك حزب مصر .

ثانيا : يدين التجمع اعمال الشغب والتخريب ، فالتخريب ليس الا وسيلة منحلة وغير متحضرة للتعبير كما انه يمكن ان يكون أداة للسطو والارهاب والاسساد . وفي جميع الاحوال فانه ليس من صالح الديمقراطية في مصر ان يتم مثل هذه التخريب . وقد عبر التجمع عن ذلك عدة مرات ، حيث اصدر التجمع وسكرتارياته بالمحافظات توجيهات وبيانات بالوقوف ضد التخريب ، وساهم أعضاء التجمع في بعض المحافظات في الحفاظ على سلمية المظاهرات وكان ذلك بترتيب مع الاجهزة المسئولة التي رحبت بذلك .

كذلك فقد اصدرت السكرتارية العامة بيانا يوم ٢٤ يناير يدين فيه التخريب ، ويطالب بتشكيل لجنة برلمانية تمثل الاحزاب الثلاثة وتتقصى الحقائق في احداث ١٨ و ١٩ يناير ابتداء بالاسباب والحقائق وامتدادا لاعمال التخريب والشغب والسياسة التي اتبعتها الحكومة ازاء ذلك .

ثالثا : ادان التجمع موقف حزب مصر الذي وافق على القرارات الاقتصادية ، ثم عاد ونقض ذلك .. ولم يعترف عنه ، بل بادر بتوزيع الاتهامات وربط بين نشاط شيوعي — يصدق الاتهام فيه او لا يصدق — والاتهامات والمعلومات التي ثبت لنا عدم صحتها وهو ما دعا السيد خالد محي الدين مقرر التجمع وعضو مجلس الشعب الى تقديم رسالة للمجلس يوضح فيها اعتراضه على ما أبدى من معلومات .. بعد ان رفض نواب حزب مصر ان يأخذ الكلمة والرد على اخطر اتهامات يمكن ان توجه لحزب أو فرد ..

وفي محاولة لتوضيح الموقف كله عقد مقرر التجمع مؤتمرا صحفيا حضره ١٤ صحفيا مصرية و ٢٧ مراسلا اجنبيا وقد حضر الصحفيون المصريون بناء على دعوة من التجمع على خلاف ما نشروا ، في محاولة اخرى للتشويش . وكان التجمع يعلم ان الصحف

المصرية لن تأخذ الموقف المحايد في نقل وقائع المؤتمر ذلك فغدد طلب التجمع من امانة الاتحاد الاشتراكي ان تقوم بتسجيل المؤتمر حتى يمكن اذاعته كوثيقة فيها بعد ، ورغم ذلك كان ملخص موقف الصحف الثلاثة : الاكتفاء بادعاء حزب مصر دون الاستماع لاي كلمة مخالفة ، وهو امر يثير الدهشة ، ويخالف أبسط آداب مهنة الصحافة كما يخالف قواعد الشرف السياسي بين الاحزاب ..

رابعا : بلغ عدد المحتجزين من التجمع الوطني مائة واربعون محتجزا من بين محتجزين يزيد عددهم عن ١٥٠٠ شخصا ، واتخذ التجمع اجراءات المعارضة في احتجاز اعضائه بعد ان ثبت ان غالبية ما ادّعى ضدهم غير صحيح .

خامسا : اوضح المقرر في المؤتمر الصحفي موقف التجمع من قد بنيت ادانتهم ، وذلك طبقا للائحة التجمع التي تحظر اشتراك العضو في اي تنظيم سياسي اخر سري او علني كما تحدد عقوبات لاي مخالفة سياسية .. كما اوضح المقرر طبيعة العضوية في التجمع حيث يضم ناصريين ويسار ديني وقوميين واشتراكيين وديمقراطيين واشتراكيين ماركسيين ، ويربط كل هؤلاء الولاء لمصر وبرنامج يواجه مشاكل الواقع المصري ولا يربط بينهم اية نظرية ، فطبيعة حزبنا انه تجمع .. ولا نظن ان الاحزاب تملك اية نظرية .. ولا نظن ان الشيء العاجل في العمل السياسي الان وجود نظرية من عدمه ..

سادسا : وخلال كل ذلك استنفرت الحملة ضدنا حتى وصلت الى حد الاتهام بالعمالة من جانب وزير بالحكومة .. ورغم اننا لا نريد تبادل الاتهامات ولا نريد الدخول في لفو غير مسئول فاننا نسأل الوزير سكرتير حزب مصر : ماذا لديه من معلومات ؟ وماذا يقول بالنسبة لاعضاء حزب مصر الذين تم القبض عليهم ؟ وكيف استبق حكم من النيابة والقضاء وسارع بتحديد الاتهامات ؟ واهرا لمصلحة من يستعدي المواطنين ضد حزب سياسي يضم اشرف المناضلين واكثرهم صلابة هؤلاء الذين لا ينتظرون جزاء ولا شكورا . بل ينتظرون ان يواجهوا مشقة المعارضة وزر الاعتراض في وجه حزب لم يتعلم بعد تقاليد العمل السياسي ولم يعرف مسؤولية الكلمة السياسية ونسأل السيد الوزير كيف يكون ولاء حزبنا لغير مصر ؟ هل طلب قاعدة لدولة اجنبية ، ام طلب التفريط في شبر من الارض ؟ ... ام دافع عن سياسة تهز الاستقلال الاقتصادي ، او تمكن الاجنبي من أي موقع سياسي او اقتصادي مؤثر ؟ ..

سابعاً : وأخيراً يرحب التجمع بالتصريحات الصادرة عن السيد الرئيس محمد أنور السادات في مؤتمراته المتعددة والتي أبدى فيها تمسكه بالديمقراطية وذلك وحده هو الضمان للتقدم كما أنه صمام الأمان الذي يحول دون مفاجآت ليست في صالح الوطن .

وان التجمع الوطني وهو يطالب بوقف موضوعية مع حزب مصر ، وهو يدين حوادث الشغب فانه يريد أن يحكم للرأي العام ويحتكم للقضاء ، والاكيد ان عدالة القضاء لن تتأثر بأي تشويش يحدث ، والاكيد أن القضاء المصري كمادته سوف يكون الحارس الأمين لسيادة القانون ، بما يحفظ للمواطن كرامته وحقه في المشاركة وابداء الرأي دون ارهاب . فالتصريحات غير المسنولة أرهاب .. وشغب سياسي أيضا .

خالد محي الدين
(المصدر السابق)

وثيقة رقم (٩)
بيان من التجمع الوطني
التقديمي الوجدوي
السكرتارية العامة
عن ٠٠ القرار بقانون رقم
٢ لسنة ١٩٧٧

يتعرض حزب التجمع الوطني التقديمي الوجدوي في هذه الفترة لهجمة عنيفة تستهدف تشويه صورته أمام المجتمع وتصنيفه كقوة سياسية حرصت على الدفاع عن المصالح العليا للوطن والمواطنين ، وقد عبر السيد الرئيس محمد انور السادات رئيس الجمهورية في خطابه الاخير للشعب عن امله في ان تثبت تحقيقات النيابة واحكام القضاء براءة حزب التجمع الوطني التقديمي مما نسبته اليه هذه الهجمة ، ونحن واثقون تماما من ان حزبنا في مجموعه تحرك دائما في اطار الشرعية ومن موقع الحرص على مصالح الوطن ..

وانطلاقا من وعينا الشديد بمسئوليتنا تجاه مصرنا العزيزة وما يحيط بها من اخطار وما تتطلع اليه من اهداف في مقدمتها تحرير الارض المحتلة فان التجمع الوطني التقديمي الوجدوي يؤكد ان كل عضو من اعضائه حريص على كل ذرة من تراب هذا الوطن وعلى كل مسمار من الات مصانعه ، كما يؤكد ان التخريب او الاضرار بالمنشآت مدان في جميع الاحوال ولم يكن يوما اسلوبا مشرفا ولا مسئوليا لمارسة العمل السياسي .

ويوضح التجمع الوطني ان موقفه من حق الاضراب والتظاهر السلمي الذي يتضمنه برنامجه السياسي قد شوه مرارا لاننا في الحقيقة وكما تثبت ذلك واثقنا ندعو المؤسسات الشرعية وخاصة السلطة التشريعية الى تقنين حق الاضراب والتظاهر السلمي باعتبارها من الحقوق الاساسية للانسان التي نص عليها ميثاق حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر . ونحن

نؤمن بأن تقنين مظاهر التعبير عن الرأي هو أفضل ضمان لسلمية هذا التعبير وانضباطه .. وللحقيقة والتاريخ نسجل أن حزبنا منذ قيامه لم يدعو لاضراب ولم ينظم مظاهرة ..

كذلك فإن التجمع الوطني كان يدرك منذ البداية أنه تنظيم عاني شرعي لكل القوى الوطنية والتقدمية والوحدوية وأنه حريص على استقلاليته الكاملة الكاملة أزاء كل التنظيمات السياسية الأخرى علانية كانت أم سرية كما تنص على ذلك لائحته الداخلية نصاً قاطعاً لا يحتمل اللبس .. وأعمالاً لهذه اللائحة فإن كل من يعترف أو يثبت عليه القضاء نسبته لتنظيم آخر تسقط عنه عضويته بالتجمع .

إن حرصنا على الشرعية ينبع من إيماننا بأنها الإطار السليم للممارسة السياسية كما نؤمن أن حزب التجمع ينمو ويقوى في مناخ الشرعية والتوسع في ممارسة الحقوق الديمقراطية وقد أثبتت تجربة الشهور القليلة الماضية صحة هذا الرأي مما يدفعنا إلى التمسك بالتطور الديمقراطي في مصر وتهيئة أفضل السبل لنجاح تجربة تعدد الأحزاب السياسية ..

ومن هذا الفهم الواضح لحقائق الوضع وتطوراته في مصر فإن التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يرى أن واجب الأمانة تجاه جماهير الشعب المصري وتجاه النظام القائم يفرض عليه أن يعلن موقفه واضحاً من الاستفتاء على القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والذي سيجري يوم الخميس القادم ١٠ فبراير ويتلخص موقفنا المحدد في الحقائق التالية :

أولاً : أن أعمال المادة ٧٤ من الدستور الدائم يقضي قيام حالة خطر جسيم يهدد مؤسسات الدولة الدستورية ويعوقها عن أداء عملها وهو أمر لم يكن قائماً يوم ٣ فبراير ١٩٧٧ عندما وقع السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وأن المادة المشار إليها تشترط لأعمالها أن يكون الخطر جسيماً وحالاً وهو ما لم يكن قائماً يوم ٣ فبراير ١٩٧٧ عندما وقع السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وأن المادة المشار إليها تشترط لأعمالها أن يكون الخطر جسيماً وهو ما لم يكن واقعاً يوم ٣ فبراير خصوصاً بعد أن أعلنت الحكومة سيطرتها على الموقف تماماً ، وحيث كانت وما تزال كل مؤسسات الدولة تعمل بشكل طبيعي ومنظم مما لا يجعل مبرراً لأعمال المادة ٧٤ من الدستور خاصة وأنه يمكن الرجوع لمجلس الشعب لينظر هذه القوانين على وجه

السرعة وفي ذلك تأكيد حقيقي لدولة المؤسسات وستصدر مذكرة
تنظيمية برأينا في دستورية هذا الموضوع .

قائما : إن الأصل في الاستفتاء أن يطرح سؤال محدد في موضوع
واحد معين تكون الإجابة عنه بنعم أو لا . . ولا يتصور أن يستفتي
الناس على عدة موضوعات لا تجانس بينها من خلال سؤال واحد
فلا مكان الجمع بين تشريعات منظمة للحقوق السياسية وتشريعات
صرايحية وتشريعات جنائية لأن ذلك يجعل المواطن العادي في حيرة
شديدة بين الموافقة على بعض جوانب هذا الاستفتاء ورفض
بعض جوانبه .

إننا في حزب التجمع الوطني نؤيد سرعة قيام الأحزاب
لكل القوى الوطنية كما نؤيد إعفاء صغار الفلاحين ومحدودي
الدخل من الضرائب ونؤيد أيضا أحكام السيطرة الضرائبية للدولة
علي ذوي الدخل العالية وفي نفس الوقت فنحن نستعمل حقنا
الشرعي كمواطنين ونعارض هذا التضييق الشديد على ممارسة
الحقوق الديمقراطية المواطنين كما جاء في المواد ٦ و ٧ و ٨ من
القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونرى أن ذلك سوف يجعل
العمل السياسي الشرعي نوعا من المخاطرة حيث لا يوجد ميسار
موضوعي لتفسير بعض ما ورد في القانون من صياغات عامة تحتل
في التطبيق شمول كل أشكال التعبير عن الرأي ، وسيصرف تطبيق
هذا القانون كثيرا من المواطنين عن المشاركة الجادة والإيجابية
في الحياة السياسية وسيشجع المواجهات الحادة والأعمال غير المسئولة
التي يتأثر بشرها من شارك فيها ومن لم يشارك .

ثالثا : ولما كانت المسائل التي نوافق عليها قد تقرر بعضها بالفعل
ويمكن أن يصدر بالبعض الآخر قوانين خاصة من خلال مجلس
الشعب . . ولما كانت المسائل التي نعارضها سوف تضر بالعمل
السياسي الشرعي وبالتطور الديمقراطي السلمي في مصر فإننا لا
نوافق على القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي أعلنه السيد
رئيس الجمهورية يوم ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ - والمحدد لاستفتاء
الشعب عليه يوم ١٠ فبراير ١٩٧٧ - ونناشد كل القوى السياسية
في مصر أن تحرص على التوسع في الحريات السياسية وتطويع
الممارسة الديمقراطية واعتبارها السبيل الوحيد لضمان استقرار
المجتمع وحمايته من أي عدوان على الشرعية . . ونأمل أن يمارس
الجميع حقهم الدستوري في عدم الموافقة على هذا القرار بقانون .

رابعاً : وفي حالة الموافقة على القرار بقانون في استفتاء غاننا نعلن احترامنا للأوضاع القانونية المقررة وندعو كافة المواطنين والاعضاء الى احترام القانون والالتزام بأحكامه حماية لهم وللمجتمع من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها سواء كان ذلك بفعل الاعمال غير المسئولة أو ما يمكن أن يدبرها الاستعمار . .

واخيرا غاننا ننطلق في كل مواقفنا من ايماننا الشديد بحق هذا البلد في حياة آمنة مطمئنة وحق هذا الشعب في حياة رغدة مستقرة . . كذلك غاننا نحرص على أن تكون ممارسة الديمقراطية والتوسع فيها سمة ثابتة لمجتمعنا لها اثرها الايجابي على تأييد العالم لقضايانا الوطنية . .

وسوف تثبت الايام القادمة صحة موقفنا الدائم والمبدئي وصدقنا السياسي واخلاصنا الوطني وستكون كلمة القضاء المصري العادل خير برهان على ايماننا بالتجربة الديمقراطية وحرصنا على نجاحها والله ولي التوفيق . .

١٩٧٧/٢/٧

**السكرتارية العامة
(المصدر السابق)**

وثيقة رقم (١٠)
بيان للمستقلين عن
الإجراءات الاقتصادية بتاريخ
١٨ يناير (نشر في ١٩ يناير
١٩٧٧)

• أرسل النواب المستقلون البرقية التالية للرئيس انور السادات
حول الإجراءات الاقتصادية الأخيرة :

« الجبهة البرلمانية المستقلة المجتمععة اليوم للنظر في إجراءات
رفع الأسعار التي تضمنها البيان المالي للحكومة الذي أقره تنظيم
مصر العربي الاشتراكي تبرق لسيادتكم بها انتهت اليه :

(١) ان اتخاذ القرارات البالغة الأهمية الماسة بمصر الأمة وهياة
الجواهر في غيبة المجلس مجتمعا ووضعها موضع التنفيذ
الفعلي قبل عرضها عليه ومناقشتها داخله والحصول على
موافقته عليها ولو في جلسة سرية تعتبر سابقة خطيرة تعرض
البلاد للاضطرابات .. لا بد من شجبها ومراعاة عدم تكرارها
مستقبلا .

(٢) ان القرارات المؤدية لزيادة الأسعار تحمل المواطنين وخاصة
محدودي الدخل أعباء اضافية لا قبل لهم بتحملها تعتبر
مرفوضة رفضا باتا . . ولا تعد السبيل القويم لاصلاح الاوضاع
الاقتصادية المختلة في الوقت الذي لم يتخذ فيه أي اجراء لوقف
الانفاق الحكومي على مظاهر الحكم ولوضع حد لصور الضياع
المالي والاقتصادي ولغرض الضرائب على الدخول الانتهازية
والطفيلية .

وان الجبهة لتناشدكم ان تمارسوا مسؤولياتكم الدستورية اعمالا
للمادتين ١٣٧ و ١٣٨ من الدستور لانقاذ الشعب .

والله الموفق

عنهم :
كمال الدين حسين — محمد حلمي براد — ممتاز نصار — محمود
زينهم — فاروق متولي — احمد ناصر — حسن عباد — زكي
ادريس — علي عبد الخالق صالح — كرم عيسى — احمد
طه محمد . »

(الصحف المصرية ١٩ يناير ٧٧)

وثيقة رقم (١١)
رسالة مصطفى خليل ..
الى النائب العام .

السيد*الإستاذ رئيس نيابة أمن الدولة العليا
تحية طيبة وبعد ..

ردا على خطاب النيابة رقم ٨٦ سري المحرر في ٢٤/١٩٧٧ والذي طلبتم فيه الرد بكتاب مفصل متضمنا بعض التوجيهات والنشرات الصادرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في خلال أحداث ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمناسبة التحقيق الذي تجريه النيابة في القضية رقم ١٩٧٧/١٠٠ حصر أمن دولة عليا .

وايضاحا للمطلوب فان مقدمة بسيطة اراها لازمة في هذا الصدد ،

هي أنه بصور قرار اللجنة المركزية في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٦ ،
بانشاء تنظيمات سياسية ثلاث تعبر عن اليمين والوسط واليسار
(تحولت الى احزاب بعد ذلك) مارست هذه التنظيمات حركتها
السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي في حرية واستقلال
مكتسبة ألشعرعية من كون الاتحاد الاشتراكي العربي وعاء لها يقدم
لها التسهيلات ولا يتدخل في جريتها السياسية انما يلاحظ من
بعيد مدى خروجها على المبادئ الاساسية الثلاث لعملنا الوطني
(الوحدة الوطنية . السلام الاجتماعي . حتمية الحل الاشتراكي) .

واذ يضع الاتحاد الاشتراكي العربي كافة إمكانياته تحت تصرف
الاحزاب فانها تستخدم شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية

للالمانة العامة للاتحاد للاتصال بفروعها في المحافظات
(التيكز - التليفونات - التلفراف - التلكس) ويكني ان ترد
لمشرف المبرقات اي مبرقة موقمة من المسئول بالحزب لكي يتولى
المشرف تبليغها لفروع الحزب بالمحافظات .

ولقد حدث منذ بدء التجربة حادث عارض ارى ضرورة الاشارة
اليه . ارسل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في ١٧ يوليو
سنة ١٩٧٦ المبرقة رقم (١٢٣١) الموقمة من الاستاذ خالد محي
الدين مقرر الحزب (مرق ١) وابلفت الى جميع المحافظات
وتضمنت بنودها دعوة اعضاء التنظيم والجهامير للتطوع في صفوف
القوات المسلحة للثورة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية
واستخدام مكار التنظيم كمكاتب للتطوع .

واذ استفسر اماناء المحافظات عن هذه المبرقة لخطورة ما جاء
بها وخروجها على الضوابط التي حددتها اللجنة المركزية في قرارها
الصادر في ٢٩-٣-١٩٧٦ فضلا عما يترتب عليها من اثار خطيرة
تتعارض مع الخط السياسي العام ، فاصدرت تعليماتي بايقاف
العمل بهذه المبرقة للاسباب التي اوضحها البيان الذي اصدره
(مرق رقم ٢) وكان ذلك سببا في ان اصدر تعليماتي بان اخطر
بجميع المبرقات التي ترسل من جميع الاحزاب ضمانا لعدم المناس
بالمصلحة العليا للبلاد .

كل ذلك من منطلق الحرص العام على الممارسة الديمقراطية
الصحيحة من خلال الاحزاب والتزامها بالمبادئ الثلاث لمعلننا
الوطني حددها الرئيس السادات اساسا لعملها .

واستعراضا للمطلوب في البند ١ و ٢ و ٣ من الخطاب اسرد
لسيادتكم الحقائق التالية :

اولا : في الساعة السابعة من مساء يوم ١٨ يناير سنة ١٩٧٧
ابلفني النوبتجي المسئول بامانة التنظيم ان المبرقة رقم ٩١ وردت
لفرقة العمليات من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي موقمة
من الدكتور رفعت السعيد سكرتير العمل الجهاميري بحزب التجمع
الوطني وموجهة الى مقرري الحزب بالمحافظات ومسئولي العمل
الجهاميري بها وقال انها تحمل عبارات يلزم عرضها علي لتقرير ما
يتبع بشأنها فطلبت من المسئول بامانة التنظيم قراءة هذه المبرقة في
التليفون ، واذا تلى على المبرقة وعند العبارة الواردة في البند ٣
المتضمنة طلب الحزب تنظيم حركة الجهامير الشرعية في هذا

الاتجاه . طلبت إيقاف إرسال المبرقة وابلأغ الدكتور رفعت السعيد عدم موافقتي على هذه الفقرة . . اتصل بي الدكتور رفعت السعيد بعد ذلك ليبلغني موافقته على شطب هذه الفقرة من المبرقة وأرسلت بتوقيعه بعد حذف العبارة .

ثانيا : أبلغت هذه المبرقة للمحافظات بعد حذف الفقرة المشار إليها في البند «أولا» وبعد تصاعد الأحداث وما وصل إلينا من تفاقم الموقف، أمرت بإرسال مبرقة أخرى لإلغاء المبرقة ٩١ ووقف إبلاغها إلى مقرري حزب التجمع واعتبارها كأن لم تكن . وتم ذلك الساعة التاسعة وعشر دقائق (المبرقة رقم ١١٥ مرفقة برقم ٤) أرسلت المبرقة بتوقيع الدكتور رفعت السعيد .

وتبين بعد ذلك من مراجعة الموقف مع المحافظات أن الوقت لم يسمح بتسليم المبرقة ٩١ لمقرري الحزب إلا في محافظتين فقط هما (اسوان واسيوط) ومن المعلوم أن المبرقة تصل إلى المحافظات في ظروف دقائق معدودة من دقها على جهاز التيكز وقد نشرت جريدة الأخبار المبرقة في اليوم التالي .

ثالثا : اتصلت بالدكتور رفعت السعيد بمنزله تليفونيا وطلبت منه بأن يقوم الحزب بإصدار بيان يشجب فيه أعمال الشغب والتخريب وذلك تهدئة للموقف ولكنه اعتذر عن عدم إمكانه شخصيا إصدار مثل هذا البيان وأن ذلك يتطلب دعوة اللجنة السياسية للحزب والانتظار حتى وصول الاستاذ خالد محي الدين مقرر الحزب من الخارج والذي كان ينتظر وصوله فجاء يوم ١٩-١-١٩٧٧ إلى مطار القاهرة وقال د. رفعت السعيد أنه سيستقبله في المطار ويعرض عليه طلبتي . .

رابعا : في يوم ١٩-١-١٩٧٧ عرض علي بيان صادر من حزب التجمع مطلوب إبلاغه إلى مقرري المحافظات وموقع من د. رفعت السعيد تحت عنوان بيان من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي إلى جماهير الشعب المصري (مرفق رقم ٥) وقمت بمراجعة البيان وأمرت بالآل يرسل من البيان إلا فقرته الأولى . ولم يرد لنا بعد ذلك ما يفيد إرسال هذا الجزء من البيان .

خامسا : تعطلت ماكينة الطباعة الخاصة بالحزب ، فطلب الحزب أن يطبع له بسكرتارية اللجنة المركزية وذلك في يوم ٢٤-١-١٩٧٧ بيان صادر عن الاجتماع الموسع للسكرتارية العامة للحزب بعنوان (بيان إلى الشعب حول حركة الجماهير يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة

(١٩٧٧) وموقف التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (مرفق رقم ٦)
واذ راجعت البيان أمرت بعدم طبعه وإرساله فلم يطبع أو يرسل
بوسائل الطباعة والإرسال في الاتحاد الاشتراكي العربي .

سادسا : أرسل الحزب المبرقة رقم ١٩-١-١٩٧٧ بتوقيع الاستاذ
خالد محي الدين (مرفق رقم ٧) الى مقرري الحزب بالمحافظات
يطلب منهم للأسباب المبينة بالبرقة في حالة الرغبة في الاتصال
بقيادة التجمع بعد الظهور الاتصال بالسادة خالد محي الدين أو
حسين فهمي أو الدكتور رفعت السعيد في التليفونات المبينة بالبرقة .
ما سبق نكون في هذا السرد للوقائع قد تولينا الرد على
البند ١ و ٢ و ٣ من الخطاب .

أما بالنسبة للبند رابعا من الخطاب ، فإنه لم يرد للاتحاد
الاشتراكي العربي ما يمكننا من الإجابة على هذا الشق .
وختاماً تفضلوا سيادتكم بقبول غائق الاحترام ،
تحريراً في : ١٩٧٧/٣/٢١

**الامين الاول
دكتور مصطفى خليل**

(ملف القضية رقم ١٠٠ لسنة ٧٧ مصر أمن دولة عليا)

وثيقة رقم (١٢)
خالد محي الدين يتحدث الى
روز اليوسف - المـدد
٢٥٤٣ / الاثنين ٧ مارس
١٩٧٧

— اوافق على حل حزب
اليسار بشرط ان تحل
الحكومة مشكلة الفقر
والتهجير .

— اطالب بلجنة تحقيق
برلمانية في حوادث يناير .
— اتهم حزب اليسار ملفق
والاستقالات منه تتم
بضغط رجال الامن .

اجرى الحوار
سماد زهير

تحدث خالد محي الدين الى روز اليوسف وفجر اكثر من قنبلة
مسيرة !

طالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في حوادث يناير الماضي
لكشف المخربين الحقيقيين الذين اشعلوا الحرائق .

قال ان اتهم حزيه بالتخريب اتهم ملفق ، لجأت اليه الحكومة
لان سياستها كانت السبب فيها جرى ، ولانها لا تملك شجاعة
العدول عن هذه السياسة .

وقال أن ٦٠٠ عضو جديد قد انضموا الى الحزب في الاسبام
الاخيرة . وأن الاستقالات التي تتم تحت ضغط رجال الامن ورؤساء
القفل لم تتجاوز واحد ونصف في المائة من الاعضاء .

ثم أعلن انه مع ذلك موافق على حل حزب اليسار ، ولكن
بشرط : أن تضمن الحكومة في المقابل حل مشكلة الفقر ، ومشكلة
التحرير ، ومشكلة التنمية !

قال لي خالد محي الدين : أنت أول صحفية في مصر تسألني دون
أن تكون لديها ادانة مسبقة للحزب الذي أمثله ، وقرار اتهام جاهز .
قلت : مجلتي كلفتني أن أسأل ، لا أن أستجوب .
قال : أسألي .

المظاهرات :

قلت : ما هو تفسيرك بصراحة للحوادث التي وقعت في القاهرة
يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضي ؟

قال : يجب أن تحدد ما هي « الحوادث » التي تقصدينها . ان
هناك مظاهرات سلمية خرجت تحتج على رفع الاسعار وهناك
جرائم تخريب ركبت الموجة وانتهزت الفرصة . . وتفسير هذه غير
تفسير تلك .

تفسير المظاهرات السلمية كان قرار رفع الاسعار والظروف
التي سبقتها والظروف التي صاحبت اعلانه .

جاء القرار بعد فترة شاعت فيها قصص فساد وانحراف
يطالعه الناس في الصحف كل يوم وجاءت في وقت أعلنت فيه نفس
الصحف أن في الطريق اجراءات ترفع المعاناة عن فقراء الناس
وتعالج مظاهر التفاوت الفادح بين فقر الفقراء وبذخ الاغنياء وبين
حياة الذين يأكلون خبزهم بالمرق والذين يربحون الملايين بالنشاط
الطفيلى على حساب هذا المرق . هذا تفسير المظاهرات السلمية .

أما تفسير جرائم التخريب ، فلا صلة له بشيء من ذلك . .
قلت : لحظة من فضلك . لا يزال تفسير « المظاهرات السلمية »
في حاجة الى أكثر من سؤال ومنها مثلا : أين كانت الاحزاب
السياسية وهذه العوامل تختمر وتتفاقم ؟ ألم تكن مسؤوليتها أن تنبه
اليها ، وتحذر منها ؟

قال : هذا بالضبط ما فعل حزبنا ومنذ قيام التنظيمات السياسية في لبريل من العام الماضي ونحن نحذر ونطالب بتفسير السياسة الاقتصادية التي تزيد من تعقيد الأزمة . طالبنا بالفاء الاستيراد بدون تحويل عملة . طالبنا بالحد من الشراء ، طالبنا بإعادة تخطيط الاقتصاد القومي ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ عندما وقع ما حذرنا منه اتهمنا بأننا الذين صنعناه وحرضنا عليه ؟ لقد وجد كلامنا صدى لدى الجماهير . نعم . . ولكن لأنه كان يعبر عن واقع اقتصادي قائم ، وليس لأننا نملك سحرا نسخط به عقول الجماهير وننفذ إلى أعماقها .

ثم أن القضية تخص اليمين واليسار والوسط أيضا . فالجميع لذعهم الاسعار . والجميع يدفعون لياكلوا . حتى نواب حزب الوسط انضموا الى المنادين برفض قرارات رفع الاسعار لانهم لم يجدوا في مصر أحدا يوافق عليها .

التخريب :

قلت : ننتقل اذن من تفسير المظاهرات الى تفسير التخريب .

قال : ان عفوية المظاهرات لا تنفي بالطبع امكان استغلالها لغير ما قصدته . ولكن السؤال هو : من الذي استغلها ؟ . .

ونحن قد طالبنا منذ أول يوم بالكشف عن الجناة . ولكن رد الحكومة كان التستر عليهم ، واتهامنا نحن !

ونحن نثق بالقضاء ولكننا طالبنا ولا نزال نطالب بلجنة تحقيق برلمانية . . تتولى التحقيق السياسي جنبا الى جنب مع التحقيق القضائي .

وقد سبق أن تشكلت لجان تحقيق برلمانية للبحث في وقائع أقل خطرا بكثير من حوادث يناير الماضي . ولا ندرى ولماذا لا يستجيب أحد لهذا الطلب حتى الان .

ثم اننا طالبنا ، ولا نزال نطالب بمؤتمر قومي يضم جميع القوى السياسية في البلاد ، ويدرس الاسباب العميقة لما جرى بعيدا عن الدعاية الحزبية والتقارير المباحثة السطحية . . يدرس حجم التخريب الذي وقع ، والمنشآت التي تعرضت له وانتفاءات الاشخاص الذين ضبطوا متلبسين بارتكابه وانتفاءات الذين قتلوا

اثناءه . . لا لاثبات براءة حزبنا ولكن لمصلحة الوطن والنظام نفسه
ولمصلحة الحقيقة .

الحزب :

قلت لخالد محي الدين : هل انت واثق من انه لم يشترك أحد
من أعضاء الحزب في حوادث ١٨ و ١٩ يناير ؟

قال : هذا الاحتمال قائم بالطبع : فعناصر حزبنا ليسوا من
المريخ . وليس غريبا أن يفعلوا بما جرى . ولكن السؤال هو :
ماذا كان توجيه الحزب ؟

أذكر أنني يوم الاربعاء (١٩ يناير) قرأت خبرا عن مسيرة
شعبية تدعو اليها إحدى لجاننا في المحافظات : فأرسلنا اليها أوامر
صريحة بمنع قيام هذه المسيرة حتى لا يستغلها المتربصون . ونفذ
الامر بالفصل .

قلت : كيف تفسر اذن كثرة المقبوض عليهم من أعضاء الحزب ؟
قال : اية كثرة ؟ ان المقبوض عليهم حوالي ١٤٠ من حوالي
١٤٠٠ محتجز أي أن نسبة اعضائنا بين المتهمين واحد الى عشرة .

ونحن نوفر لهؤلاء المتهمين الان مساعدات طبية وغذائية ومادية
في حدود امكانياتنا ولكننا — بعد أن يقول القضاء كلمته — سنحاسبهم
طبقا لللائحة . ولن نغفر لاحد يثبت يقينا انه شارك في أي تخريب
لانه بذلك يكون قد اعتدى على مبادئنا .

قلت : لكن الحزب متهم بأنه تورط بصفة عامة في الحوادث
وبأن تنظيمات سرية تسلمت اليه واستولت عليه .

قال : هذه اتهامات صحفية لا أكثر . والواضح من تحقيقات
النيابة حتى الان انه لم تثبت اية علاقة بين حزبنا وبين حوادث
التخريب .

وفيما يتعلق بالتنظيمات السرية أيضا . تقدمت النيابة بقضية
خاصة بها ، منفصلة عن قضية التخريب .

أما أن هذه التنظيمات قد تسلمت الى حزبنا فهذه مسألة تهنمها
لائحتنا ، ، وأي عضو يثبت انتماءه الى تنظيم غير حزبنا يفصل بأمر
اللائحة .

وليس مطلوباً أن نفعل غير ذلك . ولن نكون المسؤولين عن
« تسله » الينا ..

قلت : ماذا تعني ؟

قال : أعني قيام تنظيمات سرية ليس مسئوليتنا وانما مسئولية
النظام فلو أنه أطلق حرية تشكيل الأحزاب لما قامت تنظيمات سرية .
ونحن لا نملك الوسائل التي تكشف لنا عن أي انتماء سرّي لأي عضو
يتقدم الينا .. نحن لا نملك جهاز المباحث وليس مفروضاً أن نعرض
عليه أسماء المتقدمين الينا ، ونطلب رأيه فيهم .. اليس
كذلك ؟

قلت : لم يطلب أحد ذلك . ولكن الذين يتهمون الحزب
يقولون أن تحليلاته وآراءه تتفق مع الشيوعيين .

قال : هذا الكلام يحتاج الى وقفة . فالماركسيون كالناصرين
وكاليسار الديني والديمقراطيين الاشتراكيين . موجودون داخل
حزبنا وهم يلتقون في إطاره حول بعض القضايا والاسس العامة .
فأية غرابة في ذلك ؟ وأي تأمر ؟

ان الأمم المتحدة تلتقي فيها أصوات الدول النامية ودول عدم
الانحياز مع أصوات الدول الشيوعية في كثير من القضايا . فهل
هذا يعني أن دول عدم الانحياز دول شيوعية .

الحكومة :

قلت لخالد محي الدين : بماذا تفسر إذن حملة الحكومة
وحزبها عليكم ؟

قال : بالتفسير الواضح جداً ، حتى لا يسط الناس في بلادنا .
ان الظروف الاقتصادية تؤكد يوماً بعد يوم حاجتنا الى تغيير جذري
في السياسة الاقتصادية المتبعة والحكومة ليست لديها الشجاعة
السياسية الكافية لذلك .. وهي لذلك تلجأ الى البديل الأسهل :
وهو إلغاء تبعة الفشل على شماعة تتحمل الوزر كله .. وهي قد
أختارت اليسار كشماعة ملائمة لأكثر من سبب . وكأنها هذا اليسار
هو المسئول عن الفقر واحتلال الارض والازمة الاقتصادية .

قلت : بعض الكتاب يؤكد فعلاً أن مصدر كل هذه المتاعب
هو اليسار . وأنه هو الذي كان يحكم في الفترة الماضية .

قال : بعض الكتاب لا يستحون . والذي لا يستحي من حقه
أن يقول ما يشاء !

ومع ذلك فأنا أول من يبارك إلغاء حزب اليسار ، وإلغاء
اليسار كله في مصر إذا كان ذلك يحل مشكلة الفقر ومشكلة التحرير
ومشكلة التنمية فلتضمن لنا الحكومة ذلك ونحن مستعدون أن نمود
جميعاً إلى بيوتنا .

لكننا مع الأسف نعرف أن هذا لن يكون . وموقف الحكومة
من حزبنا الآن يعني - مع الأسف أيضاً - أنها غير مؤمنة بدعوتها
الديمقراطية . ويكفي أنها تتخذ من كل ندوة أمنها وكل رأي قلناه
وكل قرار أعلنه من خلال الاتحاد الاشتراكي دليل اتهام لنا بالانارة
والتحريض والواقع أنني لا أدري ومن حقي أن أسأل : لماذا سمح
لنا بإعلان حزبنا إذا كان حزب الوسط يتصور أننا يجب ألا نقول
إلا ما يرضي حكومته ويؤيد سياستها ؟ وتصرفاتها ؟

الاستقالات :

قلت لخالد محي الدين : لن أناقش رأيك في موقف الحكومة
من حزب اليسار . . ولكن ما رأيك في موقف الشعب نفسه ؟ في
موقف الأعضاء الذين يستقيلون بالجملة .

فارتسمت على وجه خالد محي الدين ابتسامة واسعة قبل
أن يقول :

تقصدون الاستقالات التي أصبحت باباً ثابتاً في إحدى صحفنا
اليومية ؟

أنا نحصي ما ينشر من هذه الاستقالات وقد بلغ مجموعها حتى الآن
٢٠٥٦ مستقيلاً . من ١٥٠ ألف عضو أي أنها أقل من واحد ونصف
في المائة ؟

وملاحظتنا على هذه الاستقالات أن معظمها استقالات جماعية ومن
مواقع العمل حيث ضغوط الرؤساء وأجهزة الأمن . . ولهذا فأنني
أعتبرها غير ذات دلالة .

أما الذي له دلالة فهو أننا في نفس هذا الوقت وفي وجه الحملة
الشرسة علينا قد انضم إلينا ٦٠٠ عضو جديد .

قلت : هذا خبر مثير .

قال : وصحيح ايضا ويمكنك نشره على لساني .

البديل :

قلت لخالد محي الدين : سؤال آخر . . اذا كانت نقطة الخلاف بينكم وبين الحكومة هي السياسة الاقتصادية ، فهل لديكم سياسة بديلة ؟

قال : هذا السؤال الاخير هو جوهر القضية . وهو اجدر بالاهتمام من كل ما سبق ان تحدثنا فيه . نعم يا سيدتي لدينا سياسة بديلة !

لدينا سياسة تقدمنا بها فعلا الى الحكومة وملخصها ان المشكلة في مصر هي انخفاض مستوى المعيشة وعجز التنمية عن الارتفاع بهذا المستوى واستحالة الارتفاع به عن طريق الاعتماد على المساعدات الخارجية . . التي تهدد بفقدان استقلالنا اذا تزايد الاعتماد عليها . والسياسة التي نقترحها لمواجهة ذلك تتلخص في كلمتين : الاولى ان نعيش في حدود ما يسمح دخلنا والثانية ان نقسم هذا الدخل قسمة عادلة بين الاستهلاك والادخار ولكن كيف ؟
هنا مرة اخرى نختلف مع الحكومة .

فنحن نرى الحد من الاستهلاك عن طريق الحد من الثراء الفاحش وطلع الترف لا عن طريق رفع الاسعار ليقبل استهلاك الطعام والكساء اللازمين لفقراء الناس .

وخطا الحكومة ايضا انها تتطلع — في حل الازمة — الى الخارج والى المساعدات التي يمكن ان تأتي منه . وهي مساعدات تشبه الحقن الصناعية واصحابها يشترطون شروطا تقلل الفائدة منها .

وليس معنى هذا اننا ضد العون الخارجي او الاقتراض المعقول او الاستثمار الاجنبي الضروري والمفيد . ولكننا نرى ان يكون هذا العون ثانويا وبالشروط التي تفيدنا وبحيث لا نفرق في ديون تلتهم ثمار جهدنا الذاتي .

قلت : هل يمكن ان تترجم هذا الكلام الى اجراءات عملية ؟

قال : بكل سرور . اول الاجراءات هو تصفية النشاط
الطائفي لان الربح السريع والحرام والفاحش يذهب كله للاستهلاك
الترقي ويخلق انماطا وقيما اجتماعية غاسدة . والاجراء الثاني هو
اعادة النظر في مجموع قوانين الانفتاح ، بحيث تخدم الانتاج لا
الاسهلاك والاجراء الثالث هو اعادة توزيع الدخل القومي بصورة
اكثسر عدالة ..

وقبل كل هذا نحن نقترح خطة انقاذ عاجلة لمدة ثلاث سنوات
تعيد ترتيب الاولويات بطريقة يقبلها العقل .

قلت : يعني ايه ؟

قال : يعني مثلا .. المياه والمجاري قبل التلفزيون الملون .
توفير الانوبيس قبل توفير السيارة الخاصة .. مشكلة التليفون
قبل القمر الصناعي .

ثم ابتسم وقال : للعلم .. هذا الحل ليس من اختراع
الاشتراكيين . وانما هو رأي اجمع عليه اهم رجال الاقتصاد في
مصر من مختلف المدارس ..

قلت : اعرف ذلك يا سيدي واشكرك .

وثيقة رقم (١٣)
مذكرة بشأن تسلسل
الاحداث وتطوراتها يومي
١٨ و ١٩ بدائرة محافظة
الجيزة :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

مديرية امن الجيزة
مكتب المدير

مذكرة

بشأن تسلسل الاحداث وتطوراتها يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧
بدائرة محافظة الجيزة

— في حوالي الساعة ٧ مساء يوم ١٨-١٩-١٩٧٧ عبرت
مجموعات من المواطنين كوبري التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان
كوبري الجلاء بالجيزة وقدر عددها بحوالي ١٥٠ شخص تقريبا
وتبين انهم كانوا يشتركون في مظاهرة كانت بميدان التحرير بالقاهرة
وقام هؤلاء بقذف بعض الحجارة على فندق شيراتون مما نتج عنه
تلفيات بالواجهة الزجاجية لمكتب شركة مصر للطيران الكائنة
بالدور الارضي للفندق وعندما تصدت لهم قوات الامن تفرق بعضهم
في اتجاه شارع النيل دائرة قسم المعجزة وقله منهم الى شارع
التحرير حيث قام الاخرون بتذف الحجارة على محطة بنزين مصر
للبترول ميدان الجلاء بينما تجمع من اتجهوا الى شارع النيل
بالقرب من مستشفى هيئة الشرطة وكانوا في طريقهم الى هذا
المكان يقومون بالتعمدي على السيارات العامة والخاصة التي يتصادف

مرورها او وقوفها بالمنطقة وكانت قوات الامن تتابعهم وتمكنت من تفريقهم بمنطقة مستشفى هيئة الشرطة بعد ان تم ضبط اثني عشر شخصا من المتظاهرين .

— في حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء خرج بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابي بامبابية وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان الكيت كات واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة بالميدان بالحجارة كما قذفوا مكتب بريد امبابية بشارع السودان ووضع بعضهم مواشير المجاري التي كانت موضوعة باستطالة الجيزة الوسطى بشارع ترعة السواحل بمصرض الطريق لاعاقة حركة المرور — وتم تصدي قوات الامن لهذه التجمعات وتم السيطرة على الحالة حوالي الساعة الواحدة صباحا يوم ١٩ — ١ — ١٩٧٧ — وضبط شخصان من المتظاهرين — واعيدت مواشير المجاري الى وضعها الاول .

— في حوالي الساعة ٧ ص يوم ١٩ — ١ — ١٩٧٧ تلكا عمال الوردية الليلية بمصنع الشوريجي للفلز والنسيج بامبابية في الخروج وتقابلوا مع افراد الوردية الصباحية وتوجه بعضهم ليتجمعوا امام مصنع شركة الشرق للصوف الموجود بنفس المنطقة وقد خرج من المصنع الاخير عمال قسم النسيج وتوجه هؤلاء العمال الى مقر هيئة المطابع الاميرية القريبة من هذه المصانع حيث رفض عمالها الخروج وواجهوا هذه التجمعات بخراطيم المياه وقام المتظاهرون بقذف واجهة مبنى المطابع بالحجارة وترتب على ذلك حدوث تلفيات بزجاج نوافذها وقد تصدت قوات الامن لهذه المظاهرة وحالت دون استمرارها في التعدي على مبنى المطابع الاميرية .

— تجمع هؤلاء المتظاهرون بشارع النيل بامبابية امام مبنى قسم ومركز امبابية حيث قاموا بقذف المبنيين بالحجارة وتم تفريق المتظاهرين ومنعهم من استمرار التعدي .

— عاد المتظاهرون للتجمع بمنطقة تاج الدول والمنيرة القريبة بامبابية على طريق الشوارع الفرعية وقام بعضهم بوضع اجسام صلبة على خطوط السكك الحديدية وتعرضت القوات التي حاولت التصدي لهم الى القذف بالحجارة وكافة كثافة المتظاهرين قد ازدادت بشكل كبير .

— عاود المتظاهرون حوالي الساعة ١٢ ظهرا من ذلك اليوم

محاولة مهاجمة مبنى قسم امبابة وقذفوه بالحجارة مما تسبب في اطلاق نوافذه الزجاجية كما اشعلوا النيران بأحدى سيارات الشرطة واطفئوا البعض الآخر ومنها سيارة اطفاء كانت قد حضرت لاصحاح الحريق وكان المتظاهرون يصرون على اقتحام مبنى القسم الذي يوجد به مخازن سلاح وذخيرة مديرية الامن والدفاع الشعبي واطلق بعض المتظاهرين الاعيرة النارية تجاه مبنى القسم وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والحيلولة دون اقتحام المتظاهرين للقسم وتم تفريقهم — واصيب نتيجة لذلك بعض ضباط الشرطة والجنود باصابات مختلفة كانت اشدها اصابة عريف سري بطلق ناري بصدرة ونقل للمستشفى حيث توفي بعد ذلك متأثرا باصابته كما نتج عن ذلك ايضا اصابة مواطن من المتظاهرين ادت الى وفاته وتم ضبط عدد ٢٢ شخصا من المتظاهرين خلال هذه العمليات .

— في حوالي الساعة الواحدة والنصف مساء يوم ١٩ - ١ - ١٩٧٧ تمكن بعض المتظاهرين بمنطقة المنيرة بامبابة من اشمال النيران في احد قطارات الركاب الذي كان قد توقف بسبب ما وضع من عوائق على شريط السكة الحديد بالمنطقة بعد ان قاموا بنهب محتويات القطار وتطاير بعض الشرر والاجزاء المحترقة من القطار الى شونة الاقطان لشركة الشوربجي المجاورة لشركة السكة الحديد فاشتعلت بعض بالات القطن بها وقد تصدت قوات الشرطة للمتظاهرين وتوجهت سيارات الاطفاء لاصحاح هذه الحرائق الا ان جموع المتظاهرين تصدت للقوات ولسيارات الاطفاء ووضعت العوائق بالطريق للحيلولة دون وصولها الا انه تم السيطرة على الحالة بعد ذلك ، واتضح ان المتظاهرين كانوا قد اشعلوا النار ايضا بهيئة سكة حديد امبابة — وتولت سيارات اطفاء هيئة السكة الحديد اصحاحها وتمكن عمال شركة الشوربجي للنسيج بالتعاون مع نقطة مطافي المصنع من السيطرة على الحريق الذي امتد الى شونة الشركة واصحاده — ونتاج عن كل ما تقدم اصابات لبعض رجال الشرطة والمواطنين وتلفيات لبعض السيارات الخاصة وانعامة منها احدى سيارات الاسماء واكشاك مجمعات استهلاكية بمنطقة تاج الدول وشارع السودان وسرقة محتوياتها ومقر وحدة الانقاذ الاشتراكي بجزيرة امبابة .

— توالى تجمعات المتظاهرين وتحركاتهم بمنطقة امبابة وكانت تلك التجمعات تعاود محاولة التمديد على القوات عند التصدي لها ثم تركزت هذه التجمعات بميدان الكيت كات والمنيرة وخلال ذلك

وحوالي الساعة ٥ مساء ذلك اليوم قام المتظاهرون بإشعال النيران
لعدد ٢ ترولي باس واتلاف مكتب ناظر المحطة بميدان الكيت كات
واستمرت التجمعات وتصدى القوات لها حتى حوالي الساعة ٢
صباحا اليوم التالي ٢٠-١-١٩٧٧ .

— كانت بعض المظاهرات تتحرك بمنطقة وسط المدينة في انحاء
متفرقة بدائرة قسم الدقي والمعجزة وتعدي بعضها على السيارات
الخاصة والعامة وبعض مبانى المصالح الحكومية والمحال الخاصة
وخلال هذه التحركات قذف بعض المتظاهرين مبنى المركز القومي
للبحوث الجنائية والاجتماعية بالحجارة فأتلفوا بعض الواح زجاج
المبنى ، كما كان مبنى وزارة الزراعة والسيارات المحيطة به سواء
الخاصة او العامة هدفا للمتظاهرين الذين قاموا بعمليات اتلاف للمبنى
ولهذه السيارات وحوالي الساعة الرابعة والنصف مساء ١٩ - ١
١٩٧٧ وكانت قوات الامن تقوم بتفريق تلك المظاهرات والتصدي
لها وحالت دون استمرارها في التعدي على المصالح الحكومية
والمنشآت الخاصة وتم ضبط عدد ١٣ شخصا من اذين اشتركوا في
تلك المظاهرات وتوفي اثنان واصيب آخرون من المتظاهرين .

— وفي منطقة قسمي الجيزة وبوراق الدكرور بدأ تجمع حوالي (٢٠٠)
شخص بميدان البيزة في الساعة ٩ ص يوم ١٩-١-١٩٧٧
وبدأوا في التعدي على وسائل المواصلات العامة والخاصة بعد ان
زا دعددهم وبدأت قوات الامن في التصدي لهم لمحاولة تفريقهم ومنع
تعدياتهم الا انهم كانوا يعاودون التجمع بأعداد متزايدة بمنطقة شارع
الربيع الجيزي وشارع المحطة وميدان المحطة بالجيزة ومنطقة نفق
الاهرام وميدان الجيزة حتى كوبري الجيزة وقاموا خلال ذلك بالاعتداء
على مبنى مجمع المصالح الحكومية والمبانى الحكومية الاخرى ومنها
مبنى بنك التسليف ومديرية التموين واشعلوا النيران ببعض سيارات
الشرطة والسيارات الحكومية امام تلك المصالح وبعض سيارات
التروولي باس والامينوبوس وبعض سيارات قوات الاطفاء التي
حاولت مكافحة تلك الحرائق — وكانت تلك الاحداث في الفترة من
بدء المظاهرات حتى حوالي الساعة الثانية عشر والنصف مساء ذلك
اليوم — وحوالي الساعة الواحدة بدا وصول افراد من القوات
المسلحة بسياراتهم الى ميدان الجيزة وحيث شرعوا في تفريق
المتظاهرين الذين كانوا مستمرين في التجمع في جميع الشوارع المحيطة
بالميدان ومنطقة نفق الاهرام وكانوا مستمرين ايضا في عمليات اشعال

الحرائق بسيارات النقل العام. ولافتات الاعلانات ومحطات البنزين ووضع الموقّات بشارع الاهرام.

— تحركت جموع من المتظاهرين من منطقة الجيزة الى شارع الاهرام حيث انضم اليهم بعض اهالي المنطقة المحيطة وحاول بعضهم تذف مبنى محافظة الجيزة بالحجارة الا ان قوات الشرطة قد تصدت لهم وحالت دون استمرارهم في التهدي على مبنى المحافظة — وهاجم البعض الاخر مبنى ملهى الاوبرج بشارع الاهرام وتوالت بعد ذلك مهاجمة باقي الملاهي الليلية بالشارع ونهب محتوياتها ومحاولة احراق البمض منها وتمكنت قوات الشرطة من مطاردتهم ومنع استمرار تعدياتهم بالمنطقة.

— استمرت التجمعات واعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدى رجال القوات المسلحة والشرطة لها لساعة متأخرة من الليل — وامكن في هذه الاثناء ضبط عدد ٢٤ من المتظاهرين كما نتج عن هذه العمليات وفاة ١٠ مواطنين واصابة ٨٨ مواطنا بدائرة قسمي الجيزة وبوراق الدكرور — كما اصيب بعض ضباط وافراد الشرطة والقوات المسلحة باصابات مختلفة .

— برجاء الاحاطة

لواء / — (امضاء) —
مدير امن الجيزة
(عصمت الرخاوي)

تحريرا في ١-٢-١٩٧٧

وثيقة رقم (١٤)
تقرير السيد اللواء مدير
أمن القاهرة :

— بدأت احدث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ في حوالي الساعة ٨ر٣٠ ص بخروج عمال شركة مصر \ حلوان للفزل والنسيج بتحريض العاملين بالشركة في مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة حلوان مرددة هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية ، ونجح المتظاهرون في اخراج بعض عمال المصانع الاخرى الكائنة بالمنطقة واتفاء تجولهم كانوا يتلفون ما يصادفهم من منشآت عامة وسيارات عامة وخاصة ثم قاموا بتعطيل المواصلات العامة وذلك بوضع الاحجار وفروع الشجر على امتداد شارع كورنيش النيل وقذف الحجارة على السيارات والمارة بهذا الشارع .

— تم عزل منطقة حلوان عن باقي انحاء المدينة ولكن امكن لبعض المظاهرين التسلل الى وسط المدينة .

— في حوالي الساعة ١ر٣٠ نفس اليوم بدأت مظاهرة في كلية الهندسة جامعة عين شمس قوامها حوالي ٣٠٠ طالبا من الدارسين بتلك الجامعة واخذت مسارها حتى شارع الجيش متجهة الى مجلس الشعب — وكان بعض المشتركين فيها يرددون هتافات معادية للنظام القائم والقيادة السياسية والحكومة وقرارات رفع الاسعار .

— حاول المتظاهرون الالتحام برجال الشارع وانضم الى هذه المظاهرة مظاهرات اخرى خرجت من كليات الفنون الجميلة والتربية بالزمالك والمعهد العالي التجاري بالزمالك وبعض طلبة الثانوي وقد

تمكن بعض المتزعمين لتلك المظاهرات من توجيهها الى مجلس الشعب وانضم اليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلسل من منطقة حلوان وبلغ عدد المتظاهرين امام مجلس الشعب في الساعة ٣٠ ر ٣٠ حوالي ٢٠٠٠ شخص يرددون نفس الهتافات العدائية السابق الاشارة اليها واخذوا يقذفون رجال الامن بالحجارة فأسدى اليهم النصح بالانصراف ولكنهم لم يمتثلوا فأنذروا بالتفرق ولكنهم استمروا على موقفهم وحاولوا اقتحام مبنى مجلس الشعب فتصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم الا انهم تفرقوا الى مظاهرات فرعية تسلمت الى صفوفها شرادم من الفوغاء وضعاف النفوس والمخربين واخذت كل منها تجوب منطقة وسط المدينة حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة واقسام الشرطة وسيارتها وبعض المحلات التجارية الخاصة والعامة والفنادق — كما أشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية .

— هذا وقد اصر المتظاهرون على الاستمرار في التظاهر حتى فجر اليوم التالي واستمروا في اعمال العنف والشغب والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها مباني بعض اقسام الشرطة ووسائل المواصلات وبعض المرافق العامة .

— وفي حوالي الساعة ٨ صباح اليوم التالي ١٩٧٧\١\١٩ عاود عمال منطقة حلوان التجمع امام محطه مترو باب اللوق ولكن امكن تفريقهم بمعرفة قوات الشرطة واخذ المتظاهرون في التفرق الى مظاهرات تجوب وسط المدينة متخذة ايضا اسلوب التخريب والاتلاف كما خرجت مظاهرة في وقت معاصر من مصنع سوجات التابع لشركة مصر\ حلوان والكائن بحدائق القبة وتوالى انتشار المظاهرات بنفس الاسلوب في جميع انحاء المدينة واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة واقسام الشرطة رغم الاعلان بوسائل الاعلام المختلفة عن ايقاف العمل بالقرارات الاقتصادية الاخيرة الخاصة برفع الاسعار ونتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعد على رجال الشرطة اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين — كما حدثت تلفيات ببعض المباني ووسائل المواصلات — الامر الذي اوجب استخدام طلقات الجرينر « الرش » في الهواء للارهاب والاذار والتحذير لتفريق المتظاهرين ولكنهم لم يمتثلوا فاضطر رجال الامن الى اطلاق هذا النوع من الرش في الارجل وازاء اصرار المتظاهرين على اقتحام بعض اقسام

الشرطة واشغال النيران فيها والاستيلاء على ما بها من اسلحة
اخطرت القوات بتلك الاقسام الى اطلاق الاعيرة النارية لاحباط تلك
المحاولات حيث نجحت في السيطرة على الموقف والحد من خطورة
اعمال العنف ومنع كثير من عمليات الاعتداء والتخريب وتم القبض
على عدد كبير من المتظاهرين والمخربين وتحرر عن كل واقعة محضر
بمعرفة اقسام الشرطة قدم بالمتهمين فيه للنيابات المختصة — كما
تم اتخاذ الاجراءات المناسبة لتأمين جميع المنشآت والمؤسسات
بالمدينة .

— وقد صدر قرار الحاكم العسكري بفرض حظر التجول
اعتبارا من الساعة ٤ من هذا اليوم واشتركت بعض وحدات القوات
المسلحة مع الشرطة في تنفيذه وعاد الهدوء يعم المدينة .

— هذا ومن الملاحظ ان اسلوب حركة هذه العناصر تميز
بالتماثل في جميع المناطق من حيث مضمون الهتافات والشعارات
التي ترددت في محاولة لاثارة رجل الشارع للتجارب مع حركتهم —
كما تماثلت أساليب حركتهم في الالتحام بالجماهير والامتداد بالحركة
الى الميادين والشوارع الرئيسية والانتشار بها لشل حركة
المواصلات وتجميع المواطنين حولهم مع الاصرار على الاستمرار في
التظاهر حتى ساعات متأخرة من الليل والاتجاه الى تخريب بعض
المنشآت العامة وفي مقدمتها اقسام الشرطة .

(المصدر السابق من صفحة
٢٥ الى صفحة ٢٨)

وثيقة رقم (١٥)
مذكرة مباحث أمن الدولة
عن المخطط الشيوعي
السري ومسؤوليته عن
أحداث الشغب الأخيرة

أكدت حوادث الشغب الأخيرة والتي قادتها العناصر الشيوعية في حملة من التخريب المنظم تستهدف تفجير الجبهة الداخلية وأحداث ثورة شعبية ما سبق أن كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعي والذي يقوده أربعة تنظيمات سرية (الحزب الشيوعي المصري — التيار الثوري — حزب العمال الشيوعي — الحزب الشيوعي ٨ يناير) تلقت جميعا حول هدف استراتيجي محدد تركز جهودها من أجل الوصول إليه وهو الإطاحة بالنظام القائم ، وتغيير المجتمع تغييرا جذريا وفرض النظام الشيوعي .

— ولجأت هذه التنظيمات الى أسلوب تكتيكي مرحلي خاصة في الفترة الأخيرة عن طريق التحرك الدؤوب والمتصاعد لنشاطها لتحقيق نوع من التواجد المؤثر لها ، والانتشار داخل القطاعات الجماهيرية المؤثرة — خاصة قطاعي الطلبة والمال لايجاد ركائز داخلها من منطلق قناعتها بأن أي نجاح لها في تحريكها سيمثل بالضرورة — فرصتها المنشودة لاستغلاله في تفجير الجبهة الداخلية .

— وفي هذا المجال اتبعت اساليب الإثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجماهيرية وتبني المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستمداء الجماهير ضد النظام وطرحت حلولاً لا يمكن الأخذ بها في ظل الظروف الاقتصادية الدقيقة التي تمر بها البلاد بهدف الظهور بمظهر الحرص على مصلحتها ولتأكيد عجز النظام عن الوفاء بالمطالب الأساسية للجماهير لافقائها الثقة فيه وصولاً بها الى مرحلة من السخط والقليل الشعبي ،

وفي نفس الوقت تحريض الجماهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب واجبار السلطة على الاستجابة لها ولذا لجأت الى رفع شعار المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والاعتصام ، لتستغل اي موقف طارئ في خدمة اهدافها وتفجير الثورة الشعبية لتفرض الواقع السياسي الذي تنشده .

— وقد ساعد هذه التنظيمات على الاسراع بتنفيذ مخططاتها المناخ الديمقراطي السائد وما اتاحه لها التجمع الوطني التقدمي ولاول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية المحلية تتكون حركة علنية على الساحة السياسية بصفتها الماركسية في شكل تكتل سياسي داخل التجمع مما ادى الى فتح منطلقات جديدة لحركتها ضد النظام من خلال منبر علني وشرعي بالاضافة الى استمرارها في تحريكها السري ، وقد نجحت في السيطرة على معظم تشكيلات التجمع وتحويل النشرات الصادرة عنه لخدمة اهدافها .

— وقد كشفت المتابعة عن اتصال بعض هذه التنظيمات بجهات اجنبية خارجية تقوم بالتنسيق معها وتوجيهها وتدعيمها ماديا للاطاحة بالنظام القائم .

— وقد تمثلت مظاهر التحرك الشيوعي في القطاعات الجماهيرية المختلفة والتي نهدت لما وصلت اليه أحداث الشغب والتخريب الاخيرة بما يلي :

اولا : القطاع الطلابي :

— تمهد بعض قيادات هذه التنظيمات حضور الندوات التي تمعد بالكلية المختلفة بجامعة القاهرة والاسكندرية وعين شمس وبعض الجامعات الاقليمية تحت دعوى مناقشة القضايا الوطنية واسلوب الممارسة الديمقراطية ويركزون في احاديثهم على ما يلي :

* زعزعة الثقة في القيادة السياسية والتشكيك في فعالية القرارات التي اتخذتها على الصعيدين الداخلي والخارجي .
* التشكيك في الوضع الاقتصادي والعسكري والادعاء بأن القيادة تتبع اساليب استسلامية على صعيد حل القضية الوطنية .

* الادعاء بأن الديمقراطية المطروحة ديمقراطية زائفة وعلى الجماهير أن تهب لتنتزع حقها في تكوين احزابها المستقلة .

— ويشار في هذا الصدد الى الندوات التي عقدت بجامعة القاهرة ودعا اليها نادي الفكر الاشتراكي بجامعة القاهرة والذي تسيطر عليه عناصر هذه التنظيمات الشيوعية في الفترة من ١٢-١٥ \ ٧ \ ١٩٧٦ وشارك فيها من قيادات التنظيمات الشيوعية كل من :

- | | |
|-----------------------|---------------|
| (١) محمد حسن المنشاوي | « تيار ثوري » |
| (٢) محمد خالد الصواء | « تيار ثوري » |
| (٣) عيداروس القصير | « تيار ثوري » |
| (٤) صدقي القصير | « تيار ثوري » |

كذا الندوة التي عقدت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم ٢٧\١٢\١٩٧٦ والتي شارك فيها الصحفي الشيوعي صلاح عيسى وركز فيها على تشابه المناخ السياسي الحالي بعهد الخديوي اسماعيل ومروره بأزمة اقتصادية مماثلة يتشابه فيها دور صندوق الدين مع البنك الدولي حاليا . وان النظام القائم يسعى الى الصاق التهم بالوطنيين لتبرير سياسته في عدم عدالة توزيع الاجور ، وان الصحف يتم تمويلها من الخارج وتلمي عليها سياسات معينة — وتحريض القطاع الطلابي للتحرك للمطالبة بحق الاضراب والتظاهر لمقاومة ما اسماه بالفاشية المصرية والتصدي لها .

وقد شارك المذكور في قيادة المظاهرات التي انتهت باحداث التخريب يوم ١٨ الجاري .

— كما يشار الى الندوات التي عقدتها العناصر الماركسية بجامعة القاهرة في الفترة من ٢٠ الى ٢٥\١١\١٩٧٦ والتي انتهت بتزعم العناصر الماركسية لمسيرة توجهت الى مجلس الشعب وحاولت خلال سيرها اثارة الجماهير العادية وخصوصا عمال قطاع النقل العام وتحريضهم على تعطيل المواصلات ومشاركتهم في تحركهم المضاد الا انهم عجزوا على الالتحام بالجماهير وكان ذلك سببا في فشل مخططهم في ذلك اليوم لتصفيد الاحداث .

ويشار في هذا الصدد الى ان عناصر هذه التنظيمات الشيوعية كانت تستهدف من وراء ذلك التحرك قياس قدرتها وفاعليتها على تحريك قواعدها داخل القطاع الطلابي ومحاولة ربط حركتها بالقطاع العمالي باعتباره القطاع الانتاجي المؤثر .

وتجدر الاشارة الى ان احد متزعمي نشاط نادي الفكر الاشتراكي وهو الطالب محمد محمد فتوح عضو حزب العمال

الشيوعي — بكلية الهندسة عين شمس قاد احدى المظاهرات يوم ١٨ الجاري وكان يحرض الجماهير على تخريب المنشآت العامة وتعطيل الانتاج لاسقاط النظام . وقد أمكن تصويره مرفوعا على الاكتاف أثناء قيادته هذه المظاهرات .

كما قاد الطالب الماركسي طلعت رميح — عضو حزب العمال الشيوعي احدى المظاهرات والتي كانت تستهدف تخريب بعض المنشآت الهامة بوسط المدينة يوم ١٨ الجاري وأمكن تصويره وهو يقود المظاهرة محمولا على الاكتاف .

— واستمرارا للمخطط الشيوعي لتفجير ثورة شعبية قام الطالب المذكور يوم ١٩ الجاري بتوزيع منشورات على الجماهير يحرضها على الاطاحة بالحكم القائم وقد أمكن ضبطه في حالة تلبس وهو يجمل عدد ١٢٠٠ منشور وبتفتيشه ضبط معه مبلغ ١٢٥ جنيه . ولقد يشار الى أن الامكانيات المادية للمذكور وعائلته لا تتيح له تملك مثل هذا المبلغ .

— ويشار في هذا المجال الى أن عناصر هذه التنظيمات قد تعمدت دعوة كل من الشيوعيين احمد غؤاد نجم وامام محمد عيسى لحضور هذه الندوات واستغلال ما يرددونه من اشعار واناشيد مضادة في الهاب حماس القاعدة الطلابية واستعدادها على النظام القائم .

— وقد لجأت هذه التنظيمات الى تكوين اشكال تنظيمية داخل الجامعات المختلفة تحت مسميات اسر أو جمعيات أو نوادي دأبت على اصدار العديد من النشرات والبيانات . . وتوزيعها على القاعدة الطلابية وخارجها وتتضمن الاتي :

- * مهاجمة النظام الاقتصادي وسياسة الانفتاح .
- * مهاجمة اسلوب الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب القائمة .
- * اثارة الجماهير من خلال الادعاء بعدم وجود حرية التعبير وفرض الرقابة على الصحف .
- * تعميق حدة التناقض الطبقي من خلال الادعاء بتفاوت الدخول واستئثار الطبقة الحاكمة بكافة المزايا دون الجماهير الكادحة .

* التحريض على الاضراب والتظاهر بدعوى الضغط على النظام لتلبية مطالب الجماهير .

* التشكيك في جميع القرارات التي تصدر عن القيادة السياسية داخليا وخارجيا .

وامكن الحصول على عدد ٣٠ بيان ونشرة صادرة عن هذه التكوينات التنظيمية .

— هذا ويشار الى قيام العناصر الماركسية في هذا القطاع باعداد وتعليق العديد من مجلات الحائط بقصد جذب الطلاب لقراءتها وادارة حوار معها في شكل حلقات نقاش واستقطاب العناصر الصالحة للحركة الماركسية من خلالها .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى اتباع هذه العناصر لنفس الاسلوب في تجميع المواطنين اثناء احداث الشغب الاخيرة في حلقات نقاش للتاثير على افكار الجماهير وتحريضها على مشاركتهم في اعمال الشغب والتخريب .

ثانيا : في القطاع العمالي :

ركزت قيادة التنظيمات الشيوعية في حركتها على القطاع العمالي باعتباره من اهم القطاعات المؤثرة على استقرار الجبهة الداخلية ، والعماد الرئيسي لقوى الانتاج ولاقتناعها بان ثورتها الشعبية للاطاحة بالنظام القائم لن تتأتى الا من خلال مشاركة فعالة لهذا القطاع . وقد تمثل اسلوب حركتهم وصولا الى هذا الهدف فيما يلي :

— استغلال كوادرم داخل المواقع الانتاجية المختلفة لتهيئة القطاع العمالي للانفجار في اللحظة المناسبة وقد لجأت لتحقيق ذلك الى اتباع الاساليب التالية :

* توزيع المنشورات السرية على العمال والتي تجسم مشاكلهم وتظهر النظام القائم بالمعجز التام عن تلبية مطالبهم ودعوتهم التحرك لانتزاع حقوقهم .

* تحريض العمال على انتهاج اسلوب الاضراب والاعتصام والتظاهر كأساليب ضاغطة يمكن من خلالها قياس مدى استجابة القاعدة العمالية وردود الفعل لدى القيادة السياسية .

ويشار في هذا المجال الى التحركات التالية :

* تزعمت بعض قيادات الحركة الشيوعية بالاسكندرية ومن بينهم كل من :

(١) عطية عبد الواحد قبيع — كان يعمل بشركة الفزل والنسيج بكرموز وحاليا بمجمع الالومنيوم بنجع حمادي (حزب عمال شيوعي) .

(٢) خليفة عمران خليفة — عامل بشركة الفزل الاهلية بالاسكندرية (حزب شيوعي مصري) .

(٣) عطية السيد عياد — كان يعمل بشركة الفزل والنسيج بكرموز وحاليا بشركة كيما باسوان (حزب عمال شيوعي) .

(٤) عطية محمد سالم — كان يعمل بشركة الفزل والنسيج بكرموز وحاليا يعمل بشركة السكر بادفو (حزب عمال شيوعي) .

(٥) ابراهيم محمد سلام — عامل بشركة الفزل والنسيج بالاسكندرية (حزب شيوعي مصري) .

(٦) محمد السيد خليفي — كاتب بالشركة الشريفة للكتان (تيار ثوري) .

(٧) احمد الشاذلي ابو الحسن — كان يعمل بشركة الفزل والنسيج بكرموز وحاليا يعمل بمصنع السكر بارمنت (حزب عمال شيوعي) .

— لحوادث الاعتصام والاضراب بقطاع الفزل والنسيج بالاسكندرية ومحاولة الامتداد بحركتهم لتشمل القطاع بأكمله (موضوع تحقیقات نيابة امن الدولة بالاسكندرية في القضية رقم ٧٦\٧ حصر تحقيق شرق الاسكندرية — ولم يتم التصرف فيها بعد) .

* تزعم بعض عناصر تنظيم التيار الثوري ومن بينهم بدر عقل شعبان في تحريض عمال شركة مصر بشبين الكوم للفزل والنسيج عن طريق مجلات حائط وتوزيع منشورات تدعو العمال الى الاضراب والتظاهر (موضوع تحقیقات نيابة امن الدولة في القضية رقم ٧٣\٧٦) .

* استثمار مطالب عمال هيئة النقل العام بالقاهرة وتحريضهم

على الامتناع عن العمل ممسا ينعكس باثاره على القاعدة
الجهاهرية العريضة لاستشارتها واستعدادها .

* محاولة السيطرة على التشكيلات النقابية بالقطاع عن طريق
ترشيح عناصرهم او المتعاطفين معهم واستغلال الفائزين
منهم ودفعهم الى التحرك في الاتجاه الذي يخدم مخططهم في
تحريض واثارة العمال ودفعهم الى الاضراب والاعتصام
والتظاهر ، ومن بينهم كل من :

(١) البديري فرغلي محمد — رئيس نقابة شركة القناة للشحن
ببور سعيد .

(٢) حسن علي ابو الخير — رئيس نقابة مصنع ٥٥ بطوان .

(٣) عبد الهادي المهدي علي عبده — رئيس نقابة مصنع جوت
بليبس .

(٤) السيد مصطفى فرج — عضو نقابة شركة الترسانة البحرية
بالاسكندرية .

وتجدر الاشارة الى ان الاخير وكل من محمد سالم المهدي
وثناء الله محمود مؤاد العاملين بالترسانة البحرية بالاسكندرية
(اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري) كانوا على رأس المحرضين
لعمال شركة الترسانة البحرية بالاسكندرية والتي اندلعت منها
شرارة التخريب بمدينة الاسكندرية .

ثالثا حزب التجمع الوطني التقدمي :

اسفرت المتابعة عن ان بعض التنظيمات الشيوعية السرية
دفعت بعناصرها القيادية الى استغلال شرعية التحرك من خلال
حزب التجمع الوطني في السيطرة على لجانته الرئيسية بهدف توجيه
نشاط الحزب لخدمة اهدافها ومخططاتها في اثاره القاعدة
الجهاهرية وتهيئة المناخ الملائم لحركتها في تفجير الموقف في الوقت
المناسب — وقد اتبعت في ذلك عدة اساليب منها :

— استغلال عناصرهم في اعداد البيانات والنشرات الخاصة
بالتجمع وتضمينها معالجة ماركسية للقضايا المطروحة وتجسيم
اوجه المعاناة الجهادية والتشكيك في سياسات النظام — وذلك
بهدف تهيئة الراي العام الجهادي للتجاوب في مراحل مقبلة مع اي
تحرك تقوده العناصر الماركسية .

— استغلال الندوات والمؤتمرات التي يعقدها التجمع في المناسبات المختلفة للترويج لانكارهم ومهاجمة النظام والقيادة السياسية .

— استغلال شرعية التجمع في اضفاء صفة الشرعية على اي تحرك مناهض يجرمه القانون بهدف تشجيع الكوادر الشيوعية على التحرك في مواجهة النظام ويشار في ذلك الى :

— اصدار التجمع عدة بيانات تؤيد امتناع عمال النقل العام عن العمل ، واضراب عمال الغزل بالاسكندرية .

— استغلال المعركة الانتخابية لمجلس الشعب الاخيرة في التحرك جماهيريا على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة من خلال بعض الاشكال التنظيمية (لجان الوعي الانتخابي) .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان حركة هذه اللجان كانت تتم لتحقيق هدف مرحلي محدد وهو افقاد الجماهير الثقة في النظام وزيادة سخطها وتهيتها لتقبل التغيير . وقد تمثل نشاط هذه اللجان في (اصدار المنشورات) وعقد الندوات وتعليق الملصقات والكتابة على الجدران وجميعها تتضمن اثارة صريحة وتحريضاً مباشراً للجماهير (موضع تحقيقات نيابة امن الدولة) .

— وتأسيسا على ذلك اغفال حركة بعض عناصر التجمع خلال الاحداث الاخيرة وذلك على النحو التالي :

— صدور تعميم عقب اعلان القرارات الاقتصادية مباشرة من قيادة التجمع لجميع اللجان القيادية بالمحافظة لتتقضي ردود الفعل الجماهيرية تجاهها وتضمينه توجيهاً بأن هذه القرارات تخدم طبقة المستغلين وعلى حساب الطبقات الشعبية الكادحة وتوجيهه الجماهير للتحرك ضد هذه القرارات .

— ويشار في هذا المجال ايضاً الى قيام لجان التجمع ببعض المحافظات ومنها الشرقية والمنيا وقتنا بتزعم الدعوة الى عقد مؤتمرات لمناقشة هذه القرارات انتهت بالخروج في مظاهرات مضادة تصاعدت الى حد تخريب بعض المنشآت .

— تزعم بعض قيادات التجمع لحوادث التخريب ويشار في هذا الصدد الى ضبط حمزة مصطفى العدوي مقرر حزب التجمع الوطني بالسيدة زينب اثناء محاولته واخرين اشعال النار بقسم شرطة السيدة زينب .

كذا اشتراك بعض قيادات التجمع من بينهم كل من الشيوعيين حسين عبد الرازق ويوسف عبده صبري في قيادة المظاهرات (تم ضبطهما ويتم التحقيق معهما بمعرفة النيابة) .

الحركة الشيوعية التنظيمية :

وسنعرض فيما يلي ايضاحا للحركة الشيوعية التنظيمية التي اعدت وهيئات المناخ الجماهيري العام طبقا لما سبقت الإشارة اليه للاستجابة لتحريضها ودعوتها لتفجير الموقف الداخلي لاحداث ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم . وذلك على النحو التالي :

اولا : الحزب الشيوعي المصري :

الهيكل التنظيمي لهذا الحزب يتكون من المستويات التالية :

١) اللجنة المركزية : ومقرها القاهرة وتضم قادة التنظيم ويتبعها مسؤولو الجهاز الفني والمكتب السياسي ومكتب الاتصالات الخارجية ومدرسة الكادر وتضم كلا من :

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| ١ - زكي مراد ابراهيم | مهام |
| ٢ - محمود محمد توفيق | مهام |
| ٣ - مبارك عبده فضل | موظف بدار الثقافة (قطاع خاص) |
| ٤ - سيف الدين محمد صادق | محترف شيوعي |
| ٥ - احمد نبيل الهلالي | مهام |
| ٦ - رفعت السعيد بيومي | مدير مكتب السيد خالد محي الدين |
| ٧ - عبد المنعم الغزالي الجبيلي | صحفي بمؤسسة الاهرام |
| ٨ - ابراهيم عبد الحليم | صحفي بدار الهلال |
| ٩ - محمد علي عامر الزهار | موظف بوكالة نوفستي |
| ١٠ - محمد يوسف الجندي | صاحب دار نشر (قطاع خاص) |

ب) مكتب الاتصالات الخارجية ويضم كلا من :

- | | |
|------------------------------|---|
| ١ - ميشيل كامل ميخائيل | صحفي - يقيم ببيروت - مسؤول الاتصال بالاحزاب الشيوعية العربية . |
| ٢ - محمود امين العالم | يقيم بفرنسا مسؤول الاتصال بالاحزاب الشيوعية الغربية . |
| ٣ - احمد رفاعي السيد عبدالله | خبير بالامم المتحدة ومسؤول المؤتمرات العلمية ومنظمات الشيوعية الدولية . |

٤ — حليم احمد طوسون خبير الاتحاد العالمي للفتابات
ببراغ — مسؤول المؤتمرات والمؤسسات
الاشتراكية .

— هذا بالاضافة الى الهيئات الحزبية التي تتكون من اجسام
القطاعات والمناطق والاقسام والخلايا ويضم الهيكل التنظيمي
— ويصدر الحزب نشرات دورية محررة على الالة الكاتبة

للحزب عدد ١٣٠ عضوا (مرفق كشف باسمائهم) .
ومطبوعة بالرونيو وذلك على النحو التالي :

— نشرة جماهيرية بعنوان « الانتصار » تصدر بصفة دورية
امكن الحصول على ١٧ عدد منها .

— نشرتان جماهريتان الاولى بعنوان « كفاح شعب » والثانية
بعنوان « الارض والفلاح » امكن الحصول على عدد من كل منهما .

— نشرة تنظيمية بعنوان « الوعي » صدر منها سبعة اعداد
امكن الحصول على صورة من كل منها .

— مجموعة من التحليلات السياسية امكن الحصول على
١٧ عدد منها .

ثانيا : التيار الثوري :

يتكون الهيكل التنظيمي على النحو التالي :
١) قيادة مركزية وتضم كلا من :

- | | |
|-----------------------|--|
| ١ — محمد عباس غهمي | موظف بالتربية والتعليم |
| ٢ — محمد طاهر البدري | موظف بالتربية والتعليم |
| ٣ — محمد حسن المنشاوي | عامل نسيج |
| ٤ — محمد خالد العموا | اخصائي اجتماعي بمديرية
شباب القاهرة |

٥ — عيداروس احمد السيد القصير موظف بشركة مصر
للتجارة الخارجية

ب) لجان قيادية :

وتتضمن كوادر التنظيم التي تقود العمل في المحافظات المختلفة ،
— ويضم الهيكل التنظيمي عدد ٦١ عضوا (مرفق كشف
باسمائهم) .

— وامكن الحصول على عدد ١٦ وثيقة صادرة عنه .

ثالثا — الحزب الشيوعي ٨ يناير :

هذا التنظيم يضم بعض القيادات الماركسية المتطرفة والتي كانت تتخذ مواقف رافضة للتنظيمات الاخرى التي اعلنت انهاء وجودها المستقل عام ١٩٦٥ وتحاول من خلال حركتها جذب عناصر من التنظيمات الاخرى وتجند عناصر جديدة — ويشار الى ان احد قيادات هذا التنظيم هو الشيوعي توفيق فانوس جرجس ويعمل بالمركز الثقافي السوفيتي بالاسكندرية .

امكن الحصول على عدد ٨ وثيقة صادرة من هذا التنظيم وتم كشف ١١ عضوا (مرفق كشف باسمائهم) .

رابعا — حزب العمال الشيوعي المصري :

يتكون الهيكل التنظيمي لهذا الحزب من :
(١) لجنة مركزية وتضم كل من :

- | | |
|-----------------------------|----------------------|
| ١ — محمود حسن التاذلي | اخصائي اجتماعي |
| ٢ — محمد عزت ابراهيم عامر | مهندس بوزاره التخطيط |
| ٣ — طلعت معاد رميح | طالب باداب القاهرة |
| ٤ — محمد فريد سعد زهران | طالب بزراعة القاهرة |
| ٥ — كمال خليل خليل | خريج هندسة القاهرة |
| ٦ — ابراهيم عبد العزيز عزام | طالب بهندسة القاهرة |
| ٧ — سمير حسن حسني | خريج اداب القاهرة |
| ٨ — امير حمدي سالم | طالب بحقوق عين شمس |
| ٩ — احمد بهاء الدين شعبان | طالب بهندسة القاهرة |

ب (بؤر ثورية :

وتضم عناصر التنظيم خلال المواعع الانتاجية والاحياء السكنية والتجمعات الطلابية ويضم هذا التنظيم ١١٦ عضوا (مرفق كشف باسمائهم) .

يصدر هذا التنظيم المطبوعات التالية :

— نشرة جهاميرية بعنوان (الانتفاض) امكن الحصول على ٢٦ عدد منها .

— نشرة جهاميرية بعنوان (طريق الكادحين) امكن الحصول على العدد الوحيد الذي صدر منها .

— نشرة تنظيمية بعنوان (شيوعي مصري) امكن الحصول على خمسة اعداد منها .

الدور القيادي للشيوعيين في تفجير الموقف خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الجاري :

— في ضوء ماتقدم يتكشف ويتأكد الدور القيادي للعناصر الشيوعية في تهيئة المناخ الجماهيري للانفجار واستثمار المعاناة الجماهيرية لتتحول من مرحلة الانفعال والقلق والترقب التي كانت تسود الجماهير الى مرحلة من مراحل الفيلان الشعبي في اللحظة الحرجة التي كانت تتربص لها — وقد وجدت هذه العناصر فرصتها المواتية على اثر صدور القرارات الاقتصادية الاخيرة فاسرعت مباشرة الى استغلالها وتفجير الموقف استشعارا منها بأن التجاوب الجماهيري مع حركتها المضادة — يصل الى مداه واضعة في اعتبارها ان من الظواهر الحتمية التي تقترن بجميع المظاهرات مشاركة الفوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب — بما يضمن تداعي الموقف وصولا الى اشعال جذوة الثورة الشعبية ضد النظام .

— وقد تبدو احداث يومي ١٨ و ١٩ يناير الجاري بالنظرة العفوية انها انعكاس جماهيري عفوي نتيجة رفض شعبي للقرارات الاقتصادية ولكنه في حقيقة الامر استثمار فعلي لعناصر الحركة الشيوعية المحلية لنجاح حركتها السابقة في الاصرار على تفجير الموقف والتصاعد به ويمكن تحديد الملامح الرئيسية التي تؤكد ذلك فيما يلي :

— ان الانطلاقة الاولى للتحرك المضاد بدأت داخل المواقع العمالية بشركة مصر / حلوان للفزل والنسيج بالقاهرة والترسانة البحرية بالاستكندرية ويتميز كلا الموقعين بكثافة عمالية عالية وتجمع شيوعي داخل كل منهما تزعم التحريض على التظاهر والخروج الى المواقع الجماهيرية والعمالية الاخرى في محاولة لدفعها للمشاركة في هذا التحرك وهم :

شركة مصر حلوان للفزل والنسيج :

- (١) السيد محمد محمد فايد
- (٢) محمد سيد علي سعد
- (٣) احمد فهيم ابراهيم
- (٤) الفونس مليك ميخائيل

- ٥) حامد السيد رمضان
- ٦) نصيف حنا ايوب
- ٧) طلعت بيومي عيسوي
- ٨) غريب نصر الدين
- ٩) محمد محمد على القط

وتجدر الإشارة الى ان الخامس سكرتير حزب التجبع الوطني
التقدمي بالشركة والسادس والسابع والثامن اعضاء بالحزب
الشيوعي المصري .

الترسانة البحرية بالاسكندرية :

- ١) السيد مصطفى فرج
- ٢) محمد سالم المهدي
- ٣) محمد حفني السمان
- ٤) ثناء الله محمود فؤاد
- ٥) عبد الرحمن سعد سليمان
- ٦) عباس عبد النبي المرسى .

وتجدر الإشارة الى ان الاربعة الاول اعضاء بحزب العمال
الشيوعي المصري .

— كما تزعمت العناصر الماركسية التحرك في القطاع الطلابي
بنفس الاسلوب والتساعد بنشاطها من خلال المظاهرات والالتخام
بالجواهر لاحداث حالة من الفوضى وتخريب المنشآت — ومن بينها
كل من :

جامعة عين شمس :

- ١) محمد محمد فتوح
 - ٢) فاروق ابراهيم حجاج
 - ٣) امير حمدي سالم
 - ٤) أسامة خليل خليل
 - ٥) محمد حسن خليل
 - ٦) محمد بهائي الميرغني
 - ٧) منصور عطية رمضان .
- جامعة الاسكندرية :

- ٢ — حسني محمد عبدالرحيم
- ٤ — سعيد محمد ابو شنب

- ١ — عبد الحكيم تيمور المواني
- ٣ — ابراهيم عطية الباز

٥ — منصور توفيق محمود لطفي ٦ — عصام البرعي

٧ — محمود محمد رجال

وجميعهم اعضاء بحزب العمال الشيوعي المصري .

— ان اسلوب التحرك كان متماثلا في جميع المواقع من حيث ترديد الهتافات ورفع الشعارات والمطالبة بسقوط النظام والحكومة اذ كان التماثل واضحا في وسائل التخريب التي استهدفت مرافق الخدمات الحيوية (وسائل النقل العام) — مكاتب البريد — محطات السكة الحديد — الجمعيات الاستهلاكية — اقسام الشرطه — وحدات المطافئ) .

— وقد بدا واضحا ان العناصر الماركسية قد استهدفت الامتداد بنشاطها الى مختلف محافظات الجمهورية ويشار في هذا الصدد الى التعميم الذي صدر عن حزب التجمع الوطني لجميع قياداته في المحافظات لتوجيه الجماهير للتحرك في مواجهة الحكومة .

— ونستعرض فيما يلي بعض الوقائع التي تؤكد دور الشيوعيين في هذه التحركات وذلك على النحو التالي :

● ضبط الشيوعي طلعت معاز ربيع عضو حزب العمال الشيوعي متلبسا بتوزيع منشورات تستعدي الجماهير ضد الحكومة — وقد ظهر في بعض الصور التي التقطت للمظاهرات في بعض مناطق القاهرة وتزعمه لها ومحمولا على الاكتاف .

● قام الشيوعي / محمد محمد فتوح عضو حزب العمال الشيوعي بقيادة احدى المظاهرات والتي قامت بتخريب المنشآت بمدينة القاهرة يوم ١٨ الجاري — وتم تصويره وهو محمولا على الاكتاف .

● قام الشيوعي / محمد عبد الفتاح مطاوع عضو الحزب الشيوعي المصري بتزعم احدى المظاهرات بالاسكندرية لتخريب بعض المنشآت العامة واصيب عند تصدي قوات الامن لها باصابة ادت الى وفاته .

● قام الشيوعي / فاروق احمد رضوان عضو الحزب الشيوعي المصري بتزعم احدى المظاهرات بمدينة القاهرة والتي كانت تقوم بأعمال تخريبية وتعاملت معها قوات الامن مما ادى الى اصابته ونقل الى مستشفى النيل الجامعي للعلاج .

وقد يشار في النهاية الى انه على الرغم من السيطرة علي الموقف والتي حالت دون تحقيق الشيوعيين لهدفهم الاستراتيجي في الاطاحة بالنظام وبالرغم مما اعلنته وسائل الاعلام من اعادة النظر في القرارات الاقتصادية — الا انه لوحظ ان ثمة اتجاه يتزعمه الشيوعيون والناصريون يسعى الى استئثار كل ما حدث وتصوير على انه مجرد انتفاضة شعبية ضد القرارات الاقتصادية الاخيرة ويرمي هذا الاتجاه الى تجاهل ابعاد المخطط الشيوعي الذي قاد احداث الشعب الاخيرة وحرص عليها ، وصولا الى تحقيق نجاح جزئي يتركز في الاتي :

● اسقاط الحكومة الحالية .

● تأكيد مسؤولية حزب مصر على المستوى الجماهيري عن كل نتائج هذه الاحداث — مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبيا وتنظيميا .

● امتداد دائرة تأثير تلك النتائج على ميزان الموقف السياسي الحالي الذي يتمتع فيه هذا الحزب بالاعلبية البرلمانية — بحيث يتطور الموقف الى ان يظهر الامر وكان حزب الاغلبية الذي يحمل مبادئ ثورة يوليو وثورة ١٥ مايو قد فقد رصيده الشعبي .

● النتائج المنطقية التي يمكن ان تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيان السياسي للحزب الاخرى واهمها حزب التجمع بقواعده الماركسية والتنظيم الناصري الذي يسعى الى الظهور على المسرح السياسي كحزب سياسي يحمل مبادئ ثورة يوليو .

٢١ - ١ - ١٩٧٧

لواء مساعد وزير الداخلية
مباحث امن الدولة

**وثيقة رقم (١٦)
شهادة محمد حاتم زهران**

مباحث امن الدولة

٨ - ٢٣ - ١٩٧٧/١/

السيد رئيس نيابة امن الدولة العليا
تحية طيبة وبمعز ،

بالنسبة لكتاب سيادتكم رقم ٧٧/٤٢٣ في ١٩٧٧/١/٣١ و ٧٧/٤٢٤ في ١٩٧٧/١/٣١ بشأن حاتم زهران نفيد بالاتي :

— المذكور يدعى محمد حاتم محمود زهران رئيس قسم الحركة
بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

— المذكور أحد مصادرها في متابعة النشاط التنظيمي السري
والمعادي .

رجاء النظر

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

١٩٧٧/٢/٥

لواء/امضاء

مساعد وزير الداخلية

مباحث امن الدولة

نيابة امن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر يوم الاحد ١٩٧٧/٢/٦ الساعة ٢٣٠ م بمقر النيابة

نحن محمد عمر - وكيل النيابة

ومصطفى رزق - أمين السر

حيث عهد الينا السيد الاستاذ رئيس النيابة بسؤال محمد حاتم محمود زهران وسلمنا سيادته خطاب السيد اللواء / مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة مؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ جاء به انه بالنسبة لكتابي النيابة في ١٩٧٧/١/٣١ بشأن حاتم زهران فقد تبين انه يدعى محمد حاتم محمود زهران رئيس قسم الحركة بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وقد افاد الخطاب انه أحد مصادر مباحث أمن الدولة في متابعة النشاط التنظيمي السري المعادي .

وحيث حضر المذكور فعدعونا داخل غرفة التحقيق وسألناه بالاتي قال :

اسمي : محمد حاتم محمود زهران سنن ٣١ رئيس قسم الحركة بسنترال شبرا هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ومقيم ١٥ ش مدرسة المعلمين خلف مدرسة التوفيقية بروض الفرج .

« حلف اليمين »

س : ما معوماتك بشأن ما جاء بكتاب مباحث امن الدولة من انك أحد مصادرهم لمتابعة النشاط التنظيمي السري المعادي .

ج : في شهر ابريل من العام الماضي ١٩٧٦ انضمت لمنبر اليسار اللي هو التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بناء على اقتناع السيد / احمد طه عضو مجلس الشعب بدائرة الساحل وزميلي في العمل بالتليفونات بالانضمام الى هذا المنبر باعتبار ان هذا التنظيم نظميما رسميا وكل اهدافه صالح البلاد وضميني السيد - حسين عبد الرازق سكرتير القاهرة الى جماعة روض الفرج بمنبر اليسار . وبعد تعرفني على الجماعة وحضوري اجتماعاتها الاسبوعية كل يوم سبت بمقر المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بروض الفرج طلب مني احمد نصر عضو التنظيم بروض الفرج وكان في بداية انتخابات مجلس الشعب الاخيرة ان نلتقي بشقة يستأجرها رقم ١٣ شارع الامير شيخوخ خلف قسم روض الفرج هو وزميلة حمدي عيد . وكان دائما احمد نصر ومحمد عبد الظاهر امبابي وشوقي الكردي شاهين ورفيق الكردي شاهين ومحمد عواد يحضرون ومعهم احمد فتوح ومحمد فتوح الى هذه الشقة للتكتيك لمركة الانتخابات . وكانوا يقومون بعمل ملصقات معارضة للنظام وبها تهجم على نظام الدولة

وبعد اكتشاف حقيقتهم واعتراف شوقي الكردي لي هو واحمد نصر بأن التجمع الوطني التقدمي ستار شرعي يعملون من خلاله على القيام بأعمال من شأنها زيادة الصراع الطبقي ومحاولة هدم النظام الاجتماعي ككل لسيادة طبقة الكادحين وبعد أن تهجموا على الدين الاسلامي مرات كثيرة امامي اتصلت بنفسي بمباحث أمن الدولة لاحساسني بخطورة هذه الجماعة وكان اتصالي بالسيد العبيد سيد زكي ووجهني سيادته الى السيد العقيد / منير محيسن بمكتب مكافحة الشيوعية الذي عرفني بالسيد / ماجد الجمال الضابط بالفرع وطلبوا مني ان اوافيهم أولا بأول بكل المخططات التي تقوم بها الجماعة وقال لي السيد / منير محيسن بالحرف الواحد نحن نريد الا نظلم احدولكننا جميعا نعمل من أجل الله ومن أجل مصر ولذلك ارجو ان يكون نقتك للاخبار بأمانة والا تظلم احدا وتمهدنا على ذلك فعلا . وبعد حوالي اسبوع من لقائي بسيادته وكان ذلك في فترة الانتخابات الاخيرة بمجلس الشعب حدث اجتماع بمنزل احمد نصر لعمل لافئات وملصقات ضد النظام وبها تهجم على السيد /رئيس الجمهورية وحضر هذا الاجتماع احمد ومحمد فتحي وحدي عيد وشوقي الكردي ورفيق الكردي ومحمد عبد الظاهر وتم كتابة مجموعة من الملصقات وخرجت انا واحمد نصر وحدي عيد ومحمد عبد الظاهر امبابي وشخص اسمه محمد عرفات للصق هذه الاعلانات وقبض علينا بمعرفة مباحث روض الفرج وذلك بعد اتصالي بالسيد / ماجد الجمال الضابط بمباحث أمن الدولة وحولنا الى النيابة في حينه وكان ذلك في ١٩٧٦/١١/٢٠ وبعد خروجنا من النيابة وجدت احمد ومحمد فتحي وشوقي الكردي قد أعدا بيانا على هيئة منشور واخبرني احمد فتحي انه قد طبعه بواسطة كمال خليل الطالب بجامعة القاهرة وكان هذا المنشور يحمل عنوان « وكشف الوسط عن وجهه القبيح » ، وكانوا قد وزعوه فعلا قبل خروجنا من النيابة واستطعت الحصول على نسخة منه وقدمتها لمباحث أمن الدولة وبعد ذلك تعرفت عن طريق احد زملائي في التجمع الوطني التقدمي وهو محمد عرفات بفاروق ابراهيم حجاج الطالب بكلية هندسة عين شمس وكان الاخير يلازميني دائما اثناء المعركة الانتخابية ويقوم بتوجيهي ويعطيني هتافات مكتوبة لكي ترددها في المسيرات الانتخابية ولكنني كنت ارفض ان اقود أية مظاهرة وذلك لمعرفتي باسلوبهم في الاثارة فكان يعطيها لاحمد فتحي ومحمد عبد الظاهر امبابي . وكذلك كان حمدي عيد وهو شاعر واسمه الحقيقي محمد احمد عيد كان يؤلف الشعارات لترديدها اثناء المظاهرات وبعد

انتهاء المعركة الانتخابية اخذني فاروق حجاج معه لمنزله وعرض
 على مجلة تسمى الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعي
 المصري واخبرني انه مكلف من الحزب لتجنيد الشباب الثوري للعمل
 بهذا الحزب وأن هدف الحزب النهائي هو سيادة الشرعية وانهم
 يعملون بسياسة النفس الطويل وانهم علميون في تفكيرهم وان حركتهم
 هذه معترف بها من الاحزاب الشيوعية العالمية وهددني بأنه اي
 افشاء لسر هذه الجماعة سيكون معناه التصفية الجسدية بالنسبة
 لي وقد اتصلت بالسيد/منير محيسن رئيس مكتب مكافحة الشيوعية
 وطلب مني ان اجاربه لكي أعرف المخطط ولكن يجب الا اشترك في
 اي عمل من الاعمال معهم نهائيا . وفي اليوم التالي وهو يوم
 ظهور نتيجة انتخابات المرحلة الاولى لمجلس الشعب حضر هو
 الى المنزل عندي شخص يدعى علي ابراهيم بوكالة انباء الشرق
 الاوسط وقاموا بمناقشتي في الاشتراكية وقال لي علي ابراهيم انت
 يابني مش ماركسي وده كويس عشان ما يتعبناش لما نخلقك من
 اول وجديد واعطاني كتاب اسمه « البيان الشيوعي » لكارل ماركس
 وفردريك انجلز ، وكتاب « اصول الفلسفة الماركسية » لبوليتزر
 و « اصول الفلسفة الماركسية » لافانسييف وطلب فاروق مني ان
 اقرا بالترتيب تبدأ بالبيان ثم افانسييف وبعده بوليتزر واخبرني بأنه
 سيتم مناقشتي في قراءاتي لهذه الكتب . وبعد اسبوع طلب مني
 فاروق حجاج التوجه الى منطقة الهرم معه وتوجهنا الى منزل ملازم
 اول بالجيش يدعى محمد نديم دراج وتمت مناقشتي في هذا المنزل
 في البيان الشيوعي . وبعد المناقشة طلب مني نديم التركيز في القراءة
 واعداد نفسي لعمل عظيم ولم يفصح لي في ذلك الوقت عن كنه
 هذا العمل . وبعد حوالي ساعتين من المناقشة حضر شخص
 يدعى محمود سيف النصر بصحبة أحمد حسام وهو خريج معهد
 فنادق ويقطن منطقة الهرم وبعد هذا الاجتماع حدد لي فاروق حجاج
 بواعيد ثابتة وهي الثلاثاء الساعة ١٨ر٣م اي الساعة ٣ر٦
 مساء للمقابلة بالمنزل الخاص بنديم للمناقشة في قراءاتي واخذ اي
 تكليفات في نفس هذه الفترة التي تعرفت فيها بفاروق حجاج
 فوجئت انه على صلة بجماعة روض الفرج التي تتكون من أحمد
 نصر الدين وشوقي الكردي شاهين ورفيق الكردي شاهين وشوقية
 الكردي شاهين ومحمد عبد الظاهر امبابي وأحمد محمد فتوح
 وسلوى ميلاد ومحمد عواد . وكانت جماعة روض الفرج تعقد
 اجتماعات دائمة بمنزل احمد نصر وشوقي الكردي لتقرير ما يجب
 عمله داخل الجامعة وكانوا ينسقون العمل للندوات السياسية مثل

ندوة الاسر التقدمية بهندسة عين شمس واسبوع الجامعة والمجتمع بجامعة القاهرة والامسيات الشعرية والسياسية بمختلف الكليات وكانوا يستدعون عدلي فخري وحمدى عيد وامام عيسى واحمد فؤاد نجم وبعض الصحفيين مثل صلاح عيسى وحسين عبد الرازق لحضور هذه الاجتماعات وكانوا يرغبون في أن تسير الاحداث حتى يستطيعون تعويد كل الشباب بالجامعة على الخروج بمظاهرات واتفق شوقي الكردي مع شخص لا اعرف اسمه طالب بمعهد التعاون ولكن مكنتني اذا رأيته او عرض علي أن أتعرف عليه ، على خروج الطلبة من معهد التعاون بمظاهرات سياسية ولكن الطالب اخيرة بأنه لا يوجد مناخ سياسي بمعهد التعاون فقال له شوقي الكردي طيب نعملها مطالب نقابية اللي يهمني انهم يخرجوا ويتمودوا على الشارع وكذلك كان لهم دور واقصد جماعة روض الفرج في خروج مظاهرة نادي الفكر الاشتراكي التقدمي لجامعة القاهرة من الجامعة بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ وعرفوني باحمد بهاء وكمال خليل وشهرت العالم واکرام . بعد مظاهرة ١١/٢٥ حصل لقاء في دار الثقافة الجديدة وكنت ذاهب لاشترى كتب وجلست بعض الوقت مع حمدي عيد الذي يعمل بالدار وحضر أحمد بهاء شعبان وقال ان احنا عاوزين نعمل مجلة وننزلها باسم التقدميين وعموما الجندي — مدير دار الثقافة الجديدة — موافق وعازي منكم تساعدونا في روض الفرج يا حمدي بأي مساعدات ممكنة لان المجلة دي حتبقى صوت كل الشرفاء في مصر . ويقصد بكلمة الشرفاء الشيوعيين وستكون بعيدة عن أي خلافات مذهبية وفملا حمدي عيد قال لاحمد نصر الذي يشاركه نفس المسكن على هذا الموضوع وحضر حمدي عيد اجتماع بمنزل شوقي الكردي وشرح فيه لقاءه مع احمد بهاء وأحب أن اذكر أنه كان يحضر كمان جانبا من اجتماعات جماعة روض الفرج فاروق علي ثابت ويسرى بيومي وكان فاروق يردد دائما يا جماعة لو كان فيه أي خلافات بين قيادات الاحزاب ويقصد الاحزاب السرية المفروض مايكونش فيه خلاف بين الناس اللي بتشتغل في الشارع وكلنا بنتعاون من أجل تحقيق الوطن الاشتراكي .

وارجع ثانية الى مجموعة فاروق حجاج الذي كان يواليني بالثقيف وامداري بالكتب هو ومحمد نديم دراج وكان يطلعنني فاروق حجاج على اعداد مختلفة من مجلة الانتفاضة وفي هذه الفترة كان هناك قرارات للسيد /رئيس الوزراء برفع مرتبات العاملين بالدولة وصرح لي نديم بان هذه القرارات ستؤدي الى رفع الاسعار بالتبعية

وذلك لسوء سعر صرف الجنيه المصري ولهذا يمكن استغلال ذلك في القيام بانتفاضة شعبية خلال شهر يناير ٧٧ وحدد لها من ١٥ - ٢٠ يناير ١٩٧٧ بالذات وقد قمت باخطار مباحث أمن الدولة في حينه وأنهمني فاروق حجاج المخطط ، بأن حزب العمال الشيوعي المصري يريد عمل انتفاضة شعبية بفرض تغيير الحكومة الحالية وتشويه صورة النظام الحاكم وأنه إذا لم تصدر قرارات رفع الأجور فيمكن استغلال عدم صدورها في قيام المظاهرات وإظهار الحكومة للشعب أنها كاذبة أما إذا صدرت قرارات رفع الأجور فانه كما أفهمني نديم ستزيد الاسعار بالتبعية وفي تلك الحالتين ستقوم المظاهرات ولذا فان دورنا متركز في المرحلة التالية على التعرف على اكبر عدد ممكن من الطلاب في الجامعات المختلفة والنزول الى المصانع ووسائل المواصلات وعمل حوار مع المواطنين نركز فيه على أزمة الاسكان والمواصلات والازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لكي يكون الشعب جاهزا لتقبل الانتفاضة وكان الخط يسير متوازيا . جماعة روض الفرج تتوجه للجامعة يوميا وفاروق حجاج ونديم يسألونني عن تطور الاحداث داخل الجامعة من خلال عملي مع جماعة روض الفرج وكانوا يمدونني ببعض منشورات نادي الفكر الاشتراكي التقدمي وأذكر انه في يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ مساء حوالي الساعة ١٠ حدث اجتماع في منزل أحمد نصر بروض الفرج وحضره شوقي الكردي وحلمي عيد وكان يصحب أحمد نصر مجموعة من عمال حلوان حوالي ستة افراد كانوا بالمنزل ولم يسبق لي رؤيتهم ولا اعرف اسماءهم واتفقوا على الخروج في مظاهرة مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ من السرايق الذي يقامه التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالمعادي بمناسبة مرور ١٥ يوما على ضحايا القطار ثم انتقلوا بعد ذلك الى منزل شوقي الكردي ما عدا عمال حلوان الذين انصرفوا من منزل أحمد نصر وفي منزل شوقي الكردي وجدت فاروق حجاج الذي طلب مني النزول معه وقال لي في الشارع بكره الساعة ١٢ الظهر تعال مدرج فلسطين في هندسة عين شمس وعاوزك ضروري ولو شفت اي أحداث في الشارع او مظاهرات مالكنش دعوة بيها علشان احنا هنضرب الضربة الكبيرة . ويوم ١٨-١-١٩٧٧ ولظروف خاصة ذهبت حوالي الساعة ١١:٣٠ مساء الى كلية الهندسة جامعة عين شمس وفوجئت بأحمد ومحمد فتيح وطالب اسمه مجدي عبد الحميد كان صديقا لأحمد فتيح وهم يقودون مظاهرة بها حوالي ٣٥٠ طالب تخرج من الجامعة بكلية الهندسة وكان معهم فاروق حجاج الذي سار بجانبني ولم يهتف أو يتزعم المظاهرة وكان عمله

محاولة ضم الجماهير الموجودة بالشارع للمظاهرة وقرب ميدان باب
 الشمرية خرج أحد الشمرء واسمه زين العابدين فؤاد من أحد
 محلات بيع الكبدية وقام بقيادة المظاهرة مع فتنيح ومجدي وآخرين
 أغرضهم شكلاً ويمكن التعرف عليهم لو عرضوا علي ووصلت المظاهرة
 الى ميدان العتبة وكان بالميدان شوقي الكردي شاهين وشوقية
 الكردي ورفيق الكردي وكانوا يقفون بجوار محطة الأتوبيس
 الرئيسية ومعهم مجموعة من المواطنين العاديين ويقومون بتحريضهم
 على الانضمام للمظاهرة وانضموا للمظاهرة وكانوا قد نجحوا في
 ضم أكثر من عشر أفراد من اللي موجودين وتوجهت المظاهرة بعد
 ذلك الى ميدان التحرير وكان هناك مجموعات من الطلاب وكان
 يقف في احداها صلاح عيسى الصحفي وشهت أمين العالم واکرام
 ورائدة البعني ونجوى البعني واسامة البعني وانضموا للمظاهرة
 وقامت نجوى البعني بالهتاف المعادي وبعد ذلك توجهنا الى مجلس
 الشعب وتصدي لنا الامن المركزي فرجعنا الى ميدان التحرير مرة
 أخرى وقال لنا صلاح عيسى حتفضلوا كلکم واقفين جنب بعض
 اتفرقوا في الشوارع في كل مكان في القاهرة لمعل مظاهرات . وفي
 هذه الفترة رأيت حمدي عيد ومحمد نديم دزاج وبعض الطلبة من
 جامعة القاهرة موجودين داخل المظاهرات ولا أعرف أسماءهم ولكن
 أعرف انهم طلبة بجامعة القاهرة لحكم ترددي على الجامعة مع
 مجموعة روض الفرج وفي ميدان باب اللوق وجدت مظاهرة من
 الصبية يقودها محمود مدحت وهو من الدرب الاحمر وسبق أن
 عرفني به حمدي عيد وتوجهت المظاهرة الى قسم الدرب الاحمر
 لان الصبية كانوا عاوزين يكسروا قسم الدرب الاحمر وبالقرب من
 الدرب الاحمر فوجئت بوجود أحمد بهاء الدين شعبان ومجموعة من
 الطلبة وأخبرني أحمد بهاء وهو داخل إحدى المظاهرات أنه يجب أن
 نلتقي الساعة ٦ صباح اليوم التالي امام محطة باب اللوق لتحريض
 الجماهير والعمال على استمرار المظاهرات وتركزت المظاهرات
 وذهبت الى روض الفرج حوالي الساعة ١١ مساء يوم ١٨/١/١٧٧
 لاني كنت متعب من قتال الدخان ومن مطاردة البوليس للمتظاهرين
 ومحاولة المتظاهرين ضرب رجال الشرطة وصباح يوم ١٩/١/١٧٧
 لم أستطع الذهاب في الموعد المحدد وذلك للاحداث التي كانت
 بشارع رمسيس واضطراري للاختباء بمبنى هيئة التليفونات لشدة
 الضرب وحوالي الساعة ١٠ صباحاً توجهت لميدان التحرير فوجدت
 أحمد بهاء الدين ومعهم بعض المتظاهرين من الجامعة ومن هتافاتهم
 انضح لي أن هؤلاء المتظاهرين كانوا من الناصريين لانهم كانوا

يرددون هتافات تمجد الرئيس الراحل وتلعن النظام القائم وشخص السيد / رئيس الجمهورية والسيدة حرمه وتوجهت هذه المظاهرة الى عابدين وحاصرت القصر الجمهوري وكلما كان يفرقها البوليس كانت تعود للتجمع داخل حواري وشوارع المنطقة وبعد ذلك توجهت الى الشارع الذي به مستشفى أحمد ماهر وأمام المستشفى كان يقف أحد الأطباء ويستصرخ الفاس للتبرع بالدم لوجود مصابين فدخلت المستشفى وقمت بالتبرع وبعد ذلك أعلن حظر التجول فتوجهت الى منزلي .

تمت أقواله ووقع ،،

وكيل النيابة

ملحوظة : رأينا الاكتفاء بهذا القدر من أقوال الشاهد ونبهنا عليه بالحضور الى مقر النيابة صباح باكر لاستكمال التحقيق (تمت المحاضرة) ..

وكيل النيابة

واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ٤٣٠ م

وكيل النيابة

محضر آخر

فتح المحضر يوم الاثنين ١٩٧٧/٢/٧ الساعة ١ م بمقر النيابة
بالبهينة السابقة

حيث حضر محمد حاتم محمود زهران فدعونه داخل غرفة التحقيق
وسألناه بالاتي قال :

اسمي : محمد حاتم محمود زهران « سابق سؤالي »

حلف اليمين

س : ما هي الكيفية التي تمكنت بها من النفوذ الى حزب
العمال الشيوعي المصري ؟

ج : في اليوم التالي لظهور نتيجة انتخابات المرحلة الاولى
لمجلس الشعب أخذني فاروق حجاج لمنزله بروض الفرج وأطلعني
على مجلة الانتفاض لسان حال حزب العمال الشيوعي المصري
وأفهمني أنني كنت تحت مراقبة أعضاء هذا الحزب بروض الفرج
وطلب مني الانضمام الى حزب العمال بعد أن شرح لي أهداف هذا
الحزب فطلبت منه مهلة للتفكير في الامر وعرضت الموضوع على
مباحث امن الدولة فوافقوا على مجاراته على أساس عدم الاشتراك
معه في أي نشاط يضر مصلحة الوطن .

س : ما هي اهداف حزب العمال الشيوعي المصري ؟

ج - كما فهمت من فاروق حجاج وزميله محمد نديم دراج خلال مناقشتاتي معهما بأن هدف الحزب تغيير النظام الحاكم في مصر تغييرا جذريا وضرب النظام البورجوازي الذي يحكم مصر الان وقيام نظام شيوعي كامل بدلا منه كمرحلة أولى ديكتاتورية البروليتاريا والشيوعية مرحلة أخيرة وكانت هذه المناقشات بمنزل فاروق حجاج بسوق روض الفرج وكذلك بمنزل محمد نديم دراج بشارع سيدي سلامة الراضي بالهرم .

س : ما هي الوسائل التي يدعو اليها حزب العمال الشيوعي المصري لتحقيق هذا الهدف ؟

ج : انهمني فاروق حجاج ومحمد نديم وعلي ابراهيم الذي كان يعمل بوكالة انباء الشرق الاوسط بأن أسلوبهم في العمل يبدأ بتجنيد صفار الطلبة من المرحلة الثانوية على الاكثر وموالاتهم ورعايتهم دراسيا وماديا وتنقيفهم بالثقافة الماركسية اللينينية بفرض اعتناق النظرية الماركسية اللينينية ويقومون بموالة مجاميع الطلبة وتوجيههم في مرحلة مكاتب التنسيق للدخول للجامعات التي يرتبونها لهم حسب مجموعهم ومنها الكليات العسكرية ويعامل الحزب طلبة الكليات العسكرية من اعضائه معاملة خاصة وذلك لانه يطلب منهم ان يكونوا مثالا صالحا امام زملائهم الطلبة في الكليات العسكرية وامام قادتهم حتى يتخرجوا بتقديرات كبيرة تؤهلهم للوصول الى المراكز القيادية في مختلف الوحدات العسكرية بسرعة . ويعاقب الحزب اي طالب من اعضائه في الكليات العسكرية تسألة ادارة الكلية في اي مجلس تحقيق لعدم انضباطه او لسوء سلوكه بمعنى ان يكون الطالب في الكلية اثناء الدراسة قدوة حسنة اما باقي الطلبة في الكليات المختلفة فانهم يساعدونهم عن طريق بعض أعضاء الحزب من هيئات التدريس والمتعاطفين معهم داخل الجامعة ويكون مسئولية هؤلاء الطلبة ادارة الحوار مع مجاميع الطلبة الاخرين وعمل مجلات حائط وندوات سياسية يفرض عليهم فيها الحاضرين لابرار اهداف الحركة الشيوعية للحزب وهناك دور اخر للحزب داخل المصانع ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص وذلك بأن يقول العمال من كوادر الحزب بتحريض زملائهم على مطالب نقابية لهم في قطاعات الخدمات والمرتبات والبدلات والحقوق وذلك لتعميد زملائهم العمال

على المطالبة بحقوقهم الغير ممكنة الان متدرجين بعد ذلك معهم في
المناداة بالاعتصام والأضراب والتظاهر لكي يفتزعوا ما يعتبرونه حق
لهم بالقوة وكانت وسائلهم هي كما علمت من فاروق حجاج وأحمد
نصر ونديم توزيع المنشورات والتحريض للجماهير على كره النظام
القائم داخل وسائل المواصلات العلنية وكذلك لوجود بعض العناصر
الشيوعية في وسائل الاعلام والمسرح دورا كبيرا في هذا المخطط
وكذلك بعمل مسرحيات تمجد النظرية الماركسية بطريقة ملتوية
كمسرحية باب الفتوح تأليف محمود دياب وكانوا مصريين على
الوقوف بجانب نعمان عاشور لاجراء مسرحيته « برج الدابغ »
وكانت هذه بعض اساليبهم التي سمعتها منهم لتحقيق ديكتاتورية
البروليتاريا عن طريق الثورة الشعبية الشاملة بقيادة الفكرين
الثوريين من أعضاء الحزب لتوجيه البروليتاريا لعمل حركات دم
كتعريف فاروق حجاج للوثوب الى السلطة تمهيدا لقيام النظام
الشيوعي الذي يلقي في نظرهم كل مؤسسات الدولة القائمة ويكون
هذا متصلة لاسلوبهم ببذر بذور الفتنة والحقد بين الشرائع المختلفة
في المجتمع وذلك عن طريق الجماعات السرية والعلنية في خط واحد
لتحقيق هدفهم من تنمية الصراع الطبقي بين طبقات الشعب وتعويد
أعضاؤه على التصرف بطريقة لا أخلاقية مع الرئاسات الموجودة
داخل جميع مؤسسات الدولة بحجة اننا جميعا متساوون وبمد
الصراع الطبقي تأتي حركات الدم وقتل كل من ليس من طبقة
البروليتاريا ومن يحاول اعتراض طريق الحركة الشيوعية وعرفني
فاروق حجاج هذا الموضوع باسم التصفية الجسدية لاعداء الثورة
التي ينوي حزب العمال الشيوعي المصري القيام بها .

س : متى بدأ حزب العمال الشيوعي المصري يمارس نشاطه؟

ج - أنا كنت جديد ومعرّش طبعاً تاريخ قيام الحزب أو
سابق نشاطه ولكن هذا علمته من فاروق أن الثورة يعد لها من عام
١٩٧٤ وحدد لها عشرون عاماً لكي تقوم في خلالها .

س : ما هي أوجه نشاط الحزب التي أمكنك الاطلاع عليها ؟

ج - الحزب كما عرفني فاروق حجاج يصدر نشرة دورية
باسم الانتفاض ويقوم بعمل ندوات سياسية داخل الجامعات
والتجمعات السكنية كما يقوم بعمل دورات تثقيفية لأعضاؤه وأنه
منتشر في كل مكان في مصر .

س : ما هو الهيكل التنظيمي لحزب العمال الشيوعي المصري؟

ج : معرفش أسماء لكن فاروق حجاج قال لي ان فيه عدة جماعات او خلايا موجودة في كل مكان في انحاء الجمهورية وطبعا لهم قيادة .

س : هل تبينت مصادر تمويل حزب العمال الشيوعي المصري ؟

ج : فاروق في يوم قال لي ان محمود سيف النصر وهو ابن احد الشيوعيين القدامى يقوم باعطاء الحزب هبات مالية من اجل استمرار نشاطه ولكن لم يحدد لي باقي مصادر تمويل الحزب .

س : هل تبينت خلال اتصالك بأعضاء الحزب صلتهم بأي جهات أجنبية ؟

ج : انا اعرف ان أعضاء الحزب كانوا يروحوا المركز الثقافي السوفيتي وحضرت معهم مرة اسمية عن ذكرى بابلو نيرودا شاعر شيلي وكانوا دائها بيحبوا برنامج المركز الشهري للندوات والافلام التي يعرضها المركز الثقافي ولكني لم اذهب معهم سوى هذه المرة .

س — هل تبينت ان لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اي صلة بحزب العمال الشيوعي المصري ؟

ج : انا فهمت ان حزب التجمع الوطني التقدمي مجرد لافتة رسمية تستغل شرعية وجوده لتتحرك مجموعات الاحزاب السرية المختلفة وانا عرفت ذلك من كل جماعة روض الفرج الاعضاء في منبر اليسار ومن معظم أعضاء حزب اليسار الذين التقيت بهم في بداية تكوين منبر اليسار وأحسست أن هؤلاء عصابة تحاول أن تجعل لنشاطها ستارا من الشرعية وقد لمست ذلك من انضمامي لمنبر اليسار في جماعة روض الفرج حيث أن كانت تتم في بداية الانتخابات لمجلس الشعب اجتماعات سرية بمنزل أحمد نصر وحلمي عيد ١٣ شارع الامير شيخو بروض الفرج وكان يحضر هذه الاجتماعات مع أحمد نصر ، شوقي الكردي ورفيق الكردي وشوقية الكردي ومحمد عواد ومحمد عبد الظاهر امبابي وسلوى ميلاد ومحمد وأحمد فتاح للتكتيك لمعركة الانتخابات لعمل ملصقات معادية للنظام القائم وهجوم على الحكومة وطبع منشورات تهاجم الشرطة والنظام القائم

س : اشرت في اقوالك الى اسماء شهرت امين العالم واکرام ورائده البعثي ونجوى البعثي واسامة البعثي ومحمود مدحت وأحمد بهاء الدين فهل هؤلاء أعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري أو اية تنظيمات سرية .

ج : معظمهم طلبة بالجامعة واعضاء بنوادي الفكر الاشتراكية ويقومون بالتنسيق مع اعضاء حزب العمال الشيوعي الذين اعرفهم لعمل الندوات وحلقات الحوار والخروج وقيادة المظاهرات ولاحظت انهم يرددون في مظاهراتهم نفس الشعارات التي يرددوها اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري الذين اعرفهم ولكني لا استطيع ان اجزم ما اذا كانوا اعضاء في الحزب أو غيره من الاحزاب السرية من عدمه .

س : كما اشرت في اقوالك الى اسماء امام عيسى واحمد غؤاد نجم وعدلي فخري والى حضورهم الامسيات الشعرية والسياسية ومختلف الكليات فهل هؤلاء اعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري أو اية تنظيمات سرية معادية ؟

ج : بالنسبة لعديلي فخري كان حمدي عيد وسيمر عبد الباقي وهو شاعر صديق لحمدي عيد يؤلفون له الاغنيات والقصائد التي تحض على الصراع الطبقي وتحرض طبقة الكادحين على حد قولهم على الطبقات الاخرى وكان يصطحب حمدي عيد معه دائما الى الجامعة والى التجمعات الشعبية ويقوم عدلي بالفناء وحمدي بالقاء الشعر . اما الشيخ امام فان احمد غؤاد نجم كان يؤلف هو وزين العابدين غؤاد القصائد لكي يلقيها في الجامعات والتجمعات الشعبية وكان نجم يقوم بالقاء قصائد معادية للنظام والتهمج على السيد رئيس الجمهورية ولا استطيع القول ان كانوا اعضاء في حزب العمال الشيوعي المصري أو اية احزاب سرية اخرى .

س : اشرت في اقوالك الى المدعو كمال خليل فهل له صلة باي من التنظيمات السرية ؟

ج : اللي اعرفه ان كمال خليل متخرج من احدى كليات جامعة القاهرة ورئيس نادي الفكر الاشتراكي التقدمي بالجامعة وكان متصلا بكثير من اعضاء حزب العمال الشيوعي المصري وكان يحرض الطلاب على الخروج بمظاهرات وعمل ندوات معادية للنظام كما اخبرني محمد فتوح ان المنشور الذي اصدرته جماعة روض الفرج اثناء التحقيق

مع بعض اعضاء الجماعة في نيابة من الدولة خلال شهر نوفمبر ١٩٧٦ كان كمال خليل هو الذي قام بطبع المنشور ولكني لا استطيع الجزم بانه عضو في اي حزب من الاحزاب الشيوعية السرية والمنشور كان بعنوان : « وكشف الوسط عن وجهه القبيح » .

س : اشرت في اقوالك الى اسم الصحفي « صلاح عيسى » فهل ينتمي المذكور الى حزب العمال الشيوعي المصري او اية تنظيمات سرية .

ج : بالنسبة لصلاح عيسى كان دائما يحضر الندوات داخل الجامعة والمؤتمرات الشعبية ويهاجم النظام القائم مثل ندوات كلية هندسة عين شمس واسبوع الجامعة والمجتمع بجامعة القاهرة وندوات شعبية مثل ندوة روض الفرج ، بهدرسة القديسة هيلانه كما يحضر ندوات في معظم الجامعات وكان يعلن صراحة في ندواته كراهيته نظام الطبقة الحاكمة التي قامت بثورة ٢٣ يوليو ويسميتها بوجوازية الكولونيالات بدءا من عبد الناصر حتى السادات وكان يحض الطلبة والشعب على ضرب هذا النظام الفاسد على حد قوله وانه يطالب وسيناضل من اجل اقرار الشيوعية والاحزاب الشيوعية في هذا البلد ولم يترك احدا من المسؤولين الا وهاجمه بالذع الالفاظ داخل المؤتمرات كما انه شارك في المظاهرات الاخيرة ايام ١٨ و ١٩ وقد رايته يوم ١٨ الساعة ٤ عصرا بالتحديد في ميدان التحرير وكان يقوم بتحريض المتظاهرين على الانتشار في كل مكان وعدم ترك الاحداث لكي تهدأ ولكنني لا اعلم الى اي حزب من الاحزاب ينتمي ولكنه يعلن انه شيوعي في كل مكان .

س : كما ذكرت في اقوالك اسم حسين عبد الرزاق فهل له اي اتصال بحزب العمال الشيوعي المصري او اية احزاب سرية .

ج : اول مقابلة لي بحسين عبد الرزاق كانت بعد مناقشتي لزميلي في العمل وعضو مجلس الشعب احمد طه الذي لا اعلم عنه شيء بالنسبة لانضمامه لاي حزب سري او علني وعندما سألته عن رايه في انسب الاحزاب التي يستطيع الانسان ان يمارس العمل السياسي من خلالها وجهني الى حسين عبد الرزاق بمنبر اليسار وحسين عبد الرزاق كما سمعت من اعضاء حزب العمال بانه شيوعي توافقي اي كل ما يهمه هو قيام الدولة الشيوعية بغض النظر عن الوسائل أو الاحزاب التي يمكن ان تقوم بهذا العمل فهو يقوم من خلال اليسار بمساعدة كل الاتجاهات الشيوعية واتجاهات التحريض

ومثري الاضرابات والاعتصامات في الجامعة سواء ماليا من جيبه الخاص او اذا كانت الاعانة المطلوبة كبيرة تكون من خزينة حزب اليسار بتوجيه منه ونضرب مثل بمؤتمر القديسة هيلانة بروض الفرج حيث كان قد اعطاهم ثلاثون جنيها من ميزانية اليسار دعما للمؤتمر كما تبرع امامي لاسبوع الجامعة والمجتمع وخاصة لاعضاء نادي الفكر الاشتراكي عن طريق كمال خليل بمشرين جنيه لا مكان طبع منشوراتهم داخل الاسبوع وقال ان هذا من جيبه الخاص عندما كانت تعترض المجموعة بروض الفرج اي مشاكل مالية بخصوص عملها كانوا يذهبون الى حسين عبد الرزاق لآخذ نقود منه وسهمت ونحن في ميدان التحرير اثناء مظاهرة يوم ١٨ - ١ - ١٩٧٧ من احد اعضاء حزب التجمع ولا اذكر اسمه بان حسين عبد الرزاق موجود في مظاهرة عند المعرض ولكني لا استطيع ان اجزم اذا كان عضواً بحزب العمال الشيوعي المصري او غيره من تلك الاحزاب السرية من عدمه ولم اتحقق من امر وجوده في المظاهرة التي اشترت اليها .

س : اشترت في اقوالك الى انه بعد مظاهرة ٢٥ - ١١ - ٧٦ التقيت في دار الثقافة الجديدة بحمدي عيد واثناء ذلك حضر احمد بهاء شعبان الذي اشار الى عمل مجلة باسم التقديمين وان الجندي مدير دار الثقافة الجديدة وافق على اصدار المجلة التي ستصير صوت كل الشرفاء في مصر غهل للمدعو الجندي مدير دار الثقافة الجديدة اي صلة بالتنظيمات السرية ؟

ج : الشيوعيون هموا كانوا يسمون الجندي بانه ابو الشيوعيون وكان اذا حدثت اي مشاكل يذهبون اليه لآخذ رايه ولكن لا اعرف ما اذا كان منتحيا الى أي من التنظيمات السرية من عدمه .

س : وهل تم اصدار المجلة الذي اشار احمد بهاء الدين شعبان باصدارها .

ج : معرفش هم كانوا في بداية الاعداد لها ولكن لم ار منها اية اعداد .

س : الم تطلع على اية نشرات اخرى من النشرات التي يصدرها حزب العمال الشيوعي المصري .
ج : لا

س : تبين ان هذا الحزب كان يصدر نشرة باسم « شيوعي مصري » فما قولك .

ج : انالـم اشاهد هذه النشرة
ملحوظة : قرر الشاهد انه يشعر بالم بسيط ويطلب ارجاء
التحقيق لباكر خشية اجهده .
تمت المحوطة ووقع ،،،

وكيل النيابة
واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة
٤ مساء

وكيل النيابة

محضر الفـر

افتتح المحضر اليوم الثلاثاء ٨ - ٢ - ١٩٧٧ الساعة بمقر
النيابة

بالهيئة السابقة
حيث حضر الشاهد فدعونه وسألناه بالاتي :
اسمي : محمد حاتم زهران « سابق سؤالي »
حلف اليمين

س : هل كان هناك توقع سابق لدى الحزب بشأن احداث
الاضطرابات الاخيرة .

ج : في حوالي شهر نوفمبر ١٩٧٦ على ما اذكر وعند اعلان
الصحف بان الوزارة الحالية تدرس زيادة مرتبات الموظفين في اول
يناير ١٩٧٧ بدأ الاعداد للاضطرابات الاخيرة حيث عرفني محمد
نديم بان هذه الزيادة في المرتبات ستؤدي بالتبعية للزيادة في الاسعار
لسوء سعر صرف الجنيه المصري ولحالة التضخم التي تمر بها البلاد
ولذلك غانه من الممكن خلال النصف الثاني من شهر يناير ١٩٧٧
وبالتحديد من ١٥ - ٢٠ يناير القيام بمظاهرات الجوعى كما قال لي
غاروق حجاج حتى ولو لم تعلن وزارة مهدوح سالم زيادة المرتبات فلا
بد ان تقوم هذه المظاهرات وذلك بحجة كذب الحكومة وعدم رفعها
مرتبات الموظفين وانها ستقوم بانتفاضة شعبية سيكون لها دوي
كبير وكذلك قال لي بالحرف الواحد « تربيب قوي يحصل قنابل
ونار وهيصة كبيرة » وذلك يدل على انهم كانوا يستعدون لهذه
الاحداث كطلبهم من الطلاب الخروج بمظاهرات ضد النظام او
تحريض الطلاب على مطالب نقابية مثل طلبة معهد التعاون
والاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الاعلام لجامعة القاهرة وحدد
لي انه يجب ان اتصل بالطلاب المخلصين للقضية ومحاولة اخذ

اسمائهم كوسيلة للاتصال بهم واعطائهم له ليقوم غاروق حجاج بتجنيدهم في حزب العمال كما فهمت من غاروق حجاج ان لحزب العمال الدور الاكبر في القيام بالاضطرابات والمظاهرات والاعتصامات داخل المصانع وقطاعات الانتاج المختلفة وكان الحزب كتمريف احمد نصر وغاروق حجاج ومحمد نديم لي بانه يقوم بطبع المنشورات الخاصة بالطلبة ومتابعة ندواتهم السياسية ومحاولة توجيهها لزيادة حدة الكراهية بين شرائح المجتمع المختلفة وكذلك زيادة الاحساس بالفوارق الطبقية لدى الكادحين من الطلاب وابناء الطبقات الفقيرة ومتوسطة الحال ليكونوا في النهاية الجيش الذي سيحارب السلطة البورجوازية القائمة على حكم البلاد وسيادة النظام الماركسي اللينيني كهدف هو المستقبل المشرق لمصر كحد قوله .

س : هل كان لحزب العمال الشيوعي المصري توجيه معين في هذا الشأن ؟

ج : الذي اعرفه سبق ان جاوبت عليه في سؤالى السابق ولا اعرف غير ذلك وهذا ما عرفته من غاروق حجاج ومحمد نديم واحمد نصر ولم ار هناك اشياء مكتوبة او توجيهات مطبوعة في هذا الموضوع .

س : الم يفصح عن هذا التوقع السابق للاضطرابات الاخيرة في نشرة الانتفاض التي يصدرها الحزب ؟

ج : انا مكنتش باحاول اقرا النشرة ولم اشاهد اية نشرات مكتوبة في هذا الخصوص .

س : هل كان هناك علم مسبق لدى الحزب بالقرارات الاقتصادية التي صدرت اخيرا ؟

ج : يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ حوالي الساعة الواحدة مساء كان هناك مؤتمر بمدرج البثولوجي بكلية الطب البيطري بالقاهرة حضره عدلي فخري وحدي عيد وغاروق حجاج واعلن فيه عدلي فخري ان الحكومة قد رفعت أسعار بعض السلع والتي رفعت أسعارها فعلا في اليوم التالي اللي هو ١٨ ولكنه زاد عليها زيادة سعر الارز الى ١٥ قرش للكيلو والسمن الصناعي الى ٦٠ قرش للكيلو وان الفيت البطاقات التموينية وحرص الطلاب الحاضرون على الوقوف ضد هذه القرارات ومحاولة خلق جو من الفوضى والتصدي للحكومة بشتى الطرق الفوضوية ثم قام حمدي عيد لالقاء بعض قصائد التحريضية

مثل القصيدة التي يتهم فيها على السادات « عيد ميلاد صاحب السعادة » واذكر منها أبيات « في عيد ميلادك يا صاحب السعادة .. حنشر بجميما كيزان قهوة سادة . ونظني شموك وتدعى الهك .. يحزن علينا ويقطمها عادة .. اذا كان جميع الخلف يبقى زيك .. غيارب تستر وتلفى الولادة .. وطلع عنينا كانك مجاري وطفحت علينا وعاميين في مفرك لحد الابادة . تناست بحكمة يا ولاد الملوك تكونش وارثنا تكية ابوك .. وواهنب بناتك لميمي وحماة .. » وأنا حفظت هذه الابيات من القصيدة لانه كان بيردها في كل المؤتمرات التي عقدت بعد ميلاد السيد رئيس الجمهورية .

س : هل كان هناك تدابير معينة ومخططات مزمنة كرد فعل على هذه القرارات الاقتصادية .

ج : بعد هذا المؤتمر حوالي الساعة ٩٣٠ مساء يوم ١٧/١/١٩٧٧ عقد اجتماع بمنزل احمد نصر وحضره شوقي الكردي ومحمد وأحمد فتیح ويسرى بيومي وغاروق ثابت ومحمد عواد ورغيق الكردي وحدي عيد ومجموعة من عمال حلوان وعددهم ستة حضروا مع احمد نصر وأعلن يسرى بأنه باكر ١٨/١/١٩٧٧ سيتم اجتماع شعبي بالسرايق الذي يقبئه التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بجوار محطة سكة حديد المعادي بمناسبة مرور خمسة عشر يوما على ضحايا قطار حلوان وانه يمكن الخروج بمسيرة للتعبير عن السخط على الاوضاع القائمة والوزارة الحالية وأن دم هؤلاء العمال امانة في اعناقنا وواجب أن نأخذ بثأرهم من السلطة وصرح أحد العمال الموجودين بأننا سنجعلها مثل بيلا وبعد ذلك انتقل المجتمعون عدا عمال حلوان الذين لا اعرف اسماءهم الى منزل شوقي الكردي شاهين وتقابلت هناك مع غاروق ابراهيم حجاج الذي طلب مني النزول معه وأخبرني بأنه يجب ان اذهب لمقابلته في مدرج فلسطين بكلية هندسة عين شمس يوم ١٨-١-١٩٧٧ الساعة ١٢ ظهرا .

— ما الذي تعرفه عن غاروق على ثابت .

ج : اللي اعرفه أنه شيوعي قديم وكان اشترك مع الشيوعيين القدامى في حل الاحزاب الشيوعية في مصر خلال عام ١٩٦٤ كما قال لي بعض الزملاء في حزب العمال الشيوعي المصري وهو حاليا من اعضاء السكرتارية العامة للتجمع الوطني الوحدوي ولكن معرفش اذا كان عضو في حزب العمال الشيوعي المصري او غيره من الاحزاب السرية من عدمه .

س : حدد لنا ما ذكره لك فاروق حجاج عندها طلب منك التوجه
ظهر يوم ٧٧/١/١٨ الى مدرج فلسطين بهندسة عين شمس .

ج : قال لي فاروق حجاج تعال بكرة الساعة ١٢ ظهرا
بمدرج فلسطين وملكش دعوة لو شفت اي أحداث في الشارع
ومتشركش فيها عشان احنا هنضرب الضربة الكبيرة وفي يوم
١٩٧٧/١/١٨ الساعة الواحدة والنصف بالضبط مساء ذهبت الى
كلية الهندسة فوجدت المظاهرة يتزعمها محمد فتحي ومعه شقيقه
أحمد فتحي وطالب اسمه مجدي عبد الحميد ويسير معهم فاروق حجاج
وقال لي انت تأخرت ليه وطلب مني الانضمام للمظاهرة وفي أثناء
سير المظاهرة كان يحاول ضم الجماهير والموجودة في الشارع
وحثها على الدخول معنا في المظاهرة موجها لهم اللفاظ مثل « انتم مش
مصريين » وإلا ليه انتم مش حاسين بالازمة اللي احنا فيها « كل
مصري جبان اللي ميشاركش في تطهير بلده من هذه السلطة
الفاسدة » وكانت المظاهرة تضم حوالي ٣٠٠ طالب وهي خارجة
من باب كلية الهندسة وأخذت تتزايد حتى وصلت الى أكثر من ثلاثة
الاف مواطن عند ميدان التحرير وكان يتزعمها من ذكرتهم من أعضاء
حزب العمال الشيوعي وغيرهم الذين لا اعرف أسماؤهم .

س : حدد لنا خط سير المظاهرات التي كنت بها منذ خروجها
من كلية هندسة عين شمس .

ج : سارت المظاهرة حتى باب الشعرية والتقى بها الشاعر
زين العابدين فؤاد الذي كان يخرج من أحد محلات الكبة ثم ركب
موجة المظاهرة وأخذ يردد بعض الهتافات التي تحض على الصراع
الطبقي مثل « احنا الطلبة مع العمال ضد الظلم والاستغلال ضد
ثراء الاقلية على حساب الاغلبية . ده الفقرا عايشين في جحور .
والوزراء عايشين في قصور . يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ والشعب
من الجوع اهو داخ . اسمع اسمع يا سادات خلو الرجل بالالومات .
والفقراء عايشين في مجاري والسادات اهو ميش داري » ، وكانت
هذه الشعارات قاسم مشترك للهتافات التي ترددت خلال هذا اليوم
واليوم التالي وتوجهت المظاهرة بعد ذلك الى ميدان العتبة حيث
وجدت شوقي الكردي وشوقية ورغيف الكردي يقفون امام كشك
في ظهر محطة أنوبيس ٨١ وحولهم بعض المواطنين ويتحاورون معهم
حول الاسعار ويحرضون على الانضمام للمظاهرة وأداء واجبهم
القومي تهيدا لان يأخذ البؤساء حقهم في الحياة وقد نجحوا فعلا في
ضم بعض المواطنين الواقفين حولهم ثم اخترقت المظاهرة وسط

جو من التحريض والتهافتات المعادية حتى وصلت الى ميدان التحرير فوجدنا هناك صلاح عيسى الصحفي بجريدة الجمهورية وشهرت العالم واكرام الطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورندا ونجوى البعني واسامة البعني ومجموعة من الطلاب توجهوا مع المظاهرة الى مبنى مجلس الشعب حيث تصدى لنا بعض قسوات قوات الاحتياط المركزي مما ادى الى تفرق المتظاهرين وكان نتيجة ذلك تكوين مجموعات من المتظاهرين ويقوم بقيادتها نجوى البعني واحمد فتيح ومجدي عبد الحميد واخرين ركبوا الموجة لا اعرف اسمائهم ، وبعد ذلك قال لنا صلاح عيسى بالحرف الواحد انتم ملهوبين كلكم هنا اتوزعوا في كل مكان وحاولوا عمل مظاهرات ثانية . ونفعلا توجهت بعض المجاميع الى منطقة باب اللوق والى عابدين وتفرقتا مع المظاهرات واذكر قبل تفرقتا رايت حمدي عيد ومحمد نديم دراج بهيدان التحرير مشتركين في المظاهرات وانما اتوجهت لباب اللوق فوجدت مظاهرة من الصبية يتزعما محمود مدحت وكانوا يرددون انهم سيتوجهوا الى قسم الدرب الاحمر لتكسيهه وقابلت بالقرب من الدرب الاحمر احمد بهاء الدين شعبان ومجموعة من الطلبة واتفق معي على أن نتقابل الساعة ٦ صباح اليوم التالي ١٩-١-١٩٧٧ امام محطة سكة حديد باب اللوق للالتحام مع العمال وتحريضهم على القيام بمظاهرة اخرى وتوجهت

س : وما الذي تم في يوم ١٩/١/١٩٧٧ .

ج : توجهت في صباح هذا اليوم الى ميدان التحرير متأخرا عن الموعد المحدد أمس وذلك لوجود مظاهرات بشارع رمسيس وتصدى الامن المركزي لها مما اضطرني الى الاختباء بمبنى هيئة التليفونات وقد وصلت ميدان التحرير الساعة ١٠ صباحا فوجدت احمد بهاء شعبان يقود مجموعة من الطلبة ويتظاهرون هاتفين ضد النظام وتوجهت المظاهرة الى مجلس الشعب ثم لعابدين وبعد ذلك طارد الامن المركزي المظاهرة فدخل المتظاهرون الى حواري المنطقة وقاموا بتحريض الجمهور بالانضمام لهم وبعد ذلك كانت هناك مظاهرة متوجهة الى طريق مستشفى احمد ماهر وامام باب المستشفى كان احد الاطباء يدعو الناس للتبرع بالدم فتبرعت وبعد ذلك أعلن حظر التجول وروحت .

س : ما هي الافعال التي قام بها المتظاهرون أثناء التظاهر .

ج : بصراحة كل اللي اعرفهم وذكرت اسماءهم لم ار واحد

منهم يمسك طوبة او يخرب او يحاول التخريب او يحرض عليه
ولكنهم كانوا يتزعمون المظاهرات بالهتاف ولكن بعض الصبية
المشتركين في المظاهرات هم الذين قاموا بالتخريب والتحريض عليه
وكل الاتلافات التي رايتها يوم ١٩-١-١٩٧٧ تكسير زجاج الجامعة
الاميركية وسيارات خاصة وبعض المحلات وسيارة لامناء الشرطة
بشارع عماد الدين وانا متوجه لمنزلى .

س : هل لديك اقوال اخرى .

ج : لا .

تمت اقواله ووقع ،

وكيل النيابة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة
٣ مساء .

وكيل النيابة

**وثيقة رقم (١٧)
الاستاذ المحامي
عبد العظيم المغربي**

في أحد ايام غبرابر ١٩٧٧ وكان يوم جمعة قبض على السيد منير محيسن والسيد احمد الجبال من مباحث امن الدولة وذلك امام مقهى ريش الساعة العاشرة مساء واصطحبوني الى المباحث حيث قاموا باستجوابي عن اشتراكي في المظاهرات ايام ١٨ و ١٩ يناير وقد انكرت ذلك كليا ولكنهم واجهوني بأقوال للزملاء احمد نصر الدين وفاروق ابراهيم هجاج وسلوى ميلاد بانني قد قمت بتجنيدهم في حزب العمال الشيوعي المصري وانني كنت على علم بالاحداث الاخيرة قبل وقوعها ولكن لم اقم بالتبليغ عنها ومعنى هذا اشتراكي في مؤامرة لقلب نظام الحكم وحرق القاهرة والمحافظات الاخرى وعندما اصررت على الانكار وبأن كل ما اعلمه عن هذه الاحداث انني كنت اسير في الدرب الاحمر بالصدفة فوجدت علوي حافظ ومعه احد الاجانب وشخص آخر اسمه محمد جمعة وكان علوي حافظ يعطي اوامره بحرق قسم الدرب الاحمر وقالوا لي انت حتودي البلد في داهية وحتوقع الكبار في بعض وتركوني .

وفي يوم السبت الساعة ١٠ صباحا اعاد السيد مصطفى موسى بمباحث امن الدولة استجوابي وطلب مني الشهادة على حسين عبد الرازق واخرين ولكني رفضت وتركوني حتى يوم الاحد الساعة الواحدة صباحا فحضر السيد مصطفى موسى والسيد منير محيسن والسيد وكيل النيابة وكتبوا اقوالي ووقعت عليها واخذني السيد محيسن في سيارة من المباحث العامة واوصلني لمنزلي بشبرا الساعة ٣٠. وهذه شهادة بما حدث وأي اقوال أخرى لا يعتد بها وتعتبر مزورة .

وهذا اقرار بذلك

محمد حاتم محمود زهران
شخصية ٨٢٣ روض الفرج
رئيس قسم
بطاقة عمل رقم ٨٢٣
محل الإقامة ١٥ مدرسة المعلمين

السيد الاستاذ خالد محي الدين
مقرر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
احتراما لسيادتكم :

بالنسبة لموضوع الشهادة المنسوبة لي امام السيد / وكيل
نيابة امن الدولة بخصوص احداث ١٨ و ١٩ فان كل اقوالي التي
ذكرتها امام السيد الدكتور عصمت سيف الدولة والسيد المحامي
عبد العظيم رمضان صحيحة وان هذه الشهادة لم تحدث نهائيا وما
زالت المباحث العامة تطاردني لمحاولة اقرارها من جانبي .

ومستعد للوقوف امام اي جهة قضائية لتقديم ملاسبات هذا
الموضوع وارجو من سيادتكم التفضل برفع هذا الموضوع للمسؤولين
لحمايتي من جهاز مباحث امن الدولة حيث انني مهدد في حياتي وعملی .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدمه لسيادتكم
محمد حاتم محمود محمد زهران
بطاقة شخصية ٨٢٣ روض الفرج
١٥ مدرسة المعلمين خلف المدرسه
التوفيقية بشبرا مصر .

تحريرا في : ٢٨ - ٣ - ١٩٧٧

القاهرة في ٢٦ مارس ١٩٧٧
السيد الاستاذ خالد محي الدين
مقرر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
وعضو مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد ،

فتعلمون سيادتكم انني اقوم بالدفاع عن بعض المتهمين فسي
القضيتين ١١٠ و ١٠١ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا وان من
بينهم كثيرا من اعضاء التنظيم الذي تتولون مسئولية قيادته ولقد
اتصل بي يوم الاربعاء الماضي من مقر التجمع الزميل الاستاذ
عبد العظيم المغربي واخبرني ان المدعو محمد حاتم زهران موجود
معه وانه قد استلم منه اقرارا يكذب شهادته السابقة ولقد احضر
لي الاستاذ عبد العظيم اقرارا خطيا موقعا منه باسم محمد حاتم
زهران ثم اخبرني بأنه على موعد مع المذكور في اليوم التالي بنقابة
المحامين . وامس الاول (الخميس) توجهت الى مقر النقابة وقابلت
هناك الاستاذ المغربي وبصحبته محمد حاتم زهران . وقد طلبت
اليه ان يقرأ شهادته وان يؤشر على هامش كل فقرة بما يراه بصدق
ان ذكرته بان المسألة مسألة الحقيقة التي تتجاوز اهميتها مصالح
المتهمين وبدون تردد اشر امام اغلب فقرات نص الشهادة الذي
قدمته اليه بأنه لم يحدث واذاف امام احدى الفقرات ان الشهادة
كما جاءت بأوراق التحقيق كانت بناء على طلب من كبار رجال مباحث
امن الدولة وهو ماكان قد ذكره في الاقرار الذي سلمه الى الاستاذ
عبد العظيم المغربي وزاد عليه هناك ان شهادته قد اصطنعت
اصطناعا تحت تهديد الاكراه في مقر مباحث امن الدولة وانه اكره
على التوقيع عليها دون ان يدلي بها او يقرأها . هذا بالاضافة الى
انه — في الاقرار المكتوب قد اورد معلومات جديدة وخطيرة عن واقعة
التحريض على أحداث ١٨ و ١٩ يناير الماضي وعلى اي حال فاني
ارفق لسيادتكم مع هذا صورة فوتوغرافية من الاقرار ومن نص
الشهادة والتأثيرات التي على هامشه .

كما انكم تعلمون ان محمد حاتم زهران المذكور هو الشاهد
الذي قدمته مباحث امن الدولة في التحقيقات ليشهد على عديد من
الناس ويهدد من الوقائع اهمها — بالنسبة اليكم — سيطره
المنظمات السرية الشيوعية على تنظيمكم من خلال عناصر منهجا

تسريت اليه وتولت بعض مراكز قيادته واستغلت امواله وورطته في احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ولقد سبق لسيادتكم ان شهدتم امام النيابة العامة بما ينفي هذا الادعاء بالنسبة للعناصر القيادية وذكرتم انكم تنتظرون نتيجة التحقيق بالنسبة للباقيين وهو ما يعني ان ما يسفر عنه التحقيق يعتبر ذا اهمية جوهرية بالنسبة للتنظيم ككل ولكثير من اعضائه .

ولا شك في انكم تذكرون ممي اهمية معرفة الحقيقة بالنسبة لهذا الامر تتجاوز حتى مصلحة التجمع كتنظيم وتمس في الصميم قضية الديمقراطية ومستقبلها في مصر . كما لا شك انكم تقدرون ممي ان ما اشار اليه محمد حاتم زهران من تدخل عناصر اجنبية مع مصريين في التحريض على احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ يصمد بالاهمية الى مرتبة اهمية المصير الوطني حيث لا يمكن ان تبقى محصورة في اطر الدعاوي القضائية التي تخص الافراد .

والسالة انه اما ان يكون محمد حاتم زهران قد كذب في تحقيقات القضية واما ان يكون قد كذب في اقراره الاخير . وفي الحالتين نستشعر بقوة ان تمه من عبث بالتحقيق او من يريد ان يعيب به وان محمد حاتم زهران هو اداه العبث في الاحتمالين . ولما كان هذا العبث سيؤدي الى اضرار بالوطن ذاته اما عن طريق اخفاء الحقائق وتشويهها واما عن طريق افلات الفاعلين آتحقيقين لاحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ من العقاب واما عن طريق اثبات التهم الخطيرة الموجهة الى التجمع والعناصر المتهمه وبالتالي التأثير في مصيره فان محاولات العبث بالمعدالة سواء كانت قد تمت او يراد لها ان تتم لا بد لها من اجل صالح الوطن اولا ومن اجل صالحه ثانيا بالاضافة الى صوالح المتهمين — من ان توقف وفورا .

ولما كانت القضية على هذا المستوى — تجاوز مهمة الدفاع عن احد المتهمين او داث فقد رايت ان احب بما تقدم لتناولها على مستواها اجدد بصفتم مقرر للتنظيم التجمع او بصفتم عضوا بمجلس الشعب واني لاقتراح عليكم ابلاغ الامر كله الى السيد النائب العام او الى من ترون ابلاغه من المسؤولين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

ملحوظة :

اعتذر عن ارسال الاصول لتعلقه بمصلحة بعض الموكل عنهم

والى ان تعرض القضية على القضاء .

تحريرا في : ١٩٧٨/٣/٢٦

د. عصمت سيد الدولة المحامي

السيد الاستاذ النائب العام

تحية طيبة وبعد ،

فيتشرف خالد محي الدين بصفته مقرا لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بأن يبلغ سيادتكم بما يلي طالبا التحقيق فيه :

اولا : حضر الى مقر السكرتارية العامة بالتجمع الوطني التقدمي الوحدوي يوم الاربعاء ١٩٧٧/٣/٢٣ المواطن محمد حاتم زهران والذي تحرر له محضر تحقيق في نيابة امن الدولة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٦ وذلك بصفته مصدرا من مصادر مباحث امن الدولة وشاهد على احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ في القضيتين ١٠٠ و ١٠١ امن دولة عليا لسنة ٧٧ وسلم الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي ورئيس لجنة الدفاع عن الحريات بالحزب الاقرار المرفق رقم (١) صورة فوتوغرافية طبق الاصل .

ثانيا : في اليوم التالي ١٩٧٧/٣/٢٤ التقى المواطن محمد حاتم محمود زهران في مقر نقابة المحامين العامة بالقاهرة بالاستاذين ، الاستاذ عصمت سيف الدولة والاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي حيث اطلعناه على صورة طبق الاصل عن شهادته التي سبق ان ادلى بها على ما هو ثابت في الاوراق و اشر على اغلب فقراتها انه لم يحدث (مرفق صورة فوتوغرافية من الشهادة وعليها التاشيرات المذكورة) .

ولما كان الوصول الى الحقيقة — سواء بالنسبة للمتهمين او لحزب التجمع بالنسبة لمصلحة الوطن وهي فوق كل شخص وكل شيء وكل مهمة تقتضي تحقيق ما ادلى به المشاهد من اقوال سابقة او لاحقة خاصة بالقضيتين ١٠٠ و ١٠١ حصر امن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ .

لذلك

التمس التحقيق في هذا البلاغ اما بمعرفة سيادتكم شخصيا او باندتاب احد المستشارين لاجرائه .

وتفضلوا بقبول خالص التقدير ...

خالد محي الدين

المقرر

٧٧/٣/٣١

مذكرة (مباحث امن الدولة)

ابلق السيد / محمد حاتم زهران / الموظف بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية واحد مصادرنا في متابعة النشاط الضار (والذي ادلى بشهادته في التحقيقات الجارية في القضيتين ١٠٠ و ١٠١ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دولة عليا) ان بعض قيادات حزب التجمع الوطني قد اتصلوا به ومارسوا عليه بعض الضغوط للمدول عن شهادته هذه لصالح المتهمين كما عرضوا عليه مقابل ذلك بعض الاغراءات المادية والمعنوية وذلك تفصيلا على النحو التالي :

— خالد محي الدين — عبد العظيم المغربي — محمد خليل ابراهيم — ابو سيف يوسف ابو سيف قابلوه يوم ١٩٧٧/٣/٢١ ومعهما السيد عصمت سيف الدولة المحامي ومارسوا عليه ضغطا ادبيا لكي يعدل عن شهادته وطلب منه السيد خالد محي الدين مقابلة السيد / عبد العظيم المغربي ببقابة المحامين وينفذ كل توجيهاته . — انه بتاريخ ٧٧/٣/٢٤ قابله ببقابة المحامين كل من السادة المحامين عبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة وآخرين وعرض عليه الثاني نسخة مطبوعة من نص شهادته التي ادلى بها في تحقيقات النيابة وطلب منه تحت الضغط التأشير على فقرات حددها له بكلمة (لم يحدث) ثم املى المحامي عصمت سيف الدولة زميله المحامي عبد العظيم المغربي الاقرار باعتبار انه صادر عن الشاهد المذكور يتضمن ان اقواله بالنيابة غير حقيقية واضطر للتوقيع عليه تحت الضغط وطلب منه الدكتور عصمت سيف الدولة بأن يدعي بأن المباحث قد ضربته للدلاء بشهادته ضد المتهم حسين عبد الرازق وعرض عليه في مقابل ذلك الحاقه بالعمل بدار الثقافة الجديدة بمرتب شهري قدره خمسون جنيها .

— انه بتاريخ ٧٧/٣/٢٨ توجه الى مكتب السيد خالد محي الدين بناء على طلب السيد الاخير حيث عرض عليه سيادته اجراء تسجيل صوتي له يتضمن نفي شهادته وان مباحث امن الدولة مارسست عليه ضغطا لكي يدلي باقواله امام النيابة فسأل المصدر عن السبب في طلب اجراء هذا التسجيل قرر انه يود ان يعرض هذا التسجيل في احدى الجلسات بمجلس الشعب ليظهر ان الحكومة تتبع مع المواطنين اسلوبا في تليفك الاتهامات ووضح انه شخصا متأكد من ان مكتبه وجيع حجرات الحزب مليئة باجهزة التصنت وانه اتفق مع احد زملائه من الضباط القدامى ممن كانوا بسلاح المهندسين على الحضور لمكتبه لاكتشاف مكان اجهزة التصنت هذه وانه لن يرفعها من المكتب الا امام مؤتمر صحفي لكي يحدث فضيحة

سياسية مثل فضيحة ووترجيت الامريكية ولكن الشاهد- اعتذر عن
اجراء هذا التسجيل متظاهرا بالخوف من بطش السلطة .
— استمرت محاولات السادة المذكورين وغيرهم في الاتصال
بالشاهد لكي يعدل عن شهادته ولكي يصطحبونه الى مقر نيابة
امن الدولة ومكتب السيد النائب العام لاثبات ذلك بالتحقيقات
كما وعدوه ايضا بترشيحه من خلال الحزب لعضوية مجلس الشعب
في الدائرة رقم ١٠ / المعهد الفني بشبرا والتي خلت بوفاء المرحوم
نائبها .

وثيقة رقم (١٨)
شهادة خالد محي الدين
حول أنكار حاتم زهران
لشهادته .

محضر آخر

فتح المحضر يوم السبت ١٩٧٧/٤/٢ الساعة ١٠ ص بمقر النيابة

نحن عدلي حسين — رئيس النيابة
ومصطفى رزق — أمين السر

حيث تقدم الاستاذ خالد محي الدين مقرر حزب التجمع
الوطني ببلاغ للسيد المستشار النائب العام في ١٩٧٧/٣/٣١ عن
بعض الوقائع المتصلة بشهادة محمد حاتم زهران وبأن هذا الشاهد
قد تقدم اليه مقررًا بعدم صحة شهادته التي أدلى بها بالتحقيقات
وقد وردت الاوراق الخاصة بهذا البلاغ وسوف يقوم الاستاذ
مصطفى طاهر رئيس نيابة أمن الدولة العليا بالاطلاع عليها بمحضر
الاجراءات الخاص بالقضية رقم ١٠٠—٧٧ حصر عليا .

وقد تقرر ان نقوم بتحقيق الواقعة بالبدء بسؤال السيد الاستاذ
خالد محي الدين وحددنا اليوم لذلك وقد حضر سيادته ، ندعونه
وسألناه بالاتي :

اسمي : خالد محمد أمين محي الدين الشهير بخالد محي الدين
سن ٥٤ مقرر حزب التجمع الوطني .

حلف اليمين

س : ما موضوع بلاغك .

ج : في يوم كنت مسافرا الى احدى المحافظات وكنت ذاهب الى مقر اللجنة المركزية بالقاهرة لاصطحاب بمضى سكرتارية حزب التجمع وخاصة الاستاذ عبد العظيم المغربي الذي كان سيرافقني في الرحلة فوجدت مجموعة من الزملاء الاعضاء ومهمم الاستاذ عبد العظيم المغربي ومعهم محمد حاتم زهران وكانوا في نقاش فنزلوا الي ليركب عبد العظيم المغربي السيارة فواحد من الاعضاء لا اذكر اسمه قال لي ان محمد حاتم زهران حضر وقال ان الاتهامات التي وجهها في شهادته لاعضاء التجمع غير صحيحة فانما قلت يكتب هذا الكلاء وجاء الاستاذ عبد العظيم المغربي ركيب العربية وحضر حاتم زهران ناحيتي وقال انا ما قلتش حاجة من دي فقلت له اكتب هذا الكلام فقال انا مستعد اقول كل حاجة فقلت له اكتب ومشينا وتركنا حاتم زهران وانا سألت عبد العظيم في العربية فقال باختصار ان الولد ده جه وبين انه مقالش هذا الكلام الوارد في تحقيق النيابة وانه مستعد يشهد بذلك فقلت له يكتب فرد على الاستاذ عبد العظيم وقال انا حددت معاه ميعاد ويفوت علينا ويكتب لنا اللي عاوز يكتبه وبعد كده بيومين تقريبا الاستاذ عبد العظيم جاب لنا رسالة مكتوبة بخط ايد حاتم زهران هي المرفق صورتها بالبلاغ ووراها لي وجدت ان فيها معلومات هامة فقلت للاستاذ عبد العظيم المغربي استشير دكتور عصمت سيف الدولة المحامي فذهب الى عصمت سيف الدولة الذي اتصل بي وبعث الرسالة المرفق اصلها ببلاغي وقال انا شايف انك تتقدم ببلاغ للنائب العام لخطورة الموضوع وانا رأيت بعد تفكير ما دمت سأقدم ببلاغ بصفتي على ان اتحقق من صدق اقوال حاتم زهران لعبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة فطلبت من اعضائنا في منطقة القاهرة ان يتصلوا بحاتم زهران ويقولوا له ان الاستاذ خالد عاوز يشوفك علشان الكلام ده اللي قلته لعبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة في خلال الاسبوع الماضي وحضر الي وطلبت من عبد العظيم المغربي الحضور اثناء تواجد حاتم زهران واول ما حضر حاتم زهران واجهته بالرسالتين وصورة محضر النيابة المتضمنة شهادته والذي علق عليه فقال كل اللي كتبته للاستاذ عبد العظيم والاستاذ عصمت بما في ذلك التعليق على صورة اقواله صحيح فقلت له انت مستعد تكتب هذا الكلام لانني سأقدم ببلاغ للنائب العام فقال لي اكتب وسجل لي اقوالي كمان والي في التسجيل لانني في حالة نفسية صعبة ومش قادر أعيش ولكن لم أسجل له هذا الحديث وقلت له اكتب لي ان ما كتبته للاستاذ عبد العظيم المغربي

والاستاذ عصمت صحيح وانك مستعد تشهد بهذا الكلام فكتب هذه الرسالة المرقق اصلها بالبلاغ والمؤرخة في ٧٧/٣/٢٨ وانا استشرت بعد ذلك الدكتور يحيى الجمل رئيس اللجنة السياسية بالحزب ورئيس الشئون القانونية به فمصحني بتقديم بلاغ للنائب العام وذهب معي يوم الخميس ٧٧/٣/٣١ الى السيد النائب العام وقدمنا له البلاغ ومرفقاته وعلينا من سيادته انه احال هذه الاوراق الى نيابة امن الدولة العليا وطلب مني التوجه الى النيابة ومغلا حضرت الساعة ٢ ظهرا تقريبا وحددنا اليوم لسباع لقوالي. وبعد ان كتب حاتم زهران ابلغني عددا من الوقائع الخطرة المتعلقة بالقضسية وبأشياء خاصة بالتجمع فلم ادونها ببلاغي وارجائها للتحقيق وهي انني لما استفسرت من حاتم زهران عن الحكاية التي عملها والتي كتبها في رسالته فقال لي بسرعة سجل واكتب لاني مفرغش بكرة حيحصل لي ايه فقلت هم المباحث اتصلت بك بعدما كتبت لمبدأ العظيم المغربي الورثة فقال انه امارح بالليل ويقصد يوم الاحد الماضي ٧٧/٣/٢٧ لغاية نص اليل كنت عندهم وكانوا بيكلموني على هذا الموضوع وقعدوا يقولولي ان خالد محي الدين ده راجل فاعم قوي ما معناه ببيضحك عليكم وانهم سيعوه تسجيلات مأخوذة لسي انا في غرفتي بالتجمع وافهموه ان كل ما يدور في غرفتي مسجل لسي فانا قلت لحاتم زهران انا باشتغل بالسياسة واني لا اقول كلمة لا احب ان اقولها ولذلك لا يهمني التسجيلات ولكي يهمني حاجة واحدة ودي اللي اتخانقت علشانها مع سيد فهمي وزير الداخلية السابق يوم ١٥ مايو ٧٦ ان هذه التسجيلات اذا كانت للامن القومي فلا اعتراض لي اما ان تستخدم التسجيلات لنقل معلوماتنا لحزب مصر العربي فهذا شيء خطير وخروج على اداب المهنة واخبرني حاتم زهران انه فهم من المباحث ان جميع اوراقنا بتروح منها صور للمباحث وان غيه واحد عندنا في التجمع بيشتغل للمباحث فانا قلت له انا اعطيت امر للانسنة نبوية سكرتيرتي بالمكتب ان تسلم صورة من كل اوراقنا للمباحث اذا طلبوا ذلك وان شغلنا علني ولاننا بنوزع اوراقنا على الناس ومن باب اولي المباحث ثم سألت حاتم زهران عن المعلومات بتاع الشخص الاجنبي اللي كان ماشي مع علوي حافظ في الدرب الاحمر كما ذكر في رسالته لي ابوه الواقعة صحيحة وان هذا الاجنبي اسمه شمبرلي وهو نفس الشخص الذي ذكره علوي حافظ في مذكراته بأنه مندوب المخابرات الامريكية وان هذا الشخص يتخذ قصر في ١٠٣ شارع رمسيس في مشروعات زراعية تغطية لنشاطه في المخابرات الامريكية فانا قلت له هل تقصدان الامريكان

لهم يد في هذه الاحداث فقال لي طبعاً واللي خلاني اسأل حاتم هذه الاسئلة انه قال لعبد العظيم المغربي لولا اليسار المصري لحرقت القاهرة وان الامريكان عملوا كده في السادات علشان يضعفوه وهو رايح جنيف وانا لما وجدت ان الموضوع يحتاج الى اظهار الحقيقة اولاً بالنسبة لشهادته وبالنسبة للمعلومات التي أوردها بالقضية والتي من أجلها حامت شبهات حول حزب التجمع الوطني فمن أجل هذا رايت ان اتقدم بالبلاغ ولذكر معلوماتي في التحقيق .

س — ما هي الظروف التي تقدم فيها محمد حاتم زهران الى الاستاذ عبد العظيم المغربي لينهي اليه ان شهادته السابقة في القضية غير صحيحة .

ج — أنا مش عارف بالضبط ويسأل عبد العظيم المغربي في تفاصيلها وفي تواريخ تردد حاتم زهران علينا وعن اتصاله به إما عن اتصال حاتم زهران لأول مرة بشأن هذا الموضوع فهو المبين بتاريخ بلاغي يوم ١٨ او ٢١-٣-٧٧ تقريباً أثناء توجيهي لاحدى المحافظات وعلى كل هذا التاريخ يمكن التحقق منه ان أردتم من واقع اوراق الحزب في الفترة الماضية .

س — هل سبق هذا الموضوع ان عرض عليك . . اعضاء حزب التجمع او المحامين المشار اليهم في اقوال . . . الاتصال بمحمد حاتم زهران لتثنيته عن موقفه وشهادته بالتحقيقات .

ج — لم يحدث واللي فهمت منهم من الاستاذ عبد العظيم المغربي ان حاتم زهران هو الذي تقدم من تلقاء نفسه . . . في تسجيل شهادته الجديدة دون اي اتصال سابق له .

س — هل شرح لك حاتم زهران كيف توجه الى المباحث بعد اتصاله بكم بشأن هذا الموضوع وكيفية علم جهاز المباحث بهذا الاتصال .

ج — هو افهمني انهم عرفوا بحضوره الى التجمع لان كل شيء يدور في التجمع مسجل عندهم ووضح لي انه كان في المباحث قبل ما يكتب جوابه في ٢٨-٣-٧٧ بيوم ولكن لم يشرح لي تفاصيل كيفية استدعائهم له بس فهمت انا ان المباحث عرفت الموضوع الخاص بعدوله عن شهادته الاولى وان لقاءه معهم كان بفرض النقاش في هذا الموضوع .

س — هل ذكر لك حاتم زهران من تقابل معهم اثناء وجوده بالمباحث بشأن هذا الموضوع .

ج — هو قال لي على اسم لواء لا اذكر اسمه وذكر اسم منير محيسن ودار بينهم وبينه ما ذكرته سابقا واللي يفهم منه انهم حاولوا اقناعه بالتشكيك فينا كحزب التجمع وفي انا شخصيا كمقرر للحزب .

س — ما هي الحالة التي كان عليها حاتم زهران حينما ادلى اليك بهذه المعلومات وهل قامت لديك أي شكوك في سلامة قواه العقلية .

ج — لا انا شعرت فقط انه مرتاح لانه يقول لي هذا الكلام .
س — هل ناقشته فيما هو صحيح وفيما هو غير صحيح من شهادته التي ادلى بها بالتحقيقات .

ج — لم ادخل في هذه التفاصيل ولكن سألته سؤال واحد وهو انت شفت حسين عبد الرازق بيدي كمال خليل غلوس فقال يا فندم انا قلت كل الكلام غير صحيح ومحصلش ومحاولتش ادخل في التفاصيل .

س — ما الذي ذكره لك حاتم زهران بشأن احداث ١٨ و ١٩ يناير وهل حضرها او علم شيئا محددا عن مرتكبيها او المحرضين على وقوعها .

ج — انا كان يهمني الواقعة التي ذكرها في رسالته لبعيد العظيم المغربي الخاصة بعلوي حافظ وشخص اجنبي ومحمد جمعة الذي قاله حاتم انه من رجال النبوي اسماعيل بمكتب وزير الداخلية واكد لي الكلام الذي ذكرته من قبل ولا اذكر حاليا خلافه وان خلاصته ان الامريكان هم اللي دبروا التخريب لاضعاف الرئيس السادات قبل ذهابه الى جنيف ليحصلوا منه على تنازلات اكثر وان ممدوح سالم اندب في القرارات الاقتصادية التي صدرت .

س — ما هي صلة محمد حاتم زهران السابقة بحزب التجمع وهل اعيد الى الحزب بعد هذا الموضوع .

ج — معلوماتي المبدئية عنه انه عضو بالتجمع بروض الفرج وسبق القبض عليه مع مجموعة بسبب وضع بعض اللافتات اثناء الحملة الانتخابية الاخيرة لمجلس الشعب ٧٦ وان كان المجموعة المندفعة ولكن لم يصدر قرار على حد علمي بفصله من الحزب

ولكن نشاطه مجمد بعد شهادته في هذه التحقيقات وهو نفسه على ما أعلم لا يتردد على مقر حزب التجمع الرئيسي .

س - ألم تصدر منكم أية وعود أو مزايا مادية أو معنوية نظير عدوله عن شهادته السابقة .

ج - لا على الاطلاق .

س - هل لديك أقوال أخرى .

ج - لا . وأحب ان اوضح ان الاستاذ عصمت سيف الدولة سافر الى الكويت وسيحضر بعد اسبوع وسأخطرکم عند حضوره كما سأنبه على الاستاذ عبد العظيم المغربي للحضور لسماع شهادته . تمت أقواله ووقع . .

وكيل النيابة

واقفل المحضر عقب اثبات ماتقدم حيث كانت الساعة ١١ ونصف ص

وكيل النيابة

وثيقة رقم (١٩)
شهادة عبد العظيم
المغربي - حول انكار
زهران لشهادته .

محضر آخر

فتح المحضر يوم السبت ٢-٤-٧٧ الساعة ١١ر٢٥ ص بمقر النيابة حيث حضر الاستاذ عبد العظيم المغربي لدعوته وسألناه بالاتي :

اسمي : عبد العظيم المغربي سن ٤٠ ، محامي بشركة النصر للتصدير والاستيراد ومقيم ٩٤ شارع الشهيد عبد المنعم رياض بالعجوزة ، بطاقة عائلية رقم ٥٢١٠ بالعجوز .

« حلف اليمين »

س - ما معلوماتك ؟

ج - بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ مارس سنة ٧٧ واثناء محاولة ركوب السيارة متوجها مع الاستاذ خالد محي الدين وبعض اعضاء السكرتارية العامة من مقر السكرتارية العامة للتجمع الوطني التقدمي الوحدوي متوجهين الى طنطا للاجتماع التنظيمي بأعضاء السكرتارية العامة للمحافظة فوجئت بأحد اعضاء الحزب بروض الفرج مش فاكرا اسمه الان قدم نفسه لي ومعه شخص ذكر اسمه انه حاتم زهران وانه جاء لمقابلتي او مقابلة الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي بعد ان سمع انه منسوب اليه شهادة في حق زملائه المحبوسين على ذمة القضية ١٠٠ و ١٠١ لسنة ٧٧ محصر امن دولة عليا ولما كنت على عجل من أمري فقد طلبت اليه الحضور

الى مكتبي في السكرتارية العامة الساعة ١٢ ظهر اليوم التالي الاربعاء ٢٣-٣-٧٧ وفي الموعد المحدد حضر حاتم زهران واسامة عبد الحي الذي كان قدمه لي بالامس وقد تذكرت اسمه وطلب الى حاتم زهران أن يدلي بأقوال خاصة بشهادته في التحقيق ولما كنت غير مختص بذلك فقد أحضرت له ورقا ابيض وقلما وادخلته حجرة وأغلقتها عليه بعد ان طلبت منه أن يكتب ما يريد أن يقوله وبالفعل كتب الورقة المعنونة باسمي والموقعة منه والمرفقة صورتها بمحضر التحقيق وبعد ذلك اتصلت بالاستاذ عصمت سيف الدولة في مكتبه واحاطته علما بما حدث كما اعلمت سيادته ان المذكور سيقابلني ظهر غد الخميس ٢٤-٣-٧٧ في نقابة المحامين العامة بالقاهرة وبعد ان انصرف حاتم زهران توجهت الى مكتب الاستاذ عصمت سيف الدولة وسلمته الورقة التي كتبها حاتم زهران ووقعها في وجودي واتفقنا على ان نلتقي سويا يوم الخميس ٢٤-٣-٧٧ الساعة ١٢ ظهرا في نقابة المحامين وفي الموعد المحدد حضر حاتم زهران واجتمعت به مع الدكتور عصمت سيف الدولة والاستاذ عصام الاسلابولي في أحد حجرات النقابة العامة وكررنا عليه مرة أخرى اننا نذكره بأهمية وخطورة ما يدعيه وانه من مصلحته ومصلحة التحقيق ومن المصلحة العامة ان يذكر الحقيقة وحدها فهم على ما جاء بالورقة واطلع الدكتور عصمت سيف الدولة على صورة من أقواله في التحقيق الذي أجري معه بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ٦ فبراير واطلع عليها حاتم زهران كاملة ثم أخذ يؤشر على الفقرات بنفسها بعلامة صح والآخر بكتابة لم يحدث ويوقع عقب كل جملة منها وفي نهاية أقواله في الشهادة في الورقة الأخيرة كتب انه لم يكن له سابق علم بهذه الشهادة الا منذ أيام قليلة على النحو الوارد تفصيلا في أقواله المرفقة وفي اليوم التالي حضر حاتم زهران الى مقر التجمع وحددت له موعدا مع الاستاذ خالد محي الدين صباح يوم ٢٨-٣-٧٧ وفي الموعد المحدد حضر المذكور والتقى بالاستاذ خالد وكتب لسيادته الورقة المعنونة باسمه والمؤرخة ٢٨-٣-٧٧ وفي صباح يوم الخميس الماضي ٣١-٣-٧٧ توجهنا بالبلاغ الحالي الى مكتب السيد الاستاذ النائب العام وقدمنا لسيادته وهذه كل معلوماتي .

س - ما هي الظروف التي التقى فيها اسامة عبد الحي بمحمد حاتم زهران ليصطحبه اليك بشأن عدوله عن شهادته السابقة .

ج - في حدود ما أعلم ، اسامة عبد الحي صديق شخصي

لحاتم زهران وقد طلب الى حاتم زهران فيما بعد ان يكون الاتصال به عن طريق اسامة عبد الحي لانه هو الذي يتقن غيه وبخصوص العدول عن الشهادة فكما جاء في اقوال حاتم زهران في نهاية تأشيراته على هامش صورة شهادة اقواله بنبابة أمن الدولة ادعى انه التقى في يوم باحد اعضاء التجمع الذي اشار اليه والذي طلب منه وهو مراد منير الا يلتقي به مرة أخرى وفي مساء نفس اليوم توجه اليه اسامة في منزله فسأله حاتم عن سبب مقابلة مراد فأخبره اسامة بأنه منسوب اليه انه مصدر من مصادر مباحث أمن الدولة وانه شهد على بعض زملائه اعضاء التجمع في أحداث ١٨ و ١٩ يناير غنفي حاتم ما نسب اليه وطلب ان يلتقي بي أنا بصفتي رئيس لجنة الدفاع عن الحريات بالتجمع او بالدكتور عصمت سيف الدولة بصفته محام لبعض المتهمين الذين ذكرهم حاتم في شهادته .

• س — الم يتعرض محمد حاتم زهران من أي من اعضاء حزب التجمع لاية تهديدات او وعود للعدول عن شهادته السابقة .

ج — لم يحدث اطلاقا بل على العكس فقد حذر حاتم زهران مني ومن الدكتور عصمت سيف الدولة وفي النهاية من الاستاذ خالد محي الدين شخصيا من ان يكون ما جاء بأقواله المقدمة الينا اية معلومات مخالفة للحقيقة وبالطبع نحن لا نملك وسيلة تهديد ولا نرتضيها .

س — هل استوضحت محمد حاتم زهران عن اقواله الصحيحة وغير الصحيحة في شهادته بالتحقيقات امام النيابة .

ج — انا بعد ان اطلعت على الورقة التي كتبها تركت الاستيضاح في شأن صحة الوقائع من عدمها كما يدعي لاطلاعه شخصيا على اقواله في الشهادة وحينما عرضت عليه صورة من شهادته بمعرفة الدكتور عصمت اخذ يؤشر عليها بالصح او غير الصح على النحو الوارد بالصورة المرفقة لاقواله بالتحقيقات .

س — وما الذي ذكره محمد حاتم زهران عن ظروف ادلائه بشهادته تلك .

ج — هو ذكر لي — كما جاء بأقواله المكتوبة — انه قبض عليه مساء يوم الجمعة بمعرفة رجال المباحث العامة وحاولوا — كما يدعي — أخذ شهادة خاصة بمعلومات وأشخاص ووقائع يلفقونها له وكان كما ذكر يقصد منها بالدرجة الاولى الاساءة الى مركز التجمع

الوطني التقدمي الوجودي كتنظيم سياسي وبصفة خاصة الزميل الاستاذ حسين عبد الرازق ولكنه اي حاتم رفض ذلك واصر على انكاره فيما عدا ما جاء بأقواله التي كتبها من انه في يوم ١٨ يناير ٧٧ كان موجودا بالصدفة في حي الدرب الاحمر وشاهد وسمع بأن احداث يوم ١٨ يناير الماضي السيد علوي حافظ والذي كان يصطحب شخصا اجنبيا معه ذكر لي حاتم فيما بعد انه أحد عملاء المخابرات الامريكية في مصر يدعى شميرلن وشخص آخر يدعى محمد جمعة وكان علوي حافظ يطلب الى من يخاطبه حرق قسم الدرب الاحمر ولما ذكر حاتم ذلك لرجال المباحث العامة قال له منير محيسن بمباحث أمن الدولة انت يا حاتم حتودي البلد في داهية وحتوقع الكبار في بعض ثم تركوه وفي اليوم الثالث عادوا اليه ومعهم مندوب النيابة على حد قوله الى مبنى المباحث وفتحوا معه تحقيق وسمعوا أقواله وسجلوها وكانت هي الاقوال التي سبق ان ادلى بها في اليومين التاليين وبعد ان عرضنا عليه صورة أقواله بشهادته بالتحقيقات قال مش دي الشهادة اللي أنا ادليت بيها في مباحث امن الدولة وانني لم انتقل الى مقر نيابة أمن الدولة اطلاقا وادعى امامي انه استنوق على هذه الاقوال بغير علمه وكان ذاك امام عصمت سيف الدولة وعصام الاسلامبولي المحاميان .

س — هل تقابلت مع محمد حاتم زهران بعد ان حرر لكم اقراراته التي ينفي فيها شهادته السابقة .

ج — نعم التقيت به في شارع طلعت حرب امام الشركة التي اعمل بها ظهر يوم ٢٩-٣-٧٧ واتفق معي على ان يحضر السي الساعة ١٢ من ظهر اليوم التالي ٣١-٣-٧٧ ولكنه لم يحضر وكنت قد حددت له هذا الموعد لكي يصطحبني مع الاستاذ خالد عند تقديم البلاغ الى السيد النائب العام وكان قد كرر على مسامعي تهديدات المباحث العامة له باستمرار .

س — ما هي ظروف مقابلتك له يوم ٣٠-٣-٧٧ .

ج — كان ذلك مصادفة اثناء توجهي للشركة التي اعمل بها .

س — هل شرح لك حاتم زهران متى وممن تعرض لتهديدات مباحث أمن الدولة حينما التقيت به في ذلك اليوم الاخير .

ج — حررها بشخصه واثناء وجودي بالنسبة للاقرار الاول صحيحة توجه الى منزله بعض رجال المباحث العامة واصطحبوه

الى مقر المباحث العامة وذكر من الاسماء مصطفى موسى ومنسى محيسن ونسب الى منير محيسن انه بذلك اي حاتم يحاول ان يهدد جهاز المباحث العامة وانهم لن يسمحوا له بذلك وهدده كما انه الى انه سمع اقوالا تتعلق بتهددي انا شخصيا باعتباره انه عدل عن شهادته امامي وعلى يدي وقال ان المباحث اخذته اكثر من مرة في الفترة ما بين ٢٣ الى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧ .

س - وكيف حرر حاتم زهران الاقرارات التي قدمها لكم بشأن هذا الموضوع .

ج - حاتم قال انه بعد ما ابلغنا في التجمع بأن شهادته غير وكان يوم الاربعاء ٢٣-٣-٧٧ واصل هذا الاقرار موجود طرف الاستاذ عصمت سيف الدولة المحامي وهو حرر هذا الاقرار امامي وبرغبته ولم امل عليه فيه حرفا واحدا وكل الذي فعلته انني اطلعت على بطاقة العمل الخاصة به واثبت بياناتها بعد توقيعه على الاقرار ولم امل عليه اي حرف من هذا الاقرار اما بالنسبة لتأثيراته على ما ورد بأقواله بالتحقيقات فقد كتبها بخطه في وجودي ووجود الدكتور عصمت سيف الدولة وعصام الاسلامبولي المحاميان واصل هذه التأثيرات على صورة شهادته موجودة طرف الاستاذ عصمت سيف الدولة اما بالنسبة للاقرار المقدم منه بتاريخ ٢٨-٣-٧٧ فقد كتبه في وجود الاستاذ خالد محي الدين ووجودي ولم يمل عليه احدنا اي حرف فيه واصله مرفق بالاوراق .

س - ما هي تفصيلات ما ذكره محمد حاتم زهران بشأن دور المخابرات المركزية الامريكية في أحداث يناير الماضي ما هو مصدر معلوماته في هذا الشأن .

ج - هو ذكر لي ان التاريخ سيثبت ان المخابرات المركزية الامريكية وعملاتها في مصر هم الذين حاولوا حرق القاهرة في ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ولم استوضحه الهدف من ذلك كما ذكر ان هذا المخطط يعلم به من ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٧٦ على ما اذكر وانه بمحاولات رفع الاسعار او باضعاف القوى الشرائية للجنيه سيحدث نوع من السخط العام يمكن استثماره في هذا الخصوص وان علوي حافظ حاول توظيفه بمرتب كبير في احد الشركات التي تخفي نشاط المخابرات المركزية الامريكية وذكر ايضا شركة خاصة بتصدير زيت الياسمين احد ملاكها الاستاذ محمود ابو وافية الذي حاول حاتم ان يربط بينه وبين علوي حافظ وبين مندوبي وكالة

المخابرات المركزية في مصر كما ذكر لي انه قد اخطر كلا من جهازي المخابرات العامة والمباحث العامة بمعلوماته في هذا الشأن في حينه وكان حاتم يحاول ان يبدو في صورة من يختزن معلومات كثيرة وخطيرة لكنه لا يرغب في الانفصاح عنها الان .

س — هل لديك اقوال اخرى .

ج — لا .

تمت اقواله ووقع

رئيس النيابة

واقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ١٢ ونصف ظهرا ويطلب محمد حاتم زهران عن طريق السيد مأمور قسم روض الفرج التابع له محل اقامته لباكر ،

رئيس النيابة

وثيقة رقم (٢٠)
شهادة حاتم زهران إنكار
تراجعته عن شهادته

بسم الله الرحمن الرحيم
نيابة أمن الدولة العليا

فتح المحضر اليوم الاحد الموافق ١٣-٤-١٩٧٧ السابعة
٢ ونصف بسراي النيابة .

نحن عدلي حسين رئيس النيابة
وصلاح الدين محمد أمين السر

بناء على تحديدنا اليوم لسماع اقوال محمد حاتم زهران
في البلاغ المقدم من الاستاذ خالد محي الدين مقرر حزب التجمع
الوطني عن عدم صحة شهادته في التحقيقات رقم ١٠٠ و ١٠١ لسنة
٧٧ حصر امن دولة ، فقد حضر المذكور الان ونظرا لان ملف التحقيق
الخاص بشهادته والمتضمن كذلك لاقوال كل من الاستاذ خالد
محي الدين والاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي معروض اليوم
على محكمة امن الدولة العليا بهناسبة نظر بعض التظلمات المقدمة
من بعض المتهمين في القضية فقد خصصنا هذا المحضر لسماع
اقوال محمد حاتم زهران بشأن الموضوع سالف الذكر على ان نرفقه
بملف التحقيق الاصلي عند وروده من المحكمة .

وقد ورد النيابة بلاغ من مباحث امن الدولة عن ذات الموضوع
بان الاستاذ خالد محي الدين واخرين اكرهوا هذا الشاهد على
كتابة بعض الاقرارات للعدول عن شهادته السابقة امام النيابة وقد
قام السيد الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا

بإثبات الاطلاع على هذا البلاغ بمحضر الاجراءات الخاص بالقضية
رقم ١٠٠ - ١٩٧٧ حصر أمن الدولة العليا .

وقد دعونا الحاضر وسألناه بالاتي فقال :

اسمي : محمد حاتم زهران (سابق سؤاله) .

« حلف اليمين »

س : ما قولك في البلاغ المقدم من الاستاذ خالد محي الدين
مقرر حزب التجمع الوطني عن انك تقدمت اليهم وانتهت لهم بأن
شهادتك التي سبق وان أدليت بها امام الزميل الاستاذ محمد عمر
وكيل اول النيابة غير صحيحة « أفهمناه واطلعناه على الاوراق
المصاحبة لهذا البلاغ وهي اقرار باسم الشاهد المذكور في ٢٨-٣-
٧٧ بأن شهادته المشار اليها لم تحدث نهائيا وموقع عليه بامضاء
منسوب اليه . . وصورة فوتوغرافية من اقرار بهذا المعنى غير
مؤرخ موجه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي وتزيل باسم
الشاهد . ج - صورة فوتوغرافية لاقوال الشاهد بالتحقيقات على
الالة الكاتبة ومؤشر على هوامشها بعبارات اما صح او لم يحدث
وبنهايتها تحررت خمسة أسطر مزيلة بتوقيع منسوب الى الشاهد
في ٢٤-٣-٧٧ تحتوي تعليقا حول ظروف هذه الاقرارات الصادرة
منه » .

ج : اللي حصل ان بعد ما جيت ادليت بشهادتي امام
الاستاذ محمد عمر وكيل النيابة في سراي النيابة
كان هناك اتفاقا بيني وبين المباحث العامة ان هذه الشهادة لن
تتداول بين المحامين وأنا أعلم ان شهادتي هذه واجب ديني قبل
ان تكون واجب قومي وشهادتي كلها التي ذكرتها امام الاستاذ محمد
عمر وكيل النيابة على مدار عدة ايام لا تقل عن ثلاثة ايام غيما
اتذكر صحيحة تماما وجميع الوقائع التي ذكرتها حدثت وصحيحة
لكن بعد كده حصل يوم ٢١-٣-٧٧ رحت اشترى كتاب حريق القاهرة
من دار الثقافة الجديدة والمعروف ان جميع مؤسسيها وموظفيها
من الشيوعيين غفوجئت بمحاولة للاعتداء على داخل الدار من منير
مراد المسئول عن البيع بالمكتبة واستطعت الخروج من المكتبة وعند
ذهابي الى المنزل حضر لي حوالي الساعة الثانية والنصف اسامة
عبد الحي قاسم وهو طالب بكلية طب الازهر وعضو التجمع بروض
الفرج وطلب مني النزول لمقابلة بعض الاشخاص فوجدت سيارة

اجرة قلوبية بها السادة خالد محي الدين وعبد العظيم المغربي
 وأبو سيف يوسف وعصمت سيف الدولة ومحمد خليل وخرج عبد
 العظيم المغربي المحامي خارج السيارة وعرفني باسمه وعاتبني على
 شهادتي في النيابة وقال لي عيب تكون راجل مناضل تقدمي وتصدر
 منك حاجة زي دي ونظرا للمناجاة قلت لهم انا مقلتش حاجة فطلب
 مني خالد محي الدين الذهاب لمقابلة عبد العظيم المغربي بنقابة
 المحامين يوم ٢٣/٣/٧٧ الساعة ١٢ ظهرا وقال لازم نسمع كلام
 عبد العظيم وتشوفه عايز منك ايه وتاني يوم ٢٢/٣/٧٧ أنا ما
 رحتش نقابة المحامين واللي اذكره ان أحد اعضاء حزب التجمع
 ومش متذكر شخصيته حاليا وقال لي انت مارحتش لعبد العظيم
 المغربي ليه فقلت له أنا حاروح بكره الساعة ١٢ وأنا من اول يوم
 حدث فيه اتصال من حزب التجمع بي يوم ٢١/٣/٧٧ كتبت تقرير
 وسلمته للمقدم ماجد الجبال بمباحث أمن الدولة وهو ضابط اتصال
 وكل يوم كنت اكتب تقرير للمباحث باللي يحصل ولكن ما اخدتش من
 المباحث اي توجيه معين وفي يوم ٢٣-٣-٧٧ رحت نقابة المحامين
 الساعة ١٢ الظهر فقابلني عبد العظيم المغربي وقال لي أن صورة
 شهادتي موجودة مع عصمت سيف الدولة المحامي ومعلش نتقابل
 بكره الساعة ١١ في النقابة وتوجهت معاه الى مقر التجمع في اللجنة
 المركزية وكانت دي اول مرة أدخل فيها التجمع بعد أحداث يناير
 وجدت يسرى بيومي ومحمد خليل وسيد زهران ونبوية وخالد محي
 الدين وكمال رفعت وفريدة النقاش وكثيرين لا استطيع حصرهم
 وقابلوني مقابلة بضجة كبيرة فريدة النقاش تقولي انت حبست
 حسين جوزي ولولا كلامك عليه كان زمانه وسط عياله من بدري
 وأنا باقعد أبص للعيال واقول الله يجازيك يا حاتم ومحمد خليل
 يقول لي أنت اللي حبست اخويا كمال خليل وضيمت مستقبلة
 وكان فيه بعض سيدات من اهالي المحبوسين من أعضاء حزب
 التجمع قعدوا يصوتوا في وشي وعبد العظيم المغربي قال لهم
 ما تخافوش حاتم الراجل بتاعنا والموضوع خلص وأخذني لمكتب
 الاستاذ كمال رفعت ونبوية سكرتيرة خالد محي الدين وفريدة النقاش
 وبعدين كمال رفعت قال لي يا ابني أنا كنت مدير المخابرات وعارف
 اللي كانوا بيتعاملوا معنا وبيعرفوا أسرارنا بيتعمل فيهم ايه بعد
 ما تخلص قضيتهم والاستاذ خالد قال محدش حيفعك واي ادانة
 لفرد من المتهمين هي ادانة لحزب التجمع واحنا مش خنسمش لواحد
 زيك يقفل لنا الحزب وطبعنا للجو الارهابي اللي كان حولي اضطريت
 اجاريهم وقلت لهم محصلش الكلام ده ولا رحت نيابة ولا حاجة فرد

عبد العظيم المغربي قال حتى لو كنت رحت النيابة الحكاية لسه في أيدينا ويمكن ان احنا نخلص الموضوع وما ينزلش أي قرار اتهام للمتهمين وعلى العموم احنا جبنا محمد عز الدين عنتر الشاهد الاخر في القضية وخليناه يبعث تلغراف للنائب العام بالعدول عن شهادته وأنه كتب اقرار بذلك لهم وقالت لي فريدة النقاش انها هتعمل مقابلة صحفية بيني وبين صحفي اسمه صلاح حافظ بروز اليوسف بدل الموضوع اللي كان هينزل للتشهير بي لانهم كانوا مجهزين موضوع للتشهير بي وراحوا حاولوا السؤال في الشغل عني وفي الحسي السكني عن اي شائبة في سلوكي وتصرفاتي للتشكيك في شهادتي وفهموني ان اقوالي في النيابة معروفة ومنشورة من اسوان الى اسكندرية على ١٨٠ ألف عضو حزب التجمع وانهم كلهم بيتتبعوني ويطاردوني واني لا استطيع الهروب منهم وانهم يستعملون سياسة النفس الطويل معي حتى ولو انتهت القضية فان الشيوعيين سيطاردونني في أي مكان وكان اللي يقول لي هذا الكلام المجوعة الموجودة اللي قلت عليهم والاستاذ خالد محي الدين قال لي بالحرف الواحد يا بني حتى لو سبت مصر الشيوعيين في كل مكان في انعام انت ماتعرفش ان احنا امةيين وثاني يوم رحت الساعة ١١ ص نقابة المحامين وكان موجود عبد العظيم المغربي في حديقة النقابة وأخذني معاه وطلعنا من باب نادي المحامين الى قاعة اجتماعات باول دور وكان موجود الاستاذ عصمت سيف الدولة وكان موجود مجموعة من المحامين في القاعة لكن كانوا ملهوش دعوة باكرهي على شيء وعصمت سيف الدولة قال لي بعد ما هؤلاء المحامين مشيوا من القاعة في حضور عبد العظيم المغربي وواحد محامي ثالث ممكن أعرفه شكلا وعرض على عصمت سيف الدولة اقوالي اللي سيادتك عرضتها علي دلوقتي وكان حاطط نقط ومجموعة اقوال على بعض عباراتي واملاني التعليقات الموجودة على صورة النهاردة ده واملاني التعليق الموجود في نهاية هذه الصورة وقال لعبد العظيم المغربي انت محضر الاقرار فقال له ايوه واناقتشوا الاثنين سوا في صيغة اقرار ثم قام عصمت سيف الدولة باملاء عبيد العظيم المغربي بالصيغة النهائية لاقرار ثم املاني عبد العظيم المغربي نفس الصيغة فكتبتها بخط ايدي ووقعت عليها وهو نفس الاقرار المرفق صورته والوجه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي وهذا الكلام كان يوم ٢٤/٧/٧٧ الساعة ١١ بقاعة الاجتماعات بنقابة المحامين وكل هذه الاحداث كنت ابلغ بيها مباحث أمن الدولة أولا باول وبعدين عبيد

العظيم المغربي قال تيجي بكرة في مقر التجمع عشان الاستاذ خالد محي الدين عايزك ضروري وغملا رحت والاستاذ خالد قال لي اكتب اقرار ثاني بأن الكلام بتاعك لعصمت سيف الدولة وعبد العظيم المغربي صحيح فاضطريت لكتابة الاقرار المؤرخ ٧٧/٣/٢٨ واللي أملى صيفته علي هو عبد العظيم المغربي وأنا كتبت هذا الاقرار يوم ٧٧/٣/٢٥ بمكتب خالد محي الدين ولكن عبد العظيم المغربي قال لي اكتب بتاريخ ٧٧/٣/٢٨ عشان كانوا منتظرين الدكتور يحيى الجمل ياخذوا رايه في التوجه للسيد النائب العام ولكن ملقوش الدكتور يحيى الجمل وعبد العظيم المغربي قال اكتب الاقرار بتاريخ ٧٧/٣/٢٨ احتياطي لغاية ما يلاقوا يحيى الجمل والاستاذ خالد محي الدين طلب مني ان اسجل تسجيل صوتي وانهم هيلوني كلام ا قوله غي التسجيل هيعمل فرقة في مصر وقلت له ايه الغرض من التسجيل ده ؟قالوا احنا نوقع الدنيا في بعضها وهاروح اسبع هذا التسجيل لمجلس الشعب ونعمل ووترجيت في مصر فانا تعلت باني متعصب وطلبت اعطائي فرصة للتفكير فخالد قال لي طيب ترجع لنا يسوم ٧٧/٣/٢٦ يمكن نكون قابلنا يحيى الجمل ولكني ما رحتش لهم يوم ٧٧/٣/٢٦ وأخطرت المباحث بذلك وأخبرتهم صراحة باني لسن اتواجد في التجمع بعد ذلك لاني خفت وأعصابي باظت وفي يوم ٢٨/٣/٧٧ حوالي الساعة ٩ صباحا جه لي البيت عبد العظيم المغربي وأخذني الى شركة النصر للتصدير وأهمني أن عنده اجتماع مجلس إدارة وفيها ولم أحسسه ان أنا خايف منهم وفهمته ان مش هاقدر ارجع في شهادتي نهائيا قال لي انت خايف من المباحث احسن تعمل لك حاجة يا ابني احنا اكثر منهم واحنا نحميك عنهم وهمه عملوا ليك ايه لغاية دلوقت ولعلمك ان احنا كثير قوي وكفاية قوي الكلمتين اللي كتبتهم ولو مكتتش عايز تيجي للنائب العام احنا حنروح لسه وكفاية قوي ان احنا هنشكك في شهادتك واذت مش هاتكسب حاجة وكفاية انك هتطلع عميل للسلطة وقال لي روح التجمع علشان أنا عندي اجتماع دلوقت وخالد محي الدين عايزك عشان خاطر موضوع التسجيل فقلت له طيب أنا هاروح له ولكن مرحتش واحب ان أضيف أنه غي خلال الفترة دي كان توغى عضو مجلس الشعب بدائرة المعهد العالي الفني بشبرا وهو الاستاذ محمد محمود شعبان وعرض علي الاستاذ خالد محي الدين كنوع من الاغراءات لي النزول في الدائرة باسم التجمع وانهم سيقومون بالوقوف معي وتحويللي ماديا غي الانتخابات وأثناء مجاراتي لهم قلت للدكتور عصمت سيف الدولة

طيب أنا خايف ارجع في اقوالي احسن المباحث تتسبب في مضايقتي في شغلي فقال لي طيب أنا هشغلك في دار الثقافة الجديدة وأدبك خمسين جنيه في الشهر بصفة أولية فقلت له هفكر وده كل اللي حصل .

س : هل الاقوال التي ذكرتها في تحقیقات النيابة صحيحة ام الصحيح هو ما دون علي لسانك بالاقترارات المقدمة من مقرر حزب التجمع الوطني .

ج : اقوالي الصحيحة هي ما سبق أن ذكرته للسيد وكيل نيابة أمن الدولة بسرأي النيابة عند طلبي للشهادة ولكن ما جاء على لسانني في هذه الاقترارات المقدمة من مقرر حزب التجمع كانت نتيجة ضغط شديد واقع علي وتهديد وصل الى حد التهديد بالتصفية الجسدية واعلاني أن شهادتي منشورة على ١٨٠ ألف عضو من أعضاء التجمع داخل مصر وأن مجلة روزاليوسف سوف تقوم بتشويهی أمام المجتمع وبمنتهی الصراحة انا لفاية دلوقت خايف منهم ومتأكد انهم لن يتركوني اذهب للمحكمة للدلاء بهذه الاقوال بهذا اطلب الامر باتخاذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على حياتي حتى أقدم شهادتي أمام هيئة المحكمة .

س : من هم الاشخاص الذين مارسوا عليك ضغوطا لكتابة هذه الاقترارات .

ج : كل من ذكرتهم في اقوالي وهم أسامة عبد الحي قاسم وخالد محي الدين وعبد العظيم المغربي ويسرى بيومي ومحمد خليل وسيد أو سعد زهران وغريدة النقاش والدكتور عصمت سيف الدولة ومحامي ثالث أعرفه شكلا وكمال رفعت وعدد كبير من أعضاء التجمع الذين كانوا موجودين اثناء تردي علي مقر التجمع وكذلك مراد منير ومحمد عبد الرحمن الموظفين بدار الثقافة .

س : ما هي أساليب الاكراه والضغط التي مارسها هؤلاء وكذلك الوعود التي وعدوك بها للعدول عن شهادتك السابقة وكتابة تلك الاقترارات .

ج : زي ما قلت انهم أزهبوني وعيشوني في جو ارهابي بأن عددتهم كبير وهيطاردوني في كل مكان ولو في الخارج بالصورة اللي شرحتها ووعدني بترشيحي عضو مجلس شعب وتوظيفي بدار

الثقافة الجديدة بمبلغ خمسين جنيه في الشهر علاوة على عملي بالتليفونات .

س : ماذا كان تأثير هذه التهديدات والوعود عليك .

ج : انا بصراحة لم تؤثر في الوعود بترشيحي لمجلس الشعب او لوظيفة ولكن انا خفت من تهديداتهم تتبني ومطاردتي الى حد التصفية الجسدية والعبارة دي سمعتها اكثر من مرة منهم ولكن مقدرش احدد مين بالضبط منهم وقالوا ان شهادتك معروفة ووجدت صورها متداولة ومنهم صور وجوابات مباحث امن الدولة للنيازة بأنني احد مصادر المباحث وفهموني انهم يعرفوا كل حاجة وانا فعلا خفت منهم وكتبت لهم الاقرارات دي على هذا الاساس .

س : ما هي عدد المرات التي ترددت فيها على مقرر حزب التجمع ؟

ج : حوالي خمسة مرات وكانت كلها بناء على طلب خالد محي الدين مقرر حزب التجمع على التفصيل اللي قلته .

س : الم يوجهك رجال مباحث امن الدولة حينما ابلغتهم بذلك بأية توجيهات أثناء اتصالك بحزب التجمع على هذا النحو ؟

ج : لا اطلاقا وهم كانوا بياخدوا تقاريري فقط ولم يوجهوني اطلاقا وانا كنت باتصرف من نفسي في اطار المحافظة على حياتي لدرجة انني استشعرت ان لما المباحث مطلبتش مني حاجة انها مش هتصيني فخفت من بتوع التجمع وكتبت لهم هذه الاقرارات .

س : ماذا كان هدف السيد مقرر حزب التجمع وباقي من ذكرتهم من الحصول على هذه الاقرارات منك ؟

ج : خالد محي الدين قال ان اي ادانة لاي فرد من اعضاء التجمع في القضية هو ادانة لحزب التجمع وهم حاسبين ان هذه القضية هي نهاية حزب التجمع وعشان كده مستعدين يعملوا اي تصرف عشان لا اصل الى القاضي للدلاء بشهادتي وكل اعضاء حزب التجمع ملتفين حول الاستاذ خالد وينفذوا أوامره .

س : جاء بأقوال الاستاذ خالد محي الدين والاستاذ عبد العظيم المغربي انك ذكرت شيئا عن دور المخابرات المركزية الامريكية في احداث يناير الماضي فما مدى صحة ذلك ؟

ج : انا ليس لي اي علاقة بالمخابرات المركزية الامريكية وكل ما ذكرته لهم هو الذي قتلته امام سيادتكم دلوقت واللي حصل انه من المعلوم انه هناك عداء ايديولوجي بين اليساريين عموما وكل الافكار اليمينية اللي تمثلها السلطة الامريكية ويعتبروا كل يميني في العالم عميل للمخابرات الامريكية واللي فهمته من رغبة خالد محي الدين معي هو الادعاء بأن للمخابرات الامريكية ولعملها علوي حافظ كما قرر خالد محي الدين دور في هذه الاحداث واني على صلة بالمباحث العامة ولو كان ده حصل على حد قول أعضاء التجمع كنت بلغت المباحث طبعا ولكن ما ورد في الاقرار الذي كتبتة باملاء من عبد العظيم المغربي وعصمت سيف الدولة في نقابة المحامين كان بناء على مطالبهم وبفرض احداث فرقة وشوشرة كبيرة ولكن كل ما ورد بهذا الاقرار غير صحيح .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟ .

ج : انا اطلب حمايتي من تهديدات حزب التجمع لي .

تمت اقواله ووقع ،،

رئيس النيابة

محضر اخر

فتح المحضر يوم الخميس ١٤/٤/١٩٧٧ الساعة ١٤.٠٠ بسراي النيابة

نحن عدلي حسين رئيس النيابة ومحمد عبد الرحيم أمين السر حيث حضر محمد حاتم زهران وقرر بأنه يريد اثبات بعض المحاولات التي تمارس ضده بشأن شهادته في التحقيقات وعليه سألناه بالاتي فقال :

اسمي : محمد حاتم زهران « سابق سؤاله » « حلف اليمين »

س : ما الذي تريد الإبلاغ عنه

ج : في خلال الاسبوع الماضي بعد ادلائي بأقوالي في المحضر السابق حاول بعض أعضاء حزب التجمع الاتصال بي والحضور الى منزلي للاتفاق على تغيير أقوالي مرة اخرى امام محكمة أمن الدولة أثناء نظر القضية وهم محمد عرفات وعبدالعزيز فهمي الطالب بالازهر وعبد العظيم المغربي المحامي وبعض السيدات من اهالي

المنهين وفوجئت بوجود خطاب تهديد في صندوق البوستة الخاص بشقتي وقد أبلغت المباحث بهذه الواقعة كما يقومون بمحاولات بالشوشرة وتجريحي بالحي السكني وبعملي في هيئة التليفونات وقد حدث ليلة احتفال حزب التجمع الوطني ببيده السنوي منذ اربعة ايام ان حضر عبد العزيز فهمي واخبرني بان هناك احتفال كبير بقاعة اللجنة المركزية سيحضره مجموعة من المراسلين الصحفيين الاجانب والمصريين وأن المطلوب مني ان اذهب الى هذا الاحتفال في حراستهم وان انفي شهادتي امام هؤلاء المراسلين وأدعي بأن هناك ضغط من مباحث امن الدولة لتغيير شهادتي وانهم سوف يقومون باعطائي مبلغ ألف جنيه كدفعة أولى ثم يأخذونني في مكان ما ليضعوني فيه تحت حمايتهم لحين نظر القضية وأمس حضر لي عبد العظيم المغربي ومحمد عرفات وهو مدرس بالتربية والتعليم واخبرني عبد العظيم المغربي أن مجلة روز اليوسف سوف تقوم بنشر مقالة تخرجني فيها امام الراي العام وقد سبق أن حدد لي السيد صلاح حافظ بروز اليوسف موعدا من خلال عبد العزيز فهمي لاعداد وثيقة لتكذيب الشهادة الموجودة بالقضية ١٠٠ و ١٠١ أمن دولة عليا وذلك بحجة ان اليسار المصري سبق وأن اتهم في يناير ١٩٥٢ مثلاً في احمد حسين ومصر الفتاة وهم لا يريدون أن ينهم اليسار المصري مرة أخرى في حرق القاهرة في سنة ١٩٧٧ وأن روز اليوسف ستقوم بشراء هذه الوثيقة ووضعها في خزنتها للتاريخ ورفضت هذا العرض والذهاب اليهم في الموعد المحدد الذي كان اول أمس ١٢/٤/١٩٧٧ الساعة ١٢ ظهراً بدار روز اليوسف وبناء عليه ان الضغوط تتكرر علي بهذه الصورة يوميا ويرسلون لي أصدقائي ومن يستطيع التأثير علي ويحاولون الاتصال بأسرتي لنفس الغرض مما أصابني بانهايار نفسي وعصبي شديد مما جعلني افكر فعلاً في عدم الادلاء بشهادتي امام المحكمة نتيجة لذلك وأنا حضرت اليوم للابلاغ عما حدث .

س : من هم الاشخاص الذين حاولوا التأثير عليك في الفترة الاخيرة لتغير شهادتك في التحقيقات ؟ .

ج : هم محمد عرفات وعبد العزيز فهمي وعبدالعظيم المغربي المحامي وحسن حسين الطالب بمعهد التعاون وهو وبعض زملائه الذين يقطنون في منطقتي السكنية .

س : ما هي الصور التي اتخذتها هذه المحاولات تجاهك ؟ .

ج : كانت بتتمثل في اغراء مادي عرضه علي عبد العزيز فهمي
الف جنيه كدفعة أولى لتغيير شهادتي وحمائتي حتى نظر القضية
وتدرجت المسألة الى تهديدي بالتجريح والنشر في روز اليوسف
لتشويه سمعتي واحضار بعض الصبية للقائي بالحجارة والسب
في الشارع والاتصال بأهلي وزملائي للتأثير علي وتركوا لي ورقة في
بوستة شقتي بالتهديد تتضمن أبيات شعرية من مسرحيتا عنتر .
ملاحظة : قدم لنا الشاهد ورقة صغيرة بها العبارات التالية بالقلم
الكوبيا بدون توقيع :

اللعب مع السادة جد خطير والصفة خاسرة ابدًا
تذكر ذلك
ان مت مت الان كلب فلا قضية مات العين
تذكر ذلك
ان الحرب ضد الشرفاء خاسرة ويجب ضرب كل الخونة
وقد اشرنا على هذه الورقة بما يفيد النظر والارفاق
تمت الملاحظة

« رئيس النيابة »

س : ما الافعال التي اتاها كل ممن ذكرتهم سابقا تجاهك ؟

ج : عبد العزيز فهمي عرض علي الف جنيه زي ما قلت لتغيير
شهادتي امام مؤتمر التجمع وعرض آخر بكتابة وثيقة تحفظ في خزانة
روز اليوسف للتاريخ وعبد العظيم المغربي ومحمد عرفات هددوني
بتشويه سمعتي بالنشر في روز اليوسف وعبد العظيم المغربي قال
لي بالنسبة للنيابة ممكن لما تروح امام المحكمة تقول ان المباحث كانت
موجودة اثناء ادلائي بالشهادة وتقوم باملائها علي امام السيد رئيس
النيابة ومن هذا المدخل نقدر نجرح في السيد رئيس النيابة السيد
مصطفى طاهر ونقول اليس هو الذي حقق مع مصطفى أمين وكثير
من المتهمين في القضايا السابقة التي يعاد التحقيق فيها الان امام
القضاء بتهمة تعذيب المتهمين لادلائهم بأقوال غير صحيحة امام
المحكمة وأنه كان يرى المتهمين وعليهم اثار التعذيب وسبق أن انتقل
لمصطفى أمين في المعتقل للتحقيق معه هناك وأنا رفضت ان اسأير
عبد العظيم المغربي وغيره في هذا الكلام — أما (أسامة) صح
حسن حسين فانه كان يقوم بالاتصال بالطلبة بمعهد التعاون الذين

يقتنون الحي الذي أسكن فيه ويقوم بتشويه سمعتي لأنه صديق
لمعظم المتهمين في القضية وبعض أهالي الحبوسين .

س : ما هي الآثار التي نجمت عن تلك المحاولات التي مارسها
المذكورون تجاهك ؟ .

ج : بصراحة أنا أرفض أن أكون شهيد لهؤلاء الناس وهم
أثاروا أعصابي إلى درجة شديدة إلى الحد أنني أفكر في عدم الإدلاء
بشهادتي أمام المحكمة (لتخلص) صح تخلصا من هذه المتاعب .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

ج : لا

تمت أقواله ووقع ..

رئيس النيابة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت
الساعة ٢٢٠ ويطالب لبعدها بكر ١٦/٤/٧٧ كل من الأستاذ عصمت
سيف الدولة وعبد العظيم المغربي المحاميين وعبد العزيز فهمي
ومحمد عرفات وحسن حسين .

رئيس النيابة

وثيقة رقم (٢١)
شهادة الاستاذ الدكتور
عصمت سيف الدولة حول
انكار زهران لشهادته .

محضر آخر

فتح المحضر اليوم الاحد ٧٧/٤/٢٤ الساعة ١٠ ص بسراي النيابة
الهيئة السابقة ، حيث لم يتمكن من اجراء التحقيق في الميعاد
المحدد له يوم ٧٧/٤/١٦ نظرا لوجود ملف هذا التحقيق بمحكمة
امن الدولة العليا طوال الفترة السابقة بمناسبة نظر التظلمات
بعض المتهمين من امر حبسهم .

وبناء على تحديدنا اليوم لاستكمال التحقيق فقد حضر الاستاذ
عصمت سيف الدولة المحامي فدعونه داخل غرفة التحقيق وسألناه
بالاتي قال :

اسمي : عصمت سيف الدولة عباس سن ٥٢ محامي مقيم ٢٢ -
شارع قصر النيل .

« حلف اليمين »

س : ما معلوماتك ؟

ج : في اواخر الشهر الماضي اظن يوم ٢٣-٣-٧٧ وكان يوم
اربعاء اتصل بي تليفونيا بمكتبي الزميل الاستاذ عبد العظيم المغربي
المحامي وعضو سكرتارية حزب التجمع واخبرني بأنه يتحدث من
مركز التجمع بالاتحاد الاشتراكي وأنه قد حضر الى هناك محمد
حاتم زهران وأبدى لهم ان ما ذكره بشهادته في التحقيق غير صحيح
وأنه كتب هذا بخطه في صيغة خطاب موجه الى الاستاذ عبد العظيم
المغربي وأنه اي الاستاذ عبد العظيم المغربي قادم الى مكتبي

لاطلاعي عليه وقد حضر فعلا ومعه اصل الخطاب وصورة فوتوغرافية له موقع باسم محمد حاتم زهران وأخذته منه وذكر لي انه على موعد مع حاتم زهران في اليوم التالي في نقابة المحامين فقلت له اني سأدرس هذا الخطاب وربما امر عليكم في النقابة اذا انتهى عملي مبكرا وقد لاحظت من الوهلة الاولى عند دراستي لهذا الخطاب ان محمد حاتم زهران قد ضمنه واقعة ظاهرة الكذب فقد كنت اعلم من اطلاعي على التحقيقات ان التحقيق قد جرى بمقر نيابة امن الدولة بمعرفة (احد الاساتذة وكلاء النيابة) صح أحد الاساتذة وكلاء النيابة وكانت هذه الواقعة فوق كل شك فلما قرأت (اللنا) صح الخطاب الموجه من حاتم زهران الى الاستاذ عبد العظيم المغربي ما يشكك في هذه الواقعة تقينت انه يكذب على الاقل في هذه الواقعة ولكن لفت نظري أيضا انه أي الاقرار الموجه في صورة خطابات يتضمن واقعتين (لو صحت أية منهما) صح لو صحت أي منهما لكانت جريمة خطيرة احدهما ما نسبته الى رجال مباحث امن الدولة من انهم اكرهوه على اقواله السابقة والثانية ما جاء في الخطاب من أن السيد علوي حافظ واحد الاجانب وشخص اخر قد تدخلوا في احداث ١٨ و ١٩ يناير ٧٧ ولما كانت هاتان الواقعتان قد اتصلتا بعلمي فلم يكن من الممكن السكوت عليهما او كتبتهما وكان اول ما فكرت فيه بالرغم من احترامي للاستاذ عبد العظيم المغربي أن اتأكد بنفسي من صدور هذه الاقوال من محمد حاتم زهران وعليه فقد توجهت في اليوم التالي حوالي الساعة الواحدة ظهرا والاستاذ عصام الاسلامبولي المحامي الى نقابة المحامين وبعدها حضر الاستاذ عبد العظيم المغربي ومعه محمد حاتم زهران وجلسنا نحن الاربعة في حجرة الاجتماعات في النقابة وسألت زهران ايه حكاية الاقرار للتأكد من انه صادر منه فقص امامي القصة التي كان الاستاذ عبد العظيم ذكرها وأضاف الى ما هو مكتوب في الخطاب تفاصيل كثيرة لم أعد اذكرها فقد كنت منبها الى الطريقة المذهلة التي يروي بها تفاصيل وتواريخ ويؤكد وقائع أنا موثق انها غير صحيحة ثم منعا لاي مناقشة معه فقد كنت حريصا على ان لا اناقشه قدمت له صورة من نص شهادته في التحقيق وطلبت منه ان يعلق على هامش اقواله بما يراه بعد تحذيره من خطورة محاولة اي عبث بالتحقيق وفعلا قضى بقية الوقت يقرأ ويعلق وفي النهاية كتب بخط يده انه اطلع على هذه الاوراق واثّر عليها وأنه مستعد بالادلة بأقواله امام القاضي بالصيغة (التي) صح ذكرها الان وهي ثابتة في

نهاية محضر شهادته التي اشر عليها وبعدها مباشرة اخذت منه المحضر ووقفت وانصرفت وقد كانت في نيّتي بعد ان تبينت ان حاتم زهران اما ان يكون قد كذب في التحقيق الاول واما انه قد كذب على الاستاذ عبد العظيم المغربي وعلي وعلى السيد الاستاذ خالد محي الدين ايضا ان ابلغ الواقعة خاصة لخطورة ما تضمنته من واقعة التدخل في احداث ١٨ و ١٩ يناير ثم رايت ان شهادة حاتم زهران الاولى والثانية لا قيمة لها بالنسبة لمن اتولى الدفاع عنهم اثباتا او نفيا وان الواقعة التي يستحق التبليغ عنها وهي ما نسبته الى مباحث امن الدولة وما نسبته الى السيد علوي حافظ واخر تتجاوز اهميتها حدود مصالح موكلي وحدود الدعوى ايضا وانها تهم بالدرجة الاولى مصر ثم التجمع فكتبت خطابا الى السيد خالد محي الدين باعتباره مقررا لحزب التجمع ارفقت به صورا فوتوغرافية للاوراق التي عليها تأشيرات محمد حاتم زهران وعبرت فيها عن ان هناك محاولة عبث بالتحقيق وقعت او اراد لها ان تقع وان اداء العبث في الحالتين هو محمد حاتم زهران وان ما جاء في اقواله اخطر فنيا لو صحت من ان تبقى محصورة في ملف الدعوى واشرت عليه بان يبلغ السلطات السامة التي يراها واقترحت ان يكون الادلاء للسيد المستشار النائب العام وان يأخذ ايضا رأي الاستاذ الدكتور يحيى الجمل المحامي وعضو سكرتارية التجمع فيما ينبغي عمله وقصد ابلفني السيد خالد محي الدين انه اراد ان يتأكد أولا من ان ما ذكره حاتم زهران للاستاذ عبد العظيم وما كتبه في الاوراق المرسلة صورها الفوتوغرافية قد صدر منه فعلا وانه التقى به وان حاتم زهران اكد له كتابة مرة ثالثة ما ذكره للاستاذ عبد العظيم وما كتبه وانه اخذ رأي الاستاذ يحيى الجمل فرأى فعلا ان الامر يستحق ان يعرض على السيد النائب العام وانه قد ابلغ السيد النائب العام بالواقعة وهذا كل ما اعرفه عن الموضوع .

س : ما هي الظروف التي التقى فيها محمد حاتم زهران بالاستاذ عبد العظيم المغربي بشأن شهادته بالتحقيقات ؟

ج : انا لم أعرف الظروف معرفة مباشرة لان كل علاقتي بحزب التجمع انني اذانع عن بعض المتهمين من اعضائه في القضية ولست عضوا في التجمع ولكني عرفت من المكاملة التليفونية الاولى التي اشرت اليها مع الاستاذ عبد العظيم المغربي ان حاتم زهران موجود في التجمع وانه ينكر شهادته الاولى وانه قد كتب خطابا الى الاستاذ

عبد العظيم متضمنا هذا الإنكار ثم عرفت بعد ذلك من الأستاذ عبد العظيم ومن الأستاذ خالد محي الدين مزيدا من التفاصيل في هذه الظروف وهي أن محمد حاتم زهران حضر الى التجمع في وقت كان السيد خالد محي الدين والأستاذ عبد العظيم يهمان بالانصراف من المبني وأنه عرض عليهما أن شهادته الأولى غير صحيحة وعلى ما أتذكر أن بعض أعضاء أو أصدقاء له عاتبوه على الكذب وأنه لا يعرف التفاصيل ولكنه مستعد لكتابة الحقيقة أو ذكرها أمام أي جهة وأنه أخذ موعد للحضور في التجمع وحضر وكتب (خ) صح الخطاب المشار اليه الى الأستاذ عبد العظيم المغربي مع ملاحظة أنني أحاول تذكر تفاصيل ليست لها أهمية عندي غربا يكون ترتيب الوقائع وإنما هذا مجمل ما عرفته عن الظروف وجوهره أن حاتم زهران قد توجه بنفسه الى التجمع وعرض تصحيح ما ادعى أنه نسب اليه كذب .

س : ألم تسمع أن الشاهد المذكور قد تعرض لتهديدات أو وعود للعدول عن شهادته السابقة بالتحقيقات من أي شخص ؟

ج : لا

س : كم مرة تقابلت فيها مع هذا الشاهد بمناسبة ما قيل عن عدوله عن شهادته الأولى ؟

ج : مرة واحدة هي التي تمت في نقابة المحامين يوم الخميس ٧٧/٣/٢٤ وفي حضور الأستاذ عبد العظيم المغربي والأستاذ عصام الاسلامبولي المحامي .

س : هل استفسرت من محمد حاتم زهران عن سبب عدوله أمامكم عن هذه الشهادة ودوافعها ؟

ج : نعم وما كان يمكن أن تفوتني هذا وقد سألته لماذا غيرت موقفك الآن فقال أنا لم أغير موقفي لأن ما ذكر على لساني في التحقيق ليس هو موقعي .

س : ألم يشرح لك ظروف ادلائه بشهادته الأولى التي حاول أن يتراجع عنها أمامكم ؟

ج : هو شرح شرحا مطولا وتفصيلا وقائع تدور كلها حول تأكيد الجزء الأول من خطابه الى الأستاذ عبد العظيم المغربي وأهمها أن مباحث أمن الدولة قد قبضت عليه وأكرهته تحت التهديد الزج به

في القضية بأن يوقع على أوراق شهادته ولكنها لم تصدر منه وان ذلك تم في مباحث أمن الدولة ولما كنت انا منذ البداية متأكد من انه يكذب في خصوصية مكان التحقيق ومن أجراه ليس فقط بمعرفة النيابة العامة ولكن ايضا لان موكلتي شوقي الكردي كان قد حضر يوم ٨ فبراير الى مبنى نيابة أمن الدولة لتسليم نفسه وكان الاستاذ عبدالله الزغبى المحامي وفي ذلك اليوم كان حاتم زهران تسمع أقواله بنفس قصر النيابة فلم يكن عندك شك اطلاقا في أن حاتم زهران يكذب في هذه الواقعة وبالتالي لم أعني الا بالاستماع اليه بدون مقاطعة أو التدخل لاناك فقط لانه يروي ما سبق أن قال لي الاستاذ عبد العظيم انه رواه له .

س : لماذا لم تشرح للحاضرين في ذلك الوقت كذب محمد حاتم زهران فيما يحاوله من الايهام بأن التحقيق لم يتم معه بمعرفة النيابة ولماذا استمررت في الاستماع اليه وتقديم صورة من أقواله لتأشير عليها رغم علمك كما تقرر بعدم صدقه في ذلك .

ج : قلت في اجابتي انه بعد اطلاعي على الخطاب الذي وجهه الى الاستاذ عبد العظيم المغربي تيقنت في جزئية وكان التحقيق على الاقل يكذب ومنذ ذلك رأيت أن من واجبي أن اضع الامر في النهاية في ايدي السلطة العامة وهي النيابة ولم تكن مقابلتي له الا للحوار معه أو مع الحاضرين ولكن للتأكد منه شخصيا أن ما ذكره الاستاذ عبد العظيم لي قد صدر منه وكما أن الخطاب الذي وجهه الي الاستاذ عبد العظيم مصاغاً بشكل عام فقد فكرت في أن يصب كلماته على وقائع محددة ولما كنت لا اثق فيه وارتاب فيه منذ البداية فقد تجنبت الحديث معه ورأيت أن افضل طريقة ليقول كلاما محدد على وقائع محددة ان أطرح عليه الوقائع الثابتة في اقواله أمام النيابة ليعلق عليها بما يشاء وهي الاقوال التي اطلعت عليها بصفتي محاميا منتدبا للدفاع عن كثير من المتهمين فقام بالتأشير عليها أمام بضعة فقرات منها وعلق في النهاية بتعليق الصورة الفوتوغرافية المقدمة بالتحقيقات .

س : قرر هذا الشاهد انك عرضت عليه صورة اقواله وحددت له العبارات التي يعلق عليها وانك املتيت عليه هذه التعليقات وانك كذلك املتيت عليه التعليق الموجود في نهاية هذه الاقوال .

ج : لم يحدث اطلاقا .

س : كما قرر انك والاستاذ عبد العظيم المغربي اتفقتما على صيغة الاقرار الذي كتبه يخط يده بعد أن املاه عليه الاستاذ المغربي .

ج : انا لا أعرف شيء عن هذا الاقرار الا عندما حضر به الاستاذ عبد العظيم المغربي لاطلاعي عليه بعد ان اخبرني تليفونيا وحسب ما عرفت من الاستاذ عبد العظيم المغربي والاستاذ خالد تقرر بمقرر التجمع وأنا أصلا لست عضوا في التجمع ولم أكن حاضرا هذه الواقعة .

س : كما قرر الشاهد أنه قد اتبعت معه وسائل الاكراه والضغط والوعود بمزايا وظيفية ومالية للعدول عن هذه الشهادة واتهمك مع آخرين بذلك .

ج : هذا الكلام مختلق أساسا بالنسبة لي اقطع بكذبه جملة وتفصيلا وحتى بالنسبة لاي أحد مثل الاستاذ عبد العظيم المغربي فهو يعلم كما يعلم السيد خالد محي الدين وكما أعلم أنا أن حاتم زهران مقدم في الدعوى من قبل مباحث أمن الدولة باعتباره أحد مصادرهما وذكر في التحقيق انه يقوم بهذه النشاطات منذ عام ١٩٧٤ فمن يريد أن يغري أو يهدد حاتم زهران يعني أنه يدخل مباراة المقدرة على الاغراء والتهديد مع مباحث أمن الدولة ذاتها وهو يتجاوز الغباء الى درجة الجنون هذا بالاضافة الى أنه عندما يذكر لي السيد خالد محي الدين والسيد عبد العظيم المغربي المحامي واقعة ذهابه اليهما ثم يحاول زهران مناقضتهما فليست أشك لحظة واحدة في انها صادقتان وهو يكذب لاني أعلم من وقائع التحقيق لم يفعل شيئا منذ عام ١٩٧٤ الا الكذب والاستمرار فيه وبالتالي فانني أستبعد تمام روايته المكذوبة الثالثة وبالنسبة لي اقطع بحسم أن ما يدعيه مختلق .

س : أبلغ محمد حاتم زهران يوم ١٤/٤/٧٧ انه تعرض للملاحقة والضغط عليه وتهديده للعدول عن شهادته الاولى بالتحقيقات فما فما معلوماتك عن ذلك ؟ .

ج : لا أعرف شيئا عن هذا وأريد ان اضيف ان ذات السبب الذي انتويت منذ البداية التبليغ ضد حاتم زهران عندما تاكد لي كذب الواقعة الخاصة بالتحقيق هو اني كما قلت في خطابي الى الاستاذ خالد أستشعر بقوة أن هناك من عبث بالتحقيق أو يريد

العبث به ومؤدى هذا وما زال اقتناعي الى الان ان محمد حاتم زهران ليس الا اداة للعبث وان ما يزعمه من انه تعرض الى اغراء او اكراه وبلاغه بذلك هو حلقة من حلقات عبثه غفي يوم ٧٧/٣/٢٤ شاهدته بنفسى في نقابة المحامين يكذب بجرأة وطلاقة مثيرة لاشد انواع الريب الذي لا أعرفه الى الان هو من الذي يدفعه الى العبث وما هي الغاية من هذا العبث ولكنى أرجح الان أن الذين وراء محمد حاتم زهران بعد أن استعملوه في الايقاع بكثير من الاغراء رسموا له طريقا للايقاع بقيادة حزب التجمع ليبلغ عنهم كذبا بما أبلغ يوم ١٤-٤-٧٧ به ولكن لم يكن حاتم زهران ومن وراءه في هذه المرة بارعين فسقط سقطته الاولى وانكشف عندهما جرؤ على الاداء تخالف ما ثبتته الاستاذ المحقق وقد سبق أن ذكرت منذ اكتشاف هذه الواقعة أدركت أن هناك عملية عبث بالتحقيق لا بد من وضعها تحت نظر النيابة العامة .

س : أين أصل الاوراق التي أشر عليها حاتم زهران بخطة .

ج : معي هذه الاوراق وسأقدمها للمحكمة عندما يبدأ تحقيق الدعوى قضائيا وبمعرفة المحكمة لتعلق مصالح بعض المتهمين الذين أدافع عنهم بها ولكنى على استعداد لتقديمها اذا رايتم سيادتكم ضمها الى اوراق التحقيق غير أنه لا يسعنى أمام مسئوليتى كمحام الا ان اعبر عن قلقي من أن تضيع هذه الاوراق خاصة وأنا لا اعلم الى الان ما الذي يسمى اليه الدين يحركون حاتم زهران واخشى ان خرجت من يدي ان يفقد بعض ما أنا مسئول الدفاع عنهم فرصة دفاع موضوعي ولكن ثقتي المطلقة بالنيابة تجعلني على استعداد بعد هذا التعبير عن مخاوفي ان أقدمها اذا امرتم سيادتكم .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟

ج : لا .

تمت اقواله ووقع ،،
رئيس النيابة

ملحوظة :

طلبنا من الاستاذ عصمت سيف الدولة المحامي موافاتنا بالاوراق المشار اليها لارفاقها بالتحقيقات وقد وعد سيادته خلال هذا الاسبوع .

رئيس النيابة

تمت الملاحظة توقيع

عصمت سيف الدولة

وقد حضر الاستاذ عبد العظيم المغربي المحامي فدعوناه داخل غرفة التحقيق وسألناه بالاتي قال :

اسمي : عبد العظيم اسماعيل المغربي « سابق سؤاله »

س : ما قولك فيما قرره حاتم زهران من أنك شاركت في اكراه والضبط عليه للمعدل عن شهادته في التحقيقات .

ج : لم يحدث وكل ما حدث ذكرته في اقوالي السابقة .

س : كما قرر بأنك افهمته بأنكم حصلتم أيضا على اقرار من الشاهد محمد عز الدين عنتر بالمعدل عن شهادته في التحقيقات .

ج : محصلش واحب أن اضيف أن محمد عز الدين عنتر كتب عدولا عن شهادته ليسرى بيومي سكرتير التنظيم بلجنة القاهرة بحزب التجمع وجاءني عز الدين بعد ذلك في تاريخ لا اذكره واكد لي هذه الواقعة وهي ان الاقوال التي ادلى بها في التحقيقات كانت نتيجة الضغط الادبي والمعنوي الذي مورس ضده من رجال المباحث العامة وانه اضطر في التحقيقات نتيجة لذلك ان يكرر ما ردد على سماعه مرارا من وقائع واسماء في المباحث العامة ، ولكني لم اذكر لحاتم زهران اي شيء عن شهادة عز الدين عنتر واعتقد ان موضوع عز الدين عنتر لاحق عن موضوع حاتم زهران .

س : هل ابلغت يسرى بيومي او احد اخر بأمر شهادة محمد عز الدين عنتر الذي حاول التنصل منها امامك لاي جهة من جهات التحقيق او غيره .

ج : لا .

س : لماذا ؟ .

ج : اولاً عز الدين عنتر لا ينكر الاقوال التي ادلى بها في التحقيقات وانما هو تكلم عن الحالة النفسية التي ادلى فيها بأقواله وثانياً اننا ندرس هذا الامر في لجنة الدفاع في التجمع من الناحية القانونية وحسبها يترأى للجنة الدفاع سيتم التصرف .

س : اما كان الاجدر الابلاغ عن هذه الواقعة أيضا وهي امر يمس التحقيق وسلامته وظروفه .

ج : هذا متوقف على تقديرنا لذلك فضلا عن اننا لا نود أن نزعم سلطات التحقيق بغير مقتضى .

س : قرر محمد حاتم زهران انك توجهت اليه يوم ٧٧/٤/١٣ ومعك المدعو محمد عرفات واخبرته بأن مجلة روز اليوسف سوف تنشر عنه موضوعا لتجريحه امام الراي العام وذلك في اطار ملاحظته للمدول عن شهادته الاصلية بالتحقيقات .

ج : لم يحدث ويلاحظ ان تاريخ ٧٧/٣/١٣ لاحق لكافة التواريخ المثبتة للمدول حاتم زهران عن اقواله في التحقيقات كذلك فانني لا اعرف او لا اذكر الشخص المدعو محمد عرفات كما اني لا اعرف حتى هذه اللحظة محل اقامة او عمل حاتم زهران .

س : هل لديك اقوال اخرى ؟

ج : انا اود ان اوضح انه لا توجد لي بصفة خاصة ولحزب التجمع الذي انتسرف بالانتساب اليه بصفة عامة اي مصلحة في ان افرض او استخدم اي وسيلة من وسائل الاكراه على اي شخص للمدول عن اقواله في التحقيقات بل اني كمحامي اعتبر نفسي بحكم شرف المهنة التي انتمي اليها مدافعا عن الحقيقة وعن الحقيقة فقط وكل ما اعرفه او حدث هو الذي ادليته بالضبط في اقوالي كما ان كل ذلك تم في حضرة شهود عدول كثيرين من رجال القانون .

تمت اقواله ووقع ،،

رئيس النيابة

واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١١ر٤٥ ويطلب من لم يحضر التحقيق .

رئيس النيابة

فتح المحضر اليوم ٧٧/٥/١٤ الساعة ١٢ر١٠ ظهرا بسراي النيابة بالهيئة السابقة عدا أمين السر فهو صلاح الدين محمد . حيث ارسل لنا الدكتور عصمت سيف الدولة اعتذارا عن تقديم اصول الاوراق التي وعد بتقديمها لنا استجابة لرغبة موكله . واقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ما تقدم مباشرة .

رئيس النيابة

وثيقة رقم (٢٢)

الرسالة المقدمة الى السيد
المستشار مصطفى عبد
الوهاب بن احمد مصطفى
اسماعيل بانكار اقواله .

نداء الى كل الشرفاء في مصر

تلك هي الحقيقة التي حاول رجال مباحث أمن الدولة والامن القومي دفنها في معتقل القلعة على مضي أربعة شهور أحبلها لكم امانة في أعناقكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس محكمة (١) الاستئناف

تحية طيبة ،

ان تختفي الحقيقة فهذا استثناء في قلعة العدالة .. اما ان تموت الحقيقة فهذا الحاد يبقظلة الخالق — وكثيرا ما يتعذب الضمير الانساني ويقاوم فتبدد الظلمة ويبقى جبين العدالة ناصعا من غير سوء .

تلك هي الحقيقة التي سوف تكشف عنها هذه السطور ولي أمل من ضمير سيادتكم الذي عاهد الله على أنه لن يظلم أحد .. ولن يرمي أحد بالباطل .

مقدمة لسيادتكم / احمد مصطفى اسماعيل الطالب بكلية

(١) نص الرسالة المقدمة الى السيد المستشار رئيس محكمة الاستئناف والمسلمة باليد الى السيد المستشار مصطفى عبد الوهاب أثناء جلسة سماع الاقوال بتاريخ ٦ يونيو ١٩٧٧ .

الاعلام — جامعة القاهرة والمتهم في القضية رقم ١٠٠ أمن دولة
عليها لسنة ١٩٧٧ أوضح ما يأتي :

منذ عام ونصف تقريبا تم استدعائي لكتيب مباحث امن الدولة
بطنطا — وذهشت في بادية الامر ولم اذهب — وبعد ذلك بعدة ايام
وانا في طريقي الى محطة القطار بمدينة طنطا تم اختطافي في عربة
صغيرة وامام السيد / محمد طنطاوي مسئول الامن السياسي
وجدتني ماثلا امامه . وسألني لماذا اتردد على جامعة طنطا كل
يوم اثنين من كل اسبوع ؟ — واوضحت لسيادته انني طالب بكلية
الاعلام — ومسئول عن توزيع جريدة « صوت الجامعة » التي
تصدرها الكلية صباح كل يوم اثنين من كل اسبوع في جامعة طنطا
وهنا قال لي : أنك تعرف عدد كبير من الطلاب المعروفين باتجاهاتهم
ومطلوب أن اكتب المعلومات الكافية عنهم وعن نشاطهم . وسوف
يكافئني على ذلك . ولما اوضحت لسيادته انني ارفض منطلق
التجسس فهو منطق ارهابي — وانا ضد كل انسان يحاول كبس
آراء الآخرين طالما يسلك السبل الشرعية في ابدائها . وهنا هددني
هو وضابط اخر يسمى سمير لطفي بمكتب مكافحة الشيوعية بالمحلة
الكبرى واقسما اذا لم ارضخ ليكون عقابي مريرا .

وغادرت مكتب المباحث بعد أن راعني هذا الارهاب وبعد
سنة شهور فوجئت باستدعائي مرة أخرى في مكتب المحلة الكبرى
التابع لمباحث أمن الدولة — وذهبت واستقبلني ضابط يسمى عبدالله
رضا وآخر اسمه اللون يسمى عطية وسئلت عن كل من : ١ — شوقي
ابو سكينه ٢ — جابر النقي الحلو ٣ — حسني عبد الفتاح .

واكدت له انني طالب بالجامعة ولا يعني ان اعرف عن الناس
وعلاقتهم أي شيء وانفجر غيظا وقام احدهم وصفمني على وجهي
وغادرت المكتب — ولا تدري أي عذاب كان يجيش في نفسي نتيجة
هذه السلوكيات الارهابية التي تتبعها معي مباحث أمن الدولة .
وفي العام الماضي فوجئت بضابط يسمى محمد عبد السلام في القاهرة
يحاول ان يفريني هذه المرة بالاموال والسهرات والخدمات ولعلك
سوف تسأل يا سيدي المستشار سبب هذا الاهتمام من المباحث
والحقيقة انا شاعر واديب وطالب متفوق في دراستي ولي علاقات
متعددة مع الادباء والشعراء والسياسيين من الطلبة والصحفيين
واحترم كل التيارات والمذاهب الفكرية وليس لي اتجاه محدد
وتربطني بهؤلاء الناس علاقات وصلات وصداقات متينة ومن ثم
كان مبعث شقائي وتعاستي . واصبحت في كل لحظة مهددا او

مرعبا من جانب المباحث وبدات اعتزل الناس واخاف عليهم من نفسي وشكوت اليهم ما لقيته من جهاز المباحث — فظن أتبعض انني تورطت في علاقة معهم واصابت بهزة عنيفة نتيجة هذا الارتياب واهتزت ثقتي في نفسي وظللت على هذه الحالة حتى وقعت أحداث يناير الماضي وفوجئت بالقبض علي من الشارع في عصر يوم ٢٣ يناير ١٩٧٧ . وظننت الامر مساومة جديدة وفي مكتب مباحث أمن الدولة بالمحلة سألني الضابط الاسمر المسمى عطية عن مكان أحد اقاربي بعد ان اعلمني انه هارب وغير موجود في منزله . وهو الطالب مصطفى الخولي وقتلت له : انني لا اعرف وضربني بقدمه وحملني في سيارة الى طنطا حيث كان ينتظرنا ضابط اخر لا اعرف اسمه وعرض علي منشور مكتوب بخط اليد وسألني من الذي كتبه وقام بتوزيعه على عمال المحلة . فأكدت له انني لا اعرف وهنا طلب مني أن اكتب المنشور بخط يدي حتى يتأكد له انني لست الذي قمت بكتابته .. ولما رفضت انهالت علي الصناعات واللكمات والشتائم البذيئة واحسست ان في الامر مؤامرة ووقعت على ررض غارقا في دمائي وهددوني ان أحد المخبرين سوف يقوم باغتصابي وغملا مزقوا بنطلوني وانهارت قواي ورضخت وكتبت المنشورات وفوجئت به يطلب توقيمي على محضر بانني الذي قمت بتوزيع هذه المنشورات ومادت الارض من تحتي ووقعت على ذلك — وظللت طوال الليل بين ايديهم وقبل الفجر جاء الضابط الذي لا اعرف اسمه ومعه الضابط عبد العزيز قهناوي وعرضا علي قائمة بالاسماء التالية : ١ — يحيى شرباس ٢ — هشام عبد الفتاح ٣ — خالد عبد الفتاح ٤ — مصطفى الخولي ٥ — سيد الدماطي ٦ — كمال خليل ٧ — شهرت العالم ٨ — اكرام يوسف ٩ — طلعت ربيع .

وقال لي ان هؤلاء الاشخاص تم القبض عليهم منذ ايام والمطلوب مني ان اؤكد امام النيابة انهم أعضاء في حزب العمال الذي كتبت المنشورات باسمه — واحسست ان الامر تجاوزني وعلي أن أتاخر على اناس لا اعرفهم — ورفضت والله يعلم يا سيدي كم نكلوا بي واذقوني الهوان حتى استسلمت وامام النيابة نفذت كل ما طلب مني وقتلت ان احدهم اصطحبني الى شقة حيث عقدنا اجتماع واخر .. والثاني .. والثالث .. ثم نقلت الى القلعة وبدأ العذاب حيث استقبلني الضابط العقيد « حاتم » واخر يسمى « أيمن » ومعهم قائمة جديدة تضم :

١ — محمد عزت عامر ٢ — خالد القيشاوي ٣ — احمد زكي . — عبد الحميد بدر الدين ٥ — محمد عيسى غانم .

واكدوا لي انني سوف اخرج من القضية في حالة ما اذا وافقت على المثل امام النيابة وقلت بأن هؤلاء اعضاء في حزب العمال وعارضت بشدة واكدت له انني لا اعرفهم ولا صلة بيني وبينهم وهنا عصبوا عيني ومزقوا ظهري وادخلوا « خازوقا » خشبيا في مؤخرتي واحسست بالجحيم وصرخت صرخة اهتزت لها كل زنازين القلعة ووافقت ووقعت على كل الاوراق الخاصة بذلك وامام النيابة قلت كل ما طلب مني وقد هددوني يا سيدي المستشار بأنهم سوف يقبضون على ابي بنهمة اتصاله بالتنظيمات الدينية المناهضة وابي رجل متدين واقام عدة مساجد وهو خريج الازهر الشريف وله نشاط ديني وخشيت عليه واستسلمت للمباحث تماما . . وفي جلسة سماع الاقوال في شهر مارس الماضي وقفت باكيا في قصص الاتهام واكدت لعدالتكم انني لا اعرف هؤلاء الناس ولا تربطني بهم صلة وقلت بانني اعاني من ضغوط رهيبية في سجن القلعة وقدمت طلبا كتابيا بنقلي من سجن القلعة وعلمت المباحث بأمر النفي في الجلسة واحسوا انهم لا يستطيعون ان يذهبوا بي الى النيابة للدلائل باقوال كانوا قد اعدوها فاستشرسوا معي وعذبوني حتى الموت واحسست ان الحياة أصبحت مستحيلة بالنسبة لي واحسست انني انتهيت — لم لا يا سيدي وأنا الشاعر الذي كان يفخر بأنه كان يدافع عن قضية شعبه في الوقت الذي لا يستطيع فيه الدفاع عن مؤخرته . وقطعت شريان يدي اليسرى ولكن المحاولة فشلت حينما أحس المخبر المسئول عني بذلك وابلغ العقيد حاتم الذي اتى مسرعا واسعفني بنفسه وطلب اخفاء الامر تماما ونقلني الى زنزانة أخرى في مر خال تماما وهنا جاء الضابط ايمن الذي كان يقوم بتطبيب الجرح بنفسه وأثناء ذلك حاول التقرب الى وأكد لي أنه يعتذر وتظاهرت بالموافقة وكان يجلس معي خمس ساعات يوميا وفي أثنائها بدأت ثقته في نفسه ترتفع ولما سألته عن سر هذا التليفق أجابني بصراحة غريبة ان المسألة كلها كالتالي :

في حالة مراقبة التنظيمات السرية تكون هناك ميزانية خاصة بذلك وتسمى مصروفات سرية ومنها يتم تجنيد العملاء والصرف عليهم ولكن الامر اختلف بالنسبة لحزب العمال فقد قام رجال المباحث والامن القومي بتجنيد عملاء وهميين واخذوا الاموال لانفسهم ولما جاءت الاحداث وبناء على قرار سياسي تم اتخاذه بعمل قضية لم تجد المباحث ولا الامن القومي المعلومات والادلة ضد المتهمين ومن هنا كان تعذيبي وضربي لتنام القضية . وفعلًا يا سيادة المستشار قامت القضية كما دل على ذلك قرار الاتهام بناء على كل

تلفيقات المباحث التي اشتركت فيها مرغما تحت الظروف التي يعلم الله وحده كيف كانت — وكنت رقم ٨ في قرار الاتهام مكانة لسي على تأمري وعدم صلابتي — ولما سألته ولماذا يمزقون الاوراق التي اكتبها والخاصة بنظلماتي وحضور جلسات سماع الاقوال قال لي ان امامي مهمة محددة علي ان اساعده فيها وتظاهرت بالموافقة وهنا رسم لي هذا الدور : في فترة الامتحانات سوف يتم نقلي الى سجن الاستئناف بجوار حشد كبير من الطلاب المتهمين في قضيتي حزب العمال — والشيوعي المصري وبالقطع لهم اتصالات بذويهم في الخارج كما انهم يعرفون معلومات عن عدد كبير من الطلبة الهاربين أيضا وهناك اعضاء الشيوعي المصري الذين لا تتوافر لدى المباحث الادلة الكافية عنهم لادانتهم ومن ثم علينا ان نعرف عن اتصالاتهم حتى يتسنى تجريم اكبر عدد منهم والزج بهم في قرار الاتهام . وكذلك بالنسبة لقضية حزب العمال الشيوعي المصري الذي تفتقد قضيته آجهاز الفني والمطبعة والارشيف والشكل التنظيمي — والمطلوب ان اقف امام النيابة للمرة العاشرة يا سيدي واقول عن مكان متفق عليه بين المباحث وبعضهم بأنه مكان مصطفى أخولي وهنا تقول المباحث بأنه تم مهاجمة المكان والعثور على الجهاز الفني وتكن المتهم مصطفى من الهروب قبل مهاجمة المكان بوقت قليل — وبهذا الشكل يمكن تصديقي من قبل النيابة وسوف يشمل الجهاز اوراق تم تلفيقها في سجن القلعة وتحمل بعض الرموز التي يمكن بعد حلها الوصول للشكل التنظيمي للحزب والذي يشمل المتهمين الحاليين .

هذا ما انتهت اليه المباحث يا سيدي المستشار !
وتظاهرت بالموافقة فقد كان الهدف ان اغادر سجن القلعة ونفلا تم نقلي الى سجن الاستئناف على ان تكون وسيلة الاتصال ببني وبين الضابط هي النقيب جمال شمس الذي سوف يقوم بتوصيلي الى لجنة الامتحان ومن ثم اكتب التقارير واقدمها له وهكذا .

وفور وصولي الى سجن الاستئناف قدمت طلبا للنيابة بتاريخ ٢١ مايو اي بعد وصولي بيومين وطلبت فيه تحويلي الى الطيب الشرعي وللدلاء باقوال تفيد التحقيق ولم يتم ذلك وجاءني النقيب جمال شمس وحمل الي تحيات الضابط ايمن وطلب مني التقارير وتعللت بانني اذاكر وجاءني الاسبوع الثاني وطلب مني التقارير بعد ان حاول ان يعطيني عشرة جنيهات قد امره الضابط ايمن بتوصيلها لي وهنا هددته بفضح امره امام الطلبة الذين يذهبون

معي الى لجان الامتحان فاستبدل على الفور بالملزم اول محمد الخطيب الذي لم يحدثني عن شيء .

وفي يوم ٢ يونيه قُضت طلبا مماثلا الى النيابة ووقعته امام السيد قائد العنبر الذي اعلمني أن جلسة سماع الاقوال بالنسبة لي قد تحدد تاريخها ٦ يونيو ١٩٧٧ .

هذه هي الظروف التي عشتها يا سيدي على مضي عامين كاملين فقدت فيها الثقة بنفسي وبكل من حولي وانهارت قواي وانتهت بي في السجن . لكنني اتطلع الى الله أن يقف بجاني في شخصكم وعدالتكم بعد أن حاولت المباحث أن تتخذ من القضاء أداة لتفطية جرائمها . وانني اطلب حمايتي وحماية اسرتي من رجال المباحث وتحويللي الى سجن أبو زعبل وعرضي على الطب الشرعي حتى يتسنى لمدالتكم أن ترى بشاعة ما مارسه معي رجال المباحث وما خلفته سياطهم من اثار وتشويهات . واقسم لمدالتكم بالله وكتابه أن جميع العناصر الذين جاءت أسمائهم في اقوالي امام النيابة أبرياء من كل ما نسبته اليهم ولا أعرف عنهم شيئا . ربما يكونوا بآسيادة المستشار أعضاء في حزب العمال أو غيره . أما أنا فلا املك دليلا واحدا ضد احدهم كما أرجو من عدالتكم اعتبار كل الاقوال التي قمت بترديدها امام النيابة بناء على طلب المباحث محض افتراءات واكاذيب حاولت المباحث تفطية موقفها المتخاذل .

انها الحقيقة يا سيدي اقولها لمدالتكم .. والا هل بلغت .. اللهم فأتسهد .

واسأل الله لمدالتكم التوفيق . . والله على ما اقول شهيد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سجن الاستئناف
احمد مصطفى اسماعيل
٤ يونيو سنة ١٩٧٧

وثيقة رقم (٢٣)
بيان من اسرى حملة يناير
١٩٧٧ الى كافة المنظمات
الديمقراطية والشعبية

يرى المتهمون المحبوسون على ذمة قضية التنظيمات والتحرير ان الاوان قد آن لكي يتوجهوا بهذا البيان الى كافة القوى والمنظمات الديمقراطية والشعبية في مصر والعالم ..

وهم اذ يعلنون منذ اليوم السبت الموافق ٣ سبتمبر ١٩٧٧ اضرابهم المفتوح عن الطعام احتجاجا على الاهدار البشع لكل الحقوق الطبيعية للانسان وعلى التدخل السافر الذي تمارسه السلطة المصرية في احكام وقرارات القضاء ، لا يقصدون بهذا الاضراب عن الطعام شائنا يخصص وحدهم ولكنهم يرون ان اهدار حرياتهم هو ملمح من ملامح اهدار كافة الحقوق الديمقراطية لجماهير الشعب المصري .

وفي حين تتوالى تصريحات المسؤولين المصريين لصحف واذاعات العالم مدعية اننا نعامل وفقا للقانون ، فان الحقائق تأتي صريحة بان كل ما اتخذ في هذه القضية من اجراءات منذ بدايتها وحتى الان ، هو عدوان صريح وقبيح على ايسر الحقوق الديمقراطية والقانونية التي يعرفها اي مجتمع متحضر .

وحينما نعلن اليوم اضرابنا عن الطعام فنحن نفعل ذلك دفاعا عن استقلال القضاء وعن الاحترام الواجب لاحكامه وقراراته .

ونفعل ذلك احتجاجا على منهج السلطة المصرية التي تريد للقضاء ولل قانون ان يكونا اداة للثأر السياسي ووسيلة للبطش بخصومها السياسيين .

واذ كنا نقدر للقضاء المصري في مجموعه انه ابدى رايه العادل في هذه القضية حينما توالى احكامه بانهاء الحبس الاحتياطي لمعظم المتهمين في تلك القضية او المهزلة التي ارادت بها السلطة المصرية ان تغطي على سياستها ، فنحن نعلن رفضنا لكافة الوسائل والاساليب التي تحاول بها السلطة ان تقدمنا الى « محاكم تفتيش جديدة » بارهابها للقضاء واحاطتها اياه بجو من الضغوط السياسية التي لا تستحي ولا تتقنع .

وحينما نحن لكافة المنظمات الديمقراطية والشمعية في مصر وفي جميع انحاء العالم المتحضر اننا اسرى في معسكرات اعتقال ونسنا متهمين في قضية فنحن نلجا الى ضميرها ونطلب منها ان تتدخل بكل الاشكال المناسبة لايقاف تلك المصادرة البشعة للحق الطبيعي للانسان في ان يواجه قانونا ديمقراطيا لا يؤثم رايه او تجرم عقيدته . . ان دعاوى النظام المصري المتكررة الى حد الاسلال ، باننا نحاكم وفقا لسيادة القانون ، دعاوى يكذبها الواقع ، ولو كانت السلطة المصرية واثقة من موقفها لحاكتنا امام القضاء العادي ووفقا للقانون العام ولما استدعت من القانون المصري امعن نصوصه في الرجعية واكثرها معاداة لحرية الراي والعقيدة . تلك القوانين والنصوص التي اقحمت في ظل الحماية البريطانية او صدرت في غيبة الحياة النيابية والتي لم تعرض في معظمها على اي مجلس تشريعي حتى ولو كان مجلسا للاقليات السياسية .

ويكفي للتدليل على ذلك ان النيابة تطلب تطبيق القوانين الاتية :

— القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجهر وهو القانون الذي صدر عقب اعلان الحملة البريطانية على مصر قبل ٦٣ عاما بهدف قمع الحركة الشعبية لمنعها من الاعتراض على تلك الحماية .

— القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المظاهرات العامة بالطرق العامة وهو القانون الذي اصدرته حكومة توفيق نسيم الديكتاتورية والعميلة لسلطات الاحتلال البريطاني لمواجهة ثورة الشعب المصري العظيمة في سنة ١٩١٩ والسنوات التالية لها .

— المواد التي اقحمتها الديكتاتور الرجعي اسماعيل صدقي على قانون العقوبات في عام ١٩٤٦ — والمعروفة بقانون مكافحة الشيوعية — والتي صدرت بمرسوم ملكي اثناء العطلة البرلمانية

ولم تعرض على المجلس بعد عودته للانعتاد طبقا لنص الدستور الذي كان قائما حينذاك والتي اعترفت مذكرته التفسيرية صراحة انها مقتبسة عن قانون صدر في عهد ديكتاتورية موسوليني الفاشية .

— وجاءت مطالبة النيابة بتطبيق القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي صدر عقب انتفاضة يناير دليلا على استهانتها بكل القيم الديمقراطية لقد تضمن قانون الاحزاب الصادر سنة ١٩٧٧ الفناء المأساوي الذي تطلب النيابة تطبيقها علينا فضلا عن ان كافة البنود الأخرى في هذا القرار صدرت بقانون غير دستوري وغير ديمقراطي يشوبه البطلان من كل جانب قد اوقف تطبيقه فقد تراجعت السلطة أمام ضغوط المترفين والفت اقرارات الثروة المالية كما انها ما زالت تحصل الضرائب حتى الان من صفار الفلاحين .

• ولم يقتصر الامر على استدعاء كل ترسانة القوانين الاستثنائية الباطلة قانونا لتطبيقها على اسرى حملة يناير بل ان امر الاحالة استند الى قانون الطوارئ في احوالنا الى قضاء أمن الدولة الاستثنائي مكذبا الاحاح الدعائي الرسمي بأن عهد اللجوء الى الإجراءات الاستثنائية قد انتهى فمقتضى الطوارئ الذي استند اليه امر الاحالة قد صدر في غيبة البرلمان ولم يقره اي مجلس تشريعي منذ صدوره حتى الآن .

وحينما تطلب النيابة للبعض منا عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فاننا بمثلنا أمام قضاء أمن الدولة الاستثنائي طبقا لاحكام قانون الطوارئ محرومون من الطعن على احكام هذا القضاء التي لا تخضع الا لرقابة رئيس الجمهورية فهو يستطيع بقرار منه أن يلغي الاحكام كما حدث في القضية الشيوعية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة عليا الاسكندرية والتي اصدر القضاء فيها حكما ببراءة جميع المتهمين فالفي رئيس الجمهورية احكامها وقرر اعادة محاكمتهم جميعا بعد انتفاضة يناير وهو ما يؤكد أن قضاء أمن الدولة قضاء استثنائي المطلوب منه أن يراعي دائما رغبات الخصم السياسي .

ورغم ان رئيس الجمهورية سبق له ان صرح انه سيصفي قضاء أمن الدولة وتحال القضايا المنظورة امامه الى القضاء العادي فاذا بقضاء أمن الدولة الاستثنائي ينشط ويناط به المهام — بينما حالة الطوارئ وضع نفسها غير دستوري فقد أعلنت تلك الحالة لمواجهة ظروف الحرب مع اسرائيل وهو وضع انتهت المادة الثانية من اتفاقية سيناء الموقعة بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥

والتي صدرت بقانون من مجلس الشعب وهي تنص صراحة على اتفاق الدولتين على حل ما بينهما من مشاكل عن طريق التفاوض وعزم اللجوء الى القوة المسلحة .

واضافة الى ذلك فان قانون الطوارئ ينص على ان يحدد سبب اعلان حالة الطوارئ والمناطق التي تطبق فيها تلك الحالة وهو ما يعني الا تطبيق الا على المخالفات المرتبطة بمرر الاعلان . وقد اعلنت حالة الطوارئ الراهنة لمواجهة متطلبات الحرب مع العدو الصهيوني بينما هو منسوب اليها من تهمة — بفرض صحتها — لا علاقة لها بتلك الحرب باعتراف رئيس الجمهورية نفسه الذي وصف ما هو منسوب اليها بأنه كان محاولة « لضرب قوة مصر التفاوضية في جنيف » . وحالة الطوارئ المعلنه لا تطبق الا في حالة الحرب مع اسرائيل لا في حالة التفاوض في جنيف فلماذا يطبق علينا قانون الطوارئ ؟!

ومما يؤكد ذلك انه عندما طلبت لجنة الرد على بيان الحكومة في خريف ١٩٧٦ (بعد عام من توقيع اتفاقية سيناء) الفاء حالة الطوارئ ، أعلن رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب أن الحكومة — الى ان تتمكن من الفائها — تعد بعدم تطبيق قانون الطوارئ الا فيها يتعلق بالشئون العسكرية (!!)

وكانت السلطة في مصر قد وجدت ان استدعاءها لكل النصوص غير الديمقراطية في القانون ، وأصرارها على محاكمتنا امام قضاء استثنائي لا يكفي . فحطت بكلها السياسي على النيابة وعلى القضاء اللذين أحيطا بهما من التصريحات الرسمية ادلى بها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكثير من المسؤولين حولت المسألة من قضية ينظرها القضاء الى ثار شخصي بيننا وبينهم فهم لم يكفوا طوال الشهور السبعة الماضية عن توعدنا بالويل والثبور وعظائم الامور . وهاجوا اشخاصا منا بالاسم او بصفات تشير اليهم فضلا عن تأكيدهم المستمر باننا مدانون حتى قبل ان يصدر قرار الاتهام او ان نتمتع بالحكمة ، مما نعتبره تدخلا سافرا من السلطة التنفيذية في اعمال السلطة القضائية وأرهابا للقضاء محاولة لتطويعه لكي يحقق مصالح السلطة السياسية لزج بنا في المحججون .

وقد وصل هذا التدخل ذروته عندما هاجم رئيس الجمهورية الدكتور عصمت زين الدين الذي قبض عليه في قضيتنا هجوما شخصيا جارحا ، انتهى بان ارسل الدكتور عصمت « رئيس قسم الطباعة النووية بجامعة الاسكندرية » رسالة اعتذار عن افكاره نشرتها

الصحف ، فعفى عنه السيد الرئيس وانجرت عنه «نيابة أمن الدولة» في نفس اليوم الذي أعلن فيه الرئيس العفو مبررا إياه بأن الدكتور عصمت زين الدين قد عاد إلى « صوابه » . وما جرى بشأن الدكتور عصمت زين الدين يؤكد أن القضية قد خرجت عن طابعها القانوني لتصبح ثارا سياسيا وأن إجراءات القبض والمحاكمة ليست سوى ضفوطا لمساومة المتهمين على ما يمتنعون من أفكار أو ما يجتهدون من آراء حتى يعودوا إلى « صوابهم » (!!)

ومهما كانت ثقتنا بالقضاء المصري ، واحترامنا للصفحات الناصعة التي سجلها قضاء كعبد العزيز فهمي وعبد الرزاق السنهوري ومع تقديرنا لما يسجله الكثير من قضائنا اليوم من مواقف مشرفة فإننا لا نقبل أن تضعهم السلطة التنفيذية أمام قضية فقدت مقوماتها القانونية وأصبحت ثارا سياسيا يكون خصومنا السياسيون بمقتضاه قضائنا .

إن الصفحات السوداء التي حفل بها التاريخ المصري تلوح أمام أعيننا ونحن نتابع حملة الضغط السياسي المقتفه على القضاء، تلك الحملة التي تدربا بها جرى فيها سمي بقضية التحريض على حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ عندها تدخلت السراي فاختارت « القاضي المنحي » حسين طنطاوي ليحاكم المتهمين في تلك القضية فكان موقفه سبة في جبين القضاء المصري الذي وقف بحسم ضد محاولة السراي لمد مدة خدمته ليحقق باسم القضاء هدف الثأر من الخصوم . وأخشى ما نخشاه أن تخلق لنا الضفوط السياسية « حسين طنطاوي » جديدا . ذلك أمر نرفضه ونحتج عليه ونطالب كل القوى الوطنية الديمقراطية أن تقف معنا في رفضه والاحتجاج عليه والتشهير به حماية لحقنا في أن نواجه قضائنا الطبيعيين لا خصومنا السياسيين .

إن قرار الاتهام الذي صدر ضدنا هو فضيحة لمن أصدره بمقاييس القانون والمنطق فبعد شهور طويلة من حملة دعاية واسعة لم يسبق لها مثيل حول ما سمي « بمخطط التخريب والنوضى » الذي وضعه ونفذه « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » و « الشيوعيون والناصريون » صدر قرار اتهام هزيل يؤكد لكل من يقرأه أن كل تلك الحملة كانت مهزلة أرادت بها السلطة المصرية أن تقمع كل خصومها السياسيين وكل من يجتهد في شئون الوطن على غير ما ترى أو تريد وهو قرار ينسف نفسه بنفسه ويدين من صاغوه ويسجل على النائب العام أنه ارتضى لنفسه أن يكون أداة

للثأر السياسي وكأن روح عبد الحميد ابو شنيف — رئيس النيابة الذي حقق في قضية حريق القاهرة في عام ١٩٥٢ لحساب السراي الملكية قد تناسخت .

ان الحقائق تقول :

اولا : ان القول بأن هناك مخطط للتخريب والفوضى قول يكذبه قرار الاتهام ذاته ، فمن بين ١٧٦ متهما شملهم القرار ، لم تقدم النيابة اية وقائع تتعلق بانتفاضة يناير سوى لـ ٥٧ فقط اي بنسبة ٣٢٪ ونصف من جملة الذين شملهم القرار . ويفرض صحة هذه الوقائع فأين هو المخطط الذي تحدثت عنه ديباجة القرار ، وروجت له ابواق الاعلام وعجزت النيابة او قبلت ان تصمت عن تصحيحه .

ثانيا : ان النيابة اعتمدت اكاذيب مباحث امن الدولة بأن حزب العمال الشيوعي المصري كان وراء الاحداث واوردت ذلك في ديباجة قرار الاتهام برغم ان القرار ذاته يكذب هذا الزعم فمن بين ٨٤ متهما بعضوية هذا الحزب لم تنسب النيابة وقائع تتعلق بأحداث يناير الا لـ ١٩ فقط ، استندت بالنسبة لـ ١٥ حالة على تحريات المباحث فقط بينما استندت الى شهادة مرشد للبوليس بالنسبة للاربعة الباقين .

ثالثا : من بين ٣٨ متهما بعضوية الحزب الشيوعي المصري لم تنسب النيابة الا لـ ٣ فقط وقائع تتعلق بأحداث يناير .

رابعا : من بين ٥٣ متهما بالتحريض على الاحداث ، ١٨ متهما لم تنسب اليهم النيابة اية وقائع متعلقة بتلك الاحداث .

خامسا : يكفي للدلالة على تهاوي ادلة الاتهام وسخفها واتضح التلفيق فيها ان قرائن الاتهام وادلته قبل المتهمين الـ ٥٧ الذين نسبت اليهم النيابة وقائع تتعلق بأحداث يناير هي شهادة ضابط المباحث وعملاتهم بالنسبة لـ ٥٦ حالة من هذه الحالات الـ ٥٧ (!!!)

ان الذين صاغوا قرار الاتهام هذا هم اول من يعلمون انه لن يصمد امام اي قضاء عادل وهم قد اصدروه تحت ضغوط سياسية فاضحة وصريحة ومباشرة ، لاطالة مدة الحبس من جانب ، وليحفظوا من الجانب الاخر للسلطة ماء وجهها الذي اراقتة في الحديث الفج عن مخطط التخريب . ومن صاغوا هذا القرار هم انفسهم الذين اصدروا قرارات الاتهام جزافية فيها عرف بقضايا الشغب وهي القضايا التي صدرت احكام القضاء فيها ببراءة اكثر من ٩٩ بالمئة ممن قدموا للمحاكمة فكانت لطمة على وجه اجهزة الامن وعلى وجه نيابة امن الدولة وحكما على ادلتها بل وعلى نزاهتها .

ويعني هنا أن نشر إلى الخلل الصريح في التحقيقات ففي حين تصر النيابة على القول بأن هناك حوادث تخريب وتحملنا كلتجاهات سياسية مسئولية ما وصفته بأنه مخطط للتخريب الفوضى خلت محاضر التحقيق من أي تحقيق لخط سير المظاهرات أو بهاج لأقوال المسئولين عن الأمن أو تحقيق حوادث القتل بالجملة والمذابح التي ارتكبتها الشرطة أو حتى بيان بحصر الخسائر التي يقال أننا حرصنا على تخييبها .

ان تحقيقا كهذا كان ضروريا للبحث عن المجرم الحقيقي وراء عمليات الحريق والانلاف — هل هي الجماهير الشعبية التي خرجت لتواجه سياسات تريد تجويعها لحساب الفئات المترفة . . أم أن هناك قوى أرادت أن تشمل « حريق رايبستاغ آخر » نكون نحن وقوده !!؟

ومع أن أدلة التهام قتل الذين نسبت اليهم تهمة المشاركة في التظاهرات السلمية إبان انتفاضة يناير أو تهمة عضوية المنظمات الحزبية الشيوعية متهاوية وتافهة وتعتمد في الاغلب الأعم على تحريات مباحث أمن الدولة إلا أننا لا نرى في تواجد أي منا بسين صفوف الجماهير الشعبية يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ — بفرض صحته — تهمة ونرفض أن نحاكم أو نسجن لجرد أننا رفضنا مع جماهير شعبنا أن نموت جوعا كما أننا نرى أن اشتراك أي مواطن بأي منظمة حزبية حق من حقوق الإنسان الطبيعية لا يجوز أن يكون محل استجواب أو عقاب .

ان كل ما سبق يأتي تنويجا لمجموعة من التصرفات غير القانونية التي تصب كلها في نفس الاتجاه وتؤكد أن دعاوى النظام المصري بأنه ديمقراطي دعاوى يكذبها الواقع وتفضحها وقائع قضيتنا فبهذا الحظاظ الأولى التي تلت انتفاضة يناير تصرفت نيابة أمن الدولة لا باعتبارها جزء من القضاء ولكن بصفتها مكتب تابع لأجهزة الأمن ويكفي للتدليل على هذا :

١ — أن أجهزة الأمن استصدرت من النيابة قرارات بالقبض على خمسمائة وواحد وخمسين من العمال والطلاب والمهنيين والكتاب والصحفيين وفقا لمحضر تحريات عامة لا تتضمن أية وقائع أو شبهات وحينما صدر قرار الاتهام — بعد خمسة أشهر من القبض — لم يشمل سوى ١٧٦ فقط من كل هؤلاء فأذا فرضنا جدلا أن القرائن والأدلة قبل الذين شملهم القرار جدية فان معنى تلك الأرقام أن

النيابة أذنت لاجهزة بالقبض على ثلاثة اضعاف من لحقتهم شبهاً
اتهام وقد قضى هؤلاء جميعاً خمسة شهور رهن الاعتقال بمحاضر
لا تتضمن تهماً .

ووصلت عمالة النيابة لاجهزة الامن حدا جعل وكلاء النائب
العام المترافعين يطالبون القضاء برفض تظلمات جميع المقبوض
عليهم من قرارات الحبس حتى اليوم السابق مباشرة على اعلان
قرار الاتهام ، وهم يعلمون ان معظمهم ممن يشملهم هذا القرار . .
وبينما أفرج عن ٣٧٥ من المعتقلين عند اعلان قرار الاتهام فان النيابة
لم تفرج من تلقاء نفسها قبل هذا التاريخ عن أي محتجز وأكدت بذلك
كونها أداة للسلطة في اعتقال خصومها السياسيين تحت لافتة سيادة
القانون . وهو ما أشار اليه صراحة ممثل منظمة الحقوقيين
الديمقراطيين الدوليين الذي حضر لمناخة التحقيقات وأدان في
تقريره اجراءات النيابة التي استخدمت لاضفاء شرعية قانونية على
عمليات الاعتقال الجزائي بالإضافة الى ذلك تحجبت النيابة بسرية
التحقيق ومنعت المحامين من حضوره الامر الذي تعرض فيه بعض
المتهمين لعمليات تعذيب بدنية واكراه معنوي للحصول على
اعترافات كاذبة .

٢ - أهدرت النيابة النص الصريح في المادة ١٤٣ من قانون
الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والتي
تنص بأنه لا يجوز في جميع الاحوال بأن يزيد الحبس الاحتياطي
عن ستة شهور وفي الجنايات يجب قبل انقضاء هذه المدة ان يحال
المتهم الى المحكمة المختصة وهي صاحبة الولاية في مد الحبس .
وبالرغم من هذا النص الصريح فقد مضى علينا أكثر من سبعة شهور
رهن الحبس الاحتياطي مقررًا من النيابة لامن المحكمة المختصة
ومن ثم يصير حبسنا باطلا لعدم استناده على نص في قانون استثنائي
أو في قوانين الاجراءات العادية مما يستلزم الافراج عنا فوراً ولكن
لنيابة توغل في غيها باهدار حتى نصوص القوانين الاستثنائية .

٣ - ومما يثير الدهشة أنه بالنسبة لبعض المتهمين لم تجد
النيابة أدلة توجه التهمة على أساسها لهم في قرار الاتهام فاستجلبت
قضايا قديمة لهم من سنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لتقول انهم
متهمون بتهيئة المناخ لاحداث ١٨ و ١٩ يتأير دون أن تقدم دليلاً
واهدا على ذلك ويلفت النظر أن الادلة المستجلبه لم تكن كافية في
حينها لتقديمهم للمحاكمة ولكنه من باب الخضوع للسلطة التنفيذية

وخلق ايها عام بأن هناك تهم استجلبت النيابة قضايا قديمة تشوش
بها على موقف المتهمين وموقف القضاء .

٤ - وتضمن قرار الاتهام وقائع مغايرة للحقيقة قد استند الى ادلة واقوال مخالفة لما جاء بهحاضر التحقيق فضلا عن انه ضمن تهما لم يواجه بها المتهمون ولم يحقق معهم فيها .

فقد شاع في قرار الاتهام استخدام مصطلح « أسفر التفتيش في مسكن المتهم عن ضبط بيانات ونشرات خطيه » وكانها مضبوطات متعلقة بآثبات التهمة على المتهم في حين أنها عادة ما تكون نشرات علنية خاصة بأحد الأحزاب الثلاثة العلنية أو الاتحادات أو الأسر والنوادي الطلابية كما أنه كثيرا ما يكون المضبوط نسخة واحدة من مجلة سرية مما لا يشكل جريمة في القانون المصري فلتتطوع النيابة وتذكر في قرارها أنها عدة نسخ .

ان الامثلة كثيرة على مغايرة النيابة في قرارها للحقائق ولكن ما يعد خافيا لكل قوانين العالم ان يحال المتهم الى المحاكمة بتهمة لم يحقق معه فيها ولم يواجه بها من النيابة وهو ما حدث مع الشاعر أحمد فؤاد نجم الذي واجهته النيابة بعضوية حزب العمال الشيوعي وحققت معه على هذا الاساس في حين ان التهمة التي وجهها اليه قرار الاتهام هي التحريض ونفس الامر حدث مع المهندس عبدالرحيم الكريمي الذي حقق معه بتهمة الانتماء الى تنظيم التيار الثوري بينما وجه اليه قرار الاتهام تهمة التحريض ايضا تلك التهمة التي لم يسأل فيها المتهمان ولم يواجها بها في التحقيقات .

٥ - ثم تأتي الطامة الكبرى وهي مخالفة نيابة أمن الدولة حتى لصريح القوانين الاستثنائية وكانت السلطة المصرية قد وجدت أن كل ما بالقوانين الاستثنائية لا يكفي لادانتنا فسيدت قانون القاب والحكم بلا قانون استثنائيا كان أم غير استثنائي .

وعلى سبيل المثال اصدرت محكمة أمن الدولة العليا بجلسته ١١ أغسطس ١٩٧٧ قرارا بالافراج عن الاستاذ فاروق ثابت المحامي ورغم أن أمر الحبس كان قد سقط لان التظلم المقدم منه لم يفصل فيه خلال ثلاثين يوما كما ينص على ذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اذ كان قد مر على تقديم التظلم ٣٣ يوما بدون الفصل فيه الا أن النيابة اعترضت على قرار الافراج رغم صريح نص القانون المذكور وصدق رئيس الجمهورية على هذا الاعتراض وقد تكرر هذا التصرف بالنسبة لاربعة متهمين آخرين هم محمود

الرجال وخالد الفيشاوي ومحمد عيسى غانم ومحمد فريد سعد زهران الذين فصل في تظلمهم بعد أربعين يوما من تقديم التظلم مما أسقط أمر الحبس قبلهم ومع ذلك فإن النيابة تعتزض ورئيس الجمهورية يصدق على قرارات الاعتراض .

٦ - وهنا تبرز قضية من أخطر قضايا التدخل في السلطة القضائية التي ينص الدستور على استغلالها وهي مسألة الحق الاستثنائي الذي يمنحه القانون لرئيس الجمهورية بالاعتراض على قرارات محاكم أمن الدولة العليا بالانزاج عن المتهمين وهو الحق الذي نظمه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . أن الأصل أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره أو تطبيقه وأنها يستخدم هذا الحق في حالات خاصة جداً كظهور أدلة جديدة أو وقائع جديدة خلال الخمسة عشر يوما التالية لقرار الانزاج لم تكن تحت نظر القاضي عند إصداره لها . لكن ما يحدث الآن هو عكس ذلك تماماً فالاستثناء أصبح القاعدة والقاعدة أصبحت ملغاة ولا تصل حتى للاستثناء وهو ما لا يمكن أن يقره عرف أو قانون فالقانون عندما خول لرئيس الجمهورية هذا الاختصاص راعي بقدر الامكان أنه طرف محايد في الخصومة ولكن رئيس الجمهورية يمارس هذا الحق بواسطة رئيس الوزراء الذي يمارسه بدوره اعتمادا على مباحث أمن الدولة أي أنها أصبحت الخصم والحكم فهي التي تلفق القضايا وهي التي تعتزض على أحكام القضاء ونحن نرى أن هذا المبدأ اهدار لا يسط حقوق المواطن في الخصومة الشريفة والمحاكمة العادلة وفي التطبيق تكشف الاحصاءات عن أن أجهزة الأمن قد دخلت المعركة ضد القضاء وعلى أوسع نطاق وهي تكسب يوما بعد يوم وفي الفترة بين ١٦ يونيو ١٩٧٧ و٢٥ أغسطس ١٩٧٧ أي بعد صدور قرار الاتهام أصدرت دوائر محكمة أمن الدولة العليا قرارات بالانزاج عن ٧٦ متهماً تم الاعتراض عليهم جميعاً وكانت السلطة ممثلة في مباحث أمن الدولة تقول للسلطة القضائية : اصدروا ما شئتم من أحكام فهي لا تساوي قلم الرصاص الذي تكتب به لأنه بنا ومنا وحدنا يصدر القرار .

تلك هي سيادة القانون وسلطة المؤسسات التي لا يكف المسئولون عن التحدث عنها وعن احترامها .

وهكذا وجدنا أنفسنا أسرى بين يدي مباحث أمن الدولة أداة السلطة في قهر خصومها السياسيين ذلك الجهاز سيء السمعة الذي يحفل تاريخه بجرائم قتل وتعذيب بحق أفراد منا وشهداء من أحد التيارات السياسية التي ننتمي إليها وجدنا أنفسنا بين برائن النيابة

امن الدولة التي يعرف الجميع أنها شاركت وتستترت على جرائم تعذيب انهم بها بعض أعضاؤها والتي يعترف المسؤولون بأن معظم تضايها ملفقة .

ان سفاحي اوردي أبو زعبل ومجرمي معتقلات الواحات والعزب قتلة شهدي عطية وفريد حداد ولويس اسحاق ومحمد عثمان مازالوا يحتلون مكانهم في مباحث ونيابة أمن الدولة ويتجاسرون على الاعتراض على أحكام القضاء ويهددون أسرنا علنا بأننا سنظل رهن السجون الى حين يريسدون .

وفي ضوء ذلك كله نعلن اليوم اضرابنا عن الطعام دفعا عن استقلال القضاء وعن الاحترام الواجب لاحكامه ورفضاً للمنهج الذي يريد للقانون والقضاء أن يكونا أداة للثأر السياسي ودفاعا عن حقنا في أن نحاكم أمام قضائنا الطبيعي لا امام خصومنا السياسيين .

ونحن نرفع صوتنا لكافة المنظمات الديمقراطية والشعبية في بلدنا وفي الامة العربية وفي العالم اجمع لمساندة مطالبنا التالية :
أولا : حفظ القضية انطلاقا من الحق الطبيعي للانسان في أن يمارس نشاطه السياسي والديمقراطي بالفكر الذي يمتنقه وضمن صفوف الحزب الذي يؤمن ببرامجه ومعتقداته .

ثانيا : الغاء حالة الطوارئ وعدم وضع أي قيود على مبادرات الجماهير لمواجهة احتلال الارض والغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وأن يكون للقضاء العادي وحده اختصاص نظر القضايا .

ثالثا : الغاء وانهاء الحبس المطلق لكافة المتهمين في القضية والقضايا الملحقه بها .

رابعا : ايقاف تدخل جهاز مباحث امن الدولة في شئون السلطة القضائية بالاعتراض على قراراتها .

خامسا : ايقاف الحملة الاعلامية التي تحبط المتهمين بمناخ يؤثر على السلطة القضائية ومختلف مؤسسات الدولة .

سادسا : ايقاف كافة اشكال الاضطهاد التي تعرض لها المفرج عنهم من المتهمين في القضية وخاصة قرارات الفصل والتشريد والتجريد بالنسبة للعمال والموظفين .

تلك هي مطالبنا التي ندعو كل الشرفاء داخل مصر وخارجها
لمساندتها بأقصى ما يستطيعون .

عاش كفاح الشعب المصري

عاش كفاح الحركة الوطنية الديمقراطية من أجل الحرية والتقدم

ليمان أبي زعل في ٣ سبتمبر ١٩٧٧

مستسل	الاسم	المهنة	التوقيع
١	فاروق علي ثابت	محامي	امضاء
٢	محمد عبدالله زهران	مدرس	امضاء
٣	ممدوح عتريس	أعمال حرة	امضاء
٤	حمزة مصطفى العدوي	محاسب	امضاء
٥	صلاح عيسى	صحفي	امضاء
٦	أحمد فؤاد نجم	شاعر	امضاء
٧	محمد سيف الدين أحمد عبدالكريم	مدرس	امضاء
٨	مجدي عبدالحميد فراج	طالب	امضاء
٩	عبد الرحيم رياض الكريمي	مهندس	امضاء
١٠	شوقي الكردي شاهين	طبيب	امضاء
١١	زين العابدين فؤاد	شاعر	امضاء
١٢	أحمد عبدالظاهر منصور اجبابي	طالب	امضاء
١٣	أحمد محمد فتوح	طالب	امضاء
١٤	محمد محمد محمد فتوح	مهندس	امضاء
١٥	أحمد عبدالرحمن الجبال	باحث بجامعة عين شمس	امضاء
١٦	أحمد ببروك محمد حسن	طالب بهندسة عين شمس	امضاء
١٧	سيد عبدالغني عبدال مطلب	طالب بتجارة عين شمس	امضاء
١٨	محمد محمود جاد النمر	طالب بهندسة عين شمس	امضاء
١٩	محمد نديم دراج	ملازم أول احتياط	امضاء
٢٠	محمد حسن محمد نبوان	طالب بالمعهد الفني الصحي	امضاء
٢١	جميل اسماعيل صقر	صينلي	امضاء
٢٢	فريان نصيف ناشد	محامي	امضاء
٢٣	شبل السيد شهود	ملاحظ محلي	امضاء
٢٤	مجدي طه فتح الله شرابي	فني	امضاء
٢٥	سيد عبد العظيم حسن عمر	فكشاني	امضاء
٢٦	فاروق علي ناصف	مفتش اتوبيس الشرقية	امضاء
٢٧	عاطف محمد عبدالجواد	طالب	امضاء
٢٨	عبدالله السيد هاشم	عامل	امضاء
٢٩	عماد حسن سيام	مهندس زراعي	امضاء
٣٠	طلعت حسن معاذ رميح	طالب	امضاء
٣١	أبو المعاطي سليمان السندوبي	طالب	امضاء
٣٢	كمال خليل خليل ابراهيم	مهندس	امضاء
٣٣	فاروق أحمد محمد رضوان	محامي	امضاء
٣٤	حمدي محمود عبد الفتاح	خريج تجارة القاهرة	امضاء
٣٥	محمد أحمد فتحي عبد الجواد	طالب	امضاء
٣٦	بهنس الشرقاوي	عامل	امضاء
٣٧	عادل محمد الجردوح	موظف	امضاء
٣٨	محمد سيد البيطار	محاسب	امضاء

المحتويات

القسم الاول الدراسة

الصفحة

- ١ مقدمة ١٨ و ١٩ يناير .. مؤامرة أم انتفاضة شعبية؟! ١١
- ٢ الفصل الاول ١٢ مايو ٧١ .. والطريق الى هبة يناير ٢٥
- ٣ الفصل الثاني المظاهرات السلمية .. تتحول الى العنف ٧٧
- ٤ الفصل الثالث اتهام اليسار لحساب الحزب الحاكم ٩١
- ٥ الفصل الرابع مؤامرة الحكومة .. تنهار ١٠٩

القسم الثاني الوثائق

- ١ - بيان « ممدوح سالم » رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في ٢٩ يناير ١٩٧٧ ١٢٧
- ٢ - رسالة من خالد محي الدين الى مجلس الشعب في ٣٠ يناير ١٩٧٧ ١٥٩
- ٣ - برقية يوم ١٨ يناير ٧٧ من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ١٦١

- ٤ - برقية يوم ٢٠ يناير ٧٧ من حزب التجمع الوطني
التقدمي الموحدوي ١٦٣
- ٥ - بيان يوم ١٩ يناير من حزب التجمع الوطني
التقدمي الموحدوي الى جماهير الشعب المصري ١٦٤
- ٦ - بيان يوم ٢٤ يناير من حزب التجمع الوطني
التقدمي الموحدوي ١٦٧
- ٧ - برقية من خالد محي الدين الى رئيس الجمهورية
١٧٢
- ٨ - بيان من لجنة المتابعة بالسكرتارية العامة
للتجمع الوطني ١٧٤
- ٩ - بيان من التجمع الوطني التقدمي الموحدوي عن
القرار بقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ ١٧٨
- ١٠ - برقية من النواب المستقلين يوم ١٨ يناير الى
رئيس الجمهورية ١٨٢
- ١١ - رسالة من الدكتور مصطفى خليل الى
النائب العام ١٨٤
- ١٢ - خالد محي الدين يتحدث الى روز اليوسف
٧ مارس ١٩٧٧ ١٨٨
- ١٣ - مذكرة بشأن تسلسل الاحداث وتطوراتها بدائرة
محافظه الجيزة ١٩٦
- ١٤ - تقرير السيد اللواء مدير أمن القاهرة ٢٠١
- ١٥ - مذكرة مباحث أمن الدولة عن المخطط
الشيوعي المصري ٢٠٤
- ١٦ - شهادة محمد حاتم زهران ٢١٩
- ١٧ - حاتم ينكر شهادته ٢٤١
- ١٨ - شهادة خالد محي الدين ٢٤٨
- ١٩ - شهادة عبد العظيم المغربي ٢٥٤
- ٢٠ - شهادة حاتم زهران ٢٦٠
- ٢١ - شهادة الدكتور عصمت سيف الدولة ٢٧١
- ٢٢ - أحمد مصطفى اسماعيل ينكر أقواله ٢٨٠
- ٢٣ - بيان من أسرى حملة يناير ١٩٧٧ ٢٨٦